بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد(٢)

هجرة .... واستيطان

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

٣٢	مشروع ريغان اثار مواجهة بين بول ووزرات اسرائيل ودولارات امريكا	فريد الخطيب	الحوادث ١٩ نوفمبر ١٩٨٢	٢٨٩
٣٣	محادثات كسر البيض بين ريغان وبيغن .	رغدة ضرغام	الحوادث ١٦ نوفمبر ١٩٨٢	٢٩٢
٣٤	اسرائيل تمهد لضم الضفة والقطاع .	ـ	المستقبل ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢	٢٩٥
٣٥	الاستيطان حرب على الارض والماء والانسان .	ابراهيم السمان	الدوحة نوفمبر ١٩٨٢	٢٩٦
٣٦	تقرير عاجل الى بيغن .	راسل هادي	المجلة ١٠ ديسمبر ١٩٨٢	٢٩٩
٣٧	مقدمة: الهجرة والاستيعاب والدمج	ـ	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية كتاب دوري رقم ٨٢/٢	٣٠٢
٣٨	التهويد والتهجير وضرورات المواجهة السريعة	بلال الحسن	العربي ابريل ١٩٨٢	٣١٢
٣٩	مشروع تقسيم الضفة الغربية الكوندوميينيوم بدل الكونفدرالية	سليم نصار	المستقبل ٩ يوليو ١٩٨٢	٣١٨
٤٠	اليهود الشرقيون ..الى اين يتجهون	عبدالرحمن شاكر	الهلال يوليو ١٩٨٢	٣٢٠
٤١	(٢) الضفة الغربية وغزة تمضيان الى المقصلة والعرب ينفرجون	ـ	المصور ٥ اغسطس ١٩٨٢	٣٢٥
٤٢	ازالة المخيمات من الضفة الغربية والغاء القضية الفلسطينية	الياس حرفوش	المجلة ١٠ ديسمبر ١٩٨٢	٣٢٨
٤٣	(١) انهم يسرقون الضفة الغربية بالفرمانات السلطانية .	فوميل لبيب	المصور ٢٣ ديسمبر ١٩٨٢	٣٣١
٤٤	الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي .	ميساء سخيطة	شئون عربية ديسمبر ١٩٨٢	٣٣٨
٤٥	جماعة صهيونية شعارها: لا تترددوا في اطلاق النار على الفلسطينيين	عصام شريح	الدوحة فبراير ١٩٨٤	٣٥٠
٤٦	اسرائيل: حكومة الاقتصاد المتدهور والمستوطنات الموسعة	الياس حرفوش	المجلة ٥ اكتوبر ١٩٨٤	٣٥٧
٤٧	سياسة الاستيطان الاسرائيلي	ـ	العربي نوفمبر ١٩٨٤	٣٦٠

٤٨	يهود مصر وراء الوعد بـ (الوطن القومي)	علي شلش	المجلة ٦ فبراير ١٩٨٥	٢٧١
٤٩	الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين والمناطق العربية المحتلة	نائف نزال	فكر فبراير ١٩٨٥	٢٧٧
٥٠	المستوطنات الصهيونية وتصفية القضية الفلسطينية.	—	حقوق الانسان العربي ٢٠ مايو ١٩٨٥	٤٠١
٥١	مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب	محمد محمود المرسي	شئون عربية يونيو ١٩٨٥	٤٠٥
٥٢	مصر وهجرة اليهود السوفيت في اسرائيل .	نجيب فخري	حقوق الانسان العربي ١٥ يناير ١٩٨٦	٤١١
٥٣	تهويد القدس	—	حقوق الانسان ٢٥ مارس ١٩٨٦	٤١٥
٥٤	عبد المالك التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي	احمد سعيد نوفل	مجلة العلوم الاجتماعية صيف ١٩٨٦	٤٢٧
٥٥	اسرائيل تطرد العبرانيين السود لانهم جاءوا من شيكاغو	جوزيف مشهور	الصياد ١٩ سبتمبر ١٩٨٦	٤٢٣
٥٦	انماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (١٩٤٨ ـ ١٩٨٠)	موسى سمحة	مجلة العلوم الاجتماعية خريف ١٩٨٦	٤٢٧
٥٧	العبور الصعب الى ٢٥ ابريل	نبيل عمر	روزاليوسف ٢٧ ابريل ١٩٨٧	٤٥١
٥٨	اسرائيل والاراضي العربية المحتلة.	عماد عواد	السياسة الدولية ابريل ١٩٨٧	٤٥٨
٥٩	الاقتصاد الاسرائيلي بين التبعية والاستتباع .	نجيب عيسى	الحوار صيف ١٩٨٧	٤٦٢
٦٠	الاستيطان في العلاقات الدولية	صائب عريقات	السياسة الدولية يوليو ١٩٨٧	٤٨٧
٦١	يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين	عبد المالك خلف التميمي	مجلة العلوم الاجتماعية شتاء ١٩٨٧	٥٠٢
٦٢	مقترحات مصرية في اطار المؤتمر الدولي .	محمود بكري	روزاليوسف ١٢ اكتوبر ١٩٨٧	٥٢٢
٦١	الفن الاستيطاني واثارة النفسية والاجتماعية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة .	يوسف ابو سمرة	السياسة الدولية اكتوبر ١٦٨٧	٥١٥

مليون ونصف مليون مستوطن في الضفة والقطاع عام ٢٠١٠

مشروع ريغان اثار مواجهة بين "بولدوزارات" اسرائيل ودولارات اميركا !

اليوم الجمعة يستقبل الرئيس الاميركي رونالد ريغان في « المكتب البيضاوي » داخل « البيت الابيض » رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن . وسيكون احد ابرز النقاط على جدول الاعمال بينهما موضوع الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان المحتلة .

ريغان سيطلب تجميد بناء المستوطنات ، مدخلا للعمل على تحقيق مشروعه ، الذي اعلنه في الاول من ايلول (سبتمبر) الماضي ، عقب خروج قادة وقوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت . اما بيغن فسيعيد التاكيد على ان هذا موضوع الاستيطان في المشروع الاميركي غير قابل للمفاوضة . وسيذكر الرئيس الاميركي بانه في بداية عهده تعهد بعدم انتقاد اسرائيل علانية ورفض اعتبار المستوطنات « غير قانونية » . كما سيعمل على اقناعه بالتخلي عن مشروعه .

وقد سربت مصادر اميركية واسرائيلية معلومات تفيد بان جو الاجتماع بين الرئيس الاميركي ورئيس الحكومة الاسرائيلي سيبدأ « مثلجا » وقد ينتهي « متفجرا » .

عندما اعلن ريغان مشروعه جاء فيه « ان الولايات المتحدة لن تؤيد استعمال اي ارض اضافية لغرض المستوطنات ، خلال المرحلة الانتقالية ، لـ « الحكم الذاتي » الفلسطيني . وان « التبني الفوري لتجميد الاستيطان من قبل اسرائيل هو حقا اكثر من اي عمل آخر يمكن ان يولد الثقة المطلوبة لاشتراك اوسع في هذه المحادثات » . واضاف ان « مزيدا من نشاط الاستيطان ليس ضروريا باي شكل لأمن اسرائيل » .

الا انه بعد مرور بضعة ايام على صدور مشروع ريغان اعلنت الحكومة الاسرائيلية عزمها على بناء ثماني مستوطنات جديدة . وفيما اعتبر مراقبون مطلعون هذا الموقف الاسرائيلي « اختبارا » لجدية المشروع الاميركي ، فان مسؤولين اميركيين اعتبروا هذا الموقف « قشة في عين الرئيس » !

وفي الاسبوع الاسبق اعلن نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية ديفيد ليفي وزير الاسكان عزم الحكومة على انشاء خمس مستوطنات جديدة ، قريبا بين عشرين مستوطنة جديدة سبق ان اعلن نائب وزير الزراعة ميشال ديكيل عن عزم الحكومة على انشائها ، خلال عام واحد .

الحكومة الاميركية هاجمت تصريحات ليفي . وقال الناطق باسم « البيت الابيض » ان المستوطنات « غير مساعدة » في عملية السلام .

وكان ديكيل قد اعلن ان لدى الحكومة الاسرائيلية خطة ، اعدتها اللجنة الوزارية للمستوطنات ، برفع عدد المستوطنات في الضفة والقطاع الى ١٦٠ مستوطنة ، يسكنها ١٠٠ الف اسرائيلي . اي زيادة عدد المستوطنات القائمة بعد حرب ١٩٦٧ ، ٥٧ مستوطنة وزيادة ، عدد سكانها الاسرائيليين ٧٥ الف نسمة ، حتى عام ١٩٨٧ .

على الصعيد غير الرسمي بدات منظمة « غوش ايمونيم » الارهابية ، بقيادة الحاخام مئير كهان ، في الاسبوع الماضي ، بناء مستوطنتين جديدتين ، بالقرب من مدينة نابلس ، الى الجنوب من مدينة الخليل . وفي الوقت ذاته وافق وزير الدفاع الاسرائيلي اريل شارون على تحويل اربعة مواقع عسكرية جنوبي الخليل الى مستوطنات دائمة وبينها مستوطنة تابعة لـ « غوش ايمونيم » .

السفير الاسرائيلي في واشنطن ، موشيه ارنيز ، سبق ان اقتنع بوجهة نظر الحكومة الاميركية ، فطلب في رسالة الى بيغن « تجميد » بناء المستوطنات لمدة ستة اشهر ، في سبيل تحسين جو العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية ، لا سيما عشية زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية الى واشنطن . وكان ارنيز قد اجتمع مع نائب رئيس الجمهورية الاميركي جورج بوش الذي اعتبر ان المستوطنات الجديدة التي تنوي اسرائيل بناءها هي « عقبة » في طريق السلام . وقال ناطق باسم الخارجية الاميركية بل انها « عقبة كبرى » .

اما بيغن فقد ارسل تعليمات الى السفير الاسرائيلي في واشنطن ، طلب منه فيها تقديم احتجاج على ادانة الولايات المتحدة لاسرائيل في بناء المستوطنات . وقد تم هذا فعلا في اجتماع عقد بين جورج شولتز وزير الخارجية الاميركي وارنيز ، الذي اعتبر ان توقيت هذه الادانة الاميركية لسياسة الاستيطان الاسرائيلية امر غير موفق .

كما نجح بيغن في تاجيل زيارة رئيس الدولة الاسرائيلية اسحق نافون ، التي كان من المقرر ان تجري يوم الثلاثاء المقبل . وبعدما اعلنت واشنطن عن قرب اتمام هذه الزيارة ووصفتها بانها « زيارة عمل » عاد « البيت الابيض » فاعلن ان موعدا جديدا قد حدد لها في ٥ كانون الاول (المقبل) . وهكذا نجح رئيس الحكومة الاسرائيلية في قطع الطريق على احتمال نشوء تضارب بين نتيجة زيارته لواشنطن ونتيجة زيارة رئيس الدولة الاسرائيلية ، الذي ينتمي الى حزب « العمل » المعارض

الذي سبق وايد مشروع ريغان ، بينما يطمح نافون ذاته الى خوض انتخابات « الكنيست » المقبلة ، بهدف إخذ مقعد رئاسة الحكومة من بيغن !

على الصعيد العملي ، واصلت الحكومة الاسرائيلية بناء المستوطنات ، في الشهر التالي على صدور مشروع ريغان . فقد بدأ العمل على بناء مستوطنتين « انتوت » و « كفيرا » شمال شرقي القدس وشمال غربيها ، على اراض استولت عليها من المواطنين الفلسطينيين في القرى المجاورة . وتبنى المستوطنة الاولى على ارض مساحتها ٤ الاف دونم ، بينما تبنى المستوطنة الثانية على ارض مساحتها الف دونم . وقال مسؤول باسم « الوكالة اليهودية » ان تنفيذ هاتين المستوطنتين هو جزء من الخطة لنقل ١٠٠ الف اسرائيلي وتوطينهم حول القدس . كما نشرت صحيفة « جيروزالم بوست » ان مستوطنة « كفيرا » سيقوم بسكنها الضباط وموظفون في وزارة الدفاع الاسرائيلية . اما صحيفة « كول هير » فقد نقلت عن تيدي كوليك ، رئيس بلدية القدس الاسرائيلي ، ان بناء مستوطنة « انتوت » لا يخدم اي اغراض للامن .

وقد بدأ بناء مستوطنة « كفيرا » يوم الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي ، عندما بدأ « بلدوزران » ، محروسان باكثر من ٢٠ جندي اسرائيلي وبمستوطنين مسلحين ، العمل على تسوية ارض الموقع . وقد ابلغ المستوطنون الاسرائيليون المواطنين الفلسطينيين هناك ان لديهم اوامر بـ « اطلاق النار على اي شخص يقترب من المنطقة المحاطة بسياج » . وقد تم الاستيلاء على هذه الارض ، التابعة لقرية « بيت سوريك » في كانون الثاني (يناير) الماضي ، وعلى الفور قام المستوطنون بنصب سياج حولها .

واقيم احتفال قرب قرية « عنبتا » ـ الذي سبق ان اقيل رئيس بلديتها ـ بمناسبة تشييد مستوطنة جديدة باسم « ايناف » .

كما بدأت « البلدوزرات » في تسوية الاف الدونمات التابعة لقرية « الظاهرية » التي تم الاستيلاء عليها من اربع عائلات فلسطينية ، تمهيداً لبناء مستوطنات جديدة عليها . بالاضافة الى ثلاث مستوطنات سبق ان شيدت على الجناح الغربي لهذه القرية .

كذلك استمرت مصادرة الاراضي الفلسطينية في الاعداد لبناء مستوطنات جديدة ، ففي ٢٤ تشرين الاول صودر ١٢٠٠ دونم تابعة لقرية قرب مدينة رام الله . وقد شملت عمليات المصادرة حتى الآن ثلثي سكان هذه القرية . وفي اليوم التالي ابلغت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في رام الله مختار قرية اخرى بالقرب منها انه جرت مصادرة ٦٠٠ دونم اخرى « لاسباب امنية » . بينما سبق ان اصدرت محكمة تل ابيب المركزية على مواطن اسرائيلي ، سبق ان زور مستندات بامتلاكه اراض في هذه القرية وباعها الى شركة اسرائيلية ، حكما بالسجن لمدة سبعة اشهر .

وفي هذا المجال قامت وزارة المالية الاسرائيلية بتخصيص ٥٠٠ مليون شقل لبناء ثماني مستوطنات جديدة ، اربع مدن واربع قرى ، عملا بقرار جديد ، اصدرته اللجنة الوزارية الخاصة . وستأتي هذه الاموال من ميزانية وزارة الاسكان وهي غير متضمنة في الميزانية القانونية التي سبق ان اقرها « الكنيست » في بداية السنة المالية الحالية . وقد خصصت وزارة المالية ٣٠ مليون شقل اخرى ، لغاية انشاء « دوريات للمناطق » بهدف حراسة « اراضي الدولة » اي الاستيلاء من الملكية العامة على اراض فلسطينية جديدة .

وقال وزير الدفاع الاسرائيلي شارون ، الرئيس السابق للجنة الوزارية للمستوطنات ، مخاطبا المستوطنين في احتفال اقيم في مستوطنة « ايمانويل » قرب مدينة نابلس ، حيث سيجري توطين ١٠ الاف عائلة في الربيع المقبل « انتم وانتم فقط هو الجواب على خطة ريغان الخطرة » . وكرر نائب رئيس الحكومة ليفي ان الجواب على مشروع ريغان هو توسيع المستوطنات ، القول الذي سبق ان ادلى به في ايلول (سبتمبر) الماضي ، ردا على الدعوة الى « تجميد » المستوطنات التي وردت في هذا المشروع .

وتنشر الصحف الفلسطينية الصادرة في الاراضي المحتلة تقارير شبه يومية عن عمليات الاستيلاء على الاراضي ، تحت أعذار الامن وتوسيع المستوطنات وبناء الطرق ، بواسطة سلطات الاحتلال والمستوطنات المجاورة . اذ تصادر الاراضي اثناء الليل ، فيجري قلع الاشجار لا سيما من الزيتون والبرتقال ثم تنصب السياجات حولها ويحرم على المواطنين الفلسطينيين الاقتراب منها ، كما تصادر الاراضي بواسطة التزوير والضغط ، كما حدث عندما ضرب بالقنابل منزل فلسطيني قرب مستوطنة « كريات اربعة » المجاورة لمدينة الخليل .

أما على الصعيد الصهيوني في الاستيطان ، فقد اعلن قسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية انه سيتضاعف تعداد المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة من ٢٥ الف الى ٥٠ الف نسمة . وقال ان ٢٤ الف مستوطن جديد سيوزعون على ١٦ مستوطنة قائمة ، بما فيها مدينة « معاليه ادومين » التي تسيطر على الطريق بين القدس ونهر الاردن . واضاف ان المنظمة الصهيونية العالمية قد رسمت الخطوط العامة لخطة ، تهدف الى توطين زهاء مليون ونصف مليون اسرائيلي في الضفة الغربية حتى العام العاشر من القرن المقبل . ذلك بالاضافة الى بناء شبكة من الطرق « تقطع اوصال المنطقة عاموديا وافقيا .

صحيفة « جيروزالم بوست » علقت على الموقف الناجم في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية ، على ضوء مطالبة الرئيس ريغان بـ « تجميد » بناء المستوطنات ومواصلة الحكومة الاسرائيلية « التوسع » في الاستيطان ، بقولها « يبدو ان الحكومة الاسرائيلية الحالية مصممة على الاستمرار حثيثا في سياستها المتصلبة ، التي يمكن ان تضع جانبا امر توسيع عملية السلام وحتى استمرارها . وهناك حتى الآن اصوات في الكونغرس الاميركي تدعي ان مخصصات اسرائيل لاقامة مستوطنات جديدة يجب ان تخصم من مجموع المساعدة الاقتصادية الاميركية السنوية . وليست هذه سوى البداية على طريق الصدام بين القدس وواشنطن » .

وتساءلت هذه الصحيفة « هل يمكن ان تعود حكومة بيغن الى صوابها ، فقط في حال ان تقرر واشنطن تبني اجراءات اكثر قسوة ، ضد سياسة لا تستطيع الا ان تزيد عزلة اسرائيل شبه الكاملة » ؟

قبل عيد الميلاد المقبل ، يقوم الملك حسين بزيارة الى واشنطن ، ليقدم الى الرئيس الاميركي موقف اردنيا ـ فلسطينيا ، يشكل دفعة جديدة في « هجوم السلام » الذي

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٨٢

سيشنه مع السيد عرفات ضد اسرائيل . الا ان هذا الموقف لن يكون تقديمه ممكنا ، اذا لم يوافق بيغن في اجتماعه مع ريغان غدا على احترام دعوة الرئيس الاميركي الى « تجميد » المستوطنات . او اذا لم تقع الواقعة بين ريغان وبيغن الى غير رجعة ، الامر الذي يمكن ان يدق ناقوس التغيير في اسرائيل ، ربما لصالح تولي وزير الدفاع السابق عازار وايزمان ـ عضو تكتل « ليكود » الحاكم ـ وزارة الدفاع بديلا لشارون ، او رئاسة الحكومة بديلا لبيغن . لا سيما اذا ما قررت واشنطن تفجير لغم لجنة التحقيق الاسرائيلية في مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا تحت طاولة الحكومة الاسرائيلية !

. فالملك حسين سبق ان قال ، عشية رفضه الانضمام الى اتفاقي كامب ديفيد ، ان امد السنوات الخمس الذي حدده احد الاتفاقيتين لاقامة « الحكم الذاتي » لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كاف لزرع المنطقة بالمستوطنات وضمها فعليا الى اسرائيل . وليس ما يستدعي في الوقت الحاضر ان يعود الملك الاردني عن موقفه هذا ، لصالح مشروع ريغان ، الا اذا طوت اسرائيل صفحة الاستيطان .

فريد الخطيب

اليهود يطالبونه بالتجاوب مع المبادرة حتى تبقى الكرة في الملعب العربي

محادثات "كسر البيض" بين ريغان وبيغن!

انفض الرئيس الاميركي رونالد ريغان من الانتخابات المحلية ، وعاد ليشرع باب البيت الابيض للضيوف العرب والاسرائيليين لمتابعة درس حلول واوضاع الشرق الاوسط القائمة . وكما اجتاز ريغان امتحان الانتخابات التي كانت اقرب الى استفتاء شعبي حول برامجه الاقتصادية رغم ازدياد التضخم والبطالة في اميركا ! فان ضيفه لهذا الاسبوع ، رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن ، يشاركه الارتياح لاجتياز امتحانه هو الاخر ، امتحان التحقيق بمسؤولية مذبحة مخيمي شاتيلا وصبرا ، رغم تناقض شهادة بيغن مع ما سبق وقاله (...)

الانتخابات الاميركية لم تغير الكثير في تركيبة الكونغرس ومجلس الشيوخ ، كما ان الناخب الاميركي اكد من جديد اولوية اهتمامه بشؤونه المحلية ، وبالذات الاقتصادية منها ، وان كانت السياسة الخارجية مهمة تقليديا في انتخابات الرئاسة الشاملة وليس في انتخابات منتصف - العهد ، فان قضية تاييد اسرائيل قد برزت سابقا خلال اية انتخابات في اميركا . الا ان انتخابات الاسبوع الماضي تميزت بتغييب قضية تاييد اسرائيل علنا عن الناخب والمنتخب ، فلم يتطرق المرشحون في برامجهم السياسية الى العلاقة الاميركية - الاسرائيلية ، ولم تكن قضية تاييد اسرائيل مطروحة في حسابات الناخب الاميركي .

طرحت هذه القضية بمناى عن الانتخابات ، في الصحف الاميركية وفي حوار علني ما بين يهود اميركا انفسهم : بعضهم هيأ اجواء حفاوة لاستقبال بيغن ، والبعض الاخر وضع اسسا جديدة لدور اليه[ود] الاميركيين في العلاقة الاميركية - الاسرائيلية . والمطلو[ب] واحد : تمييع الاختلاف الاميركي - الاسرائيلي والحؤول دون ان تصل العلاقة الاميركية - الاسرائي[لية] الى دجة التصادم . فزيارة بيغن الى الولايات المتحدة [تنصب] على صعيدين : الصعيد الحكومي وبالتالي بحث ما يريد[ه] ريغان من بيغن بشان لبنان ، والمستعمرات في الضف[ة] الغربية وغزة ، ومبادرة ريغان للسلام في الشر[ق] الاوسط . ومن جهة اخرى بحث ما يريده بيغن من تع[بير] اميركي عملي على « امتنان » الولايات المتحدة لما نفذت[ه] اسرائيل من اجلاء منظمة التحرير الفلسطينية [من] بيروت ، الى ما ستنفذه بانسحابها من لبنان . اما الصع[يد] الاخر ، فهو صعيد استقبال بيغن من قبل يهود امي[ركا] الذين مروا بمحنة اخلاقية اسرائيل . بدءا بالغ[زو] الاسرائيلي للبنان ، ومرورا باجراءات اسرائيل التعس[فية] في الضفة الغربية وغزة ، وتوقفا عند مذبحة شاتي[لا] وصبرا . هذا الى جانب قضية حساسة جدا للاد[ارة] الاميركية ، وبالتالي فانها محرجة ليهود اميركا ، الا و[هي] قضية بناء مستعمرات جديدة في الارض المحتلة .

قبل اسبوع تقريبا من موعد اجتماع بيغن بالرئيس ريغان المحدد يوم الجمعة ١٩ من الجاري ، بدات بعض التنظيمات الاميركية - الصهيونية بنشر الاعلانات عل[ى] صفحات اهم الصحف الاميركية ، مهيئة الراي العا[م] الاميركي لاستقبال بيغن بصفته زعيم الدولة الت[ي] « حافظت على المصالح الاميركية . احدى هذه الاعلانات تعكس تماما النبرة التي سترافق ما سيقوله بيغن لريغان ، وهي رسالة موجهة الى الرئيس ريغان على صفحات « النيويورك تايمز » وقعتها منظمة تدعى « اصدقاء اسرائيل الاميركيون » ، وتستهل الرسالة بالقول :

« نحن المهتمون الاميركيون مقتنعون بان عملية اسرائيل في لبنان كانت لمصلحة ولافضل فائدة لبلدنا » . ثم تدرج الرسالة تساؤلات متعلقة بما تزعم انه من مصلحة اميركا ، مجيبة بان اسرائيل حققت ذلك ، فتتساءل : « اليست في مصلحة اميركا ان قيادة الارهاب في العالم قد دمرت ، وان قواتها قد خرقت ، وان جيشها قد قضي عليه ؟ ان اسرائيل قد قامت بهذا الواجب » . هذه هي « المصلحة الاميركية » من وجهة نظر المنظمة الصهيونية واسرائيل ، هي في ما تسميه « تحجيم السيطرة السوفياتية » . و« برهنة تفوق السلاح الاميركي على السلاح السوفياتي ، دون خسارة ارواح الجنود الاميركيين » .. ولذلك ، تختم الرسالة بالدعوة الى تقوية اسرائيل لان ، حسب زعمها « اسرائيل بحاجة الى اميركا ، واميركا بحاجة لاسرائيل . وانها في مصلحة بلادنا العليا ان نؤمن الدعم الكامل لاسرائيل » .

لقد استاء بعض اليهود الاميركيين من الاعلان ، اذ ان عقدة الذنب بسبب احداث لبنان ما زالت قائمة ، ويصعب على هؤلاء التصفيق لعملية اقل ما يمكن القول عنها انها عدائية تركت وراءها الاف القتلى المدنيين . ان مصلحة اسرائيل ما زالت تحتل سلم الاولويات حتى لليهود الاميركيين القائلين باسقاط بيغن ووزير دفاعه شارون ، فان اسلوب هؤلاء يختلف عن اسلوب اولئك وان كان الاثنان يدعوان الى تداخل مصلحة اسرائيل بمصلحة الولايات المتحدة .

لقد طرات بعض التغييرات على موقف التنظيمات اليهودية من بيغن . فحوالي اوائل ايلول (سبتمبر) ، اختارت هذه التنظيمات الابتعاد نسبيا عن حزب « الليكود » الذي يتزعمه بيغن ، والاقتراب اكثر من حزب « العمل » الذي يتزعمه بيريز ، اذ ان تسويق اسلوب بيغن امام الراي العام الاميركي ازداد صعوبة بعد احداث لبنان ، ونتيجة تعجرف بيغن نحو مبادرة ريغان للشرق الاوسط . واختارت هذه التنظيمات حينها الاختلاف بالراي علنا مع اسرائيل حول مبادرة ريغان بالذات ، فبينما رفضها بيغن ، وصفتها هذه التنظيمات بانها تستحق الدرس

ومنذ ايلول (سبتمبر) تبدلت لهجة بيغن وحكومته نحو مبادرة ريغان ... كما ان نبرة بيغن السياسية عامة نحو الادارة الاميركية وريغان بالذات ، قد تحولت مؤخرا من نبرة « غطرسة ووقاحة وتحد » الى نبرة هادئة تجمع ما بين الديبلوماسية وحذاقة السياسي . انها نبرة « البزنس » التي تريدها التنظيمات اليهودية الاميركية لرئيس وزراء اسرائيل في تعامله مع رئيس الولايات المتحدة وايضا وبقدر الاهمية نفسها . في التعامل مع وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز الذي سيجتمع ببيغن لاول مرة .

ومنذ ايلول (سبتمبر) ، وبرغم الاحداث والمذابح ، فان شعبية مناحيم بيغن قد ارتفعت داخل اسرائيل بينما ضعفت شعبية بيريز ، وحتى عملية التحقيق بالمذبحة ، فانها ساهمت في تعزيز شعبية بيغن لمجرد قبوله بالادلاء بشهادته في جلسات علنية لم يطلب ان تكون مغلقة .

فبيغن توجه الى اميركا وفي جيبه اجماع اسرائيلي يدعم بقاؤه ونتائج الاستفتاءات تبرهن ذلك وبالتالي فانه توجه لليهود الاميركيين بثقة كبيرة بنفسه ، وباعتزاز بما يعتبره - ويوافق عليه يهود اميركا - انتصارا في تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية . وبافتخاره لتجاوزه ازمة بيروت ، وبرسالة واضحة جلي الوضوح موجهة قصدا لليهود - الاميركيين تقول بان عليهم مواجهة واقع بقاء بيغن وهكذا حدث (...) فلقد استبدلت التنظيمات اليهودية الاميركية موقفها السابق ، الذي حاول تحاشي بيغن ، بموقف جديد ياخذ في حساباته استمرارية بيغن . حتى وان كانت هذه التنظيمات قد فضلت اصلا حزب

»

شولتز يثور على الدعم الاميركي لاقامة المستوطنات

«

العمل على حزب الليكود ، وحتى وان كانت نظرتها الاساسية ان بيغن احرج اليهود الاميركيين وانه لم يعد صالحا لاسرائيل ، فانها الان تتعاطى مع واقع بقاء بيغن عمليات وباتجاهين : واحد يهدف الى « تطرية » اسلوب بيغن كي لا يتمادى في سياسته الايدولوجية المتعصبة ، والاخر ، التاكيد لبيغن بان قوة اليهود الاميركيين كعامل اساسي لا يؤثر فقط على السياسة الاميركية نحو اسرائيل بل ان من حقه ان يؤثر بالقدر نفسه على السياسة الاسرائيلية تجاه الولايات المتحدة . وهنا تبرز المواجهة الايجابية ما بين بيغن والتنظيمات اليهودية . فبيغن قد برهن لهذه التنظيمات فشل حلمها باستبداله ، وهي تريد ان تبرهن له استمرارية نفوذها .

والمطلوب هو ان تكون هذه التنظيمات مسموعة في اسرائيل كما في الولايات المتحدة لتمنع اخطار اي تصادم اميركي اسرائيلي .

احد ابرز الداعين الى « موقف وسط » لليهود الاميركيين ، مارك هيلبرن ، تقدم بتفاصيل نظريته في مجلة « النيويورك تايمز » منطلقا من كونه يهودي خدم في الجيش الاسرائيلي ، متخوفا من ان ازمة بيروت والمذبحة بالذات قد تؤدي باليهود الاميركيين اما الى ابعاد انفسهم عن اسرائيل ، او التهور بدعمها دون اي سؤال .

بغض النظر عن التاثير اليومي على الراي العام ، « يقول هيلبرن وعن قوة اليهود الاميركيين الانتخابية ، ووجودهم داخل وخارج الحكومة ، فعند التحقيق ، وعندما كان وجود اسرائيل على المحك ، فان اليهود الاميركيين تعاملوا مع حكومة الولايات المتحدة كمتحدثين باسم اسرائيل . ولكن الى اي مدى كان العكس صحيحا » ؟ حتى اخذ اليهود الاميركيون على عاتقهم محاورة اسرائيل باسم اميركا ؟ عموما فانهم لم يتخذوا موقفا كهذا » . ويضيف هيلبرن ، « والان ، وبعدما اصبحت روح اسرائيل ، وليس وجودها ، على المحك ، فان على اليهود الاميركيين ان يعملوا على التاثير على اميركا واسرائيل معا » .

ويوضح هيلبرن انه لا يقترح « ان يشكل اليهود الاميركيون شيئا يشبه حكومة ظل في نيويورك » ، بل انه يقترح « ان تتم صياغة خطوط عامة حرة تكون مستقلة عن السياسة الاسرائيلية الرسمية او متفقة مع خطوط اسرائيل حيث يجب ، ومتعارضة حيث تجب المعارضة » ، اذ ان المواقف السياسية لليهود الاميركيين تجاه اسرائيل والشرق الاوسط قد اصبحت « لينة وزئبقية اكثر من مواقف التنظيمات التي تتكلم باسمهم » ، ولذلك فان هيلبرن يدعو اليهود الاميركيين الى تقوية « موقف الوسط » ضمن التنظيمات اليهودية نفسها لان الوسط في الفترة هذه « لا يملك صوتا كافيا ولا تمثيلا شعبيا كافيا ، بالرغم من ان اغلب الافراد اليهود يعيشون الان موقفا وسطا » .

ضمن ما يريده هذا الموقف هو تشجيع الطرف الاسرائيلي على التجاوب النسبي مع مبادرة ريغان مع ابقاء الكرة في الملعب العربي . بمعنى ، ان تستمر الادارة الاميركية بالضغط على العرب عامة - والاردن خاصة - دون ان يؤمن الموقف الاسرائيلي نحو المبادرة اي عذر لتحويل الكرة الى الملعب الاسرائيلي . فهنالك فرصة ، في نظر اليهود الاميركيين لتقريب اسرائيل والولايات المتحدة حول مبادرة ريغان بتريث ومن خلال تعبير اسرائيلي ايجابي حتى وان كان رمزيا . مثل هذا التعبير سيوضع على المحك في موضوع قرارات اسرائيل المتعلقة بانشاء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية .

فادارة الرئيس ريغان تنوي مجابهة بيغن حول قراره بانشاء خمس مستعمرات جديدة في الضفة متحديا الاقتراح الاميركي بتجميد انشاء مستعمرات جديدة والذي جاء على لسان ريغان نفسه عندما طرح مبادرته في اول ايلول (سبتمبر) الماضي . وبعثت الادارة الاميركية باشارات من خلال مسؤوليها تقول بان هذه المسالة ستكون من اهم المسائل التي سيتناولها ريغان مع بيغن

يوم الجمعه الموافق مع موعد صدور هذا العدد . وفي مقالة كتبها المعلقان المشهوران راولاند الفنز وروبرت نوفاك ، قالا ان جورج شولتز « دهش » عند ادراكه لحجم المساعدات الاميركية المخصصة لبناء المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية « وغاضبا ، امر جورج شولتز مساعديه بمده بالتقارير المالية الدقيقة الامر الذي قد يؤدي الى التهديد بتخفيض المساعدات الاميركية » .
وقالت المقالة : لقد ادرك شولتز ان حكومة بيغن تنفق حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا لتؤمن للمستوطنين الاسرائيليين المنازل ، وان هذه المنازل تؤمن للمستوطنين بنصف الثمن المتداول داخل اسرائيل ، وان الخدمات الرئيسية العامة مثل الماء والكهرباء تقدم مجانا للمستوطنين ، وكذلك ان ٨٠٪ من القروض العقارية لا تجبى اذا ما استمر المستوطنون بالسكن في المنازل نفسها التي اشتروها . وما صدم شولتز هو ادراكه بان المساعدات الاميركية لاسرائيل تنفق جزئيا على تطبيق سياسة اسرائيلية تضر بمبادرة ريغان . وبالتالي فان شولتز وريغان اتفقا ! حسب قول الفنز/نوفاك – على احتمال « كسر بعض البيض » عندما يتوجه بيغن الى البيت الابيض .

حلم بيغن هو توطين مئتا الف يهودي في الارض المحتلة قبل نهاية عام ١٩٨٦ . والمساعدات الاميركية لاسرائيل والتي تدفعها الضرائب الاميركية اساسية لتحقيق حلم بيغن ، وبالتالي فان المواطن الاميركي يمول الحكومة الاسرائيلية لاستمرارها بسياسة تناقض مع المصالح الاميركية . فهل ستتمكن الادارة الاميركية من مجابهة بيغن دون ردة فعل سلبية من الراي العام الاميركي الممثل في الكونغرس ومجلس الشيوخ ؟ هذا ما درسه المسؤولون في واشنطن قبل لقاء ريغان وبيغن . ويرجح ، في حال تعنت بيغن ، ان تتخذ الادارة الاميركية اجراءات اقتصادية محدودة لتضغط على حكومة بيغن لتجمد بناء المستعمرات الجديدة .

بيغن ، من جهته ، لم يضع مسالة المستعمرات في مركز اساسي في تصوره لمجرى المباحثات مع الجانب الاميركي . فالمسؤلون الاسرائيليون قالوا في الصحافة الاميركية ، انهم يتوقعون ان تركز المحادثات في واشنطن على المفاوضات المتعلقة بانسحاب القوات الاجنبية من لبنان . وبيغن قادم الى واشنطن ليجني ثمن انسحاب اسرائيل من لبنان سياسيا وبالذات بحثا عن الجهود الاميركية لتحقيق المفهوم الاسرائيلي لما تسميه « المنطقة الامنية » في جنوب لبنان . كما ان بيغن يدرك ان المماطلة بما يريده ريغان – اي الاسراع بتحقيق الانسحابات من لبنان – هي ورقة اساسية في يده تجاه الضغوط الاميركية المحتملة بالنسبة لموضوع الضفة الغربية وغزة ، وهو ينوي لعبها بحذاقة . فهذه المرة ، يجتمع بيغن وريغان في جلسة اخذ وعطاء ، عكس الاجتماع الاخير بين الاثنين الذي تم في اواخر حزيران (يونيو) الماضي والذي استطاع فيه بيغن ان يبيع ريغان جميع افكاره بشان بيروت والحرب اللبنانية .

وفي هذه الاثناء ، وبينما تناولت واشنطن مع بيغن ازمة المستعمرات ، كانت الدول العربية تبني تدريجيا الضغط الدولي في الامم المتحدة حول مسالة المستعمرات متجنبة احراج واشنطن مباشرة ، ومنتظرة نتائج « كسر البيض » ما بين ريغان وبيغن .

نيويورك – راغدة درغام

المصدر : المستقبل

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢

الأرض المحتلة

اسرائيل تمهد لضم الضفة والقطاع

اسرائيل صادرت حتى الآن ٦٠ بالمئة من اراضي الضفة وانجزت خطة لاستيعاب ١٠٠ الف يهودي فيها قبل ١٩٨٥.

عمان: من هاني خير.

■ في تقرير «للمستقبل» عن القادمين من الضفة الغربية ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية باشرت بشكل مدروس وفعال السير نحو ضم فعلي للضفة الغربية وانها قطعت شوطا بعيداً في هذه العملية، فقد قررت اقامة ٢٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزّة خلال الشهور الستة القادمة، كما ان المخطط الاستيطاني الذي اعلنه دايفيد ليفي وزير الاسكان الاسرائيلي ينص على اقامة ٤٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية حتى مطلع عام ١٩٨٥ لتستوعب ١٠٠ الف مستوطن يهودي من المهاجرين الجدد.

وأشار التقرير الى ان الحكومة الاسرائيلية قد صادرت ما بين ٥٥ الى ٦٠ ٪ من أراضي الضفة الغربية. وحسب التقرير فانه بحلول عام ١٩٨٨ سيكون معدّل سكان الضفة الغربية من الاسرائيليين حوالى ١٠٠ الف وهذا الرقم لا يشمل الاحياء السكنية والمستوطنات التي اقيمت ضمن حدود القدس العربية الموسّعة. وكشف التقرير عن ٣ نقاط اولها ان استملاك الضفة الغربية من قبل الحكومة الاسرائيلية قد تيسّر بشكل كبير عن طريق التحوير في التنظيمات القانونية. فحكومة بيغن تستخدم وسائل دقيقة تستند الى قانون الاتراك العثمانيين الذي انتقل الى الانتداب البريطاني. وكان يسمح للسلطان العثماني بامتلاك اراض مهجورة كالاماكن الصخرية. ويتم الأمر بان يقوم المسؤولون الاسرائيليون بتقديم مذكرة تتضمن النية في امتلاك مساحة من الأرض تلزم سكان القرى المحليين تقديم اعتراضهم خلال ٢١ يوما معززا بمستندات تثبت ملكيتهم للارض. وفي معظم الاحيان فانه لا تتمكن عائلة واحدة من الحصول على واحد من هذه المستندات مع انها استخدمت رقعة الارض لعدة اجيال. فتسجيل الاراضي كان خطوة موقتة بموجب الدستور العثماني حتى ان العائلات آنذاك لم تكن تجهد نفسها غالبا بالقيام بمثل هذه المهمة باستثناء ما يتعلق بالاملاك العائدة للمدن. وعندما احتل الاسرائيليون الضفة الغربية عام ١٩٦٧ كان ثلث الاراضي فقط خاضعاً لاجراءات تسجيل رسمية وفي عام ١٩٦٨ اصدرت الحكومة الاسرائيلية قرارا ما يزال ساري المفعول بمنع تسجيل كافة الاراضي موقتاً. اما النقطة الثانية فهي ان القانون الدولي يمنع سلطة الاحتلال من احداث تغييرات في الاراضي المحتلة. الا ان المحكمة العليا الاسرائيلية قالت بانه على الحكومة العسكرية تقييد نفسها باجراءات جوهرية مؤقتة كترتيبات لاغراض امنية لكن انظمة الحكومة احدثت تغييرات اساسية ودائمة. فلقد صدر اكثر من الف امر عسكري، وكل منها مساو لقانون جديد. كما اجرى الاسرائيليون تعديلاً دائماً على مجموعة القوانين الأردنية المطبقة في الضفة الغربية.

وتوضح النقطة الثالثة ان هذه التغييرات القانونية تخلق نظاماً ازدواجياً في الضفة الغربية، اولهما للمستوطنين الاسرائيليين والآخر منفصل عنه وغير مساو له للسكان الفلسطينيين، لسلطات الاحتلال الاسرائيلية وهناك فوارق مذهلة بين النظامين. فالخدمات الحكومية مثلاً بالنسبة للفلسطينيين هي في مستوى متدن بعكس الخدمات المقدمة للاسرائيليين ■

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الدوحة
التاريخ : نوفمبر ١٩٨٢

الاستيطان : حرب على الأرض والماء والإنسان

إبراهيم السمّان

ليس الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين ، كما يبدو للبعض ، موضوعاً جديداً أو حلقة تضاف اليوم إلى مسلسل الصراع العربي الصهيوني فى القضية المقدسة ، فالاستيطان هو جوهر هذا الصراع منذ اواخر القرن التاسع عشر . وقد عمدت الحركة الصهيونية منذ نشوئها إلى التخطيط المدروس لدعم حركة الاستيطان بمختلف الوسائل الممكنة منتهزة الظروف الاستعمارية التى عاشت فيها فلسطين تحت سيطرة الانتداب .

وقد صدر مؤخرا كتاب جديد عنوانه (الاستيطان) من تاليف الاستاذ عبد الرحمن ابو عرفه . وهو من أبناء مدينة الخليل ومن سكان مدينة القدس المحتلة اليوم . وهو كتاب تناول الاستيطان الصهيوني من مختلف زواياه وميزة صاحب هذا الكتاب هى متابعة هذه القضية الخطيرة عن كثب لأنه عاش ماسى الاحتلال . وهو أول كتاب من نوعه يقوم بكتابته انسان مختص فى داخل الأراضى المحتلة . وقد اعتمد الكاتب فى عرضه هذا الموضوع الأسلوب العلمى فجاءت محتويات الكتاب مدعومة بالأرقام والاحصاءات المستندة الى عدد كبير من المصادر باللغات العربية والانكليزية والعبرية . فهذا الكتاب كما يقول مؤلفه فى مقدمته ، هو محاولة لدراسة ظاهرة الاستيطان لانها تمثل فى حقيقتها التطبيق العملى للصهيونية .

فالباب الأول من الكتاب يتحدث عن عناصر الاستيطان وهى الأرض والانسان والمياه .. فالأرض باعتبارها القاعدة

الاساسية للاستيطان ، كانت هدفا اوليا للحركة الصهيونية . فمن خلال امتلاك الأرض يمكن تنفيذ « الانقلاب الديمغرافي » المتمثل فى طرد العرب وتوطين اليهود . وبرغم التغطية الاعلامية التى رافقت عمليات الاستيطان الصهيونية الأولى ، والتى استندت الى عبارة « فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا ارض ، فان الصهيونيين يعترفون بعكس ذلك تماما حيث يقول احد المسؤولين الاسرائيليين فى محاولة السيطرة على الأراضى « راينا آثار الحضارة الزراعية الأصلية الجذور التى خلفها النازحون وراءهم ، ولقد تملكنى الهم من ذلك ومن واقعنا الحالى ، فمن اين لنا بطاقات بشرية كافية لمواصلة هذه الحضارة ولمتابعة تعميقها وتوسيعها ومتى نستطيع حشر الاف اليهود لكى يبقى الجليل على ازدهار ؟

ولقد ركزت المؤتمرات الصهيونية على مبدأ تاميم الأرض واعتبارها أساس الدولة اليهودية . واعتبرت استملاك الأراضى امرا بالغ الأهمية وقد جاء فى المادة الثالثة من دستور الوكالة اليهودية « تستملك الأراضى كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومى اليهودى وتبقى مسجلة باسمه الى الأبد ، كما تظل هذه الاملاك ملكا للأمة اليهودية غير قابل للانتقال » وقد مارست حكومة الانتداب البريطانى دورا هاما فى نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضى الى اليهود .

العنصر الثانى

واما عنصر الاستيطان الثانى وهو الانسان . فقد كان هدفا رئيسا من اهداف المخططات الصهيونية . وقد تمثل ذلك فى شقين : الأول جمع اكبر عدد من اليهود فى العالم وتركيزهم فى (اسرائيل) والثانى التخلص من العرب بتهجيرهم وحملهم على ترك أوطانهم بمختلف الوسائل . وقد وصل امر إخلاء العرب الى حد ارتباطه بوجود الدولة اليهودية ذاتها انطلاقا من ايمان السلطات المحتلة بحقيقة : أن لا صهيونية بدون استيطان ولا دولة يهودية بدون اخلاء العرب وبدون مصادرة الأراضى » .

ويعدد المؤلف الهجرات الصهيونية المتتالية الى فلسطين اعتبارا من الهجرة الأولى (١٨٨٠ ـ ١٩٠٣) وحتى الهجرة السادسة (١٩٣٩ ـ ١٩٤٨) مع وصف لموجات هذه الهجرة وجنسياتها ومصادرها . ثم هنالك الهجرة اليهودية الى فلسطين بعد الاحتلال . كما يبدى ملاحظات حول احتمالات الهجرة اليهودية الى اسرائيل فى السنوات القادمة وعلاقة ذلك بالاستيطان ، وفى الباب الذى يتناول عنصر الاستيطان الثالث اي (المياه) يتحدث الكتاب عن مصادر المياه الموجودة فى فلسطين واستغلال اسرائيل الضعف العربى العام لتحويل مصادر المياه الخارجية لارواء الأراضى التى تسيطر عليها . كما يبين مشاريع المياه والرى التى قامت بتنفيذها ... وكذلك التجارب التى اجريت لتحلية المياه وزرع الغيوم وتحويل اتجاهها نحو بحيرة طبريا من اجل زيادة كمية الامطار فوق البحيرة .

تناقص متواصل

واما فيما يتعلق بالمواطنين العرب ، فان الأرقام تشير الى تناقص متواصل فى ساحة الأراضى الزراعية يرافقها تناقص مماثل فى عدد العاملين فى الزراعة وكميات المياه الضئيلة الموردة للمزارعين العرب ، وتوجه عادة لزراعة محاصيل معينة لازمة للاقتصاد

الاسرائيلى اما القرى العربية فيتم توريد مياه الشرب اليها فقط بموجب اتفاقيات تنص على عدم استعمال المياه للصناعة او الرى وان غالبية القرى العربية تعانى من نقص كبير فى مياه الشرب اما بالنسبة للري فالوضع اسوا بكثير .

ومن اجل تنفيذ مشاريع الاستيطان اقامت سلطات الاحتلال مجموعة من الأجهزة التخطيطية والتنفيذية . وتشعبت اعمال هذه الأجهزة لتشمل شؤون التخطيط والتمويل والادارة . وتوجد اليوم شبكة من المؤسسات والهيئات اليهودية المختصة بموضوع الاستيطان تعمل بصورة متناسقة ضمن السياسة الاستيطانية العامة لاسرائيل . ولكل هيئة مهامها المحددة التى يتم بمجموع جهودها تنفيذ الخطط الاستيطانية .

ويعرض كتاب الاستيطان انماط الاستيطان ومراحله ومنظماته وانظمته واسلوب الحياة فى المستوطنات ، ثم يدخل فى تفاصيل إقامة المستوطنة ابتداء من مرحلة تخطيطها ثم توزيع الأراضى والمنازل والمياه فيها وحقوق وواجبات مستوطنيها .

واما الباب الثالث من الكتاب ، فقد تناول فيه المؤلف تاريخ الاستيطان فى فلسطين ابتداء من الحكم العثمانى عندما كان عدد جميع اليهود فى فلسطين لا يتجاوز خمسة وعشرين الفا يقطنون فى التجمعات المدنية .. ثم يتناول الاستيطان خلال الانتداب البريطانى وحجم الاستيطان فى المناطق المحتلة من فلسطين ، وينتهى الكتاب بفصل عن الاستيطان فى سيناء والجولان ..

ولعل أهم ما تتميز به المعلومات التى انطوت عليها هذه الدراسة العلمية الدقيقة هى وسائل الايضاح التى اشتملت على المخططات وجداول الاحصاءات والاشارات الى مصادر المعلومات ومراجعها مع فهارس الجداول والخرائط والأشكال والاسماء .

هذا الكتاب الذى يقع فى اكثر من ثلاثمائة صفحة من الحجم المتوسط يعتبر من خلال ما جاء فيه موسوعة صغيرة غنية بادق واحدث المعلومات عن الاستيطان الاسرائيلى بمختلف ابعاده ..

ابراهيم السمان

تقرير عاجل الى بيغن:

شولتز نصح ريغان بخفض المساعدات لاسرائيل بسبب زيادة المستوطنات في الضفة الغربية

تحقيق من واشنطن بقلم راسل هادي

قبل ايام ، بعث السفير الاسرائيلي في واشنطن موشي ارينز بتقرير مهم وعاجل الى حكومته يتحدث فيه عن «استياء» الادارة الاميركية من الاجراءات التي تتخذها حكومة بيغن في الضفة الغربية وغزة واهمها زيادة عدد المستوطنات اليهودية هناك .

وكشفت مصادر مطلعة لـ «المجلة» ان ارينز ابلغ حكومته في تقريره هذا ان وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز نصح الرئيس ريغان بتخفيض المساعدات الاقتصادية الاميركية لاسرائيل بنسبة رمزية قدرها ١٠٠ مليون دولار سنويا ، وهو المبلغ الذي يعتقد انه يجري انفاقه على بناء المستوطنات الجديدة غير الشرعية في الضفة الغربية ، وذلك في تحد سافرلدعوة ريغان الاخيرة الى تجميد بناء هذه المستوطنات . وقد جرى التوصل الى هذا التقدير ، اي مبلغ المئة مليون دولار ، استنادا الى معلومات ميرون بن فينستي نائب رئيس بلدية القدس السابق ، والسفارة الاميركية في تل ابيب ، ودائرة وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية العاملة هناك . وتقول هذه التقديرات انالاموال الاميركية تستخدم لدعم نفقات مشاريع الاسكان ، في بعض تلك المستوطنات ، والغاء بعض القروض والرهنيات ، وتسديد فواتير الكهرباء والماء .

ومع حرص الرئيس ريغان على استئناف مبادرته السلمية «المجمدة» الان ، قالت مصادر في واشنطن ان مناحيم بيغن لجأ الى استخدام مسألة حزنه على وفاة زوجته كذريعة لعدم العودة «السريعة» الى واشنطن لمواجهة الادارة الاميركية في تحد صارخ لها بعد الانتقادات التي وجهها وزير الخارجية الاميركية شولتز الى اسرائيل في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الثامن عشر من الشهر الفائت . والتفسير الوحيد في كل من وزارة الخارجية الاميركية والبيت الابيض تجاه سلوك بيغن هذا ، هو انه فقد الامل في احراز اي نجاح الان في واشنطن ، وانه بدأ في الواقع يفكر في اعتزال العمل السياسي . كما ان المجازر التي ارتكبت في مخيمي شاتيلا وصبرا في بيروت ، جعلت من المتعذر على وزير الدفاع الاسرائيلي ارييل شارون ان يخلف بيغن في منصب رئاسة الحكومة ، حسب اعتقاد الخبراء الاميركيين في شؤون الشرق الاوسط .

شامير ام بيريز ؟

في اي حال يفضل بيغن تسليم السلطة الى وزير الخارجية اسحق شامير ، وهو صديق مقرب منه ويعتبر «خليفته المنطقي» اذا استمرت كتلة «ليكود» في مقاعد السلطة . فكلا الشخصين له ماضيه الارهابي السيء السمعة خلال مرحلة الشباب . وكل منهما مطلع على اسرار الاخر مما يشجع على استمرار الشراكة السياسية بينهما . لكن شامير ، كما ترى ذلك واشنطن ، تنقصه «قوة الشخصية» التي يتمتع بها صديقه بيغن . كما ينقصه التأثير على قطاع واسع من الشعب الاسرائيلي .

ويعتقد السفير الاميركي في تل ابيب سام لويس ان بيغن يفكر في الاعتزال والدعوة الى انتخابات جديدة . وتأمل ادارة ريغان ان يفوز في هذه الانتخابات حزب العمال الاسرائيلي (المعارض) بزعامة شيمون بريز . لكن هذاالامر ليس اكيدا . في اي حال فان الديبلوماسيين العرب وسائر المراقبين في واشنطن ، هم اقل تفاؤلا ازاء احتمال عودة حزب العمال الى السلطة ولو تعاون هذا الحزب ظاهريا مع الولايات المتحدة . ويعتقد هؤلاء المراقبون انه كلما طال بقاء بيغن وجماعته في مقاعد السلطة وهم يرتكبون افعالا من شأنها اثارة الراي العام الاميركي واحراج اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة ، كلما ازداد النفوذ العربي في واشنطن . غير انالديبلوماسيين العرب يعتقدون ان مجيءحكومة معقدة ومراوغة بزعامة بيريز الى الحكم ، سيجعل التصدي لها امرا اكثر صعوبة وتعقيدا .

وذكر احد هؤلاء الديبلوماسيين لـ «المجلة» . «ان من واجب الولايات المتحدة ممارسة ضغط كبير على اسرائيل من شأنه تحقيق بعض النتائج . لهذا كان من المهم بقاء بيغن على راس السلطة في

اسرائيل ليستمر في خلق الاعداء في العالم كله» .

والى جانب التخفيض الرمزي المقترح في المساعدات الاميركية لاسرائيل والبالغ ١٠٠ مليون دولار ، علمت «المجلة» ان شولتز يعارض رسميا فرض ضغوط علنية صريحة على اسرائيل خشية ان يؤدي ذلك الى توحيد الرأي العام الاسرائيلي والكنيست (البرلمان الاسرائيلي) وراءحكومة بيغن ويقال ان شولتز يدرس مسألة خفض المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى تل ابيب من دون ذكر ذلك علنا . وعندما كان بيغن يجمع الاموال في الولايات المتحدة قبل انتقاله الى واشنطن ، ادرك انه سيواجه مطلبا ملحا من الرئيس ريغان لوقف بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية . كما ادرك ان الرئيس الاميركي بات يتعرض لضغط شديد من المملكة العربية السعودية والاردن ومصر وسائر البلدان العربية الاخرى لحمل بدوره اسرائيل على تجميد بناء المستوطنات . ويبدو ان بيغن اخذ ذلك في الاعتبار ، ورأى ان من الحكمة التذرع بوفاة زوجته لتأجيل اي مواجهة مع الولايات المتحدة الى العام المقبل ، حيث يأمل ان تكون مشاعر الادارة الاميركية قد بردت وقتئذ .

ان الهدفين الرئيسيين للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط حاليا ، كما اوجزهما المبعوث الاميركي الخاص الى المنطقة فيليب حبيب الى وزير الخارجية المصري كمال حسن علي خلال زيارته الاخيرة الى واشنطن ، هما الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية وسائر القوات الاجنبية الاخرى من لبنان ، وادخال الملك حسين في «عملية السلام» . ورغم انوزارة الخارجية الاميركية ترى ان بيغن بدأ يقبل ببطء وتردد شديد ،

بالحقيقةالقائلة ان الغزو الاسرائيلي للبنان قد اضعف الدبلوماسية الاسرائيلية في العالم كله ، الا انه لا يزال يتحرك للاحتفاظ ببعض القوات الاسرائيلية في لبنان ضمن نطاق قوات الرائد المنشق سعد حداد الذي تموله اسرائيل . ويسعى بيغن بوسائل غير مباشرة الى احباط عزيمة الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية لدعم مبادرة ريغان ، لكون غيابهما عن «عملية السلام» سيترك اسرائيل طليقة اليدين لتوسيع نطاق بناء المستوطنات .

ويعتقد بيغن ان من خلال سعيه الى تأجيل زيارته المقررة الى واشنطن فترة غير محدودة ، قد يستطيع اقناع الولايات المتحدة بتأجيل ممارسة اي ضغط فعلي عليه في هذه الفترة الحرجة . وذكر مساعدو شولتز ان وزير الخارجية الاميركية يشعر بانه ، سواء عاد بيغن الى واشنطن للاجتماع بريغان أم لم يعد ، وسواء اجتمع بالسفير الاميركي في تل ابيب سام لويس والمبعوث فيليب حبيب أم لا ، فان هذه الامور لن تبدل جوهر الاوضاع القائمة فعليا ، لأن المسؤولين في البيت الابيض يرون في تصرفات بيغن ما يدعو الى الانتقاد . فهم ينظرون اليه على انه يسعى الى اذلال الرئيس الاميركي وتصويره وكأنه عملاق لا حول له ولا قوة ، وعاجز حتى عن دفع مبادرته السلمية الاخيرة ووضعها موضع التنفيذ .

ان القرار الخاص بموعد بدء الولايات المتحدة اجراءاتها السرية او العلنية للضغط على اسرائيل ، وما اذا كانت ستباشر بذلك فعلا ، ينتظر حاليا التقارير الاولية الواردة من فيليب حبيب الذي برز في الاونة الاخيرة ، ربما كأفضل مفاوض اميركي حتى الان في الشرق الاوسط . فخلال المحادثات والمداولات يستعين حبيب بلغة اليدين ، وبالاشارات المألوفة في بلدان حوض البحر المتوسط . لكن الذين يعملون معه يقولون ان تلك الاشارات ما هي في الواقع سوى قناع . فقد جرى وصفه على انه مفاوض بارد الاعصاب كثير الحسابات لا يألو جهدا في الوصول الى حلول مقبولة قابلة للتطبيق في ما يتعلق بالقضايا التي طلب منه حلها . وقال بعض المقربين منه انه «يترصد» محاوريه كلاعب الشطرنج بغية العثور على منفذ جديد يدخل منه . واضاف هؤلاء ان حبيب يتفق مع المحللين والدبلوماسيين العرب على ان استمرار بيغن وشامير وشارون في الحكم سيساعد على تفهم القضية الفلسطينية دوليا وعالميا . لكن حبيب يعتقد ايضا في المقابل انه لو استطاع اقناع الملك حسين في الحصول على موافقة ياسر عرفات للمشاركة في عملية السلام ، فان مثل هذهالعملية ستصل فورا الى الى طريق مسدود اذا كان بيغن جالسا في الطرف الاخر من طاولة المفاوضات . من هنا فان حبيب يفضل الاطاحة سلميا بنظام بيغن تمهيدا لمجيء حكومة عمالية في اسرائيل .

ومعرفة الرئيس ريغان بشؤون الشرق الاوسط محدودة جدا . لذلك عمد عملا بنصيحة الرئيس الاميركي السابق نيكسون ، الى الطلب من الرئيس السابق جيمي كارتر ان يقدم له النصح والمشورة في ما يتعلق بالشرق الاوسط . كذلك الحال مع مستشار ريغان لشؤون الامن القومي وليام كلارك الذي لم يطلع تماما على شؤون السياسة الخارجية . لكن ذلك كانت له جوانبه الايجابية ، لأن خبراء وزارة الخارجية الاميركية المتعاطفين كلهم تقريبا ، وان بدرجات متفاوتة ، مع وجهة النظر العربية ، قد بدأوا يظهرون تأثيرا اكبر من اي وقت مضى ، في مجريات الامور ، ربما لأن وزير الخارجية شولتز هو رجل اعمال كون ثروته الاساسية في العالم العربي .

وكما يلاحظ المسؤولون الاميركيون في واشنطن ،فان اهم تطور حصل في الاونة الاخيرة ، هو قبول اسرائيل الحقيقة القائلة ان الغزو الاسرائيلي للبنان اضر بقضيتها وساعد في المقابل القضية الفلسطينية . اذ لم يؤد هذا الغزو ، وما نتج عنه بعد ذلك من ذيول ومضاعفات ، الى فقدان اسرائيل عطف الغرب عليها فحسب ، وبالتالي تعبئة الدعم الدولي وراء الفلسطينيين ، بل خلق توترا

واضحا في العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية . فالغزو الاسرائيلي للبنان اضعف اتفاقات السلام مع مصر ، وهو تطور يعتقد بعض المحللين الاميركيين انه سيؤثر على بعض حلفاء بيغن في البرلمان الاسرائيلي ممن لم يتخذوا موقفا حاسما بعد . ويلاحظ هؤلاء المحللون ان بعض القوى في البرلمان الاسرائيلي التي تقف في منتصف الطريق وصلت الى استنتاج بعد تردد طويل ، مفاده ان كل المحاولات الاسرائيلية للتدخل في بعض الشؤون السياسية العربية الداخلية ارتدت ضد تل ابيب بطريقة لم يتوقعها صانعو السياسة في اسرائيل . ويبدو ان خبراء وزراء الخارجية الاميركية تواقون الى استغلال ضعف النفوذ الاسرائيلي في واشنطن ، وظهور موسكو الضعيف في الازمة اللبنانية ، لتعزيز الموقف الاميركي في المنطقة ، وجعل واشنطن مفتاح الحل . ويدرك هؤلاء المسؤولون ايضا ان الوقت بدأ ينفد بالنسبة الى الولايات المتحدة ، كما نفد قبلا بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي . فهم يرون اوروبا تقف متحفزة متأهبة لاستخدام ديبلوماسيتها وضغوطها الاقتصادية على اسرائيل ، في اطار جعل الشرق الاوسط مرة اخرى من مناطق نفوذها .

وحجة فيليب حبيب الرئيسية مع اسرائيل هي انه نظرا الى وجود معاهدة سلام مبرمة مع مصر ، ونظرا الى ان لبنان هو الان بلد منزوع السلاح عمليا حسب المقاييس الحالية السائدة في المنطقة ، بحيث بات لا يشكل اي تهديد لأي كان ، فان الدواعي الامنية لاسرائيل التي «تسبب لها القلق» قد تضاءلت بنسبة تزيد عن ٥٠ في المئة .

فاذا زالت الحجج والذرائع الامنية التي تتشبث بها ، كما يقول محللو وزارة الخارجية الاميركية ، فان بالامكان «اقناعها» بالتخلي عن الاراضي العربية التي احتلتها بغض النظر عن عمليات اجلاء سكان المستوطنات التي قد ينطوي عليها في النهاية مثل هذا التخلي . ويلاحظون في هذا الاطار ان اعادة المستوطنين اليهود الى اسرائيل هو عمل بسيط للغاية بالمقارنة مع توزيع الفلسطينيين على عدد من البلدان الاجنبية .

وقد بدأ المسؤولون الاميركيون اكثر من اي وقت مضى بالتساؤل عن فائدة اسرائيل بالنسبة الى الولايات المتحدة و «الرصيد» الذي تشكله على الصعيد السياسي او العسكري في الشرق الاوسط ومثل هذه الشكوك كانت واردة دائما ، ولكن كان من النادر التعبير عنها بشكل علني . لكن المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية باتوا اكثر جرأة الان في التعبير عما يخالجهم ، ايمانا منهم بأن شولتز نفسه بات يعتبر اسرائيل عبئا ثقيلا على كاهل الولايات المتحدة .

ولا يشاطر الرئيس ريغان شولتز مثل هذا الرأي . لكن شولتز معروف عنه قدرته في كسب التأييد او الدعم اللازم بالنسبة الى ارائه عن طريق تكرار مثل هذه الاراء ، بدلا من الجدال والمواجهة . ويقال ان شولتز قدم الى الرئيس ريغان اخيرا قصاصة لمقال كتبه الصحافي اليهودي ماكس فرانكل الذي يكتب عادة افتتاحيات صحيفة الـ «نيويورك تايمز» (اصحابها يهود) والذي دعا فيه الى «تخفيضات حادة» في المساعدات غير العسكرية الى اسرائيل ، بغية «قلب نظام بيغن» . وهكذا ، فمع تأييد من هذا النوع لوجهة نظره ، فان رجلا صبورا مثل شولتز بامكانه ان يكون اكثر صبرا لفترة اطول من الوقت ■

مقدمة :

وهذه الحقيقة هى التفسير الأساسى للعديد من
المجتمع الاسرائيلى مجتمع استيطانى . وهذا يفسر ظواهر
خصوصياته . هو مجتمع يعمل باهتمام شديد على اجتذاب يهود العالم إليه . وهذا يفسر ظواهر
الهجرة كتسمية لعملية استقطاب اليهود إلى إسرائيل ، والاستيعاب كوصف لمحاولة إدماج
المهاجرين الجدد فى مجتمع المهجر ، والنزوح بمعنى حركة الهجرة من إسرائيل الى خارجها ،
والاستيطان كترسيخ للوجود العبرى على الأرض العربية . كما يفسر أيضا سياسة التعليم
الاسرائيلية التى تتعامل مع عديد من الأنماط الثقافية المتباينة ، ومشكلة الاسكان بالحاحها على
كيان بشرى يركز على استمرار التدفق السكانى إليه ، وظاهرة البطالة فى مجتمع يتعين عليه أن
يواجه مطلب إتاحة فرص للعمل أمام الوافدين الجدد . بل إن ظواهر الرفض والجريمة ذاتها ،
وحتى الانتاج الأدبى كتعبير فنى عن الوجود الاجتماعى ، جميعها ترتبط ـ فى أبعادها الأساسية ـ
بطبيعة المجتمع الاسرائيلى كمجتمع تجميعى . وفى ضوء هذا المحدد الأساسى ، يمكن إدراك ملامح
نمط التفاعل بين الكيان الاسرائيلى وبين اليهود فى خارجه ، ويمكن تبين دوافع سياسة الاستئصال
المرحلى التى تمارسها إسرائيل ضد عرب فلسطين فى أرضهم المحتلة .
بيد أن النظر إلى الجوانب السالفة قد تم عبر ثلاثين عاما من الوجود الاسرائيلى فى ضوء منطق
الصراع المصيرى العربى الاسرائيلى بمكوناته الواضحة المتصلة من العداء والقطيعة والمواجهة ،
وبما تطرحه هذه المكونات من تأثيرات على الجوانب المذكورة فى النطاق الداخلى والاقليمى والعالمى .
تأتى التسوية المصرية الاسرائيلية لتفرض مناخا جديدا يبعد فيه احتمال الحرب النظامية الشاملة ،
ويستمر على أساسه قبول طرف غير عربى من جانب الدولة العربية الكبرى كعضو متعامل فى النطاق
الاقليمى باسم تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وتطرح من خلاله صيغة الحكم الذاتى

القلسطينى بما تضيفه من انعكاسات على أوضاع عرب الأرض المحتلة . وفى هذا السياق ، يصبح
من المثير للاهتمام البالغ ، رصد العلاقة الارتباطية بين تجربة التسوية من جانب ، وبين كل من
الجوانب السابقة من الجانب الآخر . فقد يكون من المتصور ـ على سبيل المثال ـ أن تزداد الهجرة
إلى إسرائيل ، وأن تزداد قدراتها الاستيعابية بالتخلص من اعباء المواجهة مع مصر ، وأن يقل
النزوح بعد إبعاد خطر الحرب مع مصر ، وهكذا .. إلا أن الخبرة الواقعية قد تقدم نتائج مغايرة .
فيتجه التساؤل إلى المتغيرات الأخرى للظواهر ، ويصبح من الممكن تمحيص العديد من التصورات
والافتراضات .

ومن ناحية أخرى ، فان المجتمع الاسرائيلى ينطوى على الكثير من تطبيقات التناقضات
الاجتماعية الطبقية والطائفية والثقافية . فالأصول القومية ليهود إسرائيل تعود إلى أكثر من مائة
دولة ، والأصول الثقافية لهم ترتبط بنحو ثمانين لسان . وهناك صراع داخلى مصيرى بين العرب
واليهود . وصراع آخر بين اليهود الشرقيين وبين اليهود الغربيين . ويبدو مدى أهمية الصراع
الأخير لدى إدراك أن نسبة اليهود الشرقيين تصل إلى نحو ستين فى المائة من السكان . وعلى الرغم
من أنهم أغلبية فانهم يعانون من مظالم اجتماعية متعددة محورها استعلاء اليهود الغربيين عليهم ،
واستئثارهم بكثير من المزايا الاجتماعية .

فالتفوق الكيفى اليهودى الغربى يقابله تفوق كمى يهودى شرقى مستمر ومتصاعد ومؤثر . وهكذا
تتفاعل عوامل نشيطة فى اتجاه تعميق الصراع الشرقى الغربى فى المجتمع الاسرائيلى .

أما الصراع الداخلى العربى اليهودى ، والذى سيطر عليه فى منظومة المدركات الاسرائيلية منطق
الهنود الحمر كمصير مرتقب للشعب العربى الفلسطينى ، ولغيره من عرب المنطقة الممتدة من
الفرات إلى النيل على المدى البعيد ، فقد بدأ واضحا أن هذا المنطق يحتاج إلى إعادة نظر لسبب
واحد بسيط هو أن عرب الأرض المحتلة قد أثبتوا قدرتهم على الصمود .

١ ـ الهجرة والاستيعاب والنزوح

الهجرة

التسمية اليهودية للهجرة إلى إسرائيل هى « علياه » وهو لفظ عبرى يشير إلى معنى الصعود . استغلته الصهيونية كوصف ذى دلالة دينية للهجرة من شرق أوروبا إلى فلسطين

وتعد الهجرة إلى إسرائيل المصدر الأساسى للتزايد السكانى وهى محور فكرة الوجود الاسرائيلى ذاتها ككيان يعتمد على اختلاق تجمع بشرى فوق رقعة معينة باستخدام المتغير الدينى

سجل شهر نوفمبر سنة ١٩٨٠ انخفاضا فى عدد المهاجرين إلى إسرائيل ، إذ تناقص العدد إلى ٩٥٠ مهاجرا وذلك للمرة الأولى عبر ١٢ سنة .

والمتغير الأساسى فى هذه الظاهرة هو انخفاض عدد المهاجرين من الاتحاد السوفيتى . فقد هاجر ٧٨٩ يهوديا ، اتجه من بينهم ٥٨٥ يهوديا إلى خارج إسرائيل ، وهو ما يمثل نسبة ٧٤٪ من إجمالى المهاجرين السوفيت . بينما اتجه مائتا مهاجر فقط إلى إسرائيل .

على حين كان عدد المهاجرين من الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٣٠٧ ، ووصل العدد فى أكتوبر إلى ١٤٢٤ مهاجرا سوفيتيا .

ومنذ بداية سنة ١٩٨٠ إلى نوفمبر ١٩٨٠ اتجه نحو عشرين ألف مهاجر إلى إسرائيل

وقد واجهت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل بعض العوائق فى إيطاليا بعد وقوع زلزال أدى إلى رغبة الحكومة الايطالية فى تقليل عملية نقل المهاجرين اليهود وعوق ذلك خطة الوكالة اليهودية التى ترتكز على نقل اليهود من فيينا الى معسكر الصليب الأحمر بالقرب من نابولى ، حيث ينقل الراغبون فى الهجرة إلى إسرائيل ، وينقل الآخرون إلى بلدة مجاورة لنابولى حيث يقوم أعضاء الوكالات والمنظمات الارشادية اليهودية برعايتهم .

وقد انخفض عدد تصاريح الهجرة لليهود السوفييت إلى ٧٥٠ فى أغسطس ١٩٨٠ ، مما أدى إلى قلق إسرائيل

والواقع أن هناك اتفاقا عاما حول وجود انخفاض فى نسبة المهاجرين إلى إسرائيل ، على الرغم من الاختلاف فى تحديد نسبة هذا الانخفاض . وبهذا الخصوص تراوحت التقديرات بين ٤٠٪ و٥٥٪ .

ففى الفترة من يناير الى سبتمبر ١٩٨٠ ، انخفض اليهود المهاجرون من الاتحاد السوفييتى بنسبة ٤٨٪ . ومن جنوب افريقيا بنسبة ٦٤٪ ومن الأرجنتين بنسبة ٢٦٪ ، ومن فرنسا بنسبة ١٦٪ . ومن الولايات المتحدة بنسبة ٢٦٪ ، وذلك بالنسبة لعام ١٩٧٩ اما فيما يتعلق برومانيا فقد حدث ارتفاع بنسبة ١٧٪

وفى شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٨٠ بلغ حجم الهجرة ٣٢١٢ مهاجرا ، من بينهم ٦٥٢ مهاجرا من الاتحاد السوفييتى ، و٦٢٩ مهاجرا من غرب أوروبا ، و٦١٦ مهاجرا من أسيا ، و٥٧٥ مهاجرا من شمال افريقيا

وبالمقارنة بنفس الفترة من سنة ١٩٧٩ ، فان النسبة العامة هى ٥٥٪

وبصفة عامة . فقد وصل عدد المهاجرين فى الفترة من ١٩٨٠/١/١ ـ ١٩٨٠/١٠/٣١ إلى ١٩٥٤٥

وبلغ الانخفاض فى المهاجرين اليهود السوفيت فى الشهور العشرة الأولى من سنة ١٩٨٠ ، بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة ١٩٧٩ ، ٥٠٪ .

اما من حيث التركيب العمرى للمهاجرين ، ففى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٠ وصل عدد الاطفال من بينهم إلى ١٠٢٤ طفلا ، بنسبة ٣٠٪ وكانت نسبة ١٢٪ من هؤلاء من المهاجرين السوفييت ، ونسبة ٤١٪ منهم من المهاجرين الغربيين .(*)

الاستيعاب :

الاستيعاب هو عملية توفير ظروف العناية بشؤون المهاجرين الجدد إلى إسرائيل فى مجالات التوطين ، والاعاشة والتوظيف ، والاندماج والتكيف الاجتماعى .

وهناك جهات متعددة تقوم بأدوارها فى هذا الصدد ، مما يؤدى الى وجود بعض أشكال التنازع فيما بينها .

ففى شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٠ سلمت وزارة الاسكان ٣٢٩ وحدة سكنية إلى مكتب الاستيعاب . وبذلك وصل عدد الوحدات السكنية فى الفترة من ابريل إلى اكتوبر ١٩٨٠ إلى ١١٨١ وحدة .

وهو ما يمكن مقارنته بحجم الهجرة إلى إسرائيل لتبين مدى القدرة الاسكانية على الاستيعاب .

وقد ابرم مكتب الاستيعاب اتفاقا مع هيئة الاذاعة والتليفزيون بهدف إيجاد فرص عمل للمهاجرين الجدد لفترة قدرها ٣ سنوات ، إلى جانب تجديد عقود عمل لمهندسين مهاجرين حتى ١٩٨١/٣/٣١ .

واتفق مكتب الاستيعاب مع فرع الميزانيات بوزارة المالية على زيادة حجم المساعدات الشخصية التى تقدمها الوزارة للمهاجرين بنسبة قدرها ١٦٪ ، مع عدم المساس بعلاوة الغلاء التى تقدمها لهم الوزارة عن شهر أكتوبر . بالاضافة الى افتتاح فصول جديدة للتدريب الحرفى .

وقد ركز قسم الاستيعاب فى الهستدروت فى سنة ١٩٨٠ اهتمامه بالمهاجرين . فأوجد فرص عمل لجزء كبير منهم .

النزوح :

النزوح هو الهجرة من داخل إسرائيل إلى خارجها . وهو ظاهرة لها خصوصيتها فى نطاق المجتمع الاسرائيلى . فالمهاجرون إلى خارج إسرائيل يطلق عليهم « يورديم » وهى كلمة تعنى هابطين . ويشير القلق الاسرائيلى الشديد فيما يتعلق بهذه الظاهرة إلى مدى خطورتها على وجود وبقاء الكيان العبرى ذاته .

يمكن تحليل دوافع النزوح أو الهجرة العكسية من إسرائيل على أكثر من مستوى واحد . فعلى المستوى الاقتصادى يقول بعض اليهود النازحين من إسرائيل أن امكانياتهم المادية فى الولايات المتحدة تفوق إمكانياتهم فى إسرائيل . وعلى هذا الأساس يمكن إدراك ظاهرة وجود ٤٠٠ الف إسرائيلى فى الولايات المتحدة إلى جانب ٧٥ الف يهودى سوفييتى منذ سنة ١٩٧٢ .

وعلى المستوى الأمنى حيدت التسوية المصرية الاسرائيلية جانب الحرب الشاملة فى الصراع

(*) عن دحشمار ١٩٨٠/١/١٧ و ١٩٨٠/١/٣٠ ودفار ١٩٨٠/١٠/٢٤ .

العربى الاسرائيلى فى المرحلة الحالية ، إلا أن الأمن الداخلى فى المجتمع الاسرائيلى مازال يمثل مشكلة قائمة

وقد حدد المكتب المركزى للاحصاء عدد النازحين بثلاثين الف نازح على أساس مقياس مؤداه أن النازح هو الذى يغادر إسرائيل لفترة تزيد عن ٤ سنوات .

وبذلك يصل عدد الخارجين من إسرائيل مطروحا منه عدد العائدين فى سنة ١٩٨٠ إلى أعلى مستوى له .

والواقع أن عودة الشخص خلال السنوات الأربع للزيارة تخرجه من عداد النازحين ، مما يؤدى إلى إيجاد تعبير كمى رسمى ناقص عن ظاهرة النزوح من المجتمع الاسرائيلى

فاسرائيل لم تعرف منذ قيامها حركة نزوح منها ، كما عرفت سنة ١٩٨٠ . وطبقا لما ذكرته لجنة الهجرة بالكنيست ، فان الفى شخص قد هاجروا إلى خارج إسرائيل شهريا ، وبصفة خاصة إلى الولايات المتحدة .[1]

وللنزوح البشرى بعده المادى الاساسى . فالكثيرون من النازحين يحملون أثمان بيع ممتلكاتهم فى إسرائيل .

وقد وصلت نسبة التساقط إلى قمتها فى سبتمبر ١٩٨٠ . فلم تتجه نسبة ٧٦٪ من اليهود السوفييت فى ذلك الشهر إلى إسرائيل ، ولم يهاجر منهم إلى إسرائيل سوى ١٢٠٠ يهودى .[2]

وازدادت النسبة ارتفاعا فى شهر اكتوبر . فقد اتجه الى اسرائيل ٣٢١ يهوديا سوفيتيا من بين ١٤٢٤ يهوديا سوفيتيا . وبذلك ارتفعت نسبة التساقط الى ٧٧.٥٪ .

وقد تركزت اعلى نسبة بين يهود كيف . إذ وصلت النسبة الى ٩٨.٣٪ بينما وصلت النسبة بين يهود موسكو الى ٩٦.٢٪ ، وبين يهود اوربا الى ٩٠.٤٪ . ووصل متوسط النسب من يناير الى اكتوبر ١٩٨٠ الى ٦٤,٥٪[3]

وثمة عامل له اهمية بصدد ظاهرة التساقط هو وجود بعض المنظمات التى تقوم برعاية المتساقطين[4] وتشجيعهم على الهجرة الى الولايات المتحدة التى تجتذب يهود شرق اوربا بصفة خاصة فالجماعات اليهودية فى الولايات المتحدة تهدف الى الحصول على يهود جدد ومن ثم تتجه الى اليهود السوفيت لهذا الغرض ويضاف الى ذلك عامل اللحاق بالأسر المتساقطة الى جانب عامل الزواج من غير اليهود وعدم الايمان او عدم التمسك بالدين .

وفى مواجهة هذه الظاهرة جاء قرار لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة لكنيست الذى طالب بوقف اى تعاون مع العناصر التى تساعد الخارجين من الاتحاد السوفيتى حاملين تاشيرات اسرائيلية على الهجرة الى خارج اسرائيل ، وتدعيم الاعلام والتاثير على المهاجرين لكى يتجهوا الى اسرائيل

كما جرت محاولة لجذب النازحين واعلن عن عفو عام بالاضافة الى تقديم عون مادى . وقام المجلس الصهيونى فى اسرائيل بانشاء مجلس لمحاربة النزوح .

وقد قدر عدد النازحين الاسرائيليين فى انحاء العالم بما يتراوح بين اربعمائة وسبعمائه الف

---

(١) Time , 30 - 6 - 1980

(٢) دافار ، ١٩٨٠/١٠/٢٤

(٣) هارتس ١٩٨٠/١١/١٨

(٤) نستخدم هذا المصطلح للتعبير عن مدلوله هنا دون التسليم بإيحاء اللفظ ذاته

نسمة ومن الصعب تحديد حجم دقيق لهؤلاء النازحين بسبب عدم تحديد المفهوم ذاته .

وتنتشر فكرة النزوح بين الكثير من الشباب فى المجتمع الإسرائيلى . ويرجع ذلك الى عوامل عديدة من بينها التجنيد الأجبارى واحتمال استدعاء الاحتياط بالأضافة الى مغرياتالحياة فى خارج اسرائيل .

وتهدد الظاهرة فلسفة وجود المجتمع الاسرائيلى من الاساس . فالمجتمع الذى اعتمد منذ نشاته اعتمادا رئيسيا على الحقن البشرى اليهودى المستمر يواجه مشكلة الفشل فى الحفاظ على استمرارية تدفق المهاجرين اليهود اليه ومشكلة عدم القدرة على استيعاب مستوطنيه واذا كانت العوامل الاقتصادية والأمنية تلعب ادوارها بهذا الخصوص ، فان سياسات الحكومة الائتلافية التى تولت السلطة سنة ١٩٧٧ ، تمثل عاملا هاما من عوامل الظاهرة . بل ان ابتعاد خطر الحرب الشاملة بعد التسوية مع مصر ، قد ابعد معه حافزا محوريا لتماسك المجتمع الاسرائيلى . ومن ثم يمكن اعتباره بهذا المعنى عاملا من عوامل ظاهرة النزوح .

وقد ذكرت الوكالة اليهودية ان عدد المهاجرين الى إسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٠ وصل الى ٩٦٤ يهوديا فقط . بيد ان نقص عدد المهاجرين السوفيت لا يكفى وحده لتفسير الظاهرة . فقد نقص ايضا عدد اليهود القادمين من اوربا الغربية . كما واكب انخفاض الهجرة اليهودية الى اسرائيل ارتفاع الهجرة اليهودية من اسرائيل فوصلت الى اعلى معدل منذ انشاء اسرائيل . إذ بلغ عدد الذين غادروا اسرائيل فى الشهور العشرة الأولى من سنة ١٩٨٠ ، ٢٣٠٠٠ شخص .

وقد (كشف استطلاع للرأى عن ان عشرة فى المائة من الاسرائيليين الذين تزيد اعمارهم عن ١٨ عاما قرروا الهجرة الى خارج اسرائيل .(٥)

٣ - المستوطنات

المجتمع الاسرائيلى بالأساس مجتمع استيطانى . وبهذا المعنى يمكن دراك أهمية المستوطنات
الاسرائيلية كتجسيد لمحور اصطناع البيئة الاجتماعية العبرية على الأرض العربية . ويمكن تفسير
الاهتمام الاسرائيلى الشديد على المستويين الرسمى وغير الرسمى بالنشاط الاستيطانى لترسيخ
الوجود اليهودى فى فلسطين ، وفى غيرها من الارض لمحتلة .

تضمنت الخطة الخمسية الصهيونية للسنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ إقامة ٤٦ مستوطنة فى
الضفة الغربية ووصل حجم التكلفة اللازمة لذلك إلى ٨ ١ بلايين ليرة (٩) ، يتم الحصول عليها عن
طريق فرض ضرائب استثنائية فى الولايات المتحدة لصندوق الجباية اليهودية الموحد ، ومن خلال
المساعدة المباشرة من الولايات المتحدة لاسرائيل . وقد نصت الخطة الرئيسية لتطوير المستوطنات
فى الضفة الغربية للسنوات ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ التى اعدتها دائرة المستوطنات الريفية بالمنظمة
الصهيونية العالمية على أن هناك حاجة ملحه لايجاد أسس عملية وشاملة للمستوطنات فى الضفة
الغربية ، وتحديد الاحتمالات المختلفة لوضع خطة عامة رئيسية. وتمثل هذه الخطة الخمسية ،
مرحلة اولى فى هذا الصدد . وقد أكدت على ضرورة القيام بعملية مسح شامل ، للاراضى التى تقع فى
وسط الضفة الغربية لتمكن من وضع خطة أخرى لتوزيع المستوطنات فى المنطقة

والمحددات التى **تحكم هذه الخطة هى**

ولا ... ن المستوطنات المسيرة ضمن شريط من المستوطنات من مواقع استراتيجية تدعم الأمن
الداخلى والخارجى ، بالاضافة الى أنها تزيد من تكريس صهينة فلسطين .

ثانيا إعادة توزيع المستوطنات المقترحة يتضمن تحديد مواقع المستوطنات فى مناطق متجانسة
لتنمية وسائل الخدمات والانتاج المتبادل بالاضافة الى ذلك . وفى نطاق توسيع وتطوير هذه
المستوطنات ، فلن بعضها يمكن أن يتحد مع الوقت أو يصبح مستعمرة قوية تضم كل المستعمرات
فى إطار واحد ، وفى أربع حالات فقط ، لم يكن هناك خيار سوى اقتراح مستعمرات متفرقة فى
المنطقة طبقا لمحدودية المواقع فى كل منطقة

ثالثا وجوب إعادة توزيع المستوطنات .

ووفقا للخطة ، فان المستوطنات الستة والأربعين الجديدة فى الضفة الغربية سيقيم فيها ١٦ الف
عائلة . ويتكلف ذلك ٣٢ بليون ليرة إسرائيلية ويتم على النحو التالى .
فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة سيصل عدد العائلات فى المستوطنات الجديدة الى خمسة الاف عائلة
بتكلفة قدرها عشرة بلايين ليرة . وتبلغ التكاليف السنوية للسنوات الأربع الباقية من الخطة خمسة
بلايين ونصف بليون ليرة .

وبالنسبة لتكثيف المستطونات التى يجرى إنشاؤها باضافة ١١ الف عائلة فى نهاية الخطة ، فان
تكاليفها ٢٢ بليون ليرة . فى السنة الاولى من المشروع تضاف ثلاثة الاف عائله ، ويستلزم الأمر ستة
بلايين ليرة وتكون التكاليف السنوية للسنوات الاربعة الباقية أربعة بلايين ليرة للسنة الواحدة
وبذلك يصل عدد العائلات فى المستوطنات والمقترحة التى يرجى إنشاؤها بعد السنوات الخمس

المحددة إلى ٢٧ ألف عائلة تحتاج إلى استثمار ما قيمته ٥٤ بليون ليرة اسرائيلية .
وقد قدمت المنظمة الصهيونية العالمية ودائرة الوكالة اليهودية هذه الخطة إلى البيت الأبيض[١٠] وطلبت إيضاح موقف الولايات المتحدة منها ، والاعتبارات القانونية فى وجهة نظر الولايات المتحدة

وبينما أثيرت مشكلة تعويض عشرين ألف إسرائيلى استوطنوا أرض سيناء ، ساد القلق مستوطنى هضبة الجولان إزاء احتمالات المستقبل بشأنهم . فالاتجاه الى تدعيم المستوطنات بهدف استخدامها كسلاح تفاوضى يتصل بامكانية الجلاء عنها فى إطار تسوية .
وهناك إحساس لدى مستوطنى الجولان بأن مسألة الاستيطان فى رفح لم تجد مساندة كبيرة من الاسرائيليين نظرا لانه قائم على عمل مئات من العمال المؤجرين من الأرض المحتلة ، على حين يقوم الاستيطان فى الجولان على الكيبوتسات وقد اشتركت الحكومة الاسرائيلية فى إعداد برنامج استيطان باهظ التكاليف بهدف زيادة السيطرة اليهودية على منطقة الجليل الجبلية ، فى مواجهة النمو السكانى العربى .
فعدد السكان العرب فى منطقة الجليل يصل إلى ٦٣٠٠٠٠ نسمة . ويعد معدل المواليد بين العرب فى هذه المنطقة من أعلى معدلات المواليد فى العالم . وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة اليهود إلى إجمالى سكان الجليل ، مما سوف يؤدى إلى جلب ألوف اليهود الى المنطقة .
وقد وصل عدد المستعمرات إلى ٦٤ مستعمرة إسرائيلية فى الضفة الغربية فى فبراير سنة ١٩٨٠ [١١]كما نشطت سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى اتجاه إضفاء الطابع اليهودى على مدينة الخليل ، كبرى مدن الضفة الغربية . فأعلنت فى ١٠/٢/١٩٨٠ أنه لن تكون هناك قيود تمنع المستوطنين اليهود من المدنيين من التحرك إلى مدينة الخليل للاستيطان فيها ، لكنها أجلت اتخاذ قرار حول موعد البدء فى تنفيذ هذه السياسة إلى وقت آخر لأسباب فنية [١٢]
وقد ناقش الكنيست مذكرة تقدمت بها المعارضة تطالب فيها بعدم السماح لليهود بالاستيطان فى مدينة الخليل ، وانتهت الى رفضها بأغلبية ٤٧ صوتا ضد ٢٧ صوتا . ولا تعكس هذه المذكرة فى حقيقة الأمر فارقا جوهريا بين الحكومة وبين المعارضة حول هذه المسألة . فالواقع أن حزب العمل الاسرائيلى المعارض يؤيد وجود المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة ، إلا أنه يعارض مستوطنات جديدة لأنها قد تؤثر على مسار التسوية .
وتضم مدينة الخليل العربية ستين ألف نسمة من العرب . وقد قام المستوطنون اليهود بتقديم قائمة تضم ٥٦ مبنى فى الخليل ادعوا ان اليهود كانوا يمتلكونها وطالبوا باستردادها [١٣]
وقد ذكرت مصادر الشعبة الاستيطانية التابعة للوكالة اليهودية أن الشعبة قررت إنشاء خمس مستوطنات جديدة جنوب الخليل .
كما سيجت السلطات العسكرية أراضى تل الخزف [١٤] ولعبت حركة جوش أمونيم دورها الاستيطانى المعهود .أما فيما يتعلق بالقدس ، فقد كرست سلطات الاحتلال الاسرائيلى محاولات

---

(١٠) الراية ، ١٩٨٠/٧/٤
(١١) Jerusalem Post,26/2/1980.
(١٢) الاهرام ، ١٩٨٠/٢/١١ والنهار ، ١٩٨٠/٢/١١
(١٣) International Herald Tribune,11/1/1980.
(١٤) القدس ١٩٨٠/٢/١

تهويدها . فاصدرت الحكومة الاسرائيلية فى ١٩٨٠/٣/١١ قرارا بنزع ملكية اربعة الاف واربعمائة دونم [١٥] من الأراضى العربية بالقرب من مدينة القدس من أجل بناء ضاحية سكنية جديدة لليهود تضم ١٢٠٠٠ وحدة سكنية [١٦]

والأخطر من ذلك هو وجود مخطط صهيونى يستهدف المسجد الأقصى وقبة الصخرة [١٧]

وقد منعت السلطات الاسرائيلية إقامة جامعة عربية فى القدس رغم أن تنفيذ هذا المشروع كان قد بدأ بالفعل وتضم الجامعة ثلاث كليات هى كلية الدعوة وأصول الدين وكلية التمريض وكلية العلوم .

كما صدر قرار باغلاق كلية دار العلوم ، وتوزيع طلابها على الجامعات العربية الأخرى بدعوى أن هناك ٣جامعات و١٢ معهدا عربيا عاليا تضم حوالى ستة آلاف طالب وطالبة ، وتستوعب الطلاب العرب فى القدس . والواقع أن اللجنة التنفيذية لمجلس التعليم العالى الفلسطينى قد قامت بدراسة علمية دقيقة جاء فيها أن الجامعات العربية الثلاث فى الأراضى المحتلة تستوعب ٣٠ ٪ فقط من طلاب القدس .

وفى ١٩٨٠/٧/٣٠ أصدرت الكنيست قانونا باعتبار مدينة القدس بشطريها الشرقى والغربى مدينة موحدة عاصمة أبدية لاسرائيل .

وينص القانون على أن القدس بشطريها الغربى الذى احتل سنة ١٩٤٨ ، والشرقى الذى احتل سنة ١٩٦٧ ، عاصمة أبدية لاسرائيل ، وانها مقر الحكومة والكنيست والمحكمة العليا ، وأن الحكومة ستولى مدينة القدس عناية خاصة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة ، وحرية المنتمين إلى الأديان الثلاثة فى الوصول إلى أماكنهم المقدسة ، وكذل مايتصل بتنميتها اقتصاديا بتخصيص اعتمادات مالية خاصة لها فيكون لمدينة القدس الأولوية فى نشاطات الوزارة للعمل على تنميتها فى شتى المجالات .

وقد تمت موافقة الكنيست على المشروع باغلبية ٦٩ صوتا ضد ١٥ صوتا .

وقد نشط اليهود المتطرفون ولا سيما المنتمون الى حركة جوش ايمونيم فى احتلال المبانى القديمة والمهكورة فى الحى الغربى ، ومضايقة السكان العرب ، وأصدرت المحاكم الاسرائيلية أحكاما سريعة باخلاء الأسر العربية للمنازل التى ظلت تعيش فيها لعشرات السنين . إلا أن الأسر العربية رفضت ترك منازلها ، ورفضت التعويض . وقامت مظاهرات فى القدس بعد صلاة الجمعة فى المسجد لأقصى ، وكذلك فى الضفة الغربية [١٨]

---

(١٥) ١١٠٠ فدان .

(١٦) Jerusalem Post,12/3/1980.

(١٧) Jerusalem Post,21/3/1980.

(١٨) القضية الفلسطينية فى شهر ، الادارة العامة لشئون فلسطين بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٨٠/٨

٤ ـ العرب فى إسرائيل

تتسم السياسة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بطابع الشدة فى التعامل مع العرب بصفة عامة

وقد سادت فترة من الهدوء النسبى ، والاتجاه إلى تشجيع التفاوض مع الزعماء العرب فى الأرض المحتلة ، والاستجابة لهم فى أكثر من مرة ويرتبط ذلك بمحاولة إيجاد شركاء للحكم الذاتى على نحو يحقق الأهداف الاسرائيلية من هذه الصيغة وفى هذا السياق تقلصت أعمال الحكم العسكرى إلا أن القيادات العربية أخلفت الظنون الاسرائيلية فى محاولة تطويعها ، وقامت إضرابات ومظاهرات عربية فى الأراضى المحتلة وفى ١٩٨٠/٣/١١ ، صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلى ٤٤٠٠ دونم فى شمال القدس بغرض انشاء طريق وتقع الأراضى التى صودرت فى الجزء الذى تم ضمه بعد حرب ١٩٦٧ ويمتلك العرب مانسبته ٦٨٪ منها وقد تمت هذه العملية وفقا لمشروعات مصادرة الأراضى فى هذه المنطقة فى وزارة الاسكان

وقد ربط الكثيرون بين هذا القرار ، وبين توطين اليهود فى المنطقة

وهناك أكثر من منظمة ارهابية إسرائيلية تعمل ضد عرب الأرض المحتلة ويستهدف الارهاب الاسرائيلى طرد الفلسطينيين جميعا بالقوة من بلادهم وتبارك سلطات الاحتلال الاسرائيلى اعمال الارهاب التى تقوم بها هذه المنظمات كما تقدم لها المساعدات من أجل تحقيق أهدافها وتمارس السلطات الاسرائيلية التمييز العنصرى ضد عرب فلسطين [١٩]

وقد شهدت مدن الضفة الغربية فى سنة ١٩٨٠ اضطرابات تضمنت المظاهرات والاضرابات العامة والعنف والعصيان المدنى ، وامتدت إلى القرى واتسمت تلك الاضطرابات بالعمق والشمول فى ليلة ٢٣ ـ ١٩٨٠/٤/٢٤ قامت مجموعات من المستوطنين اليهود بالاعتداء على الممتلكات العربية فى مدينتى رام الله والبيرة فهاجمت هذه المجموعات اكثر من مائة سيارة يملكها العرب بين المدينتين ، وقامت بتدمير واجهات عدد كبير من المتاجر والمنازل العربية

وكان اعتداء المستوطنين اليهود على المدينتين العربيتين السبب المباشر للأحداث والاضطرابات التى وقعت . فقد تظاهر العرب احتجاجا على الاعتداء على الممتلكات العربية واشتبكوا مع قوات الاحتلال الاسرائيلى ، التى أطلقت الاعيرة النارية على المتظاهرين

وفى ١٩٨٠/٥/٢ هاجمت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين مستوطنة يهودية فى مدينة الخليل العربية

وفى اليوم التالى تفجرت المظاهرات والاضطرابات وأعمال العنف فى مدن الضفة ، احتجاجا على الاجراءات التعسفية التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية فى إطار الانتقام من الهجوم الفلسطينى الذى وقع فى ١٩٨٠/٥/٢

وقد لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلى الى اتباع أساليب البطش والارهاب ضد عرب الأرض المحتلة ففرقت المظاهرات ، وأنهت الاضرابات قسرا ، ولجأت الى الاعتقالات الكثيرة والمحاكمات الفورية . وأوقفت بعض الصحف العربية الصادرة فى الضفة الغربية . واعتدت على الممتلكات

والمساكن العربية ، بالاضافة الى اغتصاب مزيد من الأراضي العربية من أجل الاستيطان . (٢٠)

وعلى سبيل المثال ، اعتقلت السلطات الاسرائيلية فى ١٩٨٠/٤/٣٠ ، عشرة من العرب ، بتهمة قذف حافله إسرائيلية بالحجارة . وذلك بعد حملة تفتيش شاملة لجميع مساكن بلدة حلحول التى ينتمى اليها هؤلاء العرب .(٢١)

وألقت سلطات الاحتلال الاسرائيلى القبض على ٢٢ شخصا فى القدس ، بعد اجتماع عقد باحدى دور السينما ، رفعت فيه أعلام فلسطين ، وألقيت خطب تدين اسرائيل (٢٢)

وعقب الهجوم الفدائى على الخليل ، اعلنت القوات الاسرائيلية حظر التجول ، وحالة الطوارىء . وقامت بعمليات تفتيش وبحث ومطاردة . وألقت القبض على كثيرين من عرب الخليل (٢٣) وحاصرت منطقة الخليل ثلاثة ايام .

وأصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى ١٩٨٠/٥/٢ قرارا بحظر تداولى صحيفتى « الشعب » و « الفجر » اللتين تصدران فى القدس (٢٤) وقامت القوات الاسرائيلية ، إثر الهجوم الفدائى على الخليل ، بهدم ثلاثة منازل عربية ، مواجهة لمبنى المستشفى الذى هاجمه الفدائيون .

وهكذا فان رد الفعل الاسرائيلى تجاه العمل الفدائى هو الأخذ بسياسة متشددة ، يعززها التوسع الاستيطانى فى الضفة الغربية . (٢٥)

أما فيما يتعلق بأموال المسجونين العرب ، فقد وجه إضراب خمسة وسبعين سجينا عربيا فى سجن إسرائيلى عن الطعام لأحد عشر يوما ، الاهتمام إلى أوضاع السجناء العرب فى السجون الاسرائيلية ، والى ما يحيط بهم من ظروف سيئة وغير إنسانية .

وكان المسجونون العرب الخمسة والسبعون قد أضربوا عن الطعام احتجاجا على المعاملة غير الانسانية ، وسوء الأحوال المعيشية فى السجن الاسرائيلى الذى يقع فى صحراء النقب .

وقد أصيب بعض المسجونين العرب بالتهاب رئوى حاد ، قد يرجع إلى التغذية الصناعية التى كانوا يتلقونها عن طريق الانف ، علاوة على سوء أحوالهم ، وسوء معاملتهم . كما تعرض المسجونون العرب للضرب ، وأجبروا على التغذى بالماء المالح عن طريق الشرج .

وبينما تصل درجة الحرارة فى صحراء النقب الى ٣٨ درجة مئوية ، فان الزنزانات التى يقيم فيها المسجونون العرب تخلو من أى نوع من التهوية وفى كل زنزانة لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أمتار مربعة ، يقيم من ٨ إلى ١٠ مسجونين . وتظل الزنزانة مغلقة لفترة٢٣ ساعة يوميا . ولا ينام المسجونون على أسرة . ويتناولون طعامهم فى داخل الزنزانة . وهو طعام سىء للغاية . ويقضى جميع نزلاء هذا السجن الاسرائيلى الذى فتح فى مايو سنة ١٩٨٠ ، عقوبة السجن مدى الحياة لأسباب تتعلق « بالأمن » ، أى لأسباب سياسية . (٢٦)

وهكذا يفصح الربط بين منظومة الملامح الوحشية للصورة عن عقوبة إسرائيلية توقع على العرب ، أشد من عقوبة الأعدام المعروفة ، لأنها الاعدام بالتعذيب .

---

(٢٠) Journal of Palestine Studies,Summer 1980.

(٢١) السياسة ، ١٩٨٠/٥/١ .

(٢٢) Jerusalem Post,2/5/1980.

(٢٣) Jerusalem Post,4/5/1980.

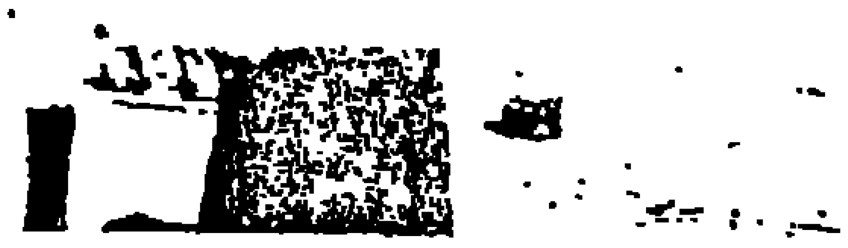
(٢٤) الأهرام ، ١٩٨٠/٥/٣ .

(٢٥) Jerusalem Post,4/5/1980.

(٢٦) International Herald Tribune,26-27/7/1980.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : أبريل ١٩٨٣

التهويد والتهجير



وضرورات المواجهة السريعة

بقلم : بلال الحسن

اذا كان الكثير قد كتب حول الاستيطان الصهيوني وما يرافقه من تهجير للفلسطينيين ، فان الحاجة ملحة في هذه الظروف ، لتركيز الانظار على هـذه المسألـة ، بسبب التسارع في عمليتي الاستيطان والتهجير اللتين يمارسهما تكتل ليكود الحاكم بزعامة مناحم بيغن ، وما يؤدي اليه ذلك من خطر تهويد المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ وخطر ضياعها نهائيا .

اذا لم يبذل العرب جهوداعربية حثيثة لتأمين انسحاب إسرائيلي سريع تحت شعار استعادة الأرض والحفاظ على عروبتها ، خاصة وأن تكتل ليكود الحاكم لا يخفي مواقفه الايديولوجية التي تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً من دولة إسرائيل الكبرى التوراتية ، وهو لا يخفي أيضا مواقفه السياسية الداعية الى ضم هذه الاراضي رسميا الى اسرائيل ، وهي مواقف تكاثر الحديث عنها والتركيز عليها بعد حرب لبنان الاخيرة ، وبرزت بشكل حاد اثناء مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل ، حيث اعتبرت اسرائيل ان الحكم الذاتي يشمل السكان دون الارض ، وأن الارض وما تحتويه من ثروات معدنية أو مائية يجب أن تضم الى دولة اسرائيل بعد انتهاء فترة السنوات الخمس الانتقالية .

وحين تطرح إسرائيل هذه المفاهيم ، فهي لا تنتظر أن ينتهي النقاش والجدل والصراع حولها لكي تبدأ التنفيذ ، بل هي تشرع في التغيير فورا ، قبل أن يبدأ النقاش وقبل أن ينتهي ، عملا بالقاعدة التى تقول بـ « خلق الوقائع على الارض » ، وهي القاعدة التى سنها موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق بصفته أول حاكم عسكري للضفة الغربية وقطاع غزة .

ويمكن القول بشكل عام ، ان الاستيطان الاسرائيلي تحكمه ثلاثة اتجاهات :

اتجاه الاستيطان من خلال الهجرة اليهودية الى فلسطين ، وهو اتجاه بدأ منذ القرن الماضي ولا يزال

المصدر : العربي
التاريخ : أبريل ١٩٨٢
المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستمرا حتى الآن ، مع أن وتيرته قد خفت كثيرا في السنوات المتأخرة ، وبرزت بالمقابل هجرة مغادرة من داخل اسرائيل الى خارجها سببها الرئيسي حروب اسرائيل المتكررة ، وعدم رغبة الكثيرين في العيش داخل مجتمع لا يضمن السلام لأبنائه.

وهناك ثانيا اتجاه الاستيطان الزراعي الذي يركز على أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ليست هجرة من أجل الاقامة في المدن ، بل هي أساسا هجرة من أجل استملاك الارض وزراعتها . وفي المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في العام ١٩٧٢ ، وضع تعريف للاستيطان الاسرائيلي بربطه بالارض والزراعة ، ثم جعل ذلك سياسة رسمية للحركة الصهيونية العالمية .

وهناك ثالثا اتجاه الاستيطان الذي يمكن أن نصفه بالاستيطان العنصري ، وهو الاستيطان الذي يتم من خلال التركيز على « وحدانية القومية » ورفض واقع ثنائية القومية » وقد برز النقاش بشكل حاد حول هذه المسألة داخل اسرائيل ، بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وما تم فيها من احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة ، فالتوجه الرسمي لضم هذه الاراضي الى اسرائيل طرح مسألة ثنائية القومية بين العرب واليهود داخل دولة اسرائيل ، الامر الذي يعتبرونه خطرا على البيئة اليهودية للدولة ، ويفرض بالتالي اتباع سياسة تفريغ المناطق المحتلة من سكانها .

اتجاهات ثلاثة

وبديهي أن هذه الاتجاهات الاستيطانية متداخلة فيما بينها ، ويجري تطبيقها على الارض كسياسة استيطانية واحدة ، والفصل الذي نقيمه هنا فيما بينها ، انما هو للتوضيح من جهة ، ولشرح أساليب الاستيطان من جهة أخرى .

وبما أن الاستيطان لا يمكن أن يتم في فراغ ، وهو يقوم بالضرورة على حساب سكان الأرض الأصليين ، فان التهجير بالقوة ، أو من خلال الأمر الواقع هو النتيجة الطبيعية والمنطقية لسياسة الاستيطان ، وهنا أيضا يمكن أن نرصد ثلاثة اتجاهات في التهجير الاسرائيلي للفلسطينيين .

الاتجاه الاول : هو التهجير الجماعي الذي يتم في فترات الحروب ، حيث يكون العنف والتدمير والرعب هو القانون السائد ، وقد مارست اسرائيل هذا النوع من التهجير خلال حرب عام ١٩٤٨ على نطاق واسع ، كما مارسته مرة أخرى في حرب عام ١٩٦٧ .

الاتجاه الثاني : هو تهجير الفلاحين من أراضيهم ، إما مباشرة او من خلال احداث تغيير واع ، ومتصل بالبيئة الاقتصادية للمنطقة المحتلة ، تخلق من خلاله ظروف عيش صعبة للفلاحين في اراضيهم ، مع فتح مجالات عمل مغرية لهم خارج نطاق الارض ، ويؤدي ذلك تدريجيا الى اهمال الارض والابتعاد عنها ، الى حين يتم الاستيلاء الاسرائيلي عليها .

الاتجاه الثالث : هو تهجير القيادات السياسية والكفاءات العلمية ، بحجة النشاط المعادي للاحتلال ، أو تحريض الشعب على المقاومة ، او الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد مورست هذه السياسة على نطاق واسع منذ عام ١٩٦٧ حتى الان ، وتم وضع عشرات القيادات عند نقاط الحدود العربية دون السماح لهم بالعودة .

واذا نحن توقفنا عند التهجير الذي تم منذ حرب حزيران ١٩٦٧ فاننا نستطيع أن نسجل الوقائع التالية :

التهجير الجماعي : (٤٠٠ الف نازح)

وقد بلغ عدد الذين اجبزوا على الهجرة بسبب ظروف الحرب حتى نهاية شهر أيار ١٩٦٨ حوالي ٤٠٠ الف نازح ، معظمهم من الضفة الغربية لنهر الاردن (حوالي ٣٥٠ الفا) ، والباقون من قطاع غزة (حوالي ٥٠ الفا) ، وذلك حسب تقرير سكرتارية اللجنة الأردنية الوزارية العليا للاغاثة ، وبناء على قرار مجلس الامن الدولي الصادر في ١٤/٦/٦٧ . والقائل بضرورة عودة

الذين نزحوا بسبب حرب حزيران ، أخذ كثير من الفلسطينيين يسعون للعودة الى بلدهم ، ولكن إسرائيل لم تسمح لاكثر من ٥٠ عائلة بالعودة تحت اشراف الصليب الأحمر ، ثم أوقفت هذه العملية بحجة ازدياد أعمال المقاومة الفلسطينية ، وتحت وطأة الضغوط الدولية ، وعدت إسرائيل باستئناف السماح بعملية العودة إنما بموجب استمارات تصدر عنها ، ومع الاصرار على اعتبار يوم ٣١ أيار ١٩٦٧ موعدا نهائيا لهذه العودة ، وخلال ثلاثة ايام فقط قام ١٧٠ ألف فلسطيني بتسجيل اسمائهم ولكن اسرائيل لم تسمح لغير ١٥ ألفا منهم بالعودة ومارست خلال ذلك وسائل تعجيزية واضحة القصد ، فحين كانت تسلم استمارات الاشخاص الذين توافق على عودتهم كانت تحدد مهلة للتنفيذ لا تتجاوز ١٢ ساعة ، ومن أجل عدم الاستفادة من هذا الوقت كانت اسرائيل تتقصد أن تشمل قائمة الموافقة الواحدة ، مجموعة من العائلات التي تقيم في اماكن متفرقة بحيث يصعب تجميعها في الوقت المحدد . وضمن هذه العملية ، منعت اسرائيل عودة أي مواطن فلسطيني من سكان القدس أو أريحا أو بيت لحم ، وكذلك منعت أي فلسطيني من لاجئي ١٩٤٨ من العودة . وحين اكتشفت اسرائيل ان هناك من يخاطر بحياته من الفلسطينيين من أجل العودة عن طريق المخاضات النهرية او التسلل عبر الطرق الجبلية وضعت كمائن عسكرية على هذه المعابر ، ثم سنت قانونا يقضي بالسجن لمدة ١٥ عاما لكل من يحاول العودة من هذا الطريق . وإزاء تصاعد الضغط الدولي أعلنت اسرائيل في تشرين الأول من عام ١٩٦٧ مشروعا أطلقت عليه اسم « برنامج جمع شمل العائلات » ، ولكن هذا القانون لم يشمل خلال ستة أشهر من إعلانه سوى ١٣٣٦ شخصا ، وكنتيجة لذلك كله بقي الجزء الأكبر من الذين فرضت عليهم الهجرة بسبب ظروف الحرب ، مهجرين بالاكراه حتى الآن .

تهجير الفلاحين

جاء في الفقرة ١٦ من اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٨ ما يلي :

« حيث تتأثر قرى بخطوط الهدنة التي حددت بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة ، فإن سكان هذه القرى يجب يمنحوا حقوقهم الكاملة في المسكن والملكية والحرية وان تحمي هذه الحقوق » . واستنادا الى ذلك ، كان يجب أن يسمح للمزارعين باجتياز خطوط الهدنة لزراعة أراضيهم ، وجني محاصيلها والعودة بها الى قراهم ، ولكن ما حصل فعلا هو أن الاسرائيليين سمحوا في البداية لسكان بعض القرى بزراعة أراضيهم ولكنهم منعوا من جني محاصيلها تحت وطأة التهديد بالقوة العسكرية ، وبعد ذلك بقليل تم الاستيلاء عليها (سامي هداوي - الحصاد المر - ص - ١٣٥) . ومن أبرز القرى التي شهدت هذه المأساة قرية « عمواس » ، فقد شطرت خطوط الهدنة هذه القرية عام ١٩٤٩ بحيث أصبحت منازلها في الجانب العربي بينما أراضيها في الجانب الاسرائيلي ، وفي حرب حزيران ١٩٦٧ نسف الجيش الاسرائيلي هذه القرية عن بكرة أبيها ، وطرد سكانها ، ولم يبق سوى دير عمواس شاهدا على وجود سكان في هذه المنطقة (تقرير عن التنمية الاقتصادية للاردن - بلتيمو - ص ٤٥) .

ومن بين الاساليب التي اتبعتها اسرائيل للسيطرة على أراضي الضفة الغربية الخصبة أسلوب المبادلة العشرية ، اذ كانت تضع المزارعين العرب أمام خيار صعب ، فاما القبول بمبادلة أراضيهم بقطعة أرض أخرى في مناطق بعيدة وغير خصبة ولا تتوفر فيها مصادر المياه واما أن تصادر الأرض من دون أي تعويض ، وقد اتبع هذا الاسلوب بصورة أساسية في أراضي قرية طوباس الخصبة ، وفي منطقة بردلة ، وفي مقابل أراض غير خصبة في « خربة ابزيق » في منطقة جنين (دونم ونصف الدونم مقابل دونم واحد) . وقد ساهم هذا الاسلوب في تفتيت أراضي طوباس وضمها الى المستوطنات الاسرائيلية (المستعمرات الاستيطانية - وليد الجعفري) .

وبين عامي ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ، أقامت الحكومة الاسرائيلية (الليكود) عددا من المستوطنات استنادا الى حجج مختلفة . فقد أقامت مستعمرة « شيلو » داخل منطقة ادعت أنها خاضعة للتنقيب عن الآثار . وأقامت العدد الأكبر من مستعمرات منظمة « غوش أيمونيم » ،

وهي منظمة لا يخضع نشاطها للاستيطان الرسمي ، داخل معسكرات الجيش ، ثم كان الجيش يقوم بالتخلي عن هذه المعسكرات ، وتبقى المستوطنات قائمة في مكانها ، ومن الحجج أيضا القيام بالاعلان عن توسيع المستوطنات القائمة بدل الاعلان عن انشاء مستوطنة جديدة ، وفي أواخر آب ١٩٧٩ اتخذت اللجنة الوزارية لشئون الأمن في اسرائيل قرارا بتوسيع أربع مستعمرات قائمة .

التهجير بالقوانين

سنت سلطات الاحتلال كتبرير قانونا تعسفيا للاستيلاء على الأراضي وانتزاع أملاك العرب ما أسمته بقانون أملاك الغائبين ، ومن أجل توسيع هذا القانون بما يخدم الهدف من مصادرة الأملاك الحقت السلطات الاسرائيلية به قانون « الحاضر الغائب » ، حيث تعتبر المالك غائبا عن المدينة التي يملك فيها بيتا ، وان كان أثناء ذلك حاضرا في مدينة أخرى داخل المنطقة نفسها .

وفي ظل حكومة مناحيم بيغن صدرت عدة أوامر وقرارات تشكل تغطية قانونية لعمليات المصادرة والتهجير ، ابرزها اعلان حق دولة اسرائيل في مصادرة الأراضي العامة والأراضي الصخرية في الضفة الغربية ، وهي تقدر بمليون و ٢٠٠ دونم .

ثم أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية الأمر رقم ٥٩ الذي يستطيع بموجبه أن يعلن أي قطعة أرض على أنها ملكية عامة ، ويعطي أصحاب هذه الأرض مهلة ثلاثة أسابيع للاعتراض أمام لجنة تابعة للحاكم العسكري ، وقد تمكنت اسرائيل بهذه الوسيلة من مصادرة ما يزيد على ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ، وبلغ مجموع ما صودر بهذه الطريقة حوالي ٢ مليون و٧٠٠ ألف دونم ، ٩٤٪ منها ملكية خاصة . ومن ١٦ / ٩ / ١٩٧٩ صدر القرار الاسرائيلي الذي يسمح للافراد والشركات بحرية شراء الأراضي في الضفة والقطاع . وبهذا أصبحت عملية الاستيلاء على الأرض وتهجير أصحابها عملية يحميها القانون ، بعد ان كانت عمليات سرية تفرض بقوة السلاح .

تهويد القدس

ويمكن اعتبار مدينة القدس نموذجا لسياسة الاستيطان والتهجير ، نظرا الى أن كافة الوسائل والاساليب التي أشرنا اليها أعلاه استخدمت ولا تزال تستخدم على طريق السيطرة عليها وتهويدها . فمن الناحية السياسية كان قرار ضم القدس للدولة الصهيونية أول قرار اتخذ أثناء حرب حزيران ، وذلك في ٢٧ / ٦ / ١٩٦٧ ، الى أن تم في العام الماضي تثبيت هذا القرار بقرار صادر عن الكنيست الاسرائيلي . أعلن القدس عاصمة رسمية لدولة اسرائيل . أما من الناحية العملية ، فقد شهدت المدينة اسلوب التهجير عن طريق هدم الأحياء ، كما حدث مع حي المغاربة الذى هدم بكامله وأدى هدمه الى تدمير ٣٥ منزلا وتشريد ٦٥٠ شخصا . كما شهدت المدينة تطبيق المصادرة استنادا للقوانين التعسفية ، فبموجب قانون أملاك الغائبين صودر في المدينة ما مساحته ٤٥١ دونما ، (روحي الخطيب ـ أمين القدس) . وقدر بيان صادر عن أهل القدس ، أعلنه المرحوم سليمان النابلسي رئيس وزراء الأردن الأسبق ، في مؤتمر صحافي عقد بتاريخ ١ / ٧ / ٦٨ أن مجموع ما صادرته سلطات الاحتلال من أراضي مدينة القدس بلغ ٤١٢٦ دونما ، منها ١١٦ دونما مجاورة للمسجد الأقصى وفي اجراء من نوع آخر ، طلبت اسرائيل من المواطنين اثبات ملكيتهم للمنازل التي يعيشون فيها ، تحت طائلة المصادرة ، ولما كان متعذرا على الكثيرين منهم ابراز الملكية بسبب قدم العقارات ، أو بسبب ظروف الحرب ، تمت مصادرة ممتلكاتهم . وكذلك استعملت اسرائيل حجة المناطق الأثرية لتبدأ في عملية حفر وتنقيب تحت المسجد الاقصى أدت الى هدم العديد من الآثار الاسلامية من مدارس ومساجد وأحياء عربية ملاصقة له وفي ٢٠ / ١ / ٧٦ كتبت جريدة دافار الاسرائيلية تقول : أن عدد سكان المدينة قد أصبح ٣٩٠ الفا ، منهم ١٠٠ ألف عربي فقط مقابل ٢٩٠ الف يهودي ، وذكرت أنه بفضل المصادرة أصبحت الملكية العقارية في المدينة تتوزع كما يلي : ١٤٪ للعرب ، و٨٤٪ لليهود ، و ٢٪ للاجانب .

السياسات الرسمية :

يستند كل هذا الذي ذكرناه ، الى خطط رسمية اسرائيلية وضع بعضها ونفذها حزب العمل الاسرائيلي الذي كان يحكم باسم تجمع المعراخ ، ووضع بعضها الأخر ونفذها حزب مناحم بيغن الذي لا يزال يحكم باسم تجمع الليكود ، ومع أن وسائل الاعلام تتحدث أحيانا عن فروقات نوعية في نظرة كل تجمع من هذين التجمعين الى قضية الاستيطان والتهجير مبرزة اعتدال تجمع المعراخ وتطرف تجمع الليكود . الا أن نظرة متأنية تبين تلاقي التجمعين الاسرائيليين في الهدف الاستراتيجي ، واختلافهما فحسب في وسائل التنفيذ التكتيكية .

فتكتل المعراخ يعمل حسب قاعدة أقل عدد ممكن من السكان العرب ، وأكبر مساحة ممكنة من أراضيهم . بينما يعمل تكتل الليكود حسب قاعدة السيطرة على الأرض أولا ، ثم تتبع ذلك عمليات تهجير السكان العرب بأساليب الضغط السياسية والاقتصادية والارهابية .

فبالنسبة لتكتل المعراخ كان المشروع المعروف باسم « مشروع يغال آلون) هو الأساس في عملية الأستيطان ، وهو مشروع يركز على ما يسميه بالمناطق الأمنية وضرورة السيطرة عليها ، وخاصة في منطقة الغور ، بحيث يبلغ مجموع ما يراد السيطرة عليه حسب هذا المشروع ٤٠ ٪ من أراضي الضفة الغربية ، وأثناء عملية الاستيلاء يتم بهدوء تنظيم ضغط تدريجي على السكان لكي يهاجروا باتجاه الأردن أو باتجاه البلاد العربية الأخرى ، وتطبيقا لهذا المشروع صادرت اسرائيل في منطقة الغور ٨٩ ألف دونم ، وأقامت حكومة المعراخ خلال فترة السنوات العشر الممتدة من ٦٧ - ١٩٧٧ ، ٧٦ مستوطنة تمتد من الجولان الى مشارف رفح ، ويستند مشروع آلون هذا الى جملة توجهات سياسية ترفض قيام دولة فلسطينية ، وترفع شعار عدم العودة الى جدود العام ١٩٦٧ مع التأكيد على ضرورة الفصل بين الاستيطان ، والتسويات السياسية ، وهو ما يعني أن هذه المستوطنات ستبقى كقاعدة سكانية وعسكرية حتى لو عادت الأرض الى أصحابها .

سياسة الاستيطان

أما بالنسبة لتكتل الليكود ، فان أساس سياسة الاستيطان لديه هو مشروع أريل شارون الذي وضعه عندما كان وزيرا للزراعة ويسعى هذا المشروع الى نشر الاستيطان الاسرائيلي في خطين متوازيين تربط بينهما شبكة واسعة من الطرق الطولية والعرضية هذان الخطان هما الشريط الساحلي حيث يعيش ٧٥ ٪ من الاسرائيليين ، والشريط الشرقي المقابل له والممتد من الجولان شمالا حتى شرم الشيخ جنوبا على طول ٧٠٠ كلم (المستعمرات الاستيطانية - وليد الجعفري) ويربط بين هذين الشريطين مجموعة من الطرق تقام عليها معسكرات للجيش ومستوطنات ومشاريع صناعية وقد أوضح شارون أن مشروعه هذا يستند الى ضرورة الانتشار الاستيطاني الواسع الذي يأخذ في الاعتبار احتمالات الزيادة السكانية اليهودية في المستقبل » وقد أشرف بنفسه على تنفيذه ، ورصد له ميزانيات ضخمة ، ولا تزال عملية التنفيذ مستمرة حتى الآن .

ويكفي هذا العرض الموجز الذي قدمناه ، لنسف الفكرة التي تروج لها اسرائيل في أجهزتها الاعلامية . وهي الفكرة التي تقول بأن مايعيق اعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هو رفضهم للاتفاق السياسي مع اسرائيل ، وبدأ الاعلام الاسرائيلي يركز مؤخرا على الاتفاق السياسي مع مصر ، وكيف أن هذا الاتفاق قد أعاد اليها سيناء ، ولكن هذا الاعلام الاسرائيلي موجه للاستهلاك الخارجي . أما على أرض الواقع فان الضم الزاحف للارض ، والتهجير اليومي للسكان هو القاعدة المتبع وهي قاعدة تجد لها أسانيد في القرارات السياسية وفي القوانين التي توضع لتنظيم عملية الاستيلاء على الأرض وتشريد سكانها ، وكذلك في المؤتمرات التي تنعقد ليهود العالم . أما ما جرى تطبيقه بصدد سيناء فهو مرفوض من قبل اسرائيل بصدد المناطق الأخرى ، اذ يعتبرون جميعا أن الضفة الغربية وقطاع غزة جزء من اسرائيل الكبرى . . التي يسعون لانشائها وهدفهم في أي مفاوضات سياسية أن يصلوا الى اقرار عربي بحرية الاستيطان الاسرائيلي فيها ، مرة بحجة الامن من قبل المعتدلين ، ومرة أخرى بحجة الحقوق التاريخية من قبل المتطرفين ، بحيث يصبح الفارق الوحيد بين المعتدلين والمتطرفين هو نوع الحجج المعلنة ، لا من أجل تطبيق السياسات الاستيطانية نفسها .

ويفرض هذا على القيادات الفلسطينية والعربية انطلاقا من واقع مخطط الخصم ، والسرعة التي يعمل بها من أجل الوصول الى هدف التهويد الكامل للمناطق المحتلة سرعة مماثلة في حركة العمل العربي يكون هدفها الجوهري والمركزي استعادة الأرض وتثبيت السكان العرب فوقها قبل ان يفوت الأوان . ○

بلال حسن

مشروع تقسيم الضفة الغربية
الكوندومينيوم بدل الكونفدرالية

تفاصيل آخر مشاريع اسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية وغزة و.. الاردن

الشرق الأوسط

بقلم سليم نصار

■ من بين المشاريع العديدة التي قرر رئيس وزراء اسرائيل نقلها الى الادارة الاميركية واحد يتعلق بمستقبل الضفة الغربية. وهو مشروع ادّعت الحكومة انه صيغ بمنأى عن مراقبتها وتوجيهها. ولقد باشرت باعداده مجموعة من السياسيين والاداريين والأكاديميين بطلب من «مركز الشؤون العامة» في القدس وذلك بعد الاعلان عن فشل مبادرة ريغان.

ولكي يبعد مناحيم بيغن عن حكومته اصابع الاتهام فقد أوحى للأميركيين بأنه سوف يؤجل اعلان ضم الضفة الغربية ريثما يستنفد مختلف الخيارات والبدائل. ولذلك أوحى الى هذه المؤسسة شبه الخاصة والتي تتعاطى الأبحاث والدراسات بطرح مشروع ثالث يبدو من صياغته وكأنه اكثر مما أعطت اتفاقية كامب دايفيد في الحكم الذاتي، واقل مما أعطت مبادرة ريغان في الاتحاد الكونفدرالي.

والملاحظ من طبيعة تشكيل اللجنة التي وضعت هذا المشروع ان جميع الاحزاب والقوى السياسية في اسرائيل كانت مشتركة بما فيها حزب العمال. ولقد تراس فريق العمل هذا البروفسور دانيال اليعازر رئيس المركز والاختصاصي في السياسة الدولية.

ما هي الخطوط العريضة لهذا الاقتراح الذي اريد له لكي يكون البديل لمشروع الحكم الذاتي في المؤتمر الذي عقد في قاعة المركز وصف البروفسور اليعازر المشروع بأنه جزء من خطة عمل وخطوة متقدمة على طريق المساومة الصحيحة. وقال انه يقف في وسط الطريق لكي يمنع على اسرائيل ضم أراضي الضفة الغربية، ويحول دون انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

اذن، هذا هو السيناريو المطروح بعدما اعلن ريغان معارضته لضم الضفة الغربية وانشاء الدولة الفلسطينية.

ويمكن اختصار التقرير - الاقتراح (٢٥ صفحة) بالبنود التالية:

١ - الدعوة الى ممارسة الحكم الذاتي ضمن ما يسمى بـ«كوندومينيوم» متصل ومشترك اسرائيلي - اردني فوق أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. والملاحظ في هذا المشروع ان كلمة «كوندومينيوم» قد حلّت محل عبارة الاتحاد الفدرالي التي استعملها ريغان. وبدلا من ان يكون هناك اتحاد بين الاردن والفلسطينيين فقد اقتصرت الصيغة الجديدة على ايجاد «اتصال» بين الاردن واسرائيل. والمعروف ان كلمة «كوندومينيوم» تعني المجمع السكني المشترك. وهذه تقليعة هندسية اميركية تشير الى تواجد عدد كبير من السكان لا يجمع بينهم اي هدف ولا تربط بينهم اية علاقة سوى مصلحة العيش في عمارة معينة لها قوانينها الخاصة.

٢ - يحق للمستوطنين اليهود البقاء في مستوطناتهم والتنقل بحرية داخل الضفة الغربية وخارجها. وهذا القانون يطبّق على الفلسطينيين ايضا الذين سيمنحهم التنظيم الجديد الخيار لأن يكونوا مواطنين في اسرائيل أو الاردن ضمن استفتاء عام. وهذا الحق الاجتماعي مشمول بحق سياسي يمكنهم من انتخاب نوابهم في المستقبل.

ويعترض التقرير على انسحاب اسرائيل الى ما قبل حدود ١٩٦٧. مدعياً ان هذا «الانكفاء» سيعرّض امنها الى مخاطر غير مقبولة، كما يعترض من جهة اخرى على فكرة ضم الضفة الغربية مؤكداً على ان الدول العربية واغلبية دول الأمم المتحدة ستمانع هذا الاجراء. ويحذّر واضعو المقترحات من نتائج هذه الخطوة لأن محاولة احتواء الأرض ستجعل من المتعذر احتواء مليون عربي هم في مجملهم يمثّلون قنابل موقوتة داخل اسرائيل.

وبين الموانع التي تلغيها المقترحات الجديدة مسألة التعويض عن اللاجئين وخلق دولة فلسطينية مستقلة فوق جزء من الأرض وتقسيم الضفة الغربية بين اليهود والعرب لأن التقسيم - حسب اجتهاد واضعي التقرير - يشكل تهديداً استراتيجياً لأمن اسرائيل ولمصادر المياه فيها.

٣ - العمل على التكامل الاقتصادي بين الاردن والضفة الغربية واسرائيل.

ويبدو من مراجعة تفاصيل هذا البند ان هناك توزيعاً في المسؤوليات والواجبات. فبينما تسيطر اسرائيل على الأوضاع الأمنية وتتحكم في الشؤون الاقتصادية، يُعهد الى الاردن بتنظيم القضايا الداخلية والعلاقات مع العالم العربي.

وينطلق التقرير من النظرة العملية على الأرض مشيراً الى وجود كافة الأطراف في مكان الخلاف مدعياً انها تمثل الأمر الواقع الذي انطلقت منه فكرة المقترحات.

٤ — وفي البند الرابع تكمن خطورة التقرير الذي وضع لاهداف سياسية ابعد من الضفة الغربية. فهو يقول «ان الحقائق السياسية والديمغرافية يجب ان تخضع للمساومة الصحيحة وتستجيب لمطالب جميع الاطراف. وهذا يعني ان الحكم الذاتي القابل للعمل والتنظيم كما في كندا والهند وسويسرا والنمسا هو الحكم الذي يسمح بالتنظيم المشترك داخل الدول التي تتميز بوجود وحدات عرقية وقومية ولغوية واثنية مختلفة».

ويستنتج من هذا الطرح ان الضفة الغربية ليست وحدها المعنية ضمن اطار الحل الذي قد يعرض على لبنان كحل لوحداته الاثنية والطائفية. وهو موضوع خطير بدأت ملامحه تتكشف عبر العديد من الاقتراحات التي ظهرت في الجنوب والجبل وحتى طرابلس!

وتتخوف العواصم الاوروبية من حصول فوضى وانهيارات في الشرق الأوسط تؤدي الى مرحلة من البلقنة بحيث تسيطر الوحدات العرقية واللغوية والقومية والاثنية على المنطقة بطريقة تعزز فرص التقسيم. ويؤكد هؤلاء ان الحدود الآمنة التي تريدها اسرائيل في الأساس هي الحدود الطائفية وليست الحدود الجغرافية. لانها وحدها تمثل حاجز الأمن الصحيح الذي لا تخترق اجواءه الصواريخ والطائرات والقذائف. والمشروع الذي ينقله بيغن الى واشنطن يحمل في مضمونه عناصر هذه المرحلة. كما وانه من جهة اخرى يلغي مشكلة الحدود النهائية لاسرائيل التي جاءت في مبادرة ريغان ويفتح الباب واسعاً لاجتهادات كثيرة.

ويسود اوساط الأمم المتحدة تشاؤم كبير من الوضع المتردي الذي يضغط على الاجواء السياسية في منطقة الشرق الأوسط. وهو وضع بالغ الخطورة زاد في حدته سقوط لبنان في المراوحة بعدما رفضت جميع القوى الانسحاب. كما ساهمت في ذلك خلافات منظمة التحرير. وهذا ما اعطى مناحيم بيغن الفرصة للبحث عن مشروع بديل للضفة الغربية وغزة يكون في اعتقاده الموضوع الذي يلغي كل حديث عن مبادرة ريغان الى وقت مؤجل، ربما يكون بعد الانتخابات الاميركية بسنتين... او بعد البحث عن خليفة للزعيم السوفياتي اندروبوف اذا لم تسعفه صحته ويكمل مدته.

وبين الجمود الاميركي والترقب السوفياتي فترة زمنية طويلة ستملأها اسرائيل بالمشاريع والمقترحات وكل ما يعزز التأجيل والتسويف والمماطلة. وهي في هذا تراهن على توقعات بريجنسكي يوم زار الخليج واعلن في المجالس الخاصة بأن هناك خمس سنوات فقط لتدارك اوضاع المنطقة واجتراح المعجزات. واذا لم يحدث هذا فان الفوضى وعدم الاستقرار ومخاطر التفتت كلها مصادر خصبة للطوفان السياسي المرتقب! ■

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الهلال

التاريخ : يوليو ١٩٨٢

اليهود الشرقيون.. إلى أين يتجهون

بقلم: عبد الرحمن شاكر

● تواترت الانباء منذ اسابيع قليلة عن تشكيل حركة سياسية جديدة فى الدولة الصهيونية باسم حركة « الشرقيين من اجل السلام » .

ومن المعروف ان الشرقيين من اليهود كانوا هم اكثر انصار حكومة مناحم بيجين حماسة فى تاييد سياستها العدوانية وخاصة فى الاستيلاء على الارض العربية المحتلة فى الضفة الغربية وغزة واقامة المستوطنات « اليهودية » عليها ، تمهيدا لاعلان ضمها الى الدولة الصهيونية .

ولا شك ان الذين اندفعوا فى تاييد حكومة بيجين وسياستها العدوانية ، هم من اسرى الاوهام الدينية التى حرصت الصهيونية على الترويج لها ، عن استرداد « ارض اسرائيل التوراتية » ، ولو عن طريق اضطهاد سكانها العرب وطردهم منها وتقتيلهم وتشريدهم وايقاع كافة صنوف العسف بهم ، آخرها كانت محاولة ابادة الجنس الفلسطينى ، عن طريق تسميم طالبات المدارس ، باشنع مما كان يفعل فرعون فى بنى اسرائيل ، كما تروى الكتب المقدسة ، قبل ظهور موسى ، حيث كان « يقتل اولادهم ويستحيى نساءهم » ، فابادة « الاناث » على النحو الذى حاولت الصهيونية ممارسته ، هو اقصر طرق ابادة الاجناس ، بشرا كانوا او اية مخلوقات حية !.

ولا شك ايضا ان الذين يتطلعون الى السلام الان من اليهود الشرقيين اعضاء تلك الحركة ، يدركون انه لا امل فى قيام السلام ما لم تتوقف تلك الاعمال الاجرامية ، التى تمارسها حكومة بيجين والجماعات الصهيونية المتطرفة المستظلة بظلها . وما زالت دماء الذين تمت ابادتهم فى صبرا وشاتيلا تنزف حتى الان وتكتب الخزى والعار على الدولة الصهيونية.

وربما تبين لبعض هؤلاء « اليهود الشرقيين » ، الخدعة الكبرى التى يمارسها « الاشكناز » من حكام الدولة الصهيونية ، فهم باغتصابهم المزيد من الارض العربية ، واقامة المستوطنات اليهودية عليها ، لا يردون ابناء اسرائيل الى ارضه كما يزعمون ، حيث ان المصدر الرئيسى لهم من المستوطنين الجدد الذين يجلبونهم ، هم من ابناء جلدتهم من اليهود الخزر الاشكناز ، الذين ياتون بهم من القوقاز الروسى ، المصدر الاول

المصدر : الهلال
التاريخ : يوليو ١٩٨٢



لكافة اليهود الغربيين ، سواء فى شرق اوربا او الولايات المتحدة الامريكية ، واستجلاب المزيد من هؤلاء لن يخل بالتكوين الديموغرافى ، مع العرب الفلسطينيين فى الارض المحتلة وحدهم، بل مع اليهود الشرقيين على ارض فلسطين .

واليهود الشرقيون ، او «السفارديم» كما يعرفون ، هم وحدهم الذين يمكن ان يكون بعضهم سليلا حقيقيا لبنى اسرائيل المذكورين فى التوراة ، وبعضهم ، مثل يهوداليمن، هم سلالةعربيةاعتنقتاليهودية منقديم ، ربما على عهد سليمانوبلقيس ومنهم انتقلت اليهودية ، كديانة ، الى الحبشة وسائر افريقيا ، وبعض هؤلاء نزحوا مع العرب الى اسبانيا فى ايام الاندلس ، حيث عرفوا هناك باسم السفارديم ، وقد انتشروا فى سائر البلاد العربية ، وبعض البلدان الاوربية على حوض البحر الابيض المتوسط ، وهم يعتبرون انفسهم ـ اى السفارديم اليهود الاصلاء ، دون الدخلاء من الخزر الاشكناز فى شرق اوربا والامريكتين ، والدولة الصهيونية ، بل هم الذين اطلقوا على الاخرين اسم « الاشكناز » تميزا لهم ، عن اليهود الاصلاء او « الاسرائيليين »» حيث انهم ينسبونهم بذلك الى اشكناز بن جومر بن يافث بن نوح الذين يعتقدون انه ابو السلالة القوقازية، المتميزة تماما عن « الساميين » .

واليهود الشرقيون ، او «السفارديم» الذين يشكلون تلك الحركة الجديدة، ربما يكونون قد ادركوا ان اقامة المزيد من المستوطنات « الاشكنازية » على ارض فلسطين ، لن يزيد من رقعة ملك اسرائيل، بقدر ما ينقل الى الارض المقدسة ملك « الخزر » المفقود ، ملك بولان وعبديه، وسواهم من ملوك الخزر الذين اعتنقوا اليهودية فى عصور متاخرة بدلا من ملك داوود وسليمان اللذين يبكيهما اليهود!.

وتلك حقيقة يدركها حتى اولئك اليهود الاشكناز ، الذين نزحوا الى القدس، منذ زمن مدفوعين بمواطفهم الدينية ، ولكنهم استقروا وما زالوا يستنكرون

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الهلال
التاريخ : يوليو ١٩٨٣

اليهود الشرقيون إلى أين يتجهون

قيام الدولة الصهيونية وادعاءها انها تعيد « ملك اسرائيل » ، بالقهر والتسلط والعدوان ، وما زال هؤلاء في جماعة « نيوتورى كارتا » يرفضون الاعتراف بتلك الدولة او التعامل معها ، ويعتبرونها احدى الخطايا الكبرى في تاريخ اليهود !.

وربما يكون بعض هؤلاء اليهود الشرقيين ، الذين يعملون حاليا من اجل السلام ، قد ادركوا ان التوراة ليست نصا مسرحيا يعاد تمثيله في كل حين وزمن حيثما تشاء الاهواء !. فقصة خروج بني اسرائيل من مصر الى ارض الميعاد ، كانت حدثا فريدا في التاريخ غير قابل للتكرار . كانوا هم فعلا بني اسرائيل الحقيقيين .

اما هؤلاء الادعياء من الخزر الاشكناز، فهم ليسوا من بني اسرائيل التوراتية في شيء، واعتناقهم اليهودية كان متاخرا جدا عن زوال ملك اسرائيل ويهوذا في فلسطين ، بل وبعد ظهور كل من المسيحية والاسلام ، وممارستهم للديانة اليهودية كانت مخالفة تماما لأصول العقيدة الموسوية ، وفيها الكثير من الممارسات الوثنية لاقوامهم. اما الفلسطينيون الذين يحاربونهم ويذبحونهم ويضطهدونهم الان، فهم اما ان يكونوا من ابناء اسرائيل الحقيقيين تنصر آباؤهم او اسلموا ، اى من ابناء اسماعيل بن ابراهيم عم اسرائيل واخو اسحق الاكبر ، عليهم السلام ، وغير معقول ان يامر « الرب » او يرضى بابادتهم باسلحة ادعياء صهيون !.

لقد استجاب كثير من اليهود الشرقيين، الى تحريضات الصهاينة الخزر في شرق اوربا ، حيث نشات الحركة الصهيونية، وقامت اساسا على اكتاف يهود روسيا وبولندا ، وهاجروا الى فلسطين بدعوى العودة من « الشتات » الى ارض اسرائيل ، ولكنهم في حقيقة الامر لم يكونوا الا واجهة لاغراض الخزر ومراميهم من اقامة الدولة الصهيونية في فلسطين، بحيث تكون دولة هم اصحابها المتصرفون في امرها ، ولم يكن لليهود الشرقيين فيها منزلة توازى هؤلاء ، رغم كونهم الاغلبية ، ورغم كونهم اليهود «الاصلاء». ومنهم من قد تصح نسبته الى اسرائيل. وان فكرة « الشعب المختار » . او « الشعب المقدس » ، التى لم تكن لتنطبق على الخزر الاشكناز بحال من الاحوال ، انما خرج بها الخزر عن معناها تماما، حينما نسبوا انفسهم الى اسرائيل وتاجروا باسمه . لقد اغتصبوا لانفسهم الاسم المقدس ، تمهيدا لاغتصاب الارض المقدسة . وخلطوا عن عمد بين العصبية الدينية ، والهوية القومية ، بادعاء النسبة الى اسرائيل ، ولكن ولاءهم الحقيقي هو لانفسهم، باعتبارهم جنسا، حاولوا ان يجعلوه الجنس الاسمى ، ليس في صفوف اليهود وحدهم ولا الدولة التى اقاموها في فلسطين ، حيث يحتكرون السلطات العليا في السياسة والجيش والاقتصاد والادارة .. الخ ، ويمارسون سطوتهم باعتبارهم « اوربيين متحضرين » بالقياس الى « الشرقيين » المتخلفين ، بل ان تطلعهم الى السيطرة ، ينعكس على كثير من المجتمعات ، التى جاءوا منها او بقيت منهم جالية فيها ، بما في ذلك اوربا والولايات المتحدة الامريكية .

يحاول الاشكناز ، الذين يحكمون الدولة الصهيونية ، أن يغطوا جلبهم الجديد للمستوطنين من القوقاز الروسى، بتشجيع بعض اليهود والاجناس من « الفلاشا » ، على الهجرة الى الارض المقدسة ، ولكن لم تغب بعد عن الذاكرة الواقعة التى رفض فيها حكام الدولة الصهيونية ، أن تنزل « ارض اسرائيل » مجموعة من اليهود الزنوج الامريكيين حضروا منذ سنوات اليها استجابة للفكرة الصهيونية ، واعادوهم من حيث اتوا على نفس الطائرة ، مما يشى بالعصبية العرقية التى تسود هؤلاء الاشكناز ، وتفضح سوء استغلالهم لفكرة « الشعب المختار » ، التى يفرضون لانفسهم بها طوقا من الامتياز على الاجناس الاخرى ، تصل الى حد التقديس ، لدى بعض المجتمعات المسيحية ، التى لا تعرف حقيقتهم ، ولا كذب دعواهم فى النسبة الى اسرائيل ، وتحسب ، مثل ما يعتقد البروتستانت فى امريكا وانجلترا ، ان « عودتهم » الى ارض اسرائيل ، انما هو تمهيد لنزول المسيح او ظهوره طبقا لمعتقد اليهود !. من قال ان المسيح يمكن ان يظهر او يعود ، فى « خزريا » جديدة ؟!

ربما يكون بعض اليهود الشرقيين ، قد ادركوا الان ، ان « الدولة المسكر »، التى اشرف على انشائها الاشكناز الخزر ، وجعلوا منها مطية لكافة القوى الاستعمارية ، انجلترا فى الماضى ، والولايات المتحدة الامريكية فى الحاضر ، انما هى امتداد عضوى للجالية الخزرية الكبرى فى العالم ، يهود الولايات المتحدة الامريكية الاشكناز ، بصلاتها مع اكبر القوى الامبريالية واشدها ضراوة فى التاريخ، وان هؤلاء — اى يهود امريكا — لن ينووا التخلى عن موقعهم الممتاز فى تلك القوة العظمى ، لكى « يعودوا » الى « ارض الميعاد » ، وانما هم من بعيد يسخرون سكان الارض المقدسة الحاليين ، سواء من اليهود الشرقيين او من حضر اليها من الاشكناز ، ليكونوا بمثابة حامية عسكرية لمصالحهم فى « الشرق الاوسط » ، او على حد وصف احد الساسة الامريكيين لاسرائيل بانها حاملة طائرات لا تغرق ، وانه كان يتمنى ان تكون لبلاده اسرائيل مماثلة فى كل مكان فى العالم !.

اين تلك الاغراض « الدنيوية » المسرفة فى بناءتها ، من اوهام اعادة ملك داوود وسليمان ، على ارض الانبياء ؟!

لعل بعض اليهود الشرقيين ، ومنهم رئيس اتحاد اليهود العرب ، « ليون تمام » ، الذى حضر الى القاهرة فى اوائل يونيو من هذا العام ، اقول لعل هؤلاء يذكرون ان المجتمعات العربية والاسلامية ، لم تعرف فى تاريخها اشكال التعصب الدينى والعرقى التى سادت المجتمعات الاوربية ، وانهم كانوا يعيشون بين ظهرانى الشعوب العربية آمنين على انفسهم وعقائدهم وكرامتهم ، وكان ضربا من الغفلة ان يضيعوا مصالح راسخة كانت لهم فيها جريا وراء احلام الصهيونية ، التى جعلتهم مجرد ادوات فى يد الاشكناز من مغتصبى فلسطين . وان توريث العداوة بينهم وبين شعوب المنطقة عن طريق الغطرسة العسكرية التى تمارسها الصهيونية ، هو اشد الاوضاع خطرا على امنهم ومستقبل ابنائهم . لذلك القى بعضهم الان وراحوا ينشدون السلام.

لعل بعض هؤلاء الشرقيين قد ادركوا، ان من يأتون بهم من القوقاز الروس ، من المهاجرين الاشكناز الجدد ، لا يأتون بهم الى ارض تفيض لبنا وعسلا ، وانما دماء ودموعا ، وان اوضاعهم فى بلادهم لم تكن بالسوء الذى يسوغ الهجرة من اوطانهم لاغتصاب اوطان الاخرين . لقد كانوا ضحايا الاضطهاد فى الماضى ، فى

المحروسة

المصدر : الهلال

التاريخ : يوليو ١٩٨٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليهود الشرقيون إلى أين يتجهون

روسيا القيصرية، وبعض شرق اوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن المشكلة الغالبة الكبرى منهم حلت عن طريق الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية وسائر الامريكتين وهم يتمتعون باوضاع ممتازة فى تلك الدنيا الجديدة اما من بقى منهم فى روسيا .. او شرق اوربا ، فقد اختلفت الوان التعصب القديمة ضدهم. بل ان احتضان القوى الاستعمارية للحركة الصهيونية ومنها صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، بعد ايام من الثورة البلشفية فى روسيا ، انما كان لتحويلهم عن طريق الثورة التى كفلت فى بلادهم المساواة بين الاجناس والعقائد ، ودفعتهم الى الصدارة فى مجتمعاتهم ، وجهود القوى الاستعمارية حاليا فى تشجيع حركة المنشقين فى المعسكر الاشتراكى ، انما هى استمرار لتلك السياسة وابتزاز متصود للخصوم السياسيين ، وتدور معظم تلك الحركات فى فلك المطالبة بالسماح بهجرة اليهود واباحة الدعاية الصهيونية بينهم ، ليس اشفاقا على يهود تلك البلاد ، ولكن تسخيرا لهم فى الاغراض الاستعمارية المزدوجة سواء فى افقاد بعض سكان المعسكر الاشتراكى ولاءهم لبلادهم او استعباد الشرق ، من خلال اسرائيل ، حيث يكلف الجندى « الاسرائيلى » اقل بكثير من الجندى الامريكى على سبيل المثال ، وحياته عند صناع تلك السياسة ارخص بكثير .

لقد انطوى المشروع الصهيونى على اوهام كثيرة ، بعضها لم يتحقق والاخر غير قابل للتحقيق !. واولها حكاية عودة شعب اسرائيل الى ارضه ، فالذى عاد، او الذى اتى فى واقع الامر ، هم قطعة من شعب الخزر ، الذى تبدد عبر التاريخ وبعد تهوده فى روسيا وشرق اوربا والامريكتين ، ولكن الذى تحقق فى الواقع هو وضع كريه سالت فيه الدماء ، وما زالت عرضة لان تسيل ، لغير غرض ما معقول ولا مقبول . ولكن سياسة المغامرين الاستعمارية هى التى ارادته .

ان الوضع الطبيعى لليهودى الشرقى، او فى واقع الامر ، لكل منتسب الى احدى الديانات السماوية ، او مجرد انسان يعرف قيمة الحياة والكرامة والحضارة الانسانية ، ان يكون موقعه فى صفوف المدافعين عن الارض المقدسة ، ارض الانبياء ، ارض ابراهيم ، ضد الغزوة التى شنها عليها المتعصبون من الخزر الاشكناز، وانصارهم وحلفاؤهم ومحرضوهم فى الدوائر الاستعمارية ، لتمزيق المنطقة العربية واخضاع شعوبها والتسلط على مقاديرها ، على نحو ما حاولت الغزوة الصليبية فى الماضى .

ولقد جاءت انباء ايضا ، عن مشاركة عدد من الشباب اليهودى فى الولايات المتحدة الامريكية ، فى حركة اليسار الجديد ، التى قامت هناك ، وتستهدف حل مشاكل الراسمالية الاحتكارية المتفاقمة، وعلى راسها مشكلة البطالة ، عن طريق الاجراءات الاشتراكية الديموقراطية ، التى يرون ايضا انها الطريق الذى ينبغى ان تتجه اليه النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وشرق اوربا وسائر العالم . فهل آن لفريق من ابناء «المضللين» من الخزر الاشكناز فى الدنيا الجديدة . ان يدركوا حقائق التاريخ ، وان يصلحوا بعض ما افسد آباؤهم بسياساتهم الاستعمارية فى انحاء العالم بما فى ذلك مساندتهم وتسخيرهم للدولة الصهيونية فى عالمنا الودى ●

المحروسة
المصدر : .... المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ٥ أغسطس ١٩٨٣

٣ الضفة الغربية وغـزة تمضيان إلى المقصلة والعرب يتفرجون

ولعل ماكفرين ينتهي بسرعة معقولة من قضية لبنان ليعطي وقتا وعناية لقضية الاساس ولب المشكلة . القضية الفلسطينية اعني واذا بدا على السطح ان الخطوط تقطعت ، والجسور نسفت حتى انعزلت قضية فلسطين وتدحرجت من قمة الاهمية الى سفحها .. فان السياسي المتامل يعرف ان كل الاشياء تنبع من القضية الفلسطينية وكل الاشياء تصب فيها . ما لبنان كلها الا فصل من فصولها . ما اجتراء سوريا على لبنان احتلالا واستمرارا فى الاحتلال الا بذريعة فلسطين ، وما اكثر النظم العربية التى تستمد صك شرعيتها من تصديها للقضية .. حتى لو كان هذا التصدى بالخنق والتخريب والتمزيق والدعوة الى الانتحار ..

والنقطة التى وصلت اليها القضية هى مبادرة ريجان وما ترتب عليها من حوار اردنى فلسطينى .. قد كانت البدايات مبشرة ثم فتك التطرف بكل شىء ، ولم يقدم بديلا . الملك حسين يقدم رجلا ويؤخر اخرى فى خوض المفاوضات لانها السبيل الوحيد لاسترداد الضفة قبل أن تضيع .. ولكنه فى النهاية يحجم ويتراجع لان من فصائل الفلسطينيين من يفضل ان تضيع الضفة تحت اقدام اليهود .. عن ان يستردها حسين مسنودا بالكونفدرالية مع المنظمة . زمان كان عندنا من يفضلون الحماية على يد سعد زغلول على الاستقلال على يد عدلى يكن .. والتشبيه مع الفارق فاين للتاريخ العربى بصنو سعد فى وطنيته ومضاء عزيمته ونفاذ بصيرته ؟

ومفاوضات الحكم الذاتى المصرية الاسرائيلية توقفت . مصر ايدت مبادرة ريجان طالما تفتح الابواب للشركاء الجدد من وفد الاردن والمنظمة معا .. لا طالت القضية مفاوضات الحكم الذاتى ولا طالت اشراك حسين ووفد المنظمة ، تبددت كل المكاسب .. وجاءت حرب لبنان وفى تقدير اسرائيل انها قضاء على المنظمة لان مبادرة ريجان دقت لاسرائيل ساعة التخلى عن الضفة . ارادت لبنان ان تقضى على المنظمة فتقتل الامل فى الضفة . ولكنها ماحققت هذا ولا ذاك . بل كسبت المنظمة كسبها السياسى .. حتى وان بددت اكثره .. وانتفض الشعب الفلسطينى فى الضفة ليثبت انه وراء المنظمة حتى وان شردوها جغرافيا ووراء المنظمة حتى ان فرقوها فرقا وشيعا ، وحتى وان وقفت تقاتل بعضها البعض فى البقاع او طرابلس او بعلبك .. فى الشعب الفلسطينى فى الضفة شعلة ذاتية لاتستمد وقودها من الخارج . بل لعلها قرية بوطنيتها وفدائيتها من كثرة تمرسها بمواجهة العدو والتصدى له يوما بيوم . احداث الخليل شاهد .. قتل العرب طالبا .. يهجم الاسرائيليون على جامعة الخليل وقتلوا ثلاثة وجرحوا الى حد الخطر القاتل اربعين . ومشت المظاهرات فى كل المدن المحتلة فى الضفة الغربية .. وبينما مضت اسرائيل على سياستها فى التهويد ، وفى اسكان ٥٠٠ اسرة فى قلب الخليل .. معلنة على لسان وزير خارجيتها ارينز انها تسترد ما اخذه العرب حين ذبحوا ستين يهوديا عام ١٩٢٩ .. بينما مضت اسرائيل فى سياستها وفصلت عمدة الخليل ، وشردت مجلسها المحلى وتبدى الضفة اروع البطولات فى المقاومة ـ ولاتكترث للحديد والنار فى يد اسرائيل الغاصبة ..

وكل هذه فصول فى العملية الكبيرة .. عملية ضم الضفة الغربية وغزة الى ارتز اسرائيل ، وهو مايرفضه العرب متفرقين ، ثم يعجزون عن التعبير عن هذا الرفض مجتمعين . وعلى هذا تعتمد اسرائيل فى التهام الضفة كانها مال سائب لا صاحب له . من دول العرب

المصدر : المصور
التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٨٢

من بدا يعود الى حماقات الماضى فى عباء العرب ، ومن كتاب امريكا الصهاينة من يسف فى الكتابة فيقول ان عل العرب ان يتحملوا نتائج تمزقهم ، وتفرقهم .. خاصة بعد ان نزعت الاحداث فتيل الاشتعال من سلاح البترول

وها هى الدول العربية فى الامم المتحدة تحاول هذه الايام استصدار قرار يدين الممارسات الاسرائيلية فى الضفة الغربية .. تلك التى تعمد الى تهويدها .. فى الاسبوع الماضى تصدت الولايات المتحدة لمشروع قرار لادانة اسرائيل ، وفى هذا الاسبوع سوف تفعل . ومحاولات تخفيف قرار الادانة لن تصل الى شيء . فان مايطلبه قرار الادانة فى الاساس من منع التعامل مع اسرائيل لن يكون .. حتى الاصوات المتجمعة للعرب فى الامم المتحدة لم تعد شيئا .. ولا اصبح لها نفوذ ...

كانما الضفة وغزة تمضيان الى المقصلة والعرب يتفرجون ولا يفعلون شيئا ..

③ لابد من قمة للمصالحات قبل أن نحترف فن الانتحار ونستسلم لراحة اليأس

وفى نفس هذا الاسبوع ـ ويبدو انه اسبوع الاجتماعات والمواجهات ، يجتمع فى تونس المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهى لجنة من ٨١ عضوا ، وهى تجتمع للمرة الاول بعد مؤتمر الجزائر ـ الاسيف ـ واهداف الاجتماع دراسة الموقف داخل منظمة فتح • ودراسة الاوضاع فى الاراضى المحتلة على ضوء عمليات التهويد ومجزرة الخليل وبحث اوضاع الفلسطينيين فى لبنان ، وآخر تطورات القضية الفلسطينية على مختلف الاصعدة ..

فهل يسفر هذا الاجتماع عن شىء لسكان الضفة الغربية وغزة • هل يقول ان التفاوض ضرورة لانقاذ البقية الباقية من الضفة وغزة بعد ان تفشت المستوطنات كالسرطان ؟ واصبح زحزحة مستوطنة واحدة ـ فى العقيدة الاسرائيلية ـ ضربا من ضروب المحال • ان شعب الضفة وغزة يتمسك بقياداته الفلسطينية فى المنظمة الام .. ولكن ترى الى متى يتحمل صراعات هذه المنظمة بينما يتلظى هو بنار الاحتلال او لايغريه هذا بالتصفيق للملك حسين ان تصدى للامر كله .. ثم الا يغريه هذا بالكفر بكل قياداته ان ظلوا فى معاركهم الجانبية ينسون شعبهم المحتل ، ويضيعون البقية الباقية من ارضهم المحتلة ؟

هذه نذر خطر ..

ان من اعجب المشاهد التى يراها السائح الى الخليل ان المنطقة اليهودية التى تبنى حديثا يبنيها العمال الفلسطينيون وهم يرتدون الخوذات الصفراء • وفى الاسبوع الماضى افتتح موشى ارينز مستوطنة نهال هرمش فى شمال الضفة الغربية ، وقد حظيت المستوطنات بمباركة ريجانية كانت اشبه بزلة اللسان .. سرعان مانفاها المتحدث باسم البيت الابيض والعرب غارقون فى صراعاتهم • والاسرائيليون غارقون فى تعميق الاحتلال بالمستوطنات ، وفرض الامر الواقع بالحديد والاسمنت والحجر الابيض .. العرب يهدمون مابينهم ، والاسرائيليون يبنون بين الخنادق العربية ويتوغلون فى صميم الارض العربية ..

لو تلفت حولك فى العالم العربى لوجدت العرب يتقاتلون .. او يتربصون بعضهم البعض .. ففى لبنان الدروز يواجهون الموارنة .. وكل طائفة سوف تندفع الى الصراع مثلما حدث عام ١٩٧٥ .. المأساة تتكرر وتعاد فصولا • والفلسطينيون يتقاتلون .. والليبيون يتربصون لهم مع السوريين ، وحدث عندما سحبت سوريا الف جندى من طرابلس ان اقتتل على المواقع التى اخليت انصار بقاء السوريين فى لبنان وانصار رحيلهم .. وكانما ارادت سوريا ان تقول للبنانيين ان وجودها يحقن الدماء ، ويجمد الثأر .. وقد عادت لواقعها من جديد .. وبين العراق وسوريا ماصنع الحداد .. وليس اقل منه مابين الجزائر والمغرب وبينهما البوليزاريو .. والقذافى يقاتل تشاد ليهدد السودان .. كل العرب ضد كل العرب ..

علمت ان نوفمبر القادم سيشهد قمة عربية .. اصبح اجتماعها ضرورة لمواجهة الاوضاع الجديدة فى العالم العربى على ضوء المتغيرات والظروف • وانا اعتقد ان خير مايمكن ان تشغل به القمة العربية نفسها وجدولها هو ان تصالح العرب على العرب • وان تحولهم من الاخوة الاعداء الى الاخوة الاصدقاء • فلن يستطيعوا ان يواجهوا العدو كالبنيان المرصوص الا اذا صفوا مابينهم .. وازالوا عكارة النفوس .. ولن يستطيعوا ان ينتصروا على عدو لهم الا اذا انتصروا على انفسهم وتصالحوا .. وانتصروا على احقادهم وتصافحوا ، وانتصروا على الشر فيهم ليصنعوا خيرا للوطن العربى كله ..

ستقول اننى واعظ او اكتب النصائح على كراسات الاملاء ..

ولكن السنا .. فى هذا الزمان القاتم فى حاجة الى حكماء الصين القديمة ليعلمونا فن الحياة بعد ان اصبحنا نتقن فن الانتحار .. او نخلد الى راحة اليأس !

حل "انساني" اسرائيلي

لمشكلة اللاجئين

ازالة المخيمات من الضفة الغربية والغاء القضية الفلسطينية

تحقيق بقلم الياس حرفوش

تستعد الحكومة الاسرائيلية للبدء في تنفيذ خطة خطيرة وبعيدة المدى في الضفة الغربية ، الهدف منها ازالة المخيمات الفلسطينية ، والقضاء على الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

وتحاول السلطات الاسرائيلية التعتيم على الخطة الجديدة قدر الامكان، على رغم وضع خطوطها التفصيلية في مجلس الوزراء الاسرائيلي منذ فترة طويلة تعود على الاقل الى مطلع الصيف الماضي. وقبل سفر اسحاق شامير الى واشنطن في الاسبوع الماضي للقاء الرئيس الاميركي ريغان اقرت الحكومة الاسرائيلية الخطة بصورة نهائية، وحملها شامير معه لعرضها على الادارة الاميركيه والحصول على موافقتها عليها.

الخطة الاسرائيلية ضد الضفة الغربية يطلق عليها في تل ابيب «خطة اعادة اسكان اللاجئين»، ويتولى الاشراف على تنفيذها الوزير موردخاي بن بورات وهو وزير بلا حقيبة، ومكلف في الوقت نفسه بمتابعة «اوضاع» اليهود الذين يعيشون في الدول العربية. ويرئس بن بورات لجنة وزارية من ستة اعضاء مهمتها «اعادة اسكان ابناء المخيمات». وفي بيانات المسؤولين الاسرائيليين ان اهداف هذه الخطة «انسانية» هدفها «تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين»، وانها ستنفذ خلال فترة زمنية تمتد الى خمس او ست سنوات، وتبلغ تكاليفها مليار ونصف مليار دولار. وقد ادعى موردخاي بن بورات «ان خمسة بالمئة من الذين

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المجلة
التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٨٣

تكلم معهم من اهالي مخيم الدهيشة (قرب بيت لحم) قالوا له انهم يفضلون السكن في فيلات».
غير ان اهالي المخيم عقدوا مؤتمرا صحفيا على اثر بدء الحديث عن المشروع الاسرائيلي حضره عدد من المراسلين الاسرائيليين والاجانب، وتحدث باسمهم رئيس مركز الشبيبة الاجتماعي في المخيم حسن عبد الجواد الذي اكد رفض سكان مخيم الدهيشة للخطة الاسرائيلية لاعادة اسكان اللاجئين، ووصف الخطة بانها «استيطانية»، وقال: «نحن لا نسعى الى تحسين اوضاعنا المعيشية والسكنية، بل الى حل سياسي دائم قائم على قرارات الأمم المتحدة التي تضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة الى أرضه وبيوته التي طرد منها، وحقه السياسي في تقرير مصيره».

اخطر من المستوطنات

ويعتبر سكان الضفة الغربية ان خطة اعادة الاسكان هذه هي اخطر من المستوطنات نفسها التي تزرعها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية، بهدف ازالة طابعها الفلسطيني. وكما تولى اريل شارون ويوفال نعمان تنفيذ مشروع المستوطنات الذي كان يحسب «خياليا» قبل خمس سنوات فقط، واذا باليهود يملأون الآن الضفة الغربية ويزنرون مدنها الرئيسية، وخصوصا نابلس والخليل، كذلك هو الان مشروع «اعادة اسكان اللاجئين»، الذي تخطط اسرائيل بموجبه الى الغاء المخيمات نهائيا من الضفة الغربية، ويبلغ عدد هذه المخيمات ٢٨ ويعيش فيها ربع مليون فلسطيني.

وللخطة الاسرائيلية في نظر ابناء الضفة الغربية هدفان: اولهما سياسي والثاني امني. فعلى الصعيد السياسي تسعى اسرائيل الى ازالة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من الخريطة السياسية للشرق الاوسط، والعمل على استيعاب المخيمات في المجتمع الاسرائيلي. والمعروف ان من المقترحات الاسرائيلية لحل القضية الفلسطينية «ضرورة استيعاب الدول العربية ايضا للاجئين الفلسطينيين لديها». وهكذا تعتقد اسرائيل انها تكون قد «الغت» المشكلة الفلسطينية التي تعتبر مخيمات اللاجئين رمزا اساسيا لها، خصوصا على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه تسعى اسرائيل الى اغتصاب حقوق الفلسطينيين في اراضيهم التي طردتهم منها في الضفة الغربية او داخل حدود اسرائيل نفسها. وفي زيارة سابقة الى المخيمات في الضفة حمل «وزير اعادة الاسكان» موردخاي بن بورات وثائق الى السكان ليوقعوا على بيانات بانهم لا يملكون اراض داخل ما تسميه اسرائيل «الخط الأخضر» وهو الأراضي التي سيطرت عليها السلطات الاسرائيلية من اصحابها الفلسطينيين.

ويشير ابناء الضفة الغربية الذين تحدثنا معهم حول ابعاد الخطة الاسرائيلية الجديدة الى ان الهدف الاساسي منها هو الهدف الأمني. فالمخيمات في وضعها الحالي قائمة قرب الطرق الرئيسية التي تربط مدن الضفة، وكذلك المستوطنات اليهودية. ومع توسع حركة الاستيطان في الضفة لا بد ان تكون المخيمات الفلسطينية المركز الرئيسي لانتفاضات المقاومة الفلسطينية ضد تهويد الضفة. وفي الفترة الأخيرة اخذت هذه الانتفاضات تنتقل من المدن الرئيسية التي تفرض عليها السلطات الاسرائيلية اقسى اجراءات القمع، الى المخيمات. ويلاحظ ابناء الضفة انه منذ اعلان

خطة بورات، ازدادت المضايقات ضد سكان المخيمات، والمثال على ذلك ما حدث قبل حوالي شهر في مخيم الدهيشة، عندما دخله مستوطنون يهود ملثمون بثياب عربية واطلقوا النار على ثلاثة شبان في المخيم، وعندما وصلت الشرطة الاسرائيلية الى مكان الحادث، اعتقلت مئتي شخص من ابناء المخيم نفسه بدلا من ان تلاحق المعتدين الصهاينة، وذلك بحجة ان الحادث وقع نتيجة «اعمال شغب داخل المخيم»، كما فرض الاسرائيليون منع التجول في المخيم خلال الاسابيع الثلاثة الماضية، واقفلوا مداخله بالباطون المسلح واغلقوا مركز الشبيبة الاجتماعي لأنه «يمارس نشاطات سياسية» حسب ادعائهم. وذكر حسن عبد الجواد رئيس المركز تعقيبا على هذه الاجراءات «ان مخيم الدهيشة اصبح مثالا للقمع الاسرائيلي، وهو الان بمثابة غيتو».

ويعتقد سكان مخيم الدهيشة انهم سيكونون على رأس لائحة المخيمات التي ستتم ازالتها من الضفة الغربية. وعلى اثر اجتماع لهم في الاسبوع الماضي وزعوا بيانا نشر في الصحف العربية الصادرة في اسرائيل وفي الضفة الغربية جاء فيه «انهم يحملون سلطات الاحتلال مسؤولية مباشرة عن اوضاعهم المعيشية والأمنية السيئة، وعن الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي يواجهونها». وطالب البيان الأحزاب والهيئات ودول العالم الوقوف الى جانبهم في معركتهم مع السلطات المحتلة لمنعها من ازالة المخيم، ومعه الطابع الوطني لقضيتهم.

سوابق اسرائيلية

ولاسرائيل سوابق في «اعادة اسكان» ابناء المخيمات. ففي السنة الماضية حاولت السلطات الاسرائيلية اعادة بناء مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان، على رغم ان قواتها نفسها هي التي دمرتها اثناء غزوها، ولم يكن خافيا على الفلسطينيين هناك ان مشاعر اسرائيل «الانسانية» تجاههم تدخل ضمن السياسة القائمة على توطينهم حيثما يقيمون في الدول العربية، وغسل يدها من جريمة تشريدهم. وفي ذلك الوقت رفضت السلطات اللبنانية خطة اعادة بناء المخيم ـ لاسبابها الخاصة ـ كما رفضت المنظمة العالمية لاغاثة اللاجئين الموافقة على الخطة، باعتبارها مسؤولة عن عدم المس بأوضاع اللاجئين. وفي قطاع غزة أجبرت اسرائيل ثمانية آلاف عائلة على مغادرة المخيمات والانتقال الى منازل جديدة منذ سنة ١٩٧٢، واستخدمت القوة والقمع العسكري لتنفيذ ذلك. وفي داخل اسرائيل تعمل سلطات الاحتلال من وقت الى آخر على تقديم عروض للعرب الذين يعيشون مع اليهود في نفس المدن او القرى الى الانتقال الى امكنة اخرى، والتخلي عن بيوتهم الاصلية لليهود. وقد روى لنا احد ابناء عكا ان السلطات الاسرائيلية عرضت على السكان العرب الانتقال الى حي آخر يدعى «المكر»، وتقديم بيوت لهم هناك في مقابل ترك منازلهم في عكا. وان السكان يرفضون هذا التهجير، وتمارس اسرائيل ضدهم مختلف انواع الضغوط السياسية والعسكرية.

يقول موردخاي بن بورات ان خطته «الانسانية» لاعادة اسكان الفلسطينيين في الضفة ستكلف اسرائيل مليارا ونصف مليار دولار، وستشمل في المرحلة الاولى ثلاثين الف عائلة، وسيبدأ تنفيذها مباشرة لدى اقرارها نهائيا في مجلس الوزراء. ويعتقد المراقبون ان هذه الموافقة ستتم قريبا الان، وخصوصا في اجواء التفاهم الاميركي ـ الاسرائيلي. ويتوقع ابناء الضفة الغربية ان يبدأ التنفيذ في مخيمي الدهيشة والحلزون، وان يشمل ازالة المخيمات القائمة حول أريحا. كما تعمل اسرائيل على منع منظمة «الاونروا» من متابعة نشاطها في مساعدة اللاجئين، وخصوصا في دعم مدارسهم والاشراف عليها، وذلك بهدف السيطرة على البرامج التعليمية، كما حصل في المدارس الاسرائيلية.

ولا ينكر بن بورات ان هناك «مكاسب سياسية لاسرائيل» اذا تم تنفيذ هذه الخطة، غير انه يعدد هذه «المكاسب» على انها ستتمثل في «تحسين صورة اسرائيل امام العالم في تعاملها مع اللاجئين». غير ان ابناء الضفة الغربية يدركون المكسب السياسي الحقيقي الذي تستطيع اسرائيل تحقيقه اذا اتيح لها تنفيذ خطتها هذه ضد الشعب الفلسطيني، والمكسب هو الغاء الوجه السياسي والقومي لقضية الشعب الفلسطيني وتحويلها الى قضية «ظروف معيشية». ويأمل ابناء الضفة الغربية من العرب والعالم ان يكون هناك ادراك حقيقي لحجم المخطط الذي تعمل اسرائيل على تنفيذه في ارضهم ■

المصدر : المصور
التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٨٣

١ إنهم يسرقون الضفة الغربية .. بالفرمانات السلطانية !

بقلم فوميل لبيب

لا طلاسم في السياسة الاسرائيلية ولا الغاز ! انهم خططوا لضم الضفة الغربية وغزة وهم يمضون الى التنفيذ بخطى واثقة ، وبالحديد والنار . واذا اشتد الضغط عليهم فانهم يخلقون من المشاكل الفرعية مايلهى العرب عن مخططهم الاصل ـ وهو ضم الضفة الغربية وغزة ـ وهل حرب لبنان الا ستار دخان ينفذون من خلفه مخططهم .. ثم يدمرون مهابة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يدمروا في نفس الوقت شعلة النضال عند سكان الضفة وغزة ؟ ولا شك ان اسرائيل تقف وراء الحرب الاهلية في لبنان .. تلك التى تهدر الوقت بين لجان مصالحات ، او اتصالات عرب تهدف الى رأب الصدع ولا تراب! بل ان خلافات العرب هي احسن مناخ تمضى فيه اسرائيل الى صميم مخططها .. لان اصحاب البيت الكبير ان شغلتهم خلافاتهم ، واستغرقتهم احقادهم .. فان اللصوص يستطيعون ان يخطفوا ويسرقوا وينهبوا .. كيفما يشاءون !

وفي الايام الماضية تعهدت حكومة اسحق شامير بانشاء مزيد من المستوطنات في الضفة الغربية واستولت بالفعل على الف فدان في الخليل لهذا الغرض . واسرائيل اقامت ١٠٨ مستعمرات في الضفة الغربية وغزة .. منذ ان وضع المتعصبون من جماعة جوش اميونيم حجر الاساس في اول هذه المستعمرات على مشارف قرية قادوم . حدث في ذلك الحين ان المحكمة العليا في اسرائيل تشاطت غضبا .. وطالبت برد الارض المغتصبة لاصحابها العرب . وكان الحكم لتمثيلية تنفذ .. ولكن اسرائيل صدرتها الى .. انها دولة الديمقراطية التى تصدر ضد قرار الدولة .. تماما مثلما

شكلت لجنة كاهان بعد حرب لبنان .. وقدمت اللجنة كبش فداء او آخر امام العالم لتمتص الغضب العالمي الجامح بعد مذبحة صبرا وشاتيلا . وبالحسابات يثبت الان ان اسرائيل استولت على ٦٠٪ من اراضى الضفة الغربية ، وتتعدد وسائل اسرائيل في الاستيلاء على الارض ، فهي مرة تكتسح البيوت في اطراف القرى العربية بدعوى انها تخفى الفدائيين . وتنتزع الارض . ومن ذرائعها انها استولت على اراضى كثيرة استنادا الى قانون عثماني ـ عفا عليه الزمان ـ يقضى بانه اذا لم تتم زراعة قطعة ارض لمدة ثلاث سنوات .. او اذا كان يجرى استغلال ٥٠٪ فقط من هذه الارض فان ملكيتها تعود لملكية السلطان ثانية .. واسرائيل خليفة السلطان ! وقد كشف وليام شميت كبير محررى التايم الامريكية ـ اى هو شاهد من مجموعة التعاون الاستراتيجي ! ـ كشف ماتلجا اليه اسرائيل لانتزاع الارض من اصحابها فهي ترسل اشعارا لاحد الفلاحين تقول فيه ان ارضه تابعة للدولة .. وان امامه مهلة من ثلاثين يوما يمكنه خلالها ان يقدم برهانا على عكس هذا الادعاء ! فلاح مغلوب على امره هكذا لابد ان يستعين بمحام فاذا امكنه هذا فان العثور على عقد ملكية قديم قد لايكون ممكنا ، واذا وجد العقد واثبت انه يستغل كل الارض فانه سيلقى بهذا الدفاع كله لا امام محكمة .. بل امام لجنة اعتراضات عسكرية مكونة من ثلاثة ضباط .. ونتيجة لذلك يفقد فلاحو الضفة الغربية ارضهم .. ولا يتمكنون من الحصول على تعويض لان الارض ارض السلطان شامير .. وقد تحاور وليام شميت مع صحفي سابق ، ترك القلم وحمل فاس الاغتصاب ـ وهو ينتمى لجماعة جوش اميونيم ، وهو في نفس الوقت مسئول

عن منظمة استيطانية في الضفة الغربية ... تحاور شميت مع اسرائيل هاديك في الارض ومن يستحقها فقال الاخير : « هانحن نواجه هنا مشكلة حقيقية . فالامر يشبه مايلي : لديك دار تغيبت عنها وعدت فوجدت آخرين يحتلونها وثمة مشكلة فالخطأ ليس خطأ العرب .. اذ انهم اقاموا في الدار لفترة .. ومن ثم يجب ان تحل المشكلة بالتفاهم معهم . ولكن الدار داري » !

وتعمد اسرائيل الى الاستيلاء على اراضي داخل القدس الشرقية بدعوى انها للاغراض العامة . وبهذا الاسلوب استولت على ١٥ الف متر مربع كانت ملكا للعرب داخل القدس .. وفي الوقت الذي تستحل فيه البناء في الارض المغتصبة تحرم على اصحاب الارض الحقيقيين من الفلسطينيين البناء او التعمير . فقد عطلت قانون المباني الفلسطيني في الضفة ، واذا سئل الاسرائيليون عن هذا الظلم الفادح فانهم يقولون « هذه ارادة الله .. ومانحن الا اداة لهذه الارادة » ! وامتدت الممارسات القهرية الى تعطيل التنمية الفلسطينية في مختلف صورها . فاسرائيل تعرقل انشاء التعاونيات الزراعية ، وتعوق الري وتسويق المحاصيل ، واذا ذهب زارع يطلب التصريح له بشراء بلدوزر فانهم يقولون له « انك لاتحتاج اليه .. فليس عندك ارض تصلحها ! » ويبدي جورج شولتز وزير الخارجية الامريكية بعض التعاطف مع الفلسطينيين فيتحدث عن تحسين حالهم ، ولكن الاسرائيليين يعترضون ويرفضون ان يقدم للفلسطينيين اى شيء الا بموافقتهم ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة ٨٠ مليون دولار لتسكين اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات .. ولكن حتى هذا البر اصبح مشبوها لان مردخاي بن بورات وزير الدولة الاسرائيلي المشرف على المستوطنات صرح بان الهدف من المشروع هو تذويب المخيمات لانها تجمعات ثورية مكثفة واعطاء ارضها لتكون معسكرات بالجيش في المرحلة الاولى ، ثم تسليمها تدريجيا الى المستوطنين اليهود .. لتصبح مستوطنات يهودية جديدة

ومنذ احتلت اسرائيل الضفة الغربية وهي لاتسمح للفلسطينيين بحفر الابار ، اما في العام الاخير فقد اتبعت سياسة الضغط بقطرة الماء حين اصدر الحاكم العسكري القانون رقم ١٠١٥ الذى جاء فيه انه من اجل رفاهية السكان وصيانة الموارد المالية يتحتم اصدار تصريح قبل انشاء اية مزارع تجارية للكروم او اشجار البرقوق او الطماطم او الباذنجان .. وقد رفضت اسرائيل قبول القيام بدراسة امريكية لتمويل مشروع تطوير قناة مفتوحة للري ترجع فكرتها الى نصف قرن مضى ، ولم تستطع الولايات المتحدة ان تقنع اسرائيل بمشروعها !

وكل هذا تفعله اسرائيل حتى تطفش الفلسطينيين من الضفة وغزة ، وهي لاتتردد في نفي من تريد ان تنفيه ، واحيانا في تحديد اقامة من تشك فيه .. فتلقي الرعب في قلوب آخرين يفرون فرارا . وجرائمها مع عمد الضفة الغربية مرصودة ومعروفة ، فبسام الشكعة - من يتحرك على عكازين بعد ان بترت اسرائيل ساقيه في عدوان غادر لايستطيع ان يدخل القدس ليلتقي بسياسي زائر .. والياس فريج عمدة بيت لحم الموصوف بالحكمة والكياسة منعته اسرائيل من السفر الى واشنطن ليظهر في برنامج واجه الصحافة لان الياس فريج وطني يصر على ان ياسر عرفات هو زعيم الفلسطينيين ولا زعيم غيره ..

وفي الوقت الذى تطفش فيه اسرائيل الفلسطينيين ليتركوا الضفة تستقدم هي مستوطنين الى المستوطنات التي تبنيها في غير ارضها .. وقد حدثت طفرة في عدد السكان خلال عام ١٩٨٣ جديرة بوقفة تدارس .. لتعرف متهاحجم الخطر الاتي . فخلال عام ١٩٨٣ زاد عدد المستوطنين من ٢٠ الى ٣٠ الفا وهي نسبة مرتفعة جدا ، ولو سارت اسرائيل على هذا المعدل - خاصة وان الاتحاد السوفيتي قرر السماح بهجرة ٣٠٠٠ يهودى شهريا من اراضيه ! - فان معنى هذا ان تصبغ الضفة وغزة بالصبغة اليهودية ، ويتحقق ماصرح به يوفال نعمان وزير العلوم والتنمية الاسرائيلي وهو رئيس لجنة المستوطنات الوزارية ومن صوارى الصقور ! - صرح بانه سيحل الوقت الذى يوافق فيه الفلسطينيون على ان يكونوا القلة داخل اسرائيل ، فليلوب العداء في النهاية ! وقد تنبأ يوفال بان يحدث ذلك بعد عامين من وصول عدد المستوطنين في يهودا او السامرة الى ١٥٠ الف مستوطن وهو ماسيحدث في التسعينات .. حينما يبلغ عدد اليهود في اسرائيل الكبرى اربعة ملايين ، واجمالي العرب يصل الى مليوني نسمة .. ووقتها سوف يدركون - اى العرب - انه لايمكن قلب هذه الارقام .. وسيتعلمون العيش كاى القلية اخرى » .

وليس مايقوله يوفال اجتهاده الشخصي .. انه يعكس المخطط البعيد المدى الذى يضمره الاسرائيليون والذى ينفذونه ، يقضمون من الضفة قطعة بعد قطعة ، ويهضمون جيدا كل قطعة .. والعرب يجترون مشاكلهم واحقادهم وحروبهم وقصائد الشعر !

② ورغم القمع بقى ياسر عرفات أنشودة الفلسطينيين !

ولا شيء يبعث على الامل قدر هذه الجذوة المشتعلة في صدور الفلسطينيين من ابناء الارض المحتلة ، فاذا كان منهم الطاعن في السن الذى يستكين لشيخوخة او مرض ، فانك تجده من يلهب الحماسة في ابنه وحفيده ، وتجده مورثا لهذا او ذاك كل ذكرياته ومرارته من اسرائيل • وهذه الجذوة لم تنطفىء في اشد الازمات ، واحرج المواقف ، بل لعلها كانت تكسب وهجا وسخونة بالمواجهة والتحدى وفى الظلم والارهاب • فالمظاهرات تجتاح الضفة الغربية وغزة عند وقوع اى عدوان على الفلسطينيين فيها ، والجامعات تضرب وتحتج وقد يضيع على الطلاب عام دراسى ولا يبالون لانه لا يضيع هدرا عام من اجل الوطن • ولم يذق الاسرائيليون طعم الراحة في الضفة وغزة رغم هذا الستار الكثيف من الحديد والنار ، وحظر التجول بامر الحاكم العسكرى صار عملة متداولة •• ولكن الجنود الاسرائيليين يفاجئون بالرصاص او الحجارة تنهال عليهم •• حتى والتجول محظور ، ولقد غضب موشى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى من هذا الحال فقال انه لا يمكن للاسرائيلى ان يتنزه في نابلس او الخليل وينتابه شعور الامان الذى يحس به وهو يتجول في القدس وتل ابيب ••• ولقد نصح ارينز الاسرائيليين بان يمشوا في جماعات !

واذا كان هدف اسرائيل من حملة لبنان هو تدمير المنظمة الفلسطينية ، واسقاط ياسر عرفات في اعين سكان الضفة وغزة ، فان الهدف لم يحقق واحدة من غايتيه • ان ياسر عرفات خرج من لبنان وفى جعبته كسبه السياسى ، ولقد اصبح اسطورة عند سكان الضفة لانه ما تخلى عن جنوده لحظة في القتال او الحصار • ولياسر عرفات في كل بيت في الضفة صورة ترتفع على الحائط •• او تبقى في مقل العيون • وحين ارادت سوريا ان تواصل بعد اسرائيل الهدف بشقيه : هدف تدمير المنظمة واسقاط ياسر عرفات • تعلق به سكان الضفة وغزة اكثر واكثر • لانه عندهم يجسد الامال الفلسطينية وفى استفتاء اجرى بينهم فاز بـ ٩٣٪ من اصوات الفلسطينيين الذين تحتل اسرائيل ارضهم منذ ستة عشر عاما ونصف العام •

ان سكان الضفة يتمسكون بزعامة عرفات لانه المنتخب شرعا وعلى ملتقى الديمقراطية الفلسطينية وهو ابو الثورة ، وليس في جيله من يحظى بما حظى به من تاييد وحب • وفى الايام الحالكة السواد • حين كانت تتقدم الى معسكراته في طرابلس قوات سوريا وليبيا ـ ومن الاخيرة قوات من تشاد قذف بها القذافى الى ارض المعركة ـ في هذه الايام كانت المظاهرات تندلع في شوارع المدن والقرى في الضفة الغربية مؤيدة لياسر عرفات •

وقد اصبحت بطولات سكان الضفة الغربية وغزة في التصدى للاحتلال الاسرائيلى حديث العالم •• كما اصبحت ممارسات اسرائيل في الضفة الغربية وغزة مما يؤرق ضمير العالم • وفى الجمعية العامة للامم المتحدة اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة بفلسطين ثمانية قرارات بشان احترام حقوق الانسان في الاراضى التى تحتلها اسرائيل ، وهذه القرارات تدين استغلال اسرائيل للموارد والسكان ، وتطالب بتطبيق اتفاقية جنيف بشان معاملة وحماية المدنيين في زمن الحرب •• على الاراضى المحتلة بما فيها القدس • وانا اقول دائما ان قرارات الامم المتحدة اوسمة تعلق على صدر الشعب الفلسطينى •• لم يعلوها الصدا •• ولكنها تعطى الدلالة على ان العالم يتعاطف مع القضية الفلسطينية رغم انه يقف في النهاية عند طريق مسدود لان قرارات الامم المتحدة ليس لها قوة تنفيذية ، ولان حق الفيتو الذى تستعمله الولايات المتحدة لصالح اسرائيل يشل مجلس الامن عن اتخاذ اى قرارات دامغة او واجبة التنفيذ •• حتى لو كانت قرارات بمقاطعة اقتصادية • فلما سعت مجموعة الدول غير المنحازة •• مع احلاف العرب الى محاولة طرد اسرائيل من الامم المتحدة •• تصدت الولايات المتحدة لهذا كله • وجددت التصدى في الاسبوع الماضى حين قال الرئيس رونالد ريجان ان مندوبة الولايات المتحدة سوف تدافع عن اسرائيل •• وستترك الامم المتحدة معا اذا طردت منها اسرائيل ••

فهل معنى هذا ان الولايات المتحدة سوف توافق الى ما لا نهاية على ممارسات اسرائيل في الضفة وغزة ! وهل في الاتفاق الاستراتيجى الذى تجتمع له لجنة اسرائيلية امريكية في يناير القادم لوضع تفاصيله •• هل في هذا الاتفاق ان تطلق يد اسرائيل لتنهب وتسلب ، وتنفى وتقتل كيفما يحلو لها هذا كله في الضفة الغربية •

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٨٣

ان الولايات المتحدة وهى تحاول جاهدة ان تطمئن اصدقاءها من العرب ، وتسترضيهم ، انها وهى ترسل رجالاتها يحملون الرسائل الشخصية من الرئيس ريجان ، او وهى تعلن على السنة المتحدثين فى البيت الابيض او الخارجية او البنتاجون .. او التليفزيون انها لم تتخل عن دورها كشريك فى صنع السلام لا تخطو خطوة جادة من اجل الشعب الفلسطيني المطحون فى الضفة الغربية ، والمشرد فى كل بقاع الارض .. مع ان خطوة جادة فى هذا الاتجاه هى التى تفتح الطريق لحل كل المشاكل فى المنطقة ، بل ولزوال الخطر السوفيتى الذى اصبح البعبع المخيف للامريكيين ، والذى يتذرعون به للاتفاق الاستراتيجى .

ان الخطر الحقيقى على المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط ليس السوفييت بل اسرائيل .. اذا قلت على الظلم .. لان الظلم ضد طبيعة الاشياء واذا قلت على احتلال الارض لان احتلال الارض ضد مسيرة التاريخ ، واذا استمراره الى المنتهى قهر شعب كامل .. لان قهر شعب كامل نازية تعرف اسرائيل ردود الافعال لها !

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٨٣

٣ .. حتى لا تحدث المقاصة الظالمة بين حقوق اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود !

ويبدو ان الايام الماضيـة كانت ايام صحوة الضمير العالمى مرتين .. المرة الاولى قلتها وهى المتمثلة فى قرارات للجنة السياسية الخاصة فلسطين تلك التى تنتظر تصديق الجمعية العامة للامم المتحدة ، المرة الثانية اعقبتها على الفور وهى المتمثلة ى قرار من الجمعية العامة بالدعوة الى عقـد ؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط . وقد رفضت الولايات المتحدة واسرائيل القرار الذى ى بتأييد ١٢٤ صوتا وامتناع ١٥ دولة عن تصويت منها كل دول السـوق الاوربية ! د تقدمت بالقرار افغانستان وكوبا ومصر لهند واندونيسيا ولاوس وماليزيا وباكستان ومانيا ويوغوسلافيا ، وقد صدق القرار على ؤتمر جنيف حول فلسطين ـ ذلك الذى صدر المؤتمر الدولى لقضية فلسطين والذى عقـد جنيف فى الصيف الماضى . وطالب القرار ديد للامم المتحدة بمشاركة جميع اطراف ع فى الشرق الاوسط على قدم المسـاواة على ان تحضره الولايات المتحدة والاتحاد وفييتى . وقال القرار ان الاسس العامة ؤتمر يجب ان تشمل حق الفلسطينيين فى دولتهم فى فلسطين ، وضرورة انهـاء تلال الاسرائيلى للاراضى العربية بما فى ذلك س وحق جميع دول الشرق الاوسـط فى ش داخل حدود آمنة معترف بها .. وطلب ر الى السكرتير العام للامم المتحدة ـ بيريز يلار ـ بالتشاور مع مجـلس الامن ان ـلع بخطـوات سريعة لعقد المؤتمر .. وتقديم تقرير عن النتائج فى ١٥ مارس .

وانا لا اعتقد ان هذا القرار سيرى النور . فلكي ينعقد المؤتمر لابد أن تحضره اسرائيل والولايات المتحدة ، وهما قد اعترضـتا على القرار منذ الوهلة الاولى . واذا كان ده كويلار سيذهب بالقرار الى مجلس الامن ليتشاور فى خطوات سريعة لعقده .. فانه سيتعثر هناك ، بل ويرتطم بالفيتو الامريكى الذى لم يخذل اسرائيل ولم يخذها مرة من قبـل ، فما بالك والتعاون الاستراتيجى يعد لشهر عسـل .. وعام الانتخابات الامريكية يطل بعد ايام ؟

صديقى : هى اوسمة . ولن يحل المشكلة الفلسطينية الا وحدة الصف والقرار والارادة والمنطلق والهدف بين العرب . على ان اسرائيل .. وان كانت على يقين من انها لن تخضـع لقرارات الامم المتحدة وبالتـالى لن تخضـع لتهديدات عربية غير متحدة فانها تعد من الان اوراقا تنفعها فى المستقبل . وكأنها تتعامل بذكاء مع قاعدة الاخذ بالاحوط .. او الطلبات الاحتياطية فى القضايا القانونية . اسرائيـل تعرف انه سيجىء وقت تصطف فيه القـاعد حول الموائد وتبدا المفاوضات ، متى ، واين ، وكيف ؟ .. لا احد على وجه اليقين يعـرف .. ولكن لابد ان ذلك سوف يحـدث فى يوم من الايام ، وهى تخطط كما قلت فى اول الثلاثية

المصدر : المصور
التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٨٣

لالتهام الضفة الغربية وهضمها ثم تفاوض بعد ذلك حين لا يكون فيها ارض يجرى التفاوض عليها .

وفى هذه الحالة سيقال لها انت مطالبة بكذا من الارض .. وكيت من التعويضات . وساعتها ستقول ان ٨٠٠ الف يهودى عربى اضطروا الى اللجوء الى اسرائيل .. وعدد مثلهم من الفلسطينيين لجأوا الى الدول العربية عقب الحروب العربية الاسرائيلية .. اذن نبقى خالصين بفضل المقاصة ، فمن خرج من دول العرب ترك ارضا ومالا .. مثل الفلسطينى الذى خرج من فلسطين ..

و .. ولست اقول كلاما خياليا ، اننى انقل ما استهل به مردخاى بن بورات وزير الدولة الاسرائيلى المؤتمر العالمى ليهود الدول العربية الذى انعقد فى لندن لمناقشة مشكلة اللاجئين الاسرائيليين ، وقد تأسس هذا المؤتمر منذ عشرة اعوام ، وكان اجتماعه الاول فى ذلك الحين ، اما اجتماعه الثانى فقد ترأسته جولدا مائير فى وقت هادئ لكاتب داهيد لتعد منه ورقة بالتعويضات التى يريدها اليهود العرب من الدول التى هاجروا منها الى اسرائيل ، وهذه التعويضات ستكون المماثل لما يمكن ان يطلبه اللاجئون الفلسطينيون الذى فروا من اسرائيل ..

وقد حضر مؤتمر لندن - وهو المؤتمر الثالث - آرثر جولد برج عن يهود الولايات المتحدة ، والان بوهير رئيس مجلس الشيوخ الفرنسى - ! - وعدد من النواب البريطانيين . وابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلى الاسبق . ومن المثير للضحك او للبكاء - سيان ! - ان بورات واصله عراقى قال ان المؤتمر سوف ينظر فى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مثلما ينظر فى مشكلة اللاجئين الاسرائيليين وانه - هكذا - يصبح اول مؤتمر دولى ينظر فى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين !

وانا اعتقد ان هذه المغالطات الاسرائيلية التى تبدأ وكأنها عابرة او صغيرة .. تكبر ويحولها الاسرائيليون الى حقائق فى اذهان العالم . ونحن نعالجها بالاستهانة او بالترك او الاهمال .. بينما يضفون عليها فى كل فترة زمنية تأكيدا او تثبيتا او شرعية من جراء التصديق المتزايد لها .. ولهذا يجب ان نطارد هذه المغالطات ، ونكشفها ، ولا اعتقد اننا عدمنا العواصم الاوروبية الصديقة التى يمكن ان نعقد فيها مؤتمرا من اجل اللاجئين الفلسطينيين لنشرح كيف خرجوا من اسرائيل .. ثم لانبخل بشرح قضية اللاجئين الاسرائيليين وكيف خرجوا من البلاد العربية . وليس التاريخ بعيدا فنقول ان الملفات قد اختفت او ان الصفحات غابت او طويت . ان اللاجئين الفلسطينيين فروا من ديارهم لان العصابات الصهيونية من الاورجون وشتيرن ومابام وغيرها طاردتهم وقتلت شيوخهم ونساءهم .. ومثلت بالاجنة فى بطون الحوامل . ان البداية الكبرى كانت فى مذبحة دير ياسين - ٩ ابريل ١٩٤٨ - وقبل ٣٦ يوما من اعلان قيام دولة اسرائيل! ان بطلا المذبحة مخلدان فى تاريخ اسرائيل .. بدليل انهما اصبحا رئيسى وزراء متعاقبين .. انهما مناحم بيجين واسحق شامير .. قد القت قوات قادها الاثنان بسكان القرية الوادعة فى بئر القرية ، او فى حفر القبور ، وطافوا بمن بقى حيا فى مدينة تل ابيب ، على اللوارى المكشوفة ، والاسرائيليون من النوافذ يصيحون ويهللون .. ويصفقون .. من دير ياسين كانت بداية المأساة ..

اما يهود البلاد العربية فقد فروا من البلاد العربية بنفس الاسلوب ، ونفس السلاح ، كانت العصابات الصهيونية تعرف ان اليهود فى البلاد العربية يعيشون آمنين ، ويحتلون مراكز مرموقة فى اسواق المال ، واحيانا ساحات السياسة . ولهذا هددوهم ، وروعوهم والقوا القنابل على بيوتهم ليتركوا البلاد العربية .. ويذهبوا لاسرائيل .. لان اسرائيل كانت مرفوضة من الغالبية العظمى منهم ، وهى مشهورة قصة مندوبيهم الذين ذهبوا لقصر قطاوى باشا فى القاهرة .. وطالبوه بالهجرة لاسرائيل ، فقال لهم كلاما عظيما .. منه انه مصرى ولا يقبل بغير مصر وطنا .. ثم اشار الى الباب ان اخرجوا .. وقال لهم وهم ينسحبون : « اذا عدتم مرة ثانية فسوف اطلق عليكم كلابى فى الحديقة ! »

وقصص العصابات الصهيونية مع يهود العراق تروى بالعشرات .. وكلها شاهد على ان اليهود ما تركوا ارض العرب الا بارهاب صهيوني .

و .. وسوف يفيدنا حتما ان نعد الاوراق لنجهض المقاصة المزعمة . ونفضح الاوكسيلوس — او الخروج اليهودي — المزعوم .. ونقول للعالم ان اصحاب القضية الحقيقيين هم الفلسطينيون المعذبون بممارسات اسرائيل ... منذ ٣٥ عاما !

• الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي

الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة والاستزراع الاقتصادي

ميساء سخيطة
ماجستير في الجغرافيا - سوريا

« لو ثابرنا على الذهاب الى فلسطين بالعشرات والآلاف ومئات الآلاف فإن المسألة العربية سوف تحل نفسها » .

الزعيم الصهيوني بوستشكين

لا بد لكل باحث في الاستراتيجية الصهيونية ، من وقفة طويلة أمام استراتيجية الهجرة التي يطلقون عليها تعبير « جمع يهود الشتات » في الوطن الصهيوني المنشود وموضوع الهجرة والأهداف الاستراتيجية لها ، والمغازي الاقتصادية الكامنة وراءها ، وازالة الأوهام المتعلقة بها ، والضلالات التي شابت هذا الموضوع هي التي جعلتني أقدم على كتابة هذا المقال .

لم يشهد التاريخ الحديث أغرب مما حدث الآن على أرض فلسطين ، اللهم الا الابادة البشعة التي تعرض لها الشعب التسماني في جزيرة تسمانيا في قارة اوستراليا من عام ١٨٠٣ الى عام ١٩٧٦ من قبل « الاستعمار الانكليزي » . الذين كان عددهم يتجاوز عشرات الالوف ولم يبق منهم في آخر احصاء جرى عام ١٩٧٦ غير العشرات .

الأمر في فلسطين تم بأسرع من ذلك لقد استبدل السكان الاصليون بمهاجرين دخلاء خلال حياة جيلين فقط جاءوا من قارات اوروبا وامريكا ، وآسيا وأفريقيا واقيانوسيا ، ليستوطنوا أرض فلسطين التي يقيم فيها شعب عربي مؤلف في غالبيته من المسلمين ، وأقلية مسيحية ويهودية .

سنحاول هنا التركيز على النواحي العلمية متجنبين الغوص في تصريحات الصهاينة المضللة التي وصفها الكاتب « ارسكين ب تشايلدرز » في مقاله الرائع « الرغبة الخرساء من مواطنين إلى لاجئين » بقوله « إن الباحث في التاريخ الصهيوني غالبا ما يجد الغازا فردية تتعلق بالدافع الحقيقي ، والقصد الحقيقي لدى الزعماء الصهيونيين ، ولا يمكن الحصول على هداية موثوقة من معظم

المذكرات التي وضعها معاصروهم او غير ذلك من الوثائق »(١) . لذلك سنطرق الموضوع مباشرة بالتساؤل : ما هو نوع الهجرة الذي كان يراود اذهان واضعي الاستراتيجية الصهيونية ؟

للاجابة على هذا السؤال نقول ان العالم عرف نوعين من الهجرة :

النوع الاول : الهجرة الاقتصادية البحتة ، وهي الهجرة التي يقصد اصحابها تغيير اوضاعهم الاقتصادية للعمل في بلاد تتطلب أيدي عاملة ، ورؤوس اموال في مرحلة النمو الاقتصادي للبلد الذي يهاجرون اليه ، حيث يتوقف حجم الهجرة على فرص العمل المتاحة . عرفت هذا النوع من الهجرة أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأستراليا ، وكندا ونيوزيلاندا ، وكانت نفس هذه الدول تقيد هذا النوع من الهجرة في مرحلة الكساد الاقتصادي ، كما يجري الآن في أوروبا من تقييد لوجود المهاجرين من أبناء المغرب العربي ، والاتراك .

النوع الثاني : الهجرة في سبيل الاستزراع الاقتصادي TRANS PLANTATION ونقصد بذلك الهجرة الاستثمارية لانماء الاقتصاد . وفيها تزداد فرص العمل المتاحة ، بل وتخلق للمهاجرين هذه الفرص ، أي إن النمو الاقتصادي مرتبط باستمرار عملية الهجرة ، واذا توقفت هذه الهجرة حدث العكس ، وتوقف نمو الاقتصاد ككل ، أو تدهور ، هذا النوع عرفته ، روديسيا ، وجنوب افريقيا ، واسرائيل . في روديسيا ، وجنوب افريقيا لم تكن الارض ملكا للاقلية البيضاء بل كانت ملكا للاغلبية السوداء ، وكانت تشجع عليه الدولة البريطانية المستعمرة بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية . وحاولت مثل ذلك فرنسا في الجزائر و فشلت فيه بسبب مقاومة الشعب العربي الجزائري الضارية . أما في فلسطين فقد تم ما دعاه الاستاذ محمد قرش « الاستزراع السكاني فوق الارض الفلسطينية »(٢) مع فارق واحد هو ان هذا الزرع السكاني رافقه تهجير للسكان العرب من أرضهم ، بينما لم يرافق ذلك هجرة البيض إلى روديسيا ، وجنوب افريقيا ، فقد أبقوا على السكان الاصليين ، ولم يقوموا بأي عمل لتهجيرهم من أرضهم .

للاستزراع الاقتصادي سماته فهو بعد جيل واحد من تحقيقه ينتج واقعا جديدا له خصائصه :

- توقفه لا يحدث انهيارا في الاقتصاد بل توقف في النمو الاقتصادي .
- هو مفهوم شمولي وليس حالة راهنة مؤقتة .
- يعتمد على الهجرة التي حصلت في الجيل الاول وعلى مضاعفة عدد السكان عدة مرات والا فشل .
- يتحول الاستزراع الاقتصادي بعد الجيل الاول الى وجود أمني ، واقتصادي ، وعسكري ، واجتماعي .

---

(١) Ibrahim Abu - Loghod The Transformation Of Palestine : Assays , On The Origin And Developement Of The Arab - Israeli Conflict (Evanston : Northwrd Tern University Press, 1971) P.P.150 - 152,154,155.

(٢) محمد قرش ، « الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو » **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٠١ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، ص ١٠٥ .

ـ الهجرة بعد استكمال البناء الانتاجي والاقتصادي والاجتماعي لا تعود تؤثر على مجرى البناء الانتاجي ، والاقتصادي كعامل مستقل بل تكون عاملا للتوسع الاستيطاني في الدول المجاورة ، فاذا توقف قد يؤثر ذلك على التوسع ، وليس على الكيان نفسه كما يجري في ايامنا هذه من توسع في الجولان والضفة الغربية ، وغزة وفي لبنان .

الاستزراع الاقتصادي للكيان الصهيوني محكوم بخاصة فريدة هو أنه يجب ان يرافقه تهجير للسكان الأصليين ، وان تخلله استخدامهم خلال فترات ركود الهجرة بسبب الحاجة إلى اليد العاملة المنتجة الرخيصة .

لنعد الآن وبعد ان ميزنا بين هذين النوعين من الهجرة ، الى بيان الواقع السكاني ، وتطوره تأييدا لمقولتنا هذه ، ونفيا لخطأ يقع فيه بعض الباحثين : من أن توقف الهجرة الى أرض فلسطين او نباطأها على حد سواء سيؤدي الى انهيار وشيك للكيان الصهيوني الاقتصادي وبالتالي العسكري .

في منتصف القرن التاسع عشر ـ واستنادا الى المصادر العثمانية ـ كان يعيش في أرض فلسطين ، نصف مليون عربي ٨٠٪ منهم مسلمون و ١٠٪ مسيحيون ونسبة ٥ ـ ٧٪ يهود ، والباقون من الاجانب[٣] . لوعدنا إلى الارقام المستقاة من الكتاب السنوي الاسرائيلي عن عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٨٢ لوجدنا انهم كانوا ٢٤٠٠٠ يهودي فقط ، رغم اعتقادنا الجازم بان هذا الكتاب قد ضخم عدد اليهود لاثبات وجودهم الفعلي في فلسطين إبان الفترات الاولى للهجرة[٤] . وهو أمر غير غريب على المؤرخين الصهاينة .

شهدت فلسطين حتى عام ١٩٨٢ احدى عشر فوجا رئيسيا من المهاجرين ساعد عليه الاستعمار البريطاني في البدء ، وتابعته بعد ذلك الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية ، ولقد بيناه في الجدول الزمني التالي ، متوخين اختصار البحث وعدم التوسع في بيان الاماكن التي تنصب عليها الهجرات وعدد المهاجرين في هذه الامكنة ، وغيرها من المعلومات المستفيضة التي تخرج بمقالنا هذا عن الحجم الذي نريده[٥] .

---

(٣) Survey Department, Official Annual Israili Year Book, 1950 - 1951 (Jerusalem : Governement Printer, 1954).

(٤) انظر جانيت ابو لغد « التحول الديمغرافي في فلسطين » بكتاب تهويد فلسطين . ص ١٥٥ .

(٥) غالينا نيكيتينا ، دولة اسرائيل ، مترجم عن الروسية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣) ، ص ١٦٧ .

جدول رقم (١)
افواج المهاجرين اليهود الى فلسطين ،
للسنوات (١٨٨٢ ـ ١٩٨٢)

التسلسل الزمني للافواج	اعوام موجة الهجرة	عدد المهاجرين
الفوج الاول	١٨٨٢ ـ ١٩٠٣	٣٠ الف
الفوج الثاني	١٩٠٤ ـ ١٩١٤	٤٠الفا
الفوج الثالث	١٩١٩ ـ ١٩٢٣	٣٥ الفا
الفوج الرابع	١٩٢٤ ـ ١٩٣١	٨٢ الفا
الفوج الخامس	١٩٣٢ ـ ١٩٣٨	٢١٧ الفا
الفوج السادس	١٩٣٩ ـ ١٩٤٥	٩٢ الفا
الفوج السابع	١٩٤٦ ـ ١٩٤٨	٦٢ الفا
الفوج الثامن	١٩٤٩ ـ ١٩٦٤	١,١٠٠,٦٠ (مليون)(٦)
الفوج التاسع	١٩٦٥ ـ ١٩٦٨	٨٢ الفا
الفوج العاشر	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	٢٨٠ الفا(٧)
الفوج الحادي عشر	١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ حتى نيسان / ابريل ١٩٨٢	٢٢٠ الف(٨)
المجموع	١٨٨٢ ـ ١٩٨٢	٢,٢٤٠,٦٠٠ مليون

هكذا يكون اجمالي المهاجرين اليهود الذين وفدوا الى اسرائيل من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٨٢ ـ اي خلال مائة عام من الهجرة ـ ٢,٥ مليون مهاجر تقريبا .

اذا علمنا ان عدد سكان الكيان الصهيوني الحالي حسب احصاء شهر نيسان / ابريل عام ١٩٨٢ هو ٤,٠١ مليون واذا انقصنا منه عدد السكان العرب في ذلك الجزء من فلسطين المحتل قبل عام ١٩٦٧ ، (أي دون قطاع غزة والضفة الغربية) وعددهم ٦٧٣,٦٨٠ عربيا لاصبح عدد السكان اليهود ٣,٣٣٦,٣٢٠ نسمة عام ١٩٨٢ ولو حسبنا معدل الهجرة السنوية خلال المائة عام الماضية : ٢,٢٤٠,٦٠٠ ÷ ١٠٠ = ٢٢,٤٠٦ الفا الزيادة السنوية بسبب الهجرة . ويكون عدد اليهود الحقيقيين بالولادة ١,٠٩٥,٧٢٠ نسمة .

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٦٧ .

(٧) Survey Departement, The Statistical Abstract Of Israel (Jerusalem : Covernement Printer, 1974), PP. 125-126 .

(٨) س . م كوفاليف ، منذ « اسرائيل » . الصحافة السنوية للموسوعة السوفياتية الكبرى في الأعوام العشر الممتدة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٢ باللغة الروسية في كل عام منها على حدة (موسكو : دار نشر الموسوعات السوفياتية ، ١٩٨٢) .

من أجل معرفة اهداف الاستراتيجية الصهيونية من زيادة عدد السكان بالهجرة ، وما يقابلها من تهجير للسكان الاصليين يتعين طرح بعض الفرضيات العلمية . على اساس المعطيات السابقة : كم سيكون استيعاب الكيان الصهيوني من السكان اليهود حتى عام ٢٠٠٠ ؟

نجيب بما ان معدل زيادة السكان اليهود ٢٣ الف مهاجر كل عام و ٣٥ الف يهودي بالولادة كل عام ، فتصبح الزيادة السنوية للسكان اليهود ٥٨٠٠٠ وبذلك يصل عددهم في عام ٢٠٠٠ الى ٤,٣٨٠,٣٢٠ يهوديا (اربع ملايين ونصف تقريبا بينما سيصل عدد السكان العرب (دون الضفة الغربية وقطاع غزة) الى مليون ونصف تقريبا . وهكذا ستكون زيادة السكان حتى عام ٢٠٠٠ أيضا في معظمها على عاتق الهجرة . ولكن هل ستكتفي اسرائيل بهذه الزيادة في عدد السكان بينما يتزايد جيرانها العرب بمعدلات اكبر بكثير ؟

طموحات الزعماء الصهاينة أن تستوعب اسرائيل نصف عدد يهود العالم حتى عام ٢٠٠٠ ، اذ ان عددهم الاجمالي في العالم لا يتجاوز ١٤,٥ مليونا . يريدون ان يبلغ عدد السكان ٧,٢٥ مليونا من السكان في نهاية القرن .

جدول رقم (٢)
التوزيع السكاني لليهود في دول العالم

الدولة	العدد
اوروبا وتركيا دون الاتحاد السوفياتي	١,٨٤٠,١٥٠
الاتحاد السوفياتي	٢,٢٥٠,٠٠٠
فلسطين المحتلة	٣,٣٣٦,٣٢٠
افريقيا	٠,١٧٦,٦٩٠
استراليا ، ونيوزيلنده	٠,٠٧٦,٢٠٠
المجموع	١٤,٥٠٤,٧٠٥

لقد لعبت استراتيجية الهجرة دورا كبيرا في مضاعفة عدد السكان اليهود في الكيان الصهيوني عدة مرات . اذ لو بقي عدد السكان مقتصرا على السكان السابقين ولو تزايدوا بأعلى نسب التزايد في العالم لما وصل في اقصى الحدود الى المليون . فلولا مضاعفة اعداد السكان اضعافا عن طريق الاستزراع الاقتصادي لما وصلت الى ما وصلت اليه ، ولما استطاعت تنفيذ الاستراتيجية التي نفذتها حتى الآن ، بل لتشبثت بالاستعمار البريطاني ليبقى لحمايتها لتعيش في ظله ، وبالقوة العسكرية البريطانية والاوروبية .

لقد استقر حجم الهجرة الى اسرائيل ضمن ٢٣ ألف مهاجر ، ولا يوجد اي مؤشر لزيادة هذا الرقم عن معدله الحالي وذلك لاسباب كثيرة يمكن اجمالها فيما يلي :

ـ الهجرة من أوروبا غير مؤهلة للزيادة لان عدد اليهود فيها ليس كبيرا ، ومعظمهم من رجال الاعمال والبنوك والصيارفة والمضاربين في الاسواق المالية ، والعاملين في الصناعة ، والصحافة ، واسرائيل محتاجة الى قوتهم المالية لرفدها بالاعانات ولقوتهم السياسية للضغط على الرأي العام الأوروبي وهم موزعون على الدول الاوروبية حسب الجدول التالي :(٩)

جدول رقم (٣)
التوزيع السكاني لليهود في الدول الاوروبية

الدولة	العدد بالالاف
فرنسا	٥٥٠
بريطانيا	٤١٠
بلجيكا	٤٠
ايطاليا	٣٦
المانيا الاتحادية	٣٢
هولندا	٣٠
سويسرا	٢١
المجموع ١،١١٩،٠٠٠	

لا يتوقع ان يهاجر منهم اكثر من ٢٥ الفا حتى نهاية القرن العشرين . وقد تبين الكاتب « الكس روبيز » في كتابه **الاقتصاد الاسرائيلي** : انه « خلال سبعين عاما تم تهجير جميع اليهود الفقراء في أوروبا والذين لم يكونوا يملكون حتى اجور السفر ، و ٩٠٪ منهم لم يدفعوا اجور سفرهم ، ولم يحملوا اية مبالغ الى الدولة التي يهاجرون اليها ، كما أنهم لم ينسجموا مع المجتمع الجديد الذي نقلوا اليه ، فقد انتهى عصر الهجرة الذهبي فعلا » .

ـ الهجرة من الاتحاد السوفياتي اخذت في التساقط ، ونجح الاتحاد السوفياتي في تقليص أعداد المهاجرين الى اسرائيل الى حد كبير ، كما ادت الظروف الصعبة التي يلاقيها المهاجرون السوفيات الى الكيان الصهيوني ، الى عزوف اليهود السوفيات عن مغادرة مدنهم . وفي الأساس كانت الموجات الاولى ، والثانية ، والثالثة ، من الهجرات الى اسرائيل هي من دول أوروبا الشرقية . وكانت الاولى والثانية قد تمتا في ظل النظام القيصري الروسي من عام ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣ ومن ١٩٠٤ ـ ١٩١٤

(٩) أسرة تحرير الدراسات الفلسطينية ، **ملحق نشرة الدراسات الفلسطينية** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية للنشر (أيلول / سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٥٩٥ ، ٦٠٦ وما بعدها .

(راجع جدول رقم (١)) اما الموجة الرابعة فقد تمت في ظل السلطة السوفياتية ، ولكن قسما كبيرا منها كان من بولندة ، ورومانيا ، ولم تكونا في ذلك الوقت من دول المعسكر الاشتراكي (١٩٢٤ - ١٩٣١) .

وهاجر من الاتحاد السوفياتي بين الاعوام ١٩٦٨ وحتى آذار / مارس ١٩٧٧ ما مجموعه ١٣٦ الف مهاجر يهودي الى اسرائيل ، تساقط منهم ١٩ الفا ذهبوا الى دول اخرى غير اسرائيل ووصل الى اسرائيل منهم ١١٧ الفا ، بمعدل سنوي قدره ١٧ الف مهاجر وهي نسبة قليلة اذا قورنت باعداد المهاجرين من الاقطار الاخرى وتشكل ٥,٢٪ من اجمالي عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي البالغ ٢,٢٥٠,٠٠٠(١٠) . ان الحملة التي يوجهها الاتحاد السوفياتي الداخلية لاقناع المواطنين اليهود بزيف الدعاية الصهيونية ، ولتوعيتهم ضد حملات التضليل الصهيونية كبيرة وضخمة . وفي الاساس رفض لينين وبشكل قاطع فكرة الشعب اليهودي ، ووصفها بالافلاس العلمي ، والرجعية السياسية ، ولم تأخذه هوادة في مقاومتها ، ونعتها بالحركة الاستعمارية ، والمرتبطة بالرأسمالية وقد تحققت اقواله كلها . لقد قرأنا الكثير عن الحملات التي وجهتها معظم المؤسسات الحزبية في الاتحاد السوفياتي لشجب الصهيونية شجبا كاملا ، لاستنكار عمليات تضليل اليهود المستمرة الموجهة من الدول الغربية واسرائيل . ان أشد ما يثير عجبي تلك الحملة التي وجهت الى الاتحاد السوفياتي من بعض الكتاب في الدول العربية ، رغم انه حد كثيرا من هجرة اليهود السوفيات بمنعه هجرة الشباب وكل من يعمل في المؤسسات العلمية السوفياتية ، او من يشكل خطرا على الاسرار العلمية ، وقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا على انخفاض عدد المهاجرين من المدن الرئيسية ، وسمح لكبار السن والمتقاعدين وهم يشكلون نصف عدد المهاجرين من المدن الرئيسية ، وسمح لمهاجرين من منطقة جورجيا وهم اكثر الفئات اليهودية تخلفا في الاتحاد السوفياتي ، ويستخدمون كعمال خدمات وفي الاعمال الجسدية المرهقة في المطارات والموانيء . وتشكو دوائر الاستيعاب الصهيونية من عدم تأقلمهم مع الحياة في اسرائيل ، ومقاومتهم لتعلم اللغة العبرية(١١) .

ومن ناحية اخرى ان ظاهرة التساقط اثناء الهجرة هي ظاهرة ملتصقة بمهاجري الاتحاد السوفياتي دون غيرهم ، وهم الذين لا يواصلون سفرهم الى اسرائيل ، بل يفضلون الذهاب الى دول اخرى غيرها في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ، وهذا يعني بحد ذاته ان الدعاية المضادة للهجرة الى اسرائيل في الاتحاد السوفياتي قد نجحت ، وانها باتت قادرة على التأثير المباشر على اليهود . كما ان حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ كان لها القدح المعلى في ظاهرة التساقط الى جانب العوامل المذكورة والتي تؤيد رأينا في ان أي هزيمة لاسرائيل تؤثر على ظاهرة المجد وتحد منها كثيرا ، ليس هذا فحسب بل تؤثر - وأثرت - على ظاهرة النزوح من اسرائيل نفسها الى الخارج .

---

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٥٩٥ . وكذلك محمد العرش مصدر سابق ، ص ١١٣ .

(١١) محرر صحيفة هاآرتس الاسرائيلية ، « حوار مع مهاجر جورجي » ، تل ابيب ، هاآرتس للنشرة ، (١٩٧٣/٧/٩) ، ص ٢ ، ترجمة مؤسسة الأرض .

جدول رقم (٤)

نسبة التساقط في صفوف مهاجري الاتحاد السوفياتي من اليهود (١٢)

عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي	العام	نسبة التساقط المئوية في صفوف المهاجرين
٣٢ الفا	١٩٧٣	٤،٥٪
٢٠ الفا	١٩٧٤	١٨،٣٪
١٣ الفا	١٩٧٥	٣٧٪
١٣ الفا	١٩٧٦	٥٪ واكثر

هذا الجدول يؤكد صحة استنتاجاتنا ، وهي ان نسبة التساقط آخذة في الزيادة باستمرار ، ولم تنخفض حتى الان . حتى ان نسبة النزوح اصبحت مساوية لنسبة الهجرة بدءا من عام ١٩٧٦ .

ـ الهجرة من الولايات المتحدة الامريكية الى الكيان الصهيوني تحكمها عوامل مختلفة تجعل الصهاينة انفسهم زاهدين فيها ، وغير راغبين حتى نهاية هذا القرن في رفع حجمها عما هي عليه الآن (١٣) .

من احصاءات المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين ١٩٧٢ نتبين ان حجم الهجرة من الولايات المتحدة الامريكية الى اسرائيل ، وهي الموجة التي اعقبت حرب عام ١٩٦٧ ، بلغت من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٢ حدود ٢٨٥٤٨ مهاجرا . وقد وصل متوسط الهجرة السنوية في أوجها الى (٧١٣٧ مهاجرا) وهو بالقياس الى عدد اليهود في الولايات المتحدة الامريكية البالغ ٥،٧٠٠ مليون يساوي نسبة ٤،٠٦ من مجموع تعداد اليهود في الولايات المتحدة الامريكية وهي نسبة لا يعتد بها اطلاقا (١٤) .

تحكم الهجرة من الولايات المتحدة الى الكيان الصهيوني عدة عوامل أهمها :

١ ـ الوضع الاقتصادي المتدهور ، والبطالة المتفشية في الولايات المتحدة ، وتزايد العنف ، نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية في المدن الكبرى ، جعل العديد من اليهود يفكرون في الهجرة الى

---

(١٢) محرر صحيفة **لوموند** الفرنسية ، « تساقط المهاجرين الى اسرائيل » ، باريس ، دار نشر لوموند ، ص ٥ . معظم الجداول مأخوذ منها .

(١٣) د . الياس شوفاني ، **المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون ـ ١٩٧٢** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ط جديدة ، ١٩٧٧) ، ص ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٦٥ .

(١٤) ي . م فالكوفيتش ، و ا . ب دولغابولسكي ، مادة « اليهود » ، **الموسوعة السوفياتية الكبرى** (دار نشر الموسوعات السوفياتية بالروسية ، ١٩٧٢) ، ج ٩ ، ص ١٦ .

اسرائيل كما ورد في تقرير دائرة الهجرة والاستيعاب في اسرائيل المقدم الى « المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين ١٩٧٢ »(١٥) .

٢ ـ رغبة العائلات المتدينة في ضمان اطار ديني يهودي كامل متوفر في اسرائيل لابنائهم بسبب انتشار التدهور الاخلاقي في الولايات المتحدة الامريكية لينضموا الى المؤسسات الدينية المتزمتة الآخذة في التزايد في الكيان الصهيوني(١٦) .

٣ ـ عدم رغبة الاغنياء وذوي الوظائف الكبيرة والصناعيين ، والصحافيين والكتاب والادباء والعلماء في الهجرة الى اسرائيل وترك اعمالهم فيها ، ولكنهم في نفس الوقت يوظفون أموالهم او بعضها في مشاريع رابحة في الكيان الصهيوني ، في اعمال بناء المستعمرات والتنمية الاقتصادية لاسرائيل .

٤ ـ تفضيل بقاء الاشخاص ذوي النفوذ السياسي ، واليهود النافذين في الاحزاب كأدوات ضغط صهيوني في الكونغرس ، والبيت الابيض وذلك من اجل إفشال جميع محاولات اتخاذ قرارات في البيت الابيض ، ومجلس الكونغرس ليست في صالح الكيان الصهيوني . كما فعلوا أيام الرئيس كندي ، عندما ضغطوا عليه للتراجع عن البيان السوفياتي ـ الامريكي المشترك بشأن القضية الفلسطينية ، ومشروع روجرز ، وكما يضغط الآن لمنع انسحاب جيش انعدوان الاسرائيلي من لبنان ، ولالغاء مبادرة ريغن من أجل التوصل الى سحب كامب ديفيد على المنطقة كلها .

٥ ـ المهاجرون من الولايات المتحدة الامريكية يرغبون في القيام بالاعمال التي يقوم بها عادة المهاجرون الآخرون من افريقيا ومن الشرق (الاسفاراديم) ولا يحبون السكن في المستعمرات الحدودية ، والمستوطنات في الضفة الغربية ، كما انهم يحتقرون اليهود الشرقيين ، ويتسببون في مشاكل معهم ويزيدون من حدة عدم التجانس بين اليهود الشرقيين والغربيين ، بالاضافة الى أن بعضهم يتابع أعمال الاجرام التي اعتادوا عليها في البر الامريكي .

أضف الى هذا ان اكثر النازحين الى الولايات المتحدة من اسرائيل هم مواطنون امريكيون سابقون أو سوفيات . وقد صرح شارون عندما كان وزيرا للزراعة : « ان ما يزيد على ٣٠٠ الف نازح قد غادروا اسرائيل بين اعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧ . وان مدينة نيويورك استقبلت من اسرائيل اكثر من ١٥٠ الف نازح) وهذا يعادل أكثر من عشر سكان اسرائيل » .

وينطبق على يهود كندا ما ينطبق على الولايات المتحدة الامريكية وقد بلغ عددهم في كندا ٢٧٠ الفا حسب إحصاءات عام ١٩٨٢ يصل منهم الى اسرائيل كل عام ٢٤٠ مهاجرا .(١٧)

اما الهجرة من امريكا اللاتينية فهي مقتصرة على اليهود الفقراء وذوي الدخل المحدود ، ويبلغ عدد اليهود في الارجنتين ٤٥٠ الفا وفي البرازيل ١٣٠ الفا . يصل من امريكا اللاتينية الى الكيان

---

(١٥) د . الياس شوفاني ، مصدر سابق ، ص ٦٣٩ .
(١٦) د . الياس شوفاني ، مصدر سابق ، ص ٧٣٥ .
(١٧) هـ . كاربوف و . ا بافلوف ، الملحق السنوي للموسوعة السوفياتية الكبرى لعام ١٩٨٢ ، مادة اسرائيل (موسكو : دار نشر الموسوعات السوفياتية ، ١٩٨٣) ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

الصهيوني كل عام ٢٨١٠ مهاجرا وقد حصلت بعض الهجرات الزائدة من تشيلي في اعقاب الانقلاب الدموي فيها .

يبلغ عدد اليهود في جنوب افريقيا حسب احصاء عام ١٩٨٢ مائة وعشرة الاف يهودي . بلغ متوسط عدد المهاجرين منها كل عام ٦٢٦ مهاجرا .

أما عدد اليهود في اوستراليا ونيوزيلانده (اوقيانوسيا) فيبلغ ٧٦ الف يهودي يصل منهم عن طريق الهجرة الى الكيان الصهيوني كل عام ٣٠٠ مهاجر .

تلاقي الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة من الصعوبات ، ومن الاحباطات ما لم يدر في خلد زعماء الصهاينة بل هي أقرب الى الفشل من اية استراتيجية صهيونية اخرى . حسبنا في هذا السبيل ان ننقل التقرير الذي اعده عوزي نركيس رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية لادراك الازمة التي تواجه الاستراتيجية « جمع يهود الشتات في ارض الميعاد »(١٨): يقول عوزي نركيس في تقريره :

« ١ ـ ان اعداد المهاجرين من الدول الغربية ما زالت شحيحة .

٢ ـ ازدياد نسبة التساقط من يهود الاتحاد السوفياتي ، والتي باتت تشكل خطرا فعليا على معدل الهجرة السنوية .

٣ ـ ان هناك آلافا من اليهود قد تخلوا عن دولة اسرائيل لانهم ينشدون العيش في دول الرخاء في الغرب لا في اسرائيل .

٤ ـ انكماش الحافز الصهيوني القومي بين صفوف يهود الاتحاد السوفياتي مما ادى في جملة ما ادى الى زيادة نسبة التساقط .

٥ ـ مشكلات الامن في اسرائيل ، والخوف من مواجهة اسرائيلية ـ عربية جديدة تحد من عدد المهاجرين القادمين من الغرب .

٦ ـ مشكلات الاستيعاب الاجتماعي في اسرائيل وصعوبة العثور على عمل .

٧ ـ وجود منظمات يهودية مثل « هياس » و « الجوينيت » تعمل لمساعدة يهود الاتحاد السوفياتي على السفر الى أوروبا وامريكا لا الى اسرائيل .

٨ ـ زيادة حركة النزوح من اسرائيل الى الخارج .

٩ ـ ان استمرار البطالة في المجتمع الاسرائيلي يؤثر بصورة مباشرة على حجم الهجرة من الخارج ، وكذلك حركات الاحزاب » .

وبذلك يمكن القول ان الاستراتيجية الصهيونية في زيادة الهجرة تؤدي الى نمو الاقتصاد الاسرائيلي نموا كبيرا ، وعلى العكس من ذلك فان نقص الهجرة وانحسارها وانخفاضها يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي على أسس مفهوم « الاستزراع الاقتصادي » الذي بينا مفهومه آنفا .

---

(١٨) ملحق نشرة الدراسات الفلسطينية ، مصدر سابق ، ص ٥٩٨ وما بعدها .

ولم تكن عملية الهجرة وازديادها عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي في أي مرحلة من مراحلها. هذا المفهوم - طبعا - يتعارض مع المفهوم السائد من أن الزيادة السكانية في دول العالم الثالث تؤدي الى استنزاف الموارد الاضافية الناجمة عن التنمية ولذلك فهي مشكلة تواجه الدول النامية في العالم الثالث ، وهو امر لا ينطبق على الوضع الاقتصادي الاسرائيلي .

ان الكيان الصهيوني ، وافريقيا الجنوبية ، وروديسيا من قبلها تطبق مفاهيم الاستزراع الاقتصادي ، وليس مفاهيم « الهجرة الاقتصادية » البحتة ، ودليل على ذلك ، بالاضافة الى البراهين السابقة ، ما يلي :

أ ـ بناء القوة العسكرية الضاربة التي تتفوق على مجموع القوات المسلحة لدول المواجهة على اقل تقدير وعلى القوات المسلحة العربية على أبعد تقدير ، في أمس الحاجة الى القوى البشرية الشابة . ونحن نعرف ان بناء القوات المسلحة ، وتطويرها يحتاج الى المزيد من الرجال ، وان توسيع القوات المسلحة ، وتنميتها يحتاجان ليس فقط الى الشبان بل وايضا الى رجال من اختصاصات مهنية مختلفة

ب ـ ان الصناعات العسكرية وما يخطط لها من مستويات تحتاج الى فنيين على درجة عالية من التقنية الصناعية . ولا يستطيع الاسرائيليون الذين يتوالدون في اسرائيل سد هذه الحاجة ، فقد بينا ان عدد اليهود الذين ولدوا في اسرائيل لا يتجاوز المليون ، فكم كان سيبلغ تعداد افراد الجيش في الكيان الصهيوني لدولة مؤلفة من مليون من السكان اليهود .

ج ـ تقول احدى الاحصائيات انه « من أصل ٥٤٧ بروفيسورا كانوا موجودين سنة ١٩٦٣ في اسرائيل ، ولد منهم في اسرائيل فقط ٥٤ والباقون جاءوا عن طريق الهجرة . وانه من اصل ٧١٢ بروفيسورا كانوا موجودين في عام ١٩٦٦ ولد منهم في اسرائيل ١٠٥ فقط والباقون جاءوا عن طريق الهجرة(١٩) .

د ـ يعتمد الكيان الاسرائيلي على قطاع الاسكان والبناء في التكوين الرأسمالي في اسرائيل ، وقد ازدهر هذا القطاع بازدياد الهجرة ، وتراجع بنقصها . حدث ذلك في عام ١٩٧٢ عندما ارتفعت نسبة الهجرة الى ٣٧٪ ثم انخفضت النسبة عام ١٩٧٣ اثر حرب تشرين الاول / اكتوبر ذلك العام الى ٢٠٪ وارتفعت نسبة النزوح ارتفاعا كبيرا ، واثرت على نمو اسرائيل الصناعي والتجاري وبالتالي الناتج القومي .

هـ ـ ان انخفاض عمليات الهجرة في الاعوام ١٩٥٣ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٠ و ١٩٨٢ خفضت معدلات التنمية ، ولم يحقق الناتج القومي زيادة تذكر(٢٠) .

و ـ الهجرة بمجموعها ، وبجميع تكاليفها لا تستنزف أي أموال تأتي من الكيان الصهيوني ، صندوق استيعاب المهاجرين يتكفل بالمصاريف كافة ، وهي تدفع بكاملها من قبل صناديق المنظمات الصهيونية في الخارج . وتنفق ٣٠ الف دولار عن كل مهاجر . وقد ذكر وزير المالية السابق بنحاس

(١٩) محمد العرش ، مصدر سابق ، ص ١٢٢ .
(٢٠) الملحق السنوي للموسوعة السوفياتية الكبرى ، مصدر سابق ، الحاشية ١٦ ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

..بيز ، ورئيس الوكالة اليهودية ، ان استيعاب ٦٠ الف مهاجر يكلف مليار ومائتي الف دولارا مريكي(٢١) . هذا في عام ١٩٧٥ فكم يكلف المهاجر في هذه الايام .

ز ـ يحمل المهاجرون للكيان الصهيوني اموالا يصل معدلها كل عام الى ربع مليون دولار .

ح ـ لو كانت الهجرة عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي ، وتسبب ابتلاع التنمية لاوقفته اسرائيل ، ولكنها كما ذكرنا ـ حسب المصادر الصهيونية ـ تزمع رفع عدد سكان الكيان الصهيوني في عام ٢٠٠٠ عن طريق الهجرة الى ٧ ملايين يهودي .

في الختام يتبين لنا أن الاستراتيجية الصهيونية في الهجرة هي عملية تؤدي الى تنمية الاقتصاد الاسرائيلي وكل ما يتعلق بهذا الاقتصاد من قوة ، وان توقف الهجرة او تضاؤلها تؤدي الى عرقلة الاستراتيجية الاسرائيلية وفشلها ، ولذلك لا يجب ان ننسى أهمية هذا العامل عند وضع استراتيجيتنا العربية الموحدة التي نسعى اليها جميعا ، لأن ذلك من أهم عوامل نجاح اية استراتيجية عربية مستقلة ، وفشل اية استراتيجية صهيونية مستقبلية لافراغ الكيان الصهيوني من اهم عوامل استقراره ونموه . ●

---

(٢١) اليام كانوفسكي . مقال « التأثير الاقتصادي لحرب الأيام الستة » ، مترجم من قبل مجلة الأرض ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، دمشق ، الأرض للنشر ، العدد ١٤ (١٩٧٥) .

المدونة
المصدر : الدوحة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : فبراير ١٩٨٤

جماعة صهيونية شعارها :

لا تترددوا في إطلاق النار على الفلسطينيين!

بقلم: عصام شريح

هذه الظاهرة التى اسمها « غوش ايمونيم » (كتلة الايمان) ماذا تعنى ؟! .. وماذا تخفى وراءها ؟! .. فلقد اصبحت « غوش ايمونيم » اسنان الصهيونية واظافرها فى مواجهة المواطنين العرب الصامدين فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، واصبح المستوطنون جنوداً ، وعصابة رسمية ، تخضع لاشراف الجيش الاسرائيلى ، وعلى ايدي ضباطه يتلقى الجنود تدريباتهم العسكرية ، ومن الجيش يتزودون بالاسلحة ، ووزير الحرب « موشى ارينز » يخطب فى اعضاء العصابة قائلا : « لا تترددوا فى اطلاق النار على الفلسطينيين ، اذا تعرضتم للخطر ! ! » .

كل يوم تحمل الينا برقيات الأنبـاء ، هجوما لغوش ايمونيم على الفلسطينيين لقتلهم ، او هجومـــا على الأرض الفلسطينية لمصادرتها ، وبناء مستوطنات يهودية عليهـا ! ! .. لكان « اسرائيل » قد تحول اسمها الى « غوش ايمونيم » ، فما تفعله « غوش ايمونيم » هو ما يدور فى عقل « اسرائيل » ، وما تبقى خداع وتمويه .

ولنبدا .. ما هى غوش ايمونيم ؟؟

نشاتها

ظهرت حركة « غوش ايمونيم » الى الوجود عمليا ، فى عام ١٩٦٨ ، ففى ذلك العام ، وصل الحاخام « موشى ليفنغر » – زعيم الحركة – على راس عشرين شخصا من اتباعه ، الى فندق « بارك » بمدينـة الخليل ، للاحتفال بعيد الفصح – على حد زعمه – وطلب ليفنغر إذنا بالمكوث فى ذلك المكان بضعة ايام فقط ، وبعد أن حصـل

على الاذن المطلوب من سلطات الحكم العسكري في الضفة الغربية المحتلة ، لم يخرج من المنطقة ابدا .. ومنذ ذلك اليوم وضع الحاخام الصهيوني نصب عينيه تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بدءاً من مدينة الخليل والمنطقة المحيطة بها .

وكما تقضي اصول السيناريو في اية مسرحية ، فقد سلمت الحكومة الاسرائيلية بوجود جماعة غوش ايمونيم في المنطقة ، وقامت بنقل الجماعة وحاخامها ليفنغر الى مقر الحكم العسكري الاسرائيلي في المدينة ، وبعد حوالي سنتين ، انتقل ليفنغر مع عصابته الى ارض عربية مصادرة قرب مدينة الخليل ، حيث اقيمت فوقها مستوطنة « كريات اربع » .

ومنذ ذلك التاريخ ، بدأ « سرطان غوش ايمونيم » ، بالتفشي في طول الضفة الغربية المحتلة وعرضها ، إلا ان الاعلان رسمياً عن انشاء هذه العصابة ، قد تأخر حتى عام ١٩٧٤ ، حيث وجد الحاخام ليفنغر ومساعدوه ، فرصتهم الذهبية في الهزيمة الجزئية التي حلت بالكيان الصهيوني في حرب تشرين الاول اكتوبر من عام ١٩٧٣ ، لان المآسي والمصائب التي تقع لاسرائيل ، ضرورية في نظر غوش ايمونيم ، لاقناع الاسرائيليين بان الطريق الذي تسير فيه الحركة ، هو وحده الطريق السليم ، وزعماء غوش ايمونيم يدابون على بث مشاعر الخوف باستمرار ، لكنهم يرددون قول التوراة : « لحظة ضعف ليعقوب (اسرائيل) ، ومنها يتم خلاصه » .

وكل شعارات الحركة مستقاة من « الضيق » وخراب الهيكل ، والكوارث التي حلت باليهود عبر التاريخ .. الخ .

وبينما كانت الحيرة والبلبلة سيدتا الموقف في الكيان الصهيوني في اعقاب حرب عام ١٩٧٣ ، نزل الشبان المتدينون الذين تخرجوا من المدارس الدينية - اليشيفوت - واهمها « مدرسة بني عكيفا » ، نزلوا الى الميدان ، ليعلنوا رفضهم لنتائج تلك الحرب ، ولاتفاقيات فض الاشتباك ، وليقولوا ان الجواب الوحيد على الهزيمة ، إنما يتمثل في عدم الانسحاب او التخلي عن طريق الايمان او عن اسلوب الاستيطان في كل انحاء ارض اسرائيل » .

وقد كتب الحاخام موشي ليفنغر بعد « حرب يوم الغفران » قائلا :

« منذ حرب يوم الغفران ، اصبح الوضع اكثر خطورة ، فقد احتل الرعب والخوف مكان الفرح ، الذي اخذ بالتآكل ، وبدلا من ارتفاع المعنويات الذي ساد في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ ، وانتظار مجيء المسيح (مخلص الشعب اليهودي) ، جاءت حرب عام ١٩٧٣ ، لتشكل رمزاً للخطر بوقف مسيرة قدوم المسيح المنتظر » .

اما الحاخام حاييم ديفيد هليفي - حاخام تل ابيب - فقد قال : .

« إن الانسحاب لم يكن اقليمياً فحسب بل كان انسحاباً من الطريق التي تقود الى خلاص شعب اسرائيل خلاصا كاملا » .

واما الحاخام يؤال بن نون ، الذي قاد تظاهرات صاخبة لانصار غوش ايمونيم ، ضد حكومة اسحق رابين ، بسبب الهزيمة فقد اتهم تلك الحكومة ، بانها فاقدة لمعنى السيادة ، وان سياستها مفروضة عليها من الخارج (من واشنطن) ، وان الصراع الآن هو من اجل الاستقلال ، لان فقدان الاستقلال معناه الخراب .. ثم ردد ما قاله زعماء الحركة من قبل : « إنها لحظة ضيق ليعقوب ، ومنها يتم خلاصه » ! !

امنا - الميثاق

وفي الواقع فإن حركة غوش ايمونيم لا تختلف عملياً من حيث افكارها ومنهجها عن حركة كاخ التي يتزعمها

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوحدة

التاريخ : فبراير ١٩٨٤

الحاخام مئير كهانا ، او عن حـــزب « هاتحياه » الذى يتزعمه البروفسور يوفال نعمان ، ولاحتى عن حزب حيروت الذى يتزعمه اسحق شامير ، وقبله مناحم بيغن ، والخطوط التى تفصل هذه الحركات والاحزاب عن بعضها شكلية ، وتتعلق بالتكتيك وليس بالايديولوجيا ، ذلك ان هـــذه الحركات والاحـــزاب الصهيونية جميعا ، تؤمن باقامة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل ، ولها موقف موحد من ضرورة طرد العرب من اراضيهم او القضاء عليهم بشكل او باخر ان لم يغادروا الارض طوعا او خوفا .

وجميـــع المستوطنين فى الضـــفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، ينتمون الى « حركة امنا ـ اى الميثاق » ، وهى مجلس يتكـــون من قـــادة الحركـــات الصهيونية (المتطرفة) ، وطلاب المدارس الدينية ، ومهمة هذا المجلس الذى تسيطر عليه غوش ايمونيم عمليا ، هى مهمة تنسيقية ليس إلا ، وتشكل « حركة امنا » ومجلس المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية المحتلة ، هيئة عليا لجميـــع التنظيمات والحركات على اختلافها ، ومهمة هذه الهيئة تنظيرية اساسا ، وقد اصدرت قبيل غزو لبنان الذى جرى فى حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٢ ، وثيقة حملت توقيع الحاخام يسرائيل هرئيل الامين العام لمجلس المستوطنات وعضو مستوطنة « عوفرا » ، وتضمنت الوثيقة التى اضيفت اليها عدة فقرات فيما بعد لكى تتلاءم مع الوضع الجديد الناشىء عن الغزو الاسرائيلي للبنان ، تضمنت خطة عمل شبه رسمية لاعضـــاء المستوطنات .

واقترحت الوثيقة انشاء هيئة خاصة باسم « شيفوت سيناي » (اى سبي سيناء) ، تتولى دراسة العلاقات مع مصر وما تصفه « بانتهاكات اتفاقية السلام » . وبيت القصيد ، ان تتولى هذه الهيئة البحث عن فرصة مؤاتيه لاعادة سيناء الى الكيان الصهيونى .

وتقترح الوثيقة ايضا ، العمل ضد رؤساء البلديات العرب فى الضفة الغربية المحتلة ، عن طـــريق تنظيم تظاهرات ضدهم ، والمطالبة باقصائهم عن مناصبهم ، اما بالنسبة للمسجد الاقصى ، فتقول الوثيقة ، انه يجب دراسة ما إذا كان يجوز الاستمرار فى التخلي عن استعادته ام لا ، باعتباره موضوعا رئيسيا وحيويا .

جيش خاص

ولحركة غوش ايمونيم جيشها المنظم والخاص ، ومع ان الصحفى الاسرائيلى « داني روبنشتاين » الذى اصدر كتابا عن هذه الحركة مؤخرا ، يقول ان جيش غوش ايمونيم يتكون من مائة رجل ، الا ان احداً لا يعرف العدد على حقيقته ، ويمكن اعتبار جميع الاعضاء فى الحركة جنوداً فى جيش غوش ايمونيم . ويقول الصحفى فى « عل همشمار » « يغئال غلاى » ، انه حين يتم تسريح المستوطنين فى الضفة الغربية المحتلة من الخدمة الاحتياطية فى الجيش الاسرائيلى ، فانهم ينتظمون فى وحدات شبه عسكرية خاصة ، مهمتها « الدفاع » !! عن المستوطنـــــات والمستوطنين اليهود فى الضفة والقطاع المحتلين ، ويصف هذه الوحدات بانها شبيهة بالميليشيا المسلحة او الحرس المدنى ، لكن « غلاى » يضيف ان هذه الوحدات التى كانت صغيرة العدد وضعيفة البنية ، اصبحت فى السنوات القليلة الماضية منظمة بشكل جيد ، ومعدة للتدخل بشكل فورى فى حال نشوب اعمال عنف او حرب ، ولدى هذه الوحدات العسكرية ، شبكات اتصال ، ومعدات عسكرية ضخمة وثقيلة ، وهى تتلقى الاوامر من المشرفين عليها فقط ، وطبقاً لقرارات مستقلة تصدر عن قادة حركة غوش ايمونيم .

اما الصحفى « شلومو فرانكل » فى « هعولام هزيه » ، فيقول أن المستوطنين التابعين لحركة غوش ايمونيم ، منظمون ايضا فى تنظيمات عسكرية خاصة بهم ، وكان رئيس اركان الجيش السابق

المصدر : الدوحة

التاريخ : فبراير ١٩٨٤

جماعة صهيونية شعارها :

لا تترددوا في إطلاق النار على الفلسطينيين!

الجنرال رافائيل ايتان قد اخرجهم من وحداتهم الاحتياطية ،ونظمهم فى سرايا كوماندو ، ليتمكنوا من « تنفيذ القانون » بايديهم ، تحت ستار الزى العسكرى .

أفكارهـــا

يمكن تلخيص افكار حركة غوش ايمونيم ، كما وردت على لسان قادتها بما يلى : إن من حق اليهود الاستيطان فى اى جزء من « ارض اسرائيل الكاملة » والتى تمتد حسب ميثاق الحركة حتى مدينة صيدا فى جنوب لبنان ، ويقول الميثاق : « إن ارض اسرائيل الكاملة هى لشعب اسرائيل ، وبحسب توراة اسرائيل ، فان الضفة الغربية وقطاع غزة هما جزء من ارض اسرائيل المحررة ، وانه حتى لو لم يتم الاعلان رسميا عن ضم هذه الاراضى الى اسرائيل ، فانها تعتبر تلقائيا جزءاً منها ، ومن الواجب العمل على تهويدها ، وزرع المستوطنات اليهودية فيها ، وكل من يعارض ذلك ، فهو خائن وخارج عن الاجماع الصهيونى » ! !

ويقول الحاخام ليفنغر البالغ من العمر ٤٨ عاماً ، « ان كل من يرفض الانصياع للسيادة الاسرائيلية ويحرض ضد اليهود ويعارض عودتهم الى مدينة الخليل ، لا مكان له على ارض اسرائيل !! .. وهناك عدة دول عربية حولنا !! .. » ثم يضيف : « ان من يوافق من العرب على السيادة الاسرائيلية ، فاهلا وسهلا به ، يعيش هنا « باحترام » ولن نمس حتى شعرة من شعر رأسه ، ولكن .. يعيش بدون حقوق سياسية .. له فقط « حقوق انسانية » ، وفقط حق العيش .. تجارة ، نعم .. زراعة ، نعم .. حقوق سياسية .. من يرغب في ذلك ، فليفتش عنها فى الدول العربية ، ولكن ليس هنا .. فهذه دولة اليهود التى عادوا اليها بعد الفي سنة !! » .

والحاخام ليفنغر ، من انصار التعايش مع العرب .. واى تعايش ؟ فهو يقول : إن التقاليد اليهودية تامر اليهود بان يحبوا جيرانهم ، وهذا يشمل العرب ، ولكنه يضيف بصراحة بل بوقاحة ، ان هناك مثلا ----- ---

يقول : « ان لم تستعمل العصا ، فستفسد الطفل » ، ولذلك فان ليفنغر يطالب الجيش الاسرائيلى ، بان يصعد من حملات القمع والاجراءات الارهابية والعدوانية ضد المواطنين العرب الصامدين فى الارض المحتلة ، كفرض غرامات اعلى ، ومد فترة الاعتقال الكيفي ، واصدار حكم بالاعدام ضد اى مرتكب عملية قتل ضد اليهود !!

اما حنان فورات ـ عضو الكنيست ـ الذى انفصل لفترة عن الحاخام ليفنغر وغوش ايمونيم ، ليتضم لمؤسسي حزب « هاتحياه ـ النهضة » ، فانه عاد ليضم جهوده هذه الايام الى جانب ليفنغر ، وهو يقول ان حزب « هاتحياه » هو الممثل البرلمانى لاسلوب وافكار غوش ايمونيم ، ويضيف فورات البالغ من العمر اربعين عاما ، ان اسرائيل غير مستعدة لخسران اى شيء بعد الانسحاب من مستوطنة ياميت وغيرها فى سيناء ، ومع ان «يهودا والسامره» وغزه هى كل ما يستطيع ان يتصرف به اليهود حاليا ، الا انه واثق من ان اليهود سيملكون جميع ارجاء ارض اسرائيل يوما ما ، وان الهيكل (هيكل سليمان) سوف يعاد بناؤه .

ويرى حنان فورات ، أن قـوة غوش ايمونيم ، تكمن فى التخلى عن طريقة الحياة الغربية ، واتباع طريقة الحياة المبنية على النمط اليهودى ، وفى تشكيل الأسرة بصورة خاصة حسب هذا النمط ، ويقول ، انها ليست صدفة ، ان يكون للحاخام ليفنغر احد عشر ولداً ، وان يكون له هو نفسه سبعة اولاد .

وفى كل الاحوال ، فان هناك فكرتين مركزيتين بالنسبة لحركة غوش ايمونيم ، وهما تدوران حول طرد العرب من الضفة والقطاع المحتلين ، وتقول الفكرة الاولى باستخدام القوة لتحقيق هذا الغرض ، فيما تشير الفكرة الثانية الى امكانية قبول

٣٥٢

العرب ضمن الجسم الاستيطاني الصهيوني ، ولكن بدون اى حقوق سياسية ، واللجوء الى اساليب الطرد على مراحل . وفي اطار الفكرة الاخيرة ، يقول الحاخام يعقوب اريئيل من المدرسة الدينية فى مستوطنة ياميت بسيناء

سابقا : « انه يجدر بشعب اسرائيل من الناحية الاخلاقية ، ان يستوطن فى كافة ارضه مع الشعوب الاخرى ، وان يعيش بسلام ومساواة .. لكن هل يستوجب هذا الامر ، طرداً فورياً لجميع العرب ، وبالقوة الى البلدان العربية ؟ .. انه من الافضل ان يتم تنفيذ ذلك ببطء ، وعلى مراحل ، ومن خلال السيطرة الكاملة على جميع اجزاء ارض اسرائيل ، خصوصا تلك المناطق التى تهددها اخطار السيطرة الاجنبية .. »

ويضيف الحاخام الصهيوني قائلا : « اذا وجدت افضليات اخرى غير طرد العرب فى هذه المرحلة ، ولم تكن مسالة طردهم ملحة فى هذه الفترة ، فلماذا نثير ضجة حول ذلك ؟ ولماذا نثير ضغائن غير ضرورية حاليا ؟ ولماذا لا نعيش سويا حياة جوار معهم ؟؟ » .

ويقول « تسفى كتسوبر » ـ المستوطن فى مستوطنة كريات اربع ، انه يريد الحفاظ على علاقات جيدة مع العرب ، ولكن المشكلة تكمن فى ان العرب لا يعرفون لغة سوى القوة ! ! ويبرر كتسوبر بهذا المنطق الاخرق « فرض عقوبات عليهم لردعهم » !!

اما « اهارون دومب » ـ وهو احد اعضاء عصابة غوش ايمونيم المسلحين ، والمقيم فى مستوطنة كريات اربع ، فانه لا يخفى موقفه العنصرى الفاضح فى التعامل مع العرب ، حيث يقول : « انه اذا اضطر احدنا الى توجيه صفعة لعربى ، فان ذلك يكون لصالح العربى نفسه ، لان هذه الصفعة ، تمنع توجيه عيار نارى الى قدمه » !!

ويضيف دومب « إن الحاكم العسكرى الصهيوني مخول باعتقال اى مواطن عربى لمدة ١٨ يوماً على ذمة التحقيق ، ودون انذار مسبق ، لكن عندما لا يفعل الحاكم ذلك ، يقوم « جيش غوش ايمونيم » باستدعاء المواطنين العرب للتحقيق معهم ثلاث مرات فى الاسبوع ، ومع ان هذا العمل يشكل عامل ازعاج للعرب ، لانهم يضطرون الى اغلاق حوانيتهم ووقف اعمالهم فى تلك الايام ، إلا أن هذا يوفر عليهم الاعتقال لمدة ثمانية عشر يوماً » .

وعلى اية حال فان هذه الافكار العنصرية نحو العرب ، هى الجامع المشترك الاعظم بين الاسرائيليين سواء كانوا فى الاحزاب الحاكمة ، أو الاحزاب المعارضة ، وتقول عضو الكنيست « شالوميت الوني » ان لديها ادلة كافية على تواطؤ الحكومة الاسرائيلية مع

المستوطنين الذين يعتدون على العرب ، واضافت « بما ان الاتجاه العام فى اسرائيل ، يميل الى اطلاق يد حركة غوش ايمونيم ، فانه لم يكن باستطاعتى فعل الكثير .. خاصة وان الحكومة تقوم بدعم اعضاء غوش ايمونيم ، حتى عندما يقومون بسلب اليهود الآخرين حقوقهم » .

أهم مستوطنات الحركة

ونشير اخيراً الى اهم مستوطنتين تابعتين لحركة غوش ايمونيم ، وهما « كريات اربع » و « عوفرا » . اللتان تعتبران اهم معقلين لمستوطنى هذه الحركة فى الاراضى العربية المحتلة .

كريات اربع

اقيمت بصورة غير رسمية فى نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٨ ، الى الشرق من مدينة الخليل العربية ، وعلى طريق الخليل ـ بني نعيم ، وذلك عندما قدم اوائل المستوطنين الى الخليل بتاريخ ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٦٨ ، واقاموا فى فندق « بارك » بحجة انهم من السياح الاجانب ، ثم مكثوا فى المكان بحماية الحكم العسكرى الصهيوني ، وتلقوا تاييداً رسمياً للمرة الاولى من خلال زيارة قام بها نائب رئيسة الحكومة الاسرائيلية « يغئال الون » ، التقى فيها بالمستوطنين ، وشجعهم على الاقامة والاستيطان . وفى ١٨ ـ ٤ ـ ١٩٦٨ ،

انتقل المستوطنون الى بعض المباني التي يشرف عليها الحكم العسكري في الخليل ، وبقوا في المكان الى ان سمحت لهم الحكومة باقامة مدرسة دينية ، ثم سمحت لهم باقامة مطعم ، وبعد ذلك تمكنوا من انتزاع قرار رسمي وعلني من حكومة غولدا مئير ، يقضي باقامة حي سكني في الخليل ، وتطور المشروع ليصبح مستوطنة مدينية صناعية . وفي ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٦٨ ، صادقت الحكومة على اقامة مستوطنة ،كريات اربع ، وشرعت في نفس الوقت في بناء الوحدات السكنية الاولى فيها .

اما الاراضي التي بنيت عليها هذه المستوطنة ، فهي اراض تعود لاهالي مدينة الخليل ، وبلدة « بني نعيم وقرية حلحول العربية» وكانت ادارة المستوطنة في عام ١٩٧٣ ، تتكون من ممثلين للحكم العسكري والمستوطنين على شكل لجنة مختلطة ، لكن في اواخر عام ١٩٧٤ ، اصبحت الادارة بشكل كامل في يد المستوطنين فقط ، وقد تولى موشي ميافسكي رئاسة مجلس ادارة المستوطنة فيما تولى الحاخام موشي ليفنغر منصب منسق الادارة .

بالنسبة لعدد المستوطنين في «كريات اربع» ، فان التقديرات تشير الى ان عددهم يقرب من اربعة آلاف صهيوني ، في مقابل حوالي خمسين الف عربي في مدينة الخليل المجاورة ، ومعظم المستوطنين في كريات اربع ، هم من اتباع غوش ايمونيم ، وللمستوطنة طابع عسكري ، حيث المباني فيها محصنة ، والاراضي محاطة بالاسوار وابراج المراقبة .

عوفرا

اقيمت بصورة غير رسمية في شباط (فبراير) ١٩٧٥ ، على بعد عشرة كيلومترات الى الشمال الشرقي من مدينة رام الله ، وعلى الاراضي التابعة لقريتي «عين يبرود » و« سلواد » العربيتين . وقد اقيمت هذه المستوطنة اولا على خمسين دونما ، كانت قد خصصت لاقامة معسكر للجيش الاردني قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام ١٩٦٧ ، وجاءت اقامة « عوفرا » نتيجة لقرار حكومي مقنع ، سمحت الحكومة الاسرائيلية بموجبه لاحد المتعهدين بان يقيم عدد من العاملين في مشروعه في عدد من البيوت المهجورة بالمنطقة . ثم ما لبثت حركة غوش ايمونيم ان شرعت في تحويل المكان الى مستوطنة دائمة ، وقام رجال الحركة بمصادرة مائتي دونم من الاراضي الخاصة بالمزارعين العرب في عام ١٩٧٧ . وعندما جاء الليكود الى الحكم ، تم الاعتراف رسميا بـ « عوفرا » كمستوطنة مدينية ، وذلك بتاريخ ٥ ـ ١٠ ـ ١٩٧٧ . وبعد ذلك بدا المستوطنون في « عوفرا » بالتوسع على حساب قريتي سلواد وعين يبرود .

وتعتبر مستوطنة « عوفرا » احدى المستوطنات الجماعية التي تديرها جمعية من اعضائها ، لكن ملكية المصانع فيها فردية ، وهي تضم حوالي ثلاثمائة مستوطن ، ويتولى المستوطنون مهمة ادارة شؤونها الامنية ، بواسطة اداء الاعضاء الخدمة العسكرية داخل المستوطنة نفسها ، وذلك باتفاق خاص مع قيادة الجيش الاسرائيلي ، وتصدر فيها مجلة ناطقة باسم المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة ، اطلق عليها اسم «نيكوداه» ـ اي « النقطة الاستيطانية » او « المستوطنة » ، ويقيم في « عوفرا » معظم قادة حركة غوش ايمونيم ، كما يوجد فيها « مجلس المستوطنات الاسرائيلية » في الاراضي العربية المحتلة .

لماذا غوش ايمونيم ؟

اشرنا الى ان حركة غوش ايمونيم ، نشات وقويت في ظروف الهزيمة الجزئية التي لحقت بالكيان الصهيوني في حرب عام ١٩٧٣ ، وكان شعارها : لا للانسحاب من الاراضي المحتلة ، ونعم لاقامة اسرائيل الكبرى .

وفى الواقع ، فان غوش ايمونيم ليست حركة صغيرة ، كما تحاول الصحف الاسرائيلية تصويرها ، بل انها تمثل افكار واحلام السواد الاعظم من الاسرائيليين – كما تقول النائبة فى الكنيست شالوميت الوني . وقد جاء صعود غوش ايمونيم ، مترافقا ومتزامنا ، مع صعود الثــورة الفلسطينية ، واحتلال القضـــية الفلسطينية مركز الصدارة على الصعيد العالمى ، وانفضاح الاسطورة الكاذبة القائلة بان الجيش الاسرائيلى لا يقهر .

ومن هنا كانت غوش ايمونيم نتيجـة لاختلال التوازن فى الكيان الصهيونى ، امام الهزيمة التى لحقت بالكيان فى حرب عام ١٩٧٣ ، وامام تنامى العمل الفدائى الفلسطيني ، وامتداد ذراعه الى عمق الكيان الصهيونى .

وبقدر ما كان قيام الكيان عملية سهلة ، وانتصاراته فى حربى ١٩٤٨ ، و ١٩٦٧ ، عملية نزهة ، بقدر ما كانت الضربة صاعقة فى معركة الكرامة فى عـــام ١٩٦٨ والسنوات التى تلتها ، ثم فى معركة اكتوبر المجيدة ، لذلك كان جنـــون الاستيطان الذى تجسده حاليا حركة غوش ايمونيم وحركة كاخ وغيرهما .. لان العقل الصهيونى ، عقل مقامر ، لا يرضى اصلا بانصاف الحلول ، ولان هزيمة فعلية واحدة كافية لان تجعل الحلم الصهيونى فى خبر كان .

عصام شريح

ائتلاف وحدة وطنية ضد العرب

اسرائيل: حكومة الاقتصاد المتدهور والمستوطنات الموسعة

تحقيق بقلم الياس حرفوش

ليس اكيدا ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة ستستطيع العيش الى اخر عمرها المحدد في الاتفاق بين شيمون بيريز واسحاق شامير، وهو خمسون شهرا، نصفها بقيادة بيريز والنصف الثاني بقيادة شامير. فهذه الحكومة التي وصفت بانها «ائتلافية»، هي في الحقيقة تعبير عن حالة العجز السياسي والاقتصادي التي تعاني منها اسرائيل، والتي ظهرت بوضوح على اثر الانتخابات الاخيرة. ولهذا وصف المراقبون السياسيون الحكومة الاسرائيلية بانها «حكومة شلل وطني» وليست حكومة وحدة وطنية. والدافع الاساسي لتشكيل مثل هذه الحكومة كان عجز اي من التكتلين الكبيرين (العمل وليكود) عن تشكيل حكومة بمفرده، بسبب نظام انتخابي فريد من نوعه، يحمل الى الكنيست (اي البرلمان الاسرائيلي) كل من ينال نسبة واحد بالمائة من اصوات الناخبين. وقد ادى هذا الامر الى ظهور ١٥ حزبا يتنازعون ١٢٠ مقعدا في الكنيست، اضافة الى صراعهم على المقاعد الحكومية.

وكانت المفاوضات لتشكيل الحكومة الائتلافية قد استغرقت ما يقارب الشهرين، جرت خلالهما محاولات عديدة من كل من التكتلين الرئيسيين لتشكيل حكومة بمفرده وباكثرية ضئيلة. وساهمت ضغوط مختلفة في التوصل الى صيغة الحكومة الموحدة، منها صعوبة حصول اي من التكتلين على الاصوات الـ ٦١ اللازمة للثقة، بدون تقديم تنازلات رئيسية للاحزاب الصغيرة، ثم الضغط الكبير الذي مارسته الادارة الاميركية على زعماء اسرائيل للتوصل الى تفاهم في ما بينهم، لمواجهة الازمة الاقتصادية على الاقل، واشترط الاميركيون تفاهم قادة الاحزاب الاسرائيلية على حكومة اتحاد وطني لدفع المساعدات السنوية والمعونات العسكرية التي ينتظر ان يطالب بها بيريز عندما يزور واشنطن في ٨ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

غير ان التوصل الى الصيغة الحكومية الائتلافية لم يكن بدون ثمن، اولا من رصيد الاحزاب الاسرائيلية المتحالفة نفسها، وثانيا من رصيد القرار السياسي الاسرائيلي، الذي سيمر من الناحية العملية في مرحلة جمود كاملة، نتيجة التناقضات السياسية. وبالنسبة الى الاحزاب الاسرائيلية بدات

ترتسم صورة خريطة سياسية جديدة في اسرائيل، ستمهد لانشقاقات كبيرة داخل التكتلين الكبيرين. فبسبب موافقة حزب العمل على التحالف مع «ليكود»، انسحب من التكتل العمالي جناح «مابام» اليساري الذي اعتبر ان حزب العمل قدم تنازلات كبيرة في مقابل حصول بيريز على مقعد رئاسة الحكومة. ولجناح «مابام» ستة مقاعد في الكنيست وقد تحالف مع «حركة حقوق المواطن»، ولها اربعة مقاعد، في مجموعة نيابية موحدة. ويعني انسحاب «مابام» من الائتلاف العمالي نهاية ١٥ سنة من العلاقة الوثيقة بين تيار يعتبر نفسه اشتراكيا في حزب العمل، هو التيار الذي وافق الان على دخول الحكومة مع «ليكود»، وتيار «مابام» الاكثر يسارية، والذي يتنازع مع الاحزاب الدينية التي وافق بيريز على التحالف معها.

صراع آخر

على الجانب الاخر، وداخل تكتل «ليكود»، هناك صراع واضح منذ الان بين زعامة اسحاق شامير لحزب «حيروت» ابرز احزاب التكتل وايرييل شارون الذي ادانته محكمة عليا اسرائيلية بالضلوع في مجازر صبرا وشاتيلا. ويمثل شارون تيارا قويا داخل تكتل «ليكود»، ويقف الى جانبه دايفيد ليفي الذي دخل الحكومة كنائب لشامير ووزير للاسكان. وقد كوفىء شارون على تصلبه وجرائمه السابقة

باعطائه حقيبة الصناعة والتجارة. ووعد منذ اليوم الاول لتشكيل الحكومة بان تركز هذه الوزارة نشاطها على عملية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وكان شارون في السابق يحول كل الوزارات التي يتولى مسؤولياتها الى الاهتمام بالمستوطنات، بصرف النظر عن طبيعة مهمات الوزارة. وقد فعل ذلك في وزارة الدفاع ثم في وزارة الزراعة التي تولاها في حكومة مناحيم بيغن. وتعتبر موافقة حزب العمل على المشاركة مع شارون في حكومة واحدة تنازلا كبيرا بالمقارنة مع الموقف الذي كان هذا الحزب قد اتخذه خلال غزو لبنان والمجازر التي رافقته. وفي اللحظة الاخيرة، كاد شارون ان ينسف التشكيلة الحكومية بكاملها بسبب معارضته لتولي الحزب الوطني الديني (يوسف بورغ) وزارة الشؤون الدينية واصراره على اعطائها لحزب «شاس» المتطرف. وقد ادى هذا الخلاف الى احتفاظ بيريز بصورة مؤقتة بهذه الحقيبة، اضافة الى وزارة الداخلية. غير ان المؤقت في هذه الحالة لا بد ان يتحول الى وضع دائم، لان فتح موضوع وزارة الشؤون الدينية من جديد سيفجر الخلاف نفسه،

ويمكن ان ينسف التركيبة الحكومية بكاملها. ويعتبر نفوذ شارون داخل التيارات اليمينية والدينية في اسرائيل عنصرا حاسما في الصراع على خلافة شامير كزعيم لحزب «حيروت»، وبالتالي لتكتل «ليكود» بكامله. ويتوقع المراقبون ان ينفجر هذا الصراع قبل ان يتاح لشامير تولي رئاسة الحكومة الائتلافية في نهاية ولاية بيريز، هذا اذا استطاعت الحكومة ان تعيش الى ذلك الحين. وبقدر ما يبدو اليمين الاسرائيلي امام مرحلة جديدة من تاريخه السياسي،

يواجه شيمون بيريز كذلك معارضة من التيارات اليسارية في الائتلاف العمالي، منها معارضة جناح «مابام» التي سبق الحديث عنها، ومعارضة مجموعة جديدة وشابة في حزب العمل، تعتبر ان القيادات التقليدية قد حكمت طويلا هذا الحزب وان لها ان ترحل، ومعارضة «الهستدروت» وهي الهيئة العليا للنقابات العمالية الاسرائيلية التي تتحفظ على كل الاجراءات الاقتصادية التي تنوي الحكومة اتخاذها لمكافحة التضخم والانفاق الحكومي، والتي تطال مباشرة الطبقة العاملة التي تمثلها هذه النقابات.

ولا بد ان تكون المواجهة بين شيمون بيريز والنقابات الاسرائيلية المعركة الاولى التي ستخوضها الحكومة الجديدة. فقد وضعت هذه الحكومة معالجة المشكلة الاقتصادية في سلم اولوياتها. ومن الاجراءات الاولى التي اتخذت في هذا المجال قرار اسحق موداعي وزير المالية (وهو من تكتل ليكود) خفض مليار دولار من الموازنة السنوية : بينها ٥٠٠ مليون من النفقات الاجتماعية و ٢٠٠ مليون من موازنة وزارة الدفاع. فضلا عن قرار حكومي باعادة مستوى المعيشة الى ما كان عليه سنة ١٩٨٢. ويزيد من احتمالات الصدام بين الحكومة الجديدة والنقابات العمالية كون كل الوزراء الذين يتولون حقائب اقتصادية رئيسية من تكتل «ليكود»، الامر الذي سيعني حكما مواجهة

بينهم وبين «الهستدروت». ومن الصعب ان ينجح تنفيذ اي خطة اقتصادية في اسرائيل بدون موافقة التجمعات النقابية عليها. وقد اعتبر اعطاء «الليكوديين» الحقائب الاقتصادية تنازلا اخر من بيريز يوازي دخول الحكومة مع شارون. فبيريز هو الذي اتهم حكومة «الليكود» السابقة بانها «ارتكبت اخطاء اقتصادية تصل الى مستوى الجريمة».

ما يهم العرب

كل هذا له علاقة بالوضع الاسرائيلي الداخلي وبالصورة الجديدة التي تطمح الدولة العبرية ان تظهر بها على العالم من خلال حكومة الائتلاف الجديدة. يبقى ما يعني العرب من هذه التركيبة.

حكومة بيريز تنوي في علاقاتها مع الدول العربية وفي موقفها من ازمة الشرق الاوسط ان تتصدى لموضوعين : الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ومستقبل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. وفي اطار موضوع الضفة تدخل امكانية قيام حوار مع الاردن، واعادة احياء مباحثات الحكم الذاتي مع مصر.

وبالنسبة الى جنوب لبنان، هناك اتفاق بين «ليكود» والعمل على «متابعة عملية السلام، وسحب القوات الاسرائيلية من لبنان مع ضمان امن الجليل» (كما جاء في الاتفاق الذي قامت على اساسه الحكومة الائتلافية). وفي خطابه امام الكنيست اكد بيريز على ان من اهداف حكومته سحب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان باسرع وقت، وكرر هذا التأكيد وزير الدفاع الجديد اسحاق رابين، ولكنه اشار الى ان سياسة الحكومة تقوم على ضمان امن الحدود الشمالية قبل الانسحاب، كما كانت سياسة الحكومة السابقة. واعاد رابين التأكيد على القناعة التي التزم بها سلفه موشي ارينز، وهي ان «جيش جنوب لبنان» الذي تسلحه وتعززه اسرائيل ويقوده الضابط اللبناني انطوان لحد، هو الذي سيلعب الدور الاكبر في امن المنطقة الحدودية، اذا انسحبت القوات الاسرائيلية. ولا يساعد هذا الشرط على تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي المبكر، خصوصا ان «جيش» لحد لا يزال عاجزا، باعتراف الاسرائيليين انفسهم، عن حماية مصالح اسرائيل في الجنوب. ولا تساعد ايضا المباحثات الجارية حاليا بين الحكومتين اللبنانية والاسرائيلية بواسطة مساعد الامين العام

للامم المتحدة بريان اوركهارت، الذي زار المنطقة في الاسبوع الماضي. فهناك شعور بعدم الثقة لدى قادة «ليكود» وحزب العمل حيال فعالية القوات الدولية في جنوب لبنان.

اما بالنسبة الى العلاقات بين مصر واسرائيل، فقد ورد في الاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة بند يقول ان اهدافها هي : «تطوير العلاقات المصرية - الاسرائيلية على اساس معاهدة السلام، ودعوة مصر الى جعل السلام ذا معنى واعادة تمثيلها الديبلوماسي في اسرائيل - استمرار عملية السلام واحياء المباحثات بهدف اعطاء حكم ذاتي كامل للسكان العرب المقيمين في يهودا والسامرة وقطاع غزة». وقد اقترح بيريز سحب مشاريع الحكم الذاتي المتناقضة والتي حصل خلاف حولها بين مصر واسرائيل. والعودة الى نص اتفاقية كامب دايفيد في هذا المجال. كما قدم وعدا للحكومة المصرية باعطاء قطاع غزة الاولوية في المفاوضات اذا وافقوا على احيائها. وردت الحكومة المصرية على دعوة اسرائيل لاحياء المباحثات على لسان وزير خارجيتها الدكتور عصمت عبد المجيد بان هناك ثلاثة امور لا بد من تحقيقها قبل استئناف المفاوضات وعودة السفير المصري الى تل ابيب، وهي : الانسحاب الاسرائيلي الكامل من لبنان - العودة الى مفاوضات الحكم الذاتي بهدف منح الفلسطينيين في الضفة وغزة استقلالا ذاتيا، كما تقرر في معاهدة كامب دايفيد - وحل قضية طابا العالقة بين البلدين. ولا توجد دلائل حسية على تغيير جوهري في السياسة الاسرائيلية يسمح للحكومة المصرية بالعودة الى الجو الذي رافق محادثات السلام في مراحلها الاولى.

المستوطنات

وفي ما يتعلق بالمستوطنات ينص الاتفاق الحكومي على ما يلي :

- «خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، لا تقوم على اليهودية والسامرة وقطاع غزة اي سيادة، لا سيادة اسرائيل ولا غيرها.
- «خلال سنة يقوم عدد محدد من المستوطنات» (تم الاتفاق على ان تقوم المستوطنات الجديدة في «المناطق الامنية» حول القدس وعلى ضفة نهر الاردن، كما جرى تحديدها في مشروع سابق اعده حزب العمل).
- «تحدد الحكومة مواعيد انشاء مستوطنات جديدة.
- «تضمن الحكومة وجود وامن المستوطنات القائمة. وتقرر طبيعة ومعدل تطورها.
- «يجري تقرير انشاء اي مستوطنات جديدة باكثرية اعضاء الحكومة».

وفي خطابه امام الكنيست دعا بيريز الاردن الى «الدخول في مفاوضات للوصول الى سلام حقيقي» وقال «ان الاردن يستطيع تقديم اي مقترحات في هذه المفاوضات، والحكومة الجديدة مستعدة للاستماع الى هذه المقترحات بكل جدية، على امل ان يفعل الاردن الشيء نفسه وينفتح على اي مقترحات تقدمها». ويقول اركان حزب العمل ان دعوة الاردن الى المفاوضات «بدون شروط» هو انتصار حققوه على تكتل «ليكود» الذي كان يريد ان تكون اي مفاوضات على اساس معاهدة كامب دايفيد. غير ان موافقة حزب العمل على الاستمرار في بناء المستوطنات، ولو بصورة محدودة بسبب الازمة الاقتصادية، وعدم الالتزام بسياسة واضحة باتجاه مستقبل الضفة الغربية سيحولان دون اي تقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط. وهذا يعني ان اي تغيير سيحصل في السياسة الاسرائيلية سيكون بغرض معالجة الازمة الاقتصادية وليس بهدف تقديم تنازلات في عملية السلام.

واشنطن اشترطت تفاهم قادة الاحزاب لدفع المساعدات السنوية

في ظل هذا الواقع ليس من المنطقي انتظار سياسة جديدة من حكومة بيريز. فبصرف النظر عن وعود حزب العمل الانتخابية، ترتهن الحكومة الجديدة بالتزامات تجاه حلفائها في تكتل «ليكود»، الذين يملكون حق «الفيتو» على كل القرارات، ويحتلون مقاعد متساوية مع حزب العمل في كل المناصب والمسؤوليات الحساسة. ومن هنا تكون حكومة بيريز حكومة تأجيل القرارات الكبيرة المتعلقة بالسياسة الخارجية، بانتظار حسم الوضع الداخلي، سواء بقيام خريطة سياسية جديدة للاحزاب الاسرائيلية او بوضع نظام انتخابي جديد يسمح بقيام حكومة فاعلة ذات لون واحد ■

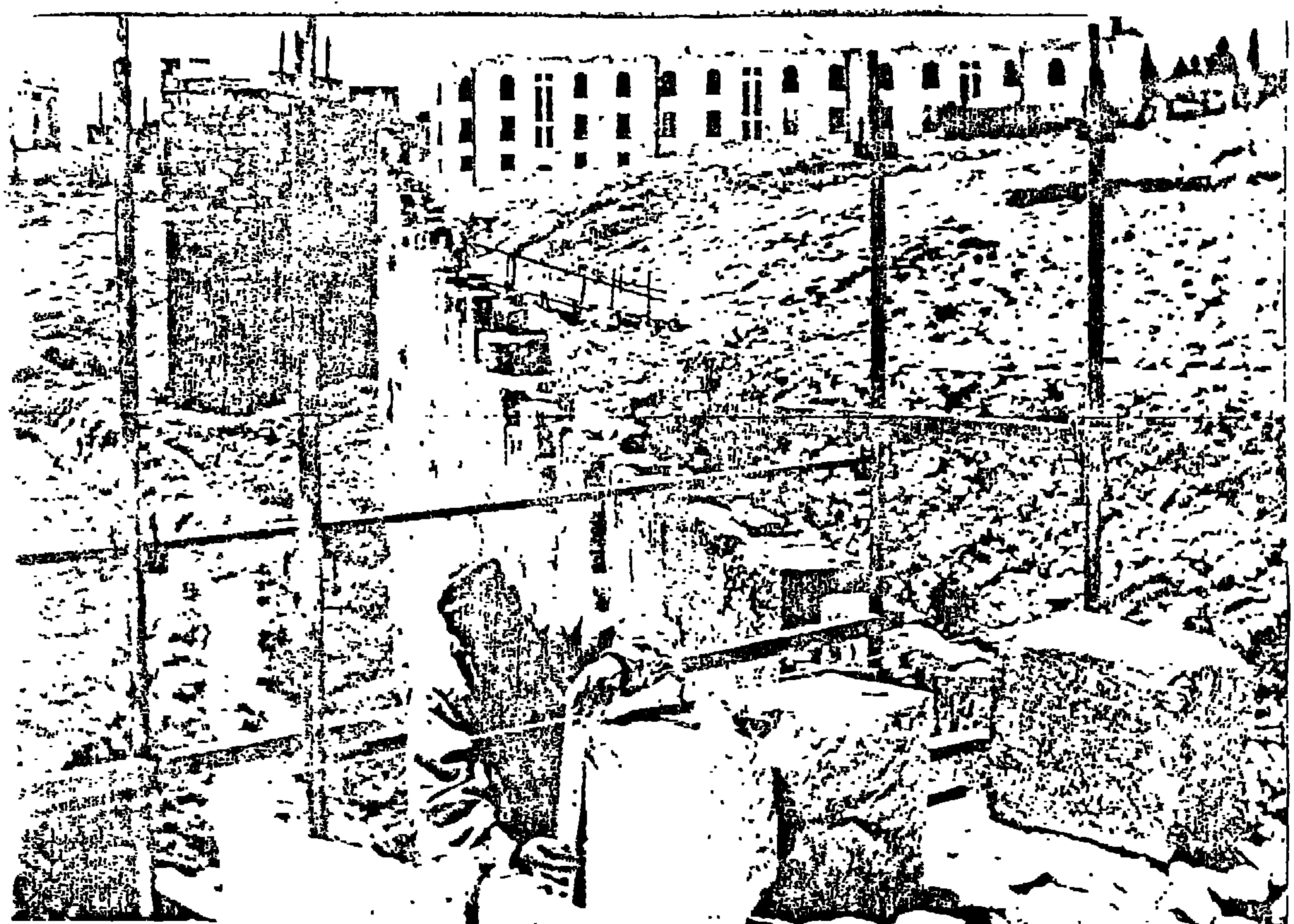
الأمير حسن بن طلال يكتب عن :



سياسة الإستيطان الإسرائيلي لفلسطين والوطن العربي

□ الهدف بناء مزيد من المستوطنات وزيادة المستوطنين الاسرائيليين من أجل ترسيخ الامر الواقع وخلق حقائق جديدة على الارض العربية ، يصعب تغييرها مستقبلا !! ترى هل تنجح اسرائيل فى تحقيق هدفها ؟ ! هذا هو ما يجيب عليه الامير حسن بن طلال ولى عهد الاردن في هذا المقال .





▲ الحفريات الصهيونية حول المسجد الأقصى ومن بعيد تقام مستوطنات جديدة

◄ مجندون اسرائيليون يمهدون الأرض الزراعية لمعاونة المستوطنين.

جاء طلب مجلة العربي الي لكتابة هذا المقال عن الاستيطان الاسرائيلي ، بعد احدى تلك المحاضرات المعهودة فى احدى الندوات فى عمان ، حينما قال لي السيد رئيس تحرير « العربي » اني اذا كتبت للمجلة ما كنت اشرحه على الخارطة فان ذلك يكفي وهو المطلوب لايقاظ الوعي . وانا اذ اشكر له هذه الثقة أتمنى ان يكون ذلك فعلا . ذلك ان القراءة ليست كسماع المحاضرة ورؤية الشروح ، كما ان المحاضرات والافلام ليست كمعايشة الواقع الذي يعيشه اخواننا واهلنا فى الارض العربية المحتلة ويعانون منه صباح مساء . يعيشون وهم يحسون بالارض تسحب من تحت ارجلهم منذ اكثر من سبعة عشر عاما ، بينما كان من الصعب جدا علينا الحصول على المعلومات بسبب التكتم والسرية اللذين اتبعتها السلطات الاسرائيلية مع تقليلها من اهمية وحجم الاستيطان .

الآن وقد بلغ الاستيطان ما بلغه فاننا نلاحظ توافر المعلومات بسهولة عن حركة الاستيطان الاسرائيلي من خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيليين الرسمية وغير الرسمية لغايات فى نفوسهم . ويبدو ان الدافع الحقيقي وراء هذا هو تثبيت حجم الاستيطان لخلق قناعات حول صعوبة ايقاف حركة بناء المستوطنات فى حالة بدء أية عملية للسلام والمفاوضات ، واستحالة اخلاء تلك المستوطنات لاحقا .

ان استمرار الاستيطان الاسرائيلي للارض العربية فى ظل الاحتلال يشكل عقبة اساسية فى طريق السلام . فقد بلغ اجمالي المساحات التى صادرتها السلطات الاسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٨٤/٣/٣١ حوالي ٣٠٩,٧٥٠ دونما ، أي ما نسبته ٤٢٪ من اجمالي مساحات الضفة . ◄

وتشير بعض التقارير الاخرى الى ان السلطات الاسرائيلية قد استولت حتى الآن على اكثر من هذه النسبة ، وان النسبة تبلغ فى الواقع ما بين ٥٥٪ الى ٦٠٪ من اجمالي المساحة .

كما تشير المعلومات المتوافرة الى ان عدد المستوطنات المقامة فى المناطق العربية المحتلة خلال الفترة التى ذكرناها آنفا هو ٢٠٤ مستوطنة موزعة على النحو التالي :

المنطقة		عدد المستوطنات
● منطقة القدس		٣٧
● الضفة الغربية :		١١٤
ـ منطقة نابلس	٣٩	
ـ منطقة الخليل	٢٥	
ـ منطقة بيت لحم وبيت جالا	٥	
ـ منطقة اريحا والاغوار	٢٦	
ـ منطقة رام الله	١٩	
● قطاع غزة		١٧
● هضبة الجولان		٣٦
المجموع		٢٠٤

(تقرير وزارة العمل الاردنية نيسان ١٩٨٤)

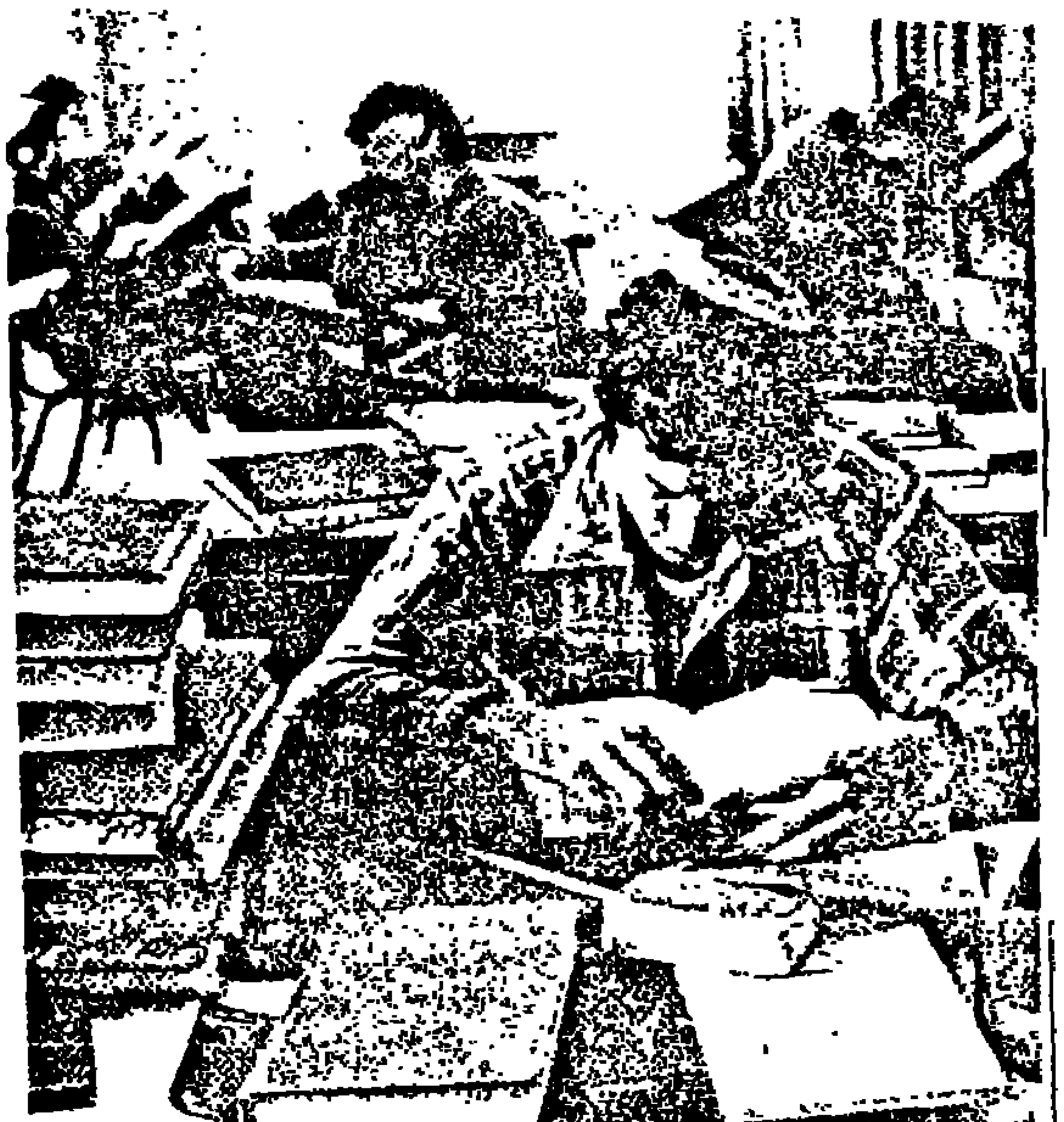
وتقوم السلطات العسكرية الاسرائيلية بنشاط محموم لتكثيف عملية الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة ـ تحت مختلف الاشكال ـ للاستيلاء على ما تبقى من اراض للعرب ، عن طريق المصادرة ووضع اليد ، او بواسطة تزوير عمليات شراء وبيع الاراضى . ومما يؤكد نية سلطات الاحتلال فى مواصلة عمليات مصادرة الارض بالقوة وعدم الرضوخ للقرارات التى تصدرها محاكم الضفة الغربية لصالح الملاكين العرب ذلك الامر الذى أصدره قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي الكولونيل اورى اور ، وجرد بموجبه محاكم الضفة الغربية من صلاحياتها القانونية فى النظر فى قضايا الاراضي ، الامر الذى يترتب عليه تجريد الملاكين العرب من حقوقهم فى ظل القرارات التى اصدرتها او تصدرها هذه المحاكم لصالحهم، كما ان ذلك يعنى ان المحاكم المدنية فى الضفة الغربية لن تتمكن من بحث الطلبات الخاصة بتسجيل الاراضي التى لم تكن مسجلة فى سجلات « الطابو » حتى هذا التاريخ .

وتشير التقارير المتوفرة الى ان الحكومة الاسرائيلية قد انفقت حوالي ٦٠٠ مليون دولار على الاستيطان الصهيوني فى الاراضى المحتلة ، خلال فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ . كما قدرت ميزانية الاستيطان لعام ١٩٨٢ بحوالي ٢٠٠ مليون دولار .. ولا تتجاوز ميزانية الحكم العسكري والبلديات للضفة الغربية فى عام ١٩٨٢ نسبة ١٣٪ من ميزانية الاستيطان . اي ان السلطات الاسرائيلية تنفق على الاستيطان سبعة امثال ما تنفقه على الادارة المحلية فى الاراضي المحتلة .

خلق حقائق جديدة

من الضرورى متابعة ما تقوم به اسرائيل من اجراءات على ارض الواقع لخلق حقائق جديدة وقياسه على مضمون رسائلها ووسائلها الاعلامية التمويهية والمضللة الموجهة الى العرب والعالم الخارجي . فتبرير سياسة الاستيطان كما تدعي اسرائيل يعود الى الدوافع الامنية حينا ، بينما هي تدعى « الحقوق » التاريخية والدينية حينا اخر . وتتراوح درجة التركيز الاعلامي على هذه الاطروحات حسب حاجاتها . فقد اعلن حزب العمل الاسرائيلي فى عام ١٩٧٧ ان المستوطنات تمثل ركيزة قوية لاسرائيل ، وبهذه الحجة وجه الدعوة الى حزب الليكود آنذاك الى اقامة المستوطنات فى جميع « ارض اسرائيل » اى جميع الأراضي المحتلة .

المصدر : العرب
التاريخ : نوفمبر ١٩٨٤



المتطرفون في مستعمرة « عمانوئيل » : الحياة الدينية هي التي توجه الاستيطان .



حتى الحاخامات يعيشون حالة الرعب ويتدربون على استعمال الأسلحة في المستوطنات .

● سياسة الاستيطان الاسرائيلي

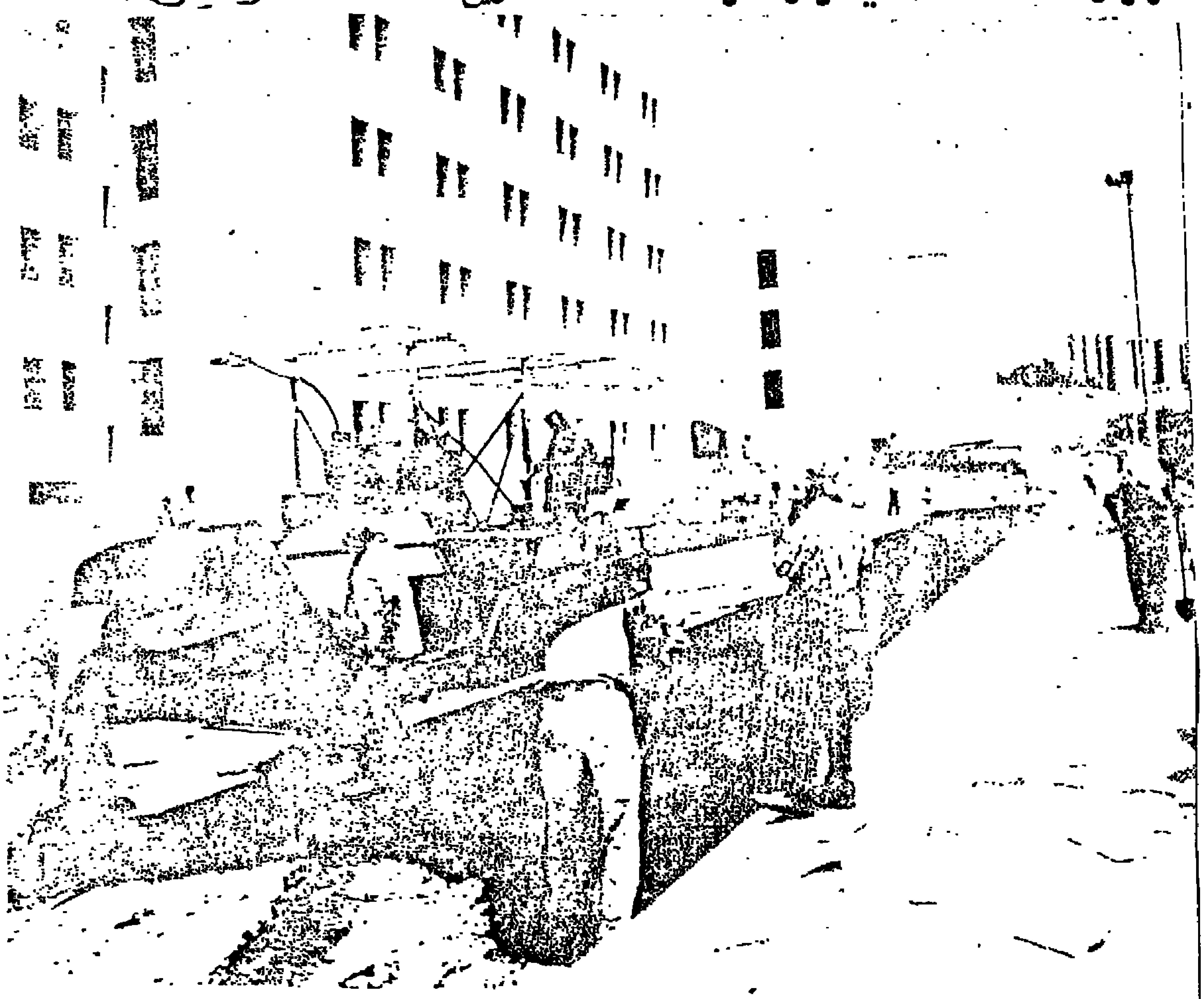
هذا الحزب الذى صرح زعيمه شمعون بيريز فى تشرين الاول ١٩٨٢ بان من الممكن ان تبقى المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية جزءا من الأردن حسب خطة السلام التى يدعمها تحالف العمل « المابام » . واضاف انه اذا كان من الممكن تواجد « مستوطنات » عربية - مشيرا بذلك الى العرب فى « اسرائيل » - تحت ادارة غير عربية ، فكذلك يمكن تواجد مستوطنات يهودية تحت سيادة غير يهودية .

وقد يبدو ان هذا يمثل تراجعا فى سياسة بعض الاحزاب الاسرائيلية المهمة ، لولا ان جميع الاحزاب والهيئات والحركات الصهيونية تشارك فى عمليات الاستيطان فى الاراضى المحتلة ، والتى بدأت ونمت وترعرت فى ظل حكم حزب العمل الذى اعطاها زخمها واتجاهها واسلوبها وعين اهدافها .

لا تراجع فى الاستيطان

فالصورة على ارض الواقع لا تشير الى تراجع عن فكرة الاستيطان بل على العكس من ذلك . فقد اعلن « نائب وزير الزراعة الاسرائيلي لاغراض الاستيطان » ان اسرائيل ستنفق على الاستيطان حوالي ٦٠٠ مليون دولار خلال العام او العامين القادمين . وسيتم انفاق جزء من هذا المبلغ على اقامة مساكن تقليدية فى المستوطنات ، بعد ان كان المستوطنون يقيمون فى مساكن جاهزة التصنيع سابقا . وتقوم الحكومة الاسرائيلية الآن ببناء حوالي ٦٠٠٠ وحدة سكنية جديدة فى المستوطنات ، لمضاعفة عدد المستوطنين وبيعها لهم باسعار تشجيعية ، تقل عن تكلفة المبانى المماثلة لها فى اسرائيل بنحو ٧٠٪ . فيباع المنزل فى احدى المستوطنات بـ(٩٠,٠٠٠) دولار فقط مقابل (٢٥٠,٠٠٠) دولار للمنزل فى اسرائيل . كما يتم تقديم تسهيلات وقروض للمستوطنين

المصدر : العرب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : نوفمبر ١٩٨٤



مستوطنات قيد الانشاء

لتشجيعهم على شراء المنازل . وتقدر نفقات الاستيطان بحوالي (١٥٠,٠٠٠) دولار للعائلة الواحدة .

وقد اعتبر اريل شارون في تصريح له في كانون الاول ١٩٨٢ المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة خط الدفاع الاول عن اسرائيل في الشرق وبالتالي لا بد من توسيعها ، كما ان هذه المستوطنات مسلحة بصورة جيدة .

الصورة على ارض الواقع تظهر ان حركة الاستيطان الصهيوني قد تزايدت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٨٢ ، كما ان هناك دلائل قوية تشير الى ان الهدف الاساسي للغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ كان لتكريس الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، من خلال صرف الانظار عما يجرى في الضفة والقطاع من جهة ، واضعاف مقاومة المواطنين العرب للاحتلال من جهة اخرى . كما استغلت السلطات العسكرية الاسرائيلية تلك الفترة لاقامة المزيد من المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين وذلك لترسيخ الامر الواقع وخلق حقائق جديدة على الارض يصعب تغييرها في المستقبل .

ايديولوجية المشروع الصهيوني

الاحصاءات الاسرائيلية المتوفرة تشير الى انه كان هناك حوالي ٣٠,٠٠٠ مستوطن اسرائيلي في الضفة الغربية باستثناء القدس في نهاية عام

١٩٨٢ . وتستثنى الاحصاءات الاسرائيلية القدس دائما باعتبار انها اصبحت جزءا من اسرائيل « شرعيا » وان هذه الحقيقة بعض من الحقائق التي تم تكوينها ولا حاجة الى مناقشتها .

ويقدر عدد المستوطنين اليهود في القدس بحوالي ١١٠,٠٠٠ مستوطن مما جعل عدد المستوطنين اليهود في كامل الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٨٢ حوالي ١٤٠ الف مستوطن بالقياس الى عدد السكان العرب في الضفة - بما في ذلك القدس - والذي يبلغ حوالي ٨٠٠,٠٠٠ نسمة . اى ان نسبة المستوطنين الى السكان العرب الاصليين كانت حوالي ١٨٪ . غير انه من المتوقع ايضا ان يزداد عدد المستوطنين اليهود خارج القدس الى اكثر من ضعف عددهم الحالي قبل حلول منتصف ١٩٨٤ ليصل الى ٦٠,٠٠٠ مستوطن وبذلك يصبح عددهم في الضفة الغربية حوالي ١٧٠,٠٠٠ مستوطن او ما نسبته ٢١٪ الى السكان العرب .

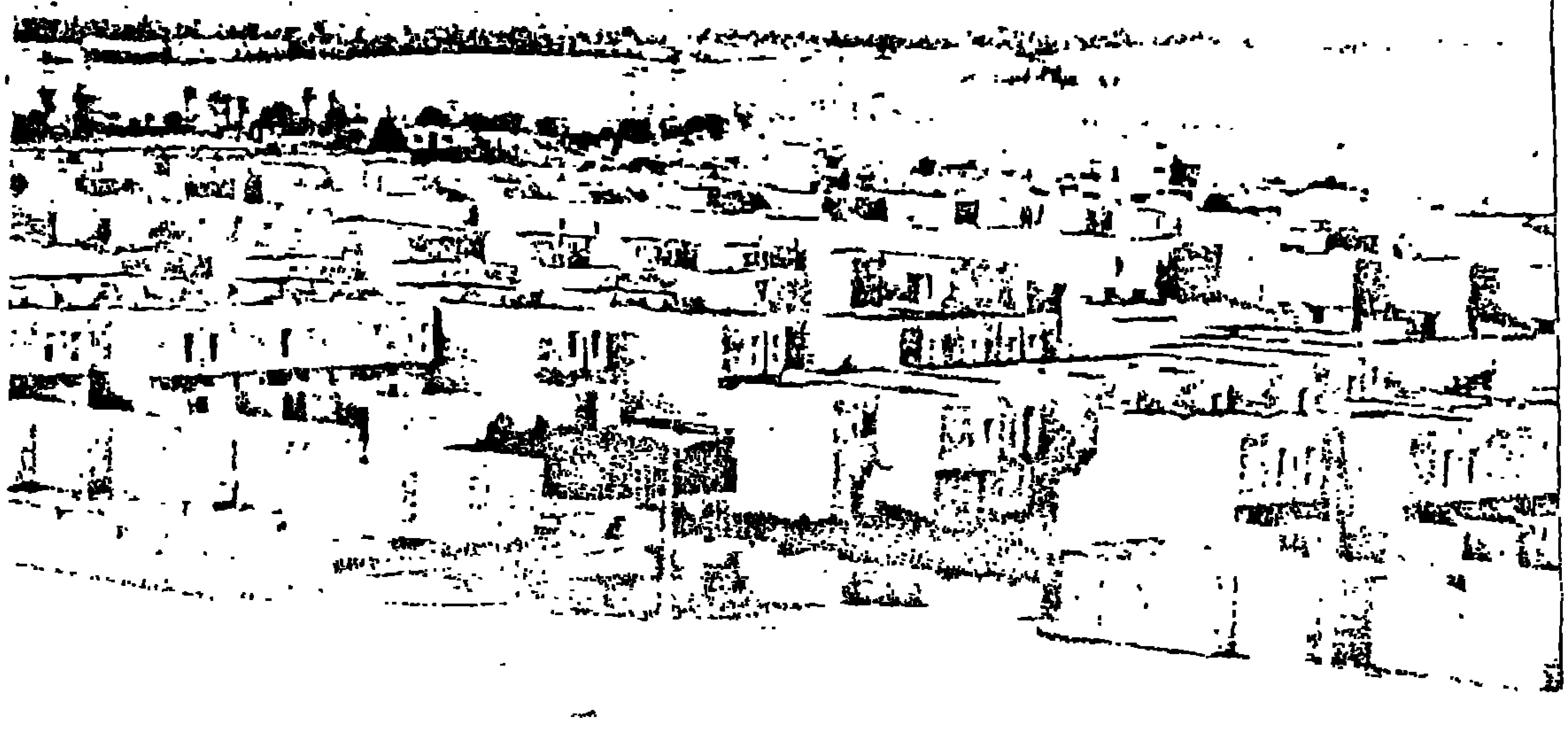
وهناك خطط اسرائيلية لزيادة عدد المستوطنين اليهود خارج القدس ، ليصبحوا ١٠٠,٠٠٠ مستوطن خلال فترة اقصاها عام١٩٨٧ . وهناك خطط ابعد مدى لاسكان ١,٤ مليون مستوطن يهودى في الضفة الغربية (عدا القدس) الى جانب ١,٦ مليون مواطن عربي في عام ٢٠١٠ .

المزاوجة في هذه السياسة بين الارض والسكان ، تستند بالطبع الى ايديولوجية المشروع الصهيوني بالاستيلاء على الارض وتفريغها من سكانها العرب الاصليين ، حيث كتب ثيودور هيرتزل عام ١٩٠٢ في كتابه « الارض القديمة الجديدة » مايلي :

« ... يجب رفع شعار ضد الغرباء . يجب عدم تواجد اى شخص سوى اليهود في هذا التجمع اليهودى » .

وقد اعلنت غولدا مئير في عام ١٩٦٧ ان :

وتبدأ مستوطنات من الصفر لتتحول الى قاعدة صهيونية زاحفة .



المصدر : العربي
التاريخ : نوفمبر ١٩٨٤
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربي - العدد ٣١٢ - نوفمبر ١٩٨٤

« اليهود قد احتلوا الضفة الغربية ليستوطنوها الى الأبد ويجب ان يكون فى هذه المنطقة اقل عدد ممكن من العرب » .

سياسة تعطيش الارض

وبينما يحظى الاستيطان اليهودى فى الاراضي العربية دائما بدعم القادة الصهيونيين لاستمرار تدفق الهجرة اليهودية تقوم السلطات العسكرية الاسرائيلية بنشاط محموم لتكثيف عملية الاستيطان على ما تبقى من الارض والسيطرة الكاملة على مصادر المياه فى الأراضي المحتلة وتكريسها لخدمة حركة الاستيطان . فقد حددت هذه السلطات استعمالات المياه لاغراض الرى فى الضفة ، وسمحت للمستوطنين باستخدام مياه الضفة للرى فى المستوطنات . وضمن سياسة التعطيش هذه يستهلك المستوطن اليهودى ثمانية اضعاف ما يستهلكه المواطن العربي من الماء . ومن المعروف ان اسرائيل قد سيطرت على مياه نهر الاردن واستولت على حصص الدول المجاورة مثل الاردن ولبنان فى عام ١٩٦٤ ، تلك الحصص التى حددتها (اتفاقية جونستون) مع لجنة الجامعة العربية بـ (١٠٠) مليون متر مكعب للاردن و (٤٢) مليون متر مكعب لسوريا و (٣٥) مليون متر مكعب للبنان .

ان احتلال اسرائيل للاراضى العربية عام ١٩٦٧ قد مكنها من السيطرة على مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان ، فاستطاعت التحكم بجزء من مياه نهر الاردن ، كما سيطرت على المياه التى تغذى قناة الغور الشرقية التى تستعمل مياهها لرى الاراضى العربية فى منطقة غور الاردن فى الضفة الشرقية . كما ابدت اسرائيل معارضتها لاقامة (سد المقارن) على نهر اليرموك فى الاردن ، واشترطت الحصول على (١٨٠) مليون متر



مخطط اسرائيلي جديد لبناء ٣٥ مستوطنة في الضفة الغربية

مكعب من مياه نهر اليرموك ، مدعية ان هذه المياه ضرورية لسد حاجات الضفة الغربية المحتلة .

والواقع ان الضفة الغربية المحتلة تتمتع بفائض مائى كبير بعد تقييد اسرائيل لاستعمالات المياه من قبل المواطنين العرب . ومن الواضح انه اذا ترجمت اسرائيل رغباتها الى واقع فانها ستكرس السيطرة على مياه نهر الاردن بكاملها مضافا اليها مواضع تغذية المياه التى تحول الى قناة الغور الشرقية ومياه الضفة الغربية . ولا تقتصر مطامع اسرائيل على مياه الضفة الغربية المحتلة والمطالبة بجزء كبير من مياه نهر اليرموك الاردنية ، بل ان من المعروف ايضا ان اسرائيل انهت مؤخرا الدراسات الهندسية الضرورية لتحويل مياه نهر الليطانى من لبنان الى اسرائيل .

اقتصاد اسير

هذا عن الاستيطان الصهيوني ودور سياسة التعطيش فى استلاب الارض وتفريغها من السكان العرب اصحاب الحقوق . ولكن هذه

السياسات تتخذ بالطبع اشكالا اخرى كثيرة في التجويع واستلاب الثقافه مما يجعل اقتصاد الاراضي العربية المحتلة اقتصادا اسيرا شأنه شأن السكان الذين يتعرضون لاستلاب الهوية العربية والتعبير السياسي الذاتي .

فقد ارغم سكان الاراضي العربية المحتلة - نتيجة لفقدان اراضيهم المنتجة ومياههم - على العمل في المصانع والخدمات الاسرائيلية في اسرائيل او الضفة الغربية كأيدي عاملة رخيصة بأجر لا يتجاوز ثلث اليد العاملة الاسرائيلية ، بينما يدفع العرب الضرائب دون الحصول على عائداتها من تعويضات البطالة والتقاعد ودون اعتراف السلطات الاسرائيلية بالنقابات التي تمثلهم . وتعتبر اية احتجاجات يقوم بها العمال العرب لرفع اجورهم او تحسين الخدمات العامة جنايات وجرائم امنية .

وبينما تجلب الضفة الغربية مئات الملايين من الدولارات كعائدات سياحية سنويا ، تبقى هذه الضفة سوقا اسيرة ومربحة للمنتجات الاسرائيلية حيث ان الضرائب والقيود المفروضة من قبل السلطات قد منعت تطوير الاقتصاد التصديري ، وجعلت من الضفة ثالثة سوق للمنتجات الاسرائيلية بعد السوق الاميركية والبريطانية .

وبينما يأتي ٩٠٪ من واردات الضفة من اسرائيل فلا يسمح باستيراد اكثر من ٢٪ من احتياجاتها من الضفة الشرقية التي تغطي العجز وتظل تسعى جاهدة لتأكيد استمرارية الخدمات الاساسية والحفاظ على الهوية العربية في الارض المحتلة .

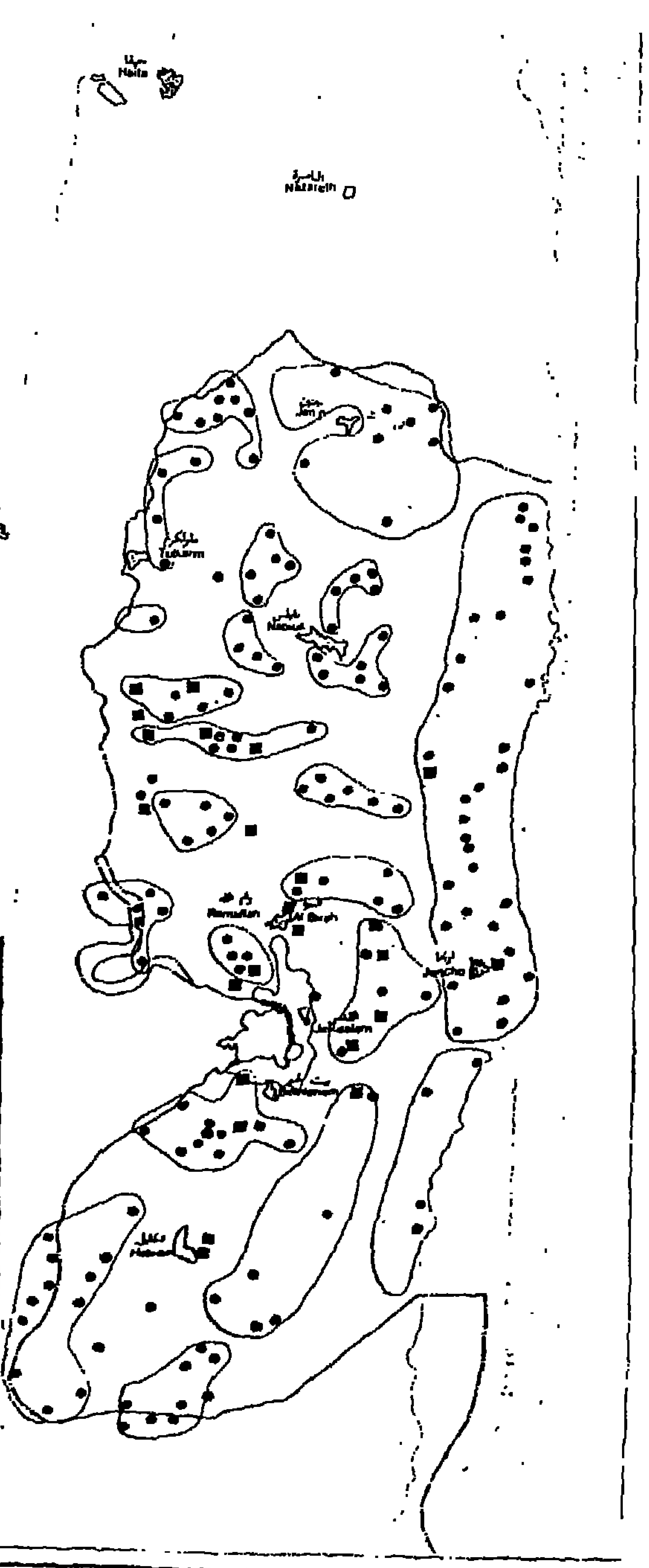
الدعم الامريكي

نحن في الاردن نظل نشرح دائما للامريكيين بان الدعم الامريكي المالي والاقتصادي والعسكري والسياسي لاسرائيل ، انما يشكل دعما لهذه السياسات التي تتجاهل ابسط مبادىء حقوق الانسان وحق تقرير المصير . فقد بلغ حجم المساعدات الامريكية لاسرائيل في عام ١٩٨٢ مثلا (٢,٢) بليون دولار ولعام ١٩٨٣ (٢,٤) بليون دولار ، وتقدر المساعدات لعام ١٩٨٤ بـ (٢,٦١) بليون دولار يصرف معظمها على شكل منح اقتصادية وعسكرية . وتشكل المنح اكثر من نصف المساعدات الاميركية « لاسرائيل » .

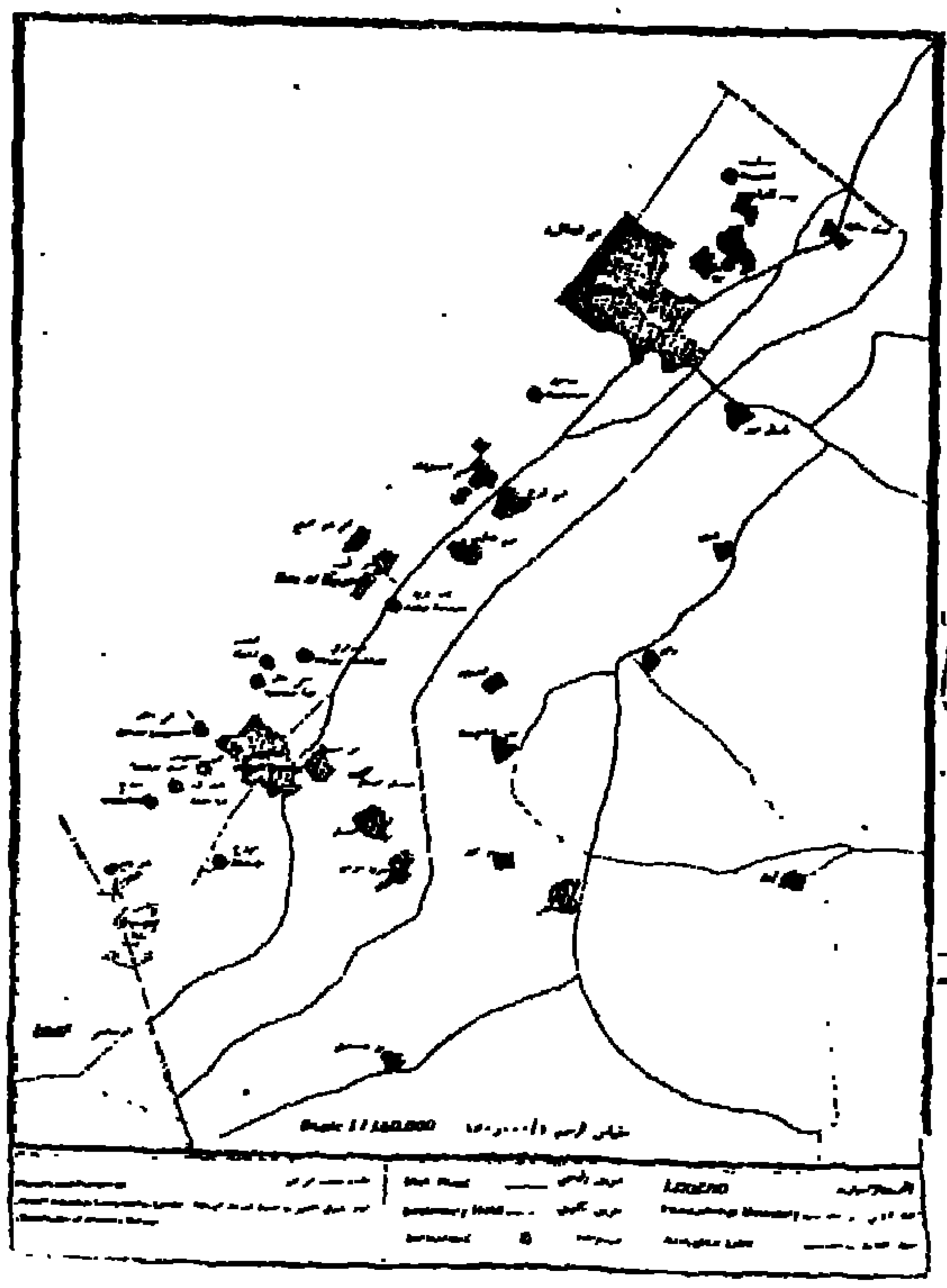
صحيح ان الاقتصاد الاسرائيلي هو في موضع متزايد السوء لا يحسد عليه ، حيث يبلغ التضخم اعلى نسبة تضخم في العالم تتزايد باستمرار عن ١٣٠٪ . وقد وصلت ديون اسرائيل الخارجية اكثر من (٢٦) بليون دولار معظمها للولايات المتحدة الامريكية ، مما يجعل كثيرا من المراقبين يعتقدون ان اسرائيل هي رهينة ديونها للولايات المتحدة ، وتستطيع هذه الاخيرة ان تمارس حدا ادنى من الضغط الذي لا تمارسه على اسرائيل ، بينما يرى اخرون ان العكس صحيح . . وان ارتفاع حجم الديون الى هذا الحد يورط الدائن اكثر فاكثر للسير وراء سياسات المدين .

وبينما تتقدم الولايات المتحدة بين الحين والاخر ببعض المبادرات غير المقنعة نحو السلام والتي ترفضها « اسرائيل » قبل غيرها ، فاننا لا نكف عن التعبير عن رأينا بان استمرار الاستيطان واستمرار الدعم له في ظل استمرار الاحتلال ، انما يشكل عقبة رئيسية في وجه أية مقترحات للسلام .

ولن يساعد استمرار « اسرائيل » في احتلال الاراضي العربية ، متذرعة باعتباراتها الامنية ، على انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي المتمحور حول القضية الفلسطينية . والادارة المحلية التي دعا اليها رئيس وزراء اسرائيل الاسبق مناحيم بيغن لن تحل مشكلة الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال . كما ان سياسات اسرائيل واستمرار استعمالها لقوتها العسكرية لن يحل



المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة
Israeli Settlements In Gaza Strip

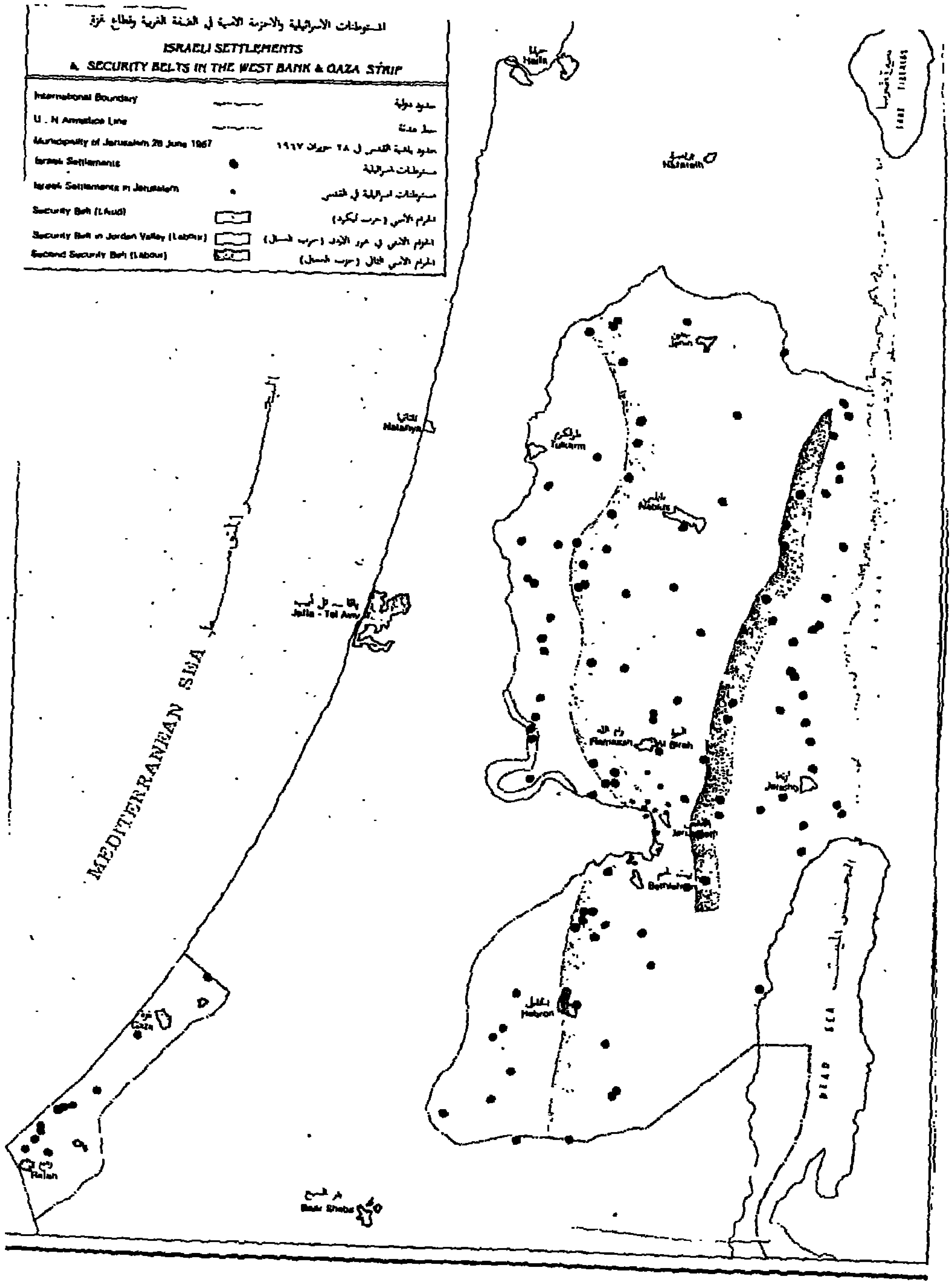


المستـوطنـات الاسـرائيليـة فـي
الضفـة الـغـربيـة وقـطاع غـزة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : نوفمبر ١٩٨٤



المستوطنات الاسرائيلية والأحزمة الأمنية
في الضفة الغربية وقطاع غزة

مشكلة الفلسطينيين المتواجدين خارج الاراضي المحتلة .

ضرورة الانسحاب

والاصح هو انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة لكي يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الاساسية . والفقرة الاولى من ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان تؤكد هذه الحقوق ، حيث تنص على ان لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها . وكأن هذا الحق ذاته رسالة الثورة العربية الكبرى الملهمة ، وقد طالبت بهذا الحق المشروع للامة العربية منذ بداية هذا القرن كما اكد الشريف حسين بن علي الاول حق الشعب العربي الفلسطيني عندما اشار الى « ترك اختيار مصيرها لاهلها . . . . » واعاد المغفور له الملك فيصل الاول التأكيد على هذه المطالب وهذه الحقوق في مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية الاولى . وتبقى هذه الرسالة بالنسبة لنا رسالة نحملها من الاجداد .

لقد حرم الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي من مجموعة الحقوق السياسية والمدنية . وتطور الاستعمار الاسرائيلي للضفة والقطاع منذ حزيران عام ١٩٦٧ ليصبح البعد الاكثر اثارة للانفعال في الصراع العربي - الاسرائيلي . فالبلاد التي ينص قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) على الانسحاب الاسرائيلي منها تكسوها المستعمرات الصغيرة والكبيرة والتي تمثل جميع المجموعات السياسية والدينية الاسرائيلية والتي تهدف الى ترسيخ سيادة اسرائيلية على تلك المناطق بانشاء المستعمرات وتكثيفها وتسميتها لضمان السيطرة وتحويلها مع التقادم الى سيادة دائمة .

ان المفهوم الاسرائيلي للسيادة هو انها تنجم عن مدة معينة من السيطرة الفعلية اي ان تتحول السيطرة العملية نتيجة تغيير الحقائق على الارض الى سيادة من خلال تقويض كل عناصر الصمود الفكري والثقافي والنفسي والاقتصادي وسحق او استلاب القدرة على المقاومة والتحرير .

ان هذا الوضع لا يخلو بطبيعة الحال من مضاعفاته ومغازيه بالنسبة لنا في الاردن وللامة العربية . فالمشروع الاسرائيلي لانشاء (قناة البحرين) عبر الاراضي المحتلة لا يمثل انتهاكا للاتفاقات الدولية ومبادىء الامم المتحدة فحسب وانما هو استمرار للعدوان والاعتداء يحمل في طياته ما يحمله من مغازي للاردن والبلاد العربية . وان قول بعض زعماء « اسرائيل » بأن الاردن يعتبر وطنا بديلا للفلسطينيين انما هو دعاية ليس لحرمانهم من وطنهم الاصيل فحسب وانما يشير الى مخططات اسرائيلية لزعزعة الاردن والاعداد للعدوان عليه . ويمكن ان يقال الشيء ذاته عن البلدان العربية الاخرى ، ورؤية سياسة التوسع والاستعمار الاسرائيلي بالنسبة لكل بلد والتي تنبع من الايديولوجية الصهيونية .

وليس من الصعب رؤية الاساليب الاسرائيلية المتشابهة بالرغم من اختلافها مع كل بلد تبعا لخصوصيته وظروفه كما يتضح ذلك في لبنان . ولكن المتابع لما جرى في لبنان يستطيع ان يرى ما اصبح يدعى « بالضفة الشمالية » في جنوب لبنان . والعدوان الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي لا يترك مجالا لاخواننا في الخليج او في اي مكان من الوطن العربي لان يظنوا انهم بعيدون عن المشكلة او بعيدون عن الاطماع الاسرائيلية والخطر الصهيوني .

ان رؤية الواقع واستشفاف معانيه يفرض علينا جميعا ان نرى ان قضية الشعب الفلسطيني ليست معزولة وان دعم صموده انما هو في الواقع دعم للتحصينات الدفاعية الامامية عن الوطن العربي وان ايقاف الانحدار انما هو نقطة ضرورية لا لاستعادة الحقوق فحسب وانما لمنع الكارثة من ان تتكرر . ⬚

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المجلة
التاريخ : ٦ فبراير ١٩٨٥

يهود مصر وراء الوعد بـ "الوطن القومي" !

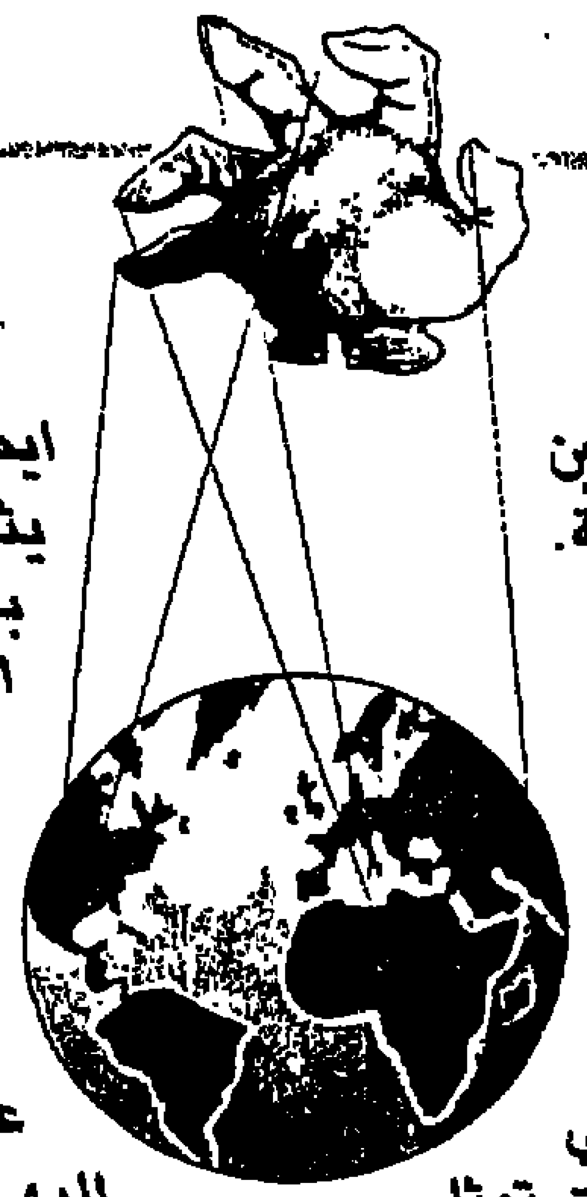
"المجلة" تفتح ملف الماسونية
ــ الاخيرة ــ

دراسة بقلم الدكتور علي شلش

كان بيان «المحفل الاكبر المصري» ونداؤه لاهل فلسطين بقبول «الوطن القومي» لليهود اشبه بالمحاولة الانتحارية. ومهما كانت الاسباب التي ادت الى اصداره، ومنها العطف على قضية «اضطهاد اليهود» وممالاة الانجليز في وعدهم «بالوطن القومي»، فليس من المستبعد ان يكون ذلك قد تم بناء على ضغط يهودي مصري محلي.

ولكن : ما نفوذ اليهود في ذلك الوقت حتى يكون لضغطهم وقع مسموع ؟

يمكن القول دون الدخول في تفصيلات كثيرة ان مرحلة الاحتلال هذه (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨) لم تكن تمثل العصر الذهبي للماسونية ـ برغم ازمتها سنة ١٩٢٢ ـ فحسب، وانما كانت تمثل



ايضا العصر الذهبي لليهود في تاريخ مصر الحديث. ولعله مما يثير التساؤل ان يترافق العصران الذهبيان على هذا النحو. او بمعنى آخر: ما سر ترافقهما ؟ هل كانت هناك صلة بين الاثنين؟ واذا كانت الصلة قائمة فكيف استغلها اليهود ؟ السر الوحيد لهذا الترافق هو الاحتلال الانجليزي نفسه بما اتاحه للماسونية واليهودية معا من فرص النمو والازدهار. فالماسونية قبل ١٨٨٢ كانت تتخبط ثم اصبحت مستقرة، واليهودية قبل ١٨٨٢ كانت محدودة ثم اصبحت مزدهرة. واذا كنا قد لمسنا استقرار الماسونية في عهد الاحتلال فمن المناسب ان نلمس شيئا عن استقرار اليهود وازدهارهم في العهد ذاته.

لم يشمل احصاء ١٨٨٢ اليهود بالذكر. ومع ذلك كان عددهم يقدر بنحو ٥٠ الفا عند البعض ونحو ٣٠ الفا عند البعض الاخر، وهو عدد مبالغ فيه في كلا التقديرين، لان عددهم بلغ في الاحصاء التالي (سنة ١٨٩٧) ٢٥٢٠٠ نسمة. فاذا علمنا ان كثيرين من الاجانب الاوروبيين غادروا مصر قبيل الاحتلال خوفا على حياتهم فان كثيرين منهم قد عادوا بعد الاحتلال. وبذلك يكون العدد الصحيح لليهود سنة ١٨٨٢ نحو ٢٠ او ٢٢ الفا، وهو الاقرب الى المعقول. وفي احصاء ١٩٠٧ بلغ عددهم ٢٨٦٣٥ ثم زاد العدد الى ٥٩١٤٨ في احصاء ١٩١٧. وبلغ ٦٣٥٥٠ في احصاء ١٩٢٧. واخيرا بلغ ٦٤٤٨٤ في احصاء ١٩٤٧ قبيل حرب فلسطين. ومن الواضح في هذه الارقام ان عدد اليهود كان في زيادة مستمرة، وان كانت الزيادة الاخيرة محدودة بسبب هجرة الاف منهم الى فلسطين وغيرها قبيل اجراء الاحصاء.

وقد رافق هذه الزيادة المستمرة في عدد اليهود ازدياد واضح في حجم الاسر الكبيرة واموالها ونفوذها من جهة، وازدياد في حجم الوضع اليهودي في الماسونية من جهة اخرى.

اما الاسر اليهودية الكبيرة فكانت تشكل قمة الهرم في التركيب الاجتماعي لليهود في مصر، وهي قمة ظلت محافظة على ولائها للثقافة الاوروبية والسلطات الانجليزية. وكانت تتجمع بين يديها ثروة طائلة نامية استثمرتها في الصناعة والزراعة والنقل والاطيان والعقارات. وكان من ابرز اسر هذه القمة : قطاوي، سوارس، عاداه، موصيري، شيكوريل، منشه، هراري، رولو، وهبه. وكلها اسر بدأت حياتها قبل الاحتلال بداية متواضعة ثم تضخمت ثرواتها في اقل من ربع قرن بعد الاحتلال. ووصل بعض افرادها الى منصب الوزارة مثل يوسف اصلان قطاوي (باشا) وزير المالية في وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ ووزير المواصلات في وزارة زيوار ١٩٢٥. كما وصل بعض افرادها الى مكانة اقتصادية واجتماعية كبيرة مثل اولاد مورينو شيكوريل مؤسس المحلات المعروفة باسمه حتى اليوم، ومنهم سالمون الذي زوج احدى بناته لمنديس فرانس رئيس وزراء فرنسا الاسبق، وجوزيف الذي ترأس المنظمة الصهيونية في القاهرة سنة ١٩٢٠ وساهم في تأسيس بنك مصر، وسلفاتور الذي اختير عضوا في بعض الوفود التجارية الرسمية وخلف رينيه قطاوي في رئاسة الطائفة اليهودية في القاهرة. وكان بعض ابناء هذه الاسر اعضاء في المحافل الماسونية.

اكثرهم شهرة

واما الوضع اليهودي في الماسونية فقد ازداد قوة مع ازدياد عدد اليهود واتساع مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية. وكان من اشهر الماسونيين اليهود ليون كاسترو المحامي ورئيس المنظمة الصهيونية في مصر، وممثل الوكالة اليهودية فيها خلال العشرينات، فضلا عن كونه رئيس «محفل الشرق الاعظم» لـ«بناي بيريت» اليهودي في القاهرة. وكان من اشهرهم ايضا فيليكس بن زاكين المحامي الصهيوني الوفدي والقاضي في المحاكم الملية ورئيس «محفل دانيال» اليهودي في الاسكندرية ونائب رئيس «محفل الشرق الاعظم» (التابع لفرنسا) فضلا عن رئاسة الرابطة الصهيونية في الاسكندرية.

ويقول موريس مزراحي في كتابه «مصر واليهود» (بالفرنسية طبع في جنيف ١٩٧٧) ان «كاسترو كان مستشارا لزغلول باشا ومتحدثا بلسانه في الدوائر الفرنسية». وقد حماه النقراشي (باشا) من الاعتقال سنة ١٩٤٨ لصلته القديمة بالوفد. ويقول ايضا ان بن زاكين كان صديقا للنقراشي، ولم يتعرض للاعتقال عند نشوب حرب فلسطين بسبب هذه الصداقة.

واذا عرفنا ان اسماعيل صدقي وحسين سري كانا من اكثر رؤساء الوزارات عطفا على قضايا اليهود وفكرة «الوطن القومي» فيجب ان نعرف انهما كانا ايضا من اعضاء مجالس ادارات الشركات والمؤسسات اليهودية الكبرى في تلك المرحلة. واذا عرفنا من جهة اخرى ان صحيفة مثل «الاتحاد» التي اصدرها «حزب الاتحاد» التابع للسرايا في يناير (كانون الثاني) ١٩٢٥ كانت تؤيد فكرة «الوطن القومي» لليهود في فلسطين وترى فيها حلا لمشكلة اليهود فيجب ان نعرف ان حسن نشأت (باشا) رئيس ذلك الحزب (وسفير مصر في انجلترا في ما بعد) كان ماسونيا من اعضاء «المحفل الاكبر الوطني المصري». وكذلك كانت صحيفة «المقطم» خلال العشرينات والثلاثينات في موقفها من «الوطن القومي».

هذه كلها مؤشرات - او بمعنى اصح وسائل ايضاح - للعلاقة بين الماسونية واليهودية. فاذا اضفنا اليها ان اليهود في مصر خلال النصف الاول من القرن العشرين على الاقل لم يدخروا جهدا في سبيل قضية «الوطن القومي»، وانهم - وهذا هو الاهم - لم يبداوا جديا في انشاء المستعمرات في فلسطين الا بعد احتلال الانجليز مصر سنة ١٨٨٢، يكون من اليسير علينا ان نفهم سر الضغوط التي مارسوها في سبيل تحقيق اهدافهم.

واذا كان هدف الانجليز من تشجيع الماسونية في تلك المرحلة هو تدعيم نفوذهم وبقائهم في مصر، فقد كان هدف اليهود هو حماية مصالحهم في مصر وتحقيق احلامهم في فلسطين. ولم تكن الماسونية عند الاثنين سوى وسيلة، تماما كما هي الحال بالنسبة الى اي فرد يريد الانضمام اليها. واذا كان يعقوب صروف قد دخل الماسونية مع غيره من نصارى الشام المهاجرين لكي يضمن احترام المسلمين

لديانته، كما مر بنا، فقد اقبل اليهود على الماسونية في مصر لذات الهدف. فلما اوعزت لهم المنظمات الصهيونية بهدف جديد ضموا هذا الى ذاك وراحوا يضغطون على «المحفل الاكبر المصري» حتى اصدر ما يشبه «الفتوى» لمصلحتهم.

لقد نجح اليهود في استغلال الماسونية لانهم لم يدخلوها للنزهة في حين فشلنا نحن في استغلالها لمصلحة الحركة الوطنية واستخدامها كقوة للضغط على الانجليز وقتها، وهذه هي العبرة الوحيدة التي يخرج بها المتأمل في تلك المرحلة. ولا شك ان المال والعلاقات العامة قد لعبت دورها اليهودي التقليدي في هذا السبيل. وفي مثل هذه الظروف لا تعرف السياسة مبدأ ولا اخلاقا.

مرحلة النهاية

وكانت المرحلة الاخيرة من مراحل الماسونية في مصر (١٩٤٨ ـ ١٩٦٤) اقصر واخرس من سابقتيها. واذا كنا قد اطلقنا عليها اسم «مرحلة النهاية» فيجب ان نطلق عليها ايضا اسم «مرحلة الوعي». فقد بدأت العقول في فحص تجربة المرحلة السابقة مع بداية حرب فلسطين في مايو (ايار) ١٩٤٨. وبدأت عملية الربط بين النشاطين السابقين في مصر للماسونية والصهيونية. وانطلق الكتاب في توعية الناس بما كان من امر الحليفتين. وبدأت بعض الصحف التي تمادت في تأييدها للماسونية في التراجع عن موقفها، او ايثار الصمت.

ومن هذه الصحف مجلة «المقتطف» التي كانت تؤدي للماسونية دورا اقرب الى الدعوة والفلسفة منذ سنة ١٨٨٤. فقد ظهرت فجأة بموقف مضاد تماما في مارس (اذار) ١٩٥٠. ففي عدد ذلك الشهر نشرت مقالا بدون توقيع، كان عنوانه «فضائل الماسونية: لا حرية ولا اخاء ولا مساواة». ويبدو من اسلوبه ان كاتبه هو نقولا الحداد الذي تولى تحريرها خلال سنتي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠. وكان قد نشر بمجلة «الرسالة» عقب اشتعال الحرب في فلسطين سنة ١٩٤٨ سلسلة طويلة من المقالات ركز فيها على فضح تاريخ اليهود وخصالهم وصهيونيتهم.

وقد استهل الحداد مقاله بقوله: «الماسونية كما فهمناها هي جمعية يقال انها سرية. ونحن نعلم الاسر عظيم الشأن فيها او مفيدا للبشرية والحضارة سوى علامات الدرجات ومؤامرات سرية مختلفة الاغراض. وفيما سوى ذلك فهي في دعوى اصحابها جمعية انسانية. فاذا لم يكن للماسونية تعليم آخر افضل من هذين التعليمين فلا لزوم لها».

ثم مضى في مقاله متحدثا ان العالم «لا تنقصه ديانة ولا جمعية تعليمية وانما تنقصه قوة سماوية تغير قلوب البشر لكي يحبوا بعضهم بعضا»، وان الماسونية تعلن السرية في حين ان «التعليم الصالح لا ينفع الا معلنا». واضاف ان «الماسونية بدعة يهودية لاغراض خاصة باليهود، هي واسطة لا غاية. ابتدعت بدهاء فائق وصبغت بصبغة السرية لكي تستهوي الناس، لان الناس بطبيعة نفوسهم يبتغون ان يعرفوا الاسرار». ثم انتقل الى الحديث عن خرافة الاخوة الماسونية ومناداتها بالمساواة والحرية، وكيف انها منذ ظهورها لم نر منها عملا انسانيا عظيما، وانما على العكس «رأينا جميع الثورات والحروب الاخيرة في القرن الماضي والقرن الحاضر قامت بدسائس ماسونية، وهذه الدسائس غرضها «انشاء دولة صهيونية تنمو الى ان تسيطر على جميع العالم».

واختتم الحداد مقاله بان الماسونية استهوت الناس بخدعة الشعارات. ولم يدر هؤلاء ان هذه الخدعة لخدمة الصهيونية الا لما ظهر الكتاب السري الذي يضم بروتوكولات حكماء صهيون، وفيه يصرحون بالصهيونية وباستخدام الماسونية لها. ومع ان اليهود تبرأوا من هذا الكتاب فقد «ظهرت الحقيقة، وهي ان الحركة الصهيونية قديمة جدا وغرضها تحين الفرص لانشاء دولة اسرائيل الشاملة. وقد اثبتوا الماسونية لهذا الغرض ونجحوا». بل انهم اخترعوها حتى يزيدوا صلابة صهيونيتهم، وجعلوها ثلاث فرق: الفرقة الرمزية العامة المباحة للناس دون تمييز، والفرقة الثانية التي لا يدخلها الا الخاصة وتصدر الاوامر للفرقة الاولى، والفرقة الكونية الاكثر سرية من زميلتيها ولا يدخلها الا النفر القليل وربما لم يعرف بها غير اعضائها، و «تستخدم الماسونيين الاخرين لانشاء الفوضى في العالم على قاعدة فرق تسد ليستطيع اليهود بواسطتها ان يعودوا الى صهيون».

كانت هذه آخر مقالة تنشرها «المقتطف» بالسلب او الايجاب على اي حال. بل ان كاتبها ما لبث هو نفسه ان ترك المجلة بعد قليل، ربما بسببها. ففيها خروج خطير على سياسة المجلة ازاء الماسونية بالذات، وان كانت قد وقعت في التعميم والاحكام الجزافية بعد استهلالها. فمن السهل ان نبرر ان الماسونية واسطة لغاية، ولكن من الصعب ان نبرر انها بدعة يهودية تقف وراء جميع الثورات والحروب، فهذا تعميم يلغي قوانين حركة التاريخ. فاذا بطل هذا السبب بطل معه هدف اليهود في السيطرة على العالم. واذا كان من الجائز ان يكون هذا الهدف قد دار في اذهان بعض اليهود وحاولوا

المصدر : المجلة

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٨٥

تسجيله في بروتوكولات حكمائهم، مما لا نستطيع تعميمه، فليس من الجائز القول ان اليهود يستخدمون الماسونية لانشاء الفوضى في العالم كي يسودوا ويعودوا الى صهيون، لأن الفوضى لم تعدهم الى صهيون، وانما اعادتهم وسائل السياسة الحديثة التي لا تعرف الاخلاق. ومن الممكن بالطبع ان يسيطروا على العالم اذا غفل. اما اذا ادرك كل ذي حق حقه، ولم يغفل عنه، فلن تستطيع قوة بشرية ان تمسه.

حرب فلسطين

وكانت حرب فلسطين اذن بداية مرحلة النهاية في تاريخ الماسونية، لا في مصر وحدها وانما في العالم العربي ايضا. وكانت هذه الحرب ايضا نهاية مرحلة في حياة العرب، وبداية مرحلة جديدة شهدت الكثير من التغيرات العنيفة، وعلى راسها انقلاب النظام في مصر. ولكن النظام الجديد الذي حل في يوليو (تموز) ١٩٥٢ لم يمس الماسونية على الفور مثلما مس جميع مؤسسات النظام القديم. وعاشت الماسونية متزوية في صمت، وقد انفض سامرها، وهجرها اليهود وكبار رجال العهد السابق بمن فيهم «استاذها الاعظم» محمد علي، حتى صدر في ابريل (نيسان) ١٩٦٤ امر من الحكومة باغلاق محافلها في جميع انحاء مصر. ونشرت الصحف اسباب اغلاق المحافل الماسونية. وكان مما ذكرته مجلة «آخر ساعة» في تحقيق لها في ٣ يونيو (حزيران) ١٩٦٤: «عندما طلبت الجمعيات الماسونية بالجمهورية العربية المتحدة تسجيل تنظيماتها بوزارة الشؤون الاجتماعية طلب منها المسؤولون تطبيق قانون الجمعيات عليها. وهذا القانون يحتم خضوع كل الجمعيات داخل الجمهورية لاشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، ويكون للمسؤولين في الوزارة حق التفتيش على اعمال الجمعية للتأكد من عدم مخالفتها للقانون. ورفضت الجمعيات الماسونية ذلك، لانه يتعارض مع السرية التامة التي تعيش فيها، فقررت الحكومة الغاء الجمعيات الماسونية في مصر. ولم يكن هذا هو السبب

« كاسترو اليهودي كان مستشارا لسعد زغلول! »



سعد زغلول : وزير ماليته يهودي

الوحيد لالغاء الجمعيات الماسونية. ان امن الدولة وسلامتها اقتضيا الغاء هذه الجمعيات ايضا. فقد قررت الصهيونية استغلال المحافل الماسونية في جميع انحاء العالم لمزاولة نشاطها، نظرا لضمانة سرية ما يجري في داخل هذه المحافل».

وتلا ذلك اقبال الصحف على نشر تحقيقات عن الماسونية واسرارها وتجارب اعضائها السابقين في محافلها. كما تلاه صدى واسع في البلاد العربية التي كانت محافلها تحت رعاية «المحفل الاكبر المصري»، مثل سورية ولبنان وفلسطين. فقد قررت سورية اغلاق المحافل في اغسطس (آب) ١٩٦٥. وقرر لبنان في ذلك الشهر الغاء عقد المؤتمر الماسوني العالمي الذي كان مقررا انعقاده في بيروت خوفا من »

المصدر : المجلة

التاريخ : ٦ تشرين الأول ١٩٨٥

المجلة تفتح
ملف الماسونية

تسلل العناصر الصهيونية. واصدر الماسونيون في الاردن بيانا اعترفوا فيه «باستغلال الصهيونية للماسونية العالمية استغلالا مجرما في ابشع صورة عرفتها الانسانية» وقرروا انشاء منظمة ماسونية باسم «الحركة الماسونية العربية» والمحافظة على الصلة مع المحافل العالمية الصديقة من اجل انصاف عرب فلسطين ونصرة قضية اللاجئين. ومع ذلك اصدر مفتي الاردن العام فتوى بتحريم الدخول في الماسونية بدعوى انها بدعة يهودية، تقدم الاخوة الماسونية على الاخوة الدينية والقومية، وان الله ينهى عن موالاة الاعداء. وكان العراق قد سبق الجميع باغلاق المحافل الماسونية (١٠ محافل) على اثر ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨.

غير ان ما حدث في مصر يدعو الى التساؤل:

لماذا تأخر قرار الحكومة المصرية باغلاق المحافل الماسونية الى سنة ١٩٦٤ ؟

هل كان التأخير من قبيل النسيان للمحافل التي ران عليها الصمت ولم يعد لها صوت منذ ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ؟

هل كانت الحكومة المصرية تريد احراج المحافل او تركها كي تموت من تلقاء ذاتها ثم تصدر قرارا باغلاقها وتحريمها ؟

ماذا كان مصير سجلات هذه المحافل ؟ هل اعدمها اصحابها ام استولت عليها الحكومة ؟ واذا كان الامر الاخير هو الصحيح فاين هي الان ؟

هذه الاسئلة لم يجب عنها احد للاسف بعد. وربما تكشف الايام جوابها.

"«المقتطف» ١٩٥٠ : «الماسونية... لا حرية ولا اخاء ولا مساواة»"

سوء الذكر

ولكن هناك اسئلة اخرى نستطيع ان نجيب عنها من واقع ما مر بنا.

هل قدمت الماسونية لمصر عملا خيريا مفيدا ؟ هل تركت اثرا يدل على ما ينادي به اصحابها من مبادىء البر والاحسان ؟ هل شاركت الحركة الوطنية في مقاومة الاحتلال ؟

كل هذه الاسئلة جوابها واحد هو النفي.

لقد نقل الكاتب الانجليزي ستيفن نايت سطرا بالغ الاهمية عن «الكتاب الدولي لحرفة الماسونية». ويقول هذا السطر: «ان الماسونية تعلم الانسان بوضوح ان اول واجب له يكون ازاء نفسه». واذا فسرنا هذه العبارة تفسيرا عمليا يصبح معناها: انا وبعدي الاخرون، اي ان مصلحة العضو تأتي قبل مصلحة الاعضاء. وبذلك تصبح الماسونية تنظيما اساسه المصلحة الشخصية. ولهذا فان الماسونيين الانجليز الكثيرين الذين اعترفوا لنايت بانهم استفادوا في التجارة من «اخوانهم» او سهلت مصالحهم مع القوامين على المجتمع بسبب

المصدر : المجلة

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٨٥

ماسونيتهم لم يكذبوا او يبالغوا. فذلك هو الاساس عند عامة الماسونيين: حك ظهري احك ظهرك، كما يقول المثل الانجليزي. ولكن هذه المصالح الفردية في اساسها لا بد ان تنعقد حين تسيطر على المحافل مراكز قوة معينة. وعندئذ يوجه كل مركز منها المصلحة بالطريقة التي يريدها. وهذا ما حدث في الغالب في صفوف ماسونية بلد مثل مصر، حيث كانت المحافل مراكز لادارة المصالح الفردية او الجماعية، حسب ثقل مراكز القوة بها، وكانت ايضا مراكز للمعلومات والتنسيق بين المصالح، مهما كانت شعاراتها او مبادئها الخيرية المعلنة على الناس.

لقد بدأت الماسونية في مصر ـ كما رأينا ـ بهدف رعاية مصالح الاقليات الاجنبية التي اسستها. ولما ازدادت فيها نسبة الاهالي، او العنصر الوطني، بدأ التطلع ـ تحت مظلة السرية ـ الى تحقيق اهداف ذات طابع وطني كما حدث مع حليم الذي حاول استغلال الماسونية في الوصول الى الحكم، وكما حدث ايضا مع الافغاني الذي حاول استغلالها في التخلص من اسماعيل وتثبيت ولاية ابنه توفيق. وكان ذلك في الحالتين اشبه بحركة «اللوبي»، او قوى الضغط ومراكز القوة في السياسة. ثم انتهت تلك المرحلة التي حاولت فيها الماسونية ان تؤسس نفسها في مصر بالاحتلال الانجليزي.

وبدأت مرحلة الاحتلال ـ كما رأينا ايضا ـ دون ان تتأسس الماسونية. فكان من الطبيعي ان تنضوي تحت لواء الانجليز، لسببين : اولهما ان معظم اعضاء المحافل اجانب، والاخر ان الانجليز هم اول من اسس الماسونية في العالم. وهكذا تميزت تلك المرحلة باستقرار الماسونية وتوسعها وازدهارها من جهة وابتعاد الحركة الوطنية عنها تماما من جهة اخرى على عكس ما حدث في المرحلة السابقة حين حاولت الحركة الوطنية الاستفادة منها. ونتيجة لهذه الظروف نجح اليهود ـ بازدهارهم وتحالفهم مع الانجليز ـ في الاستفادة منها في تحقيق احلامهم الصهيونية حتى نهاية المرحلة سنة ١٩٤٨.

وفي مرحلة النهاية الاخيرة صمتت الماسونية وتعرضت للانقراض حتى الغيت رسميا سنة ١٩٦٤.

في كل هذه المراحل الثلاث لم تترك الماسونية اثرا طيبا على المستوى العام اجتماعيا او سياسيا. وبذلك لم تعمل بمبادئها، ولا كفت يديها عن العبث السياسي. ولم يبق منها في النهاية سوى سوء الذكر والاف الصفحات وابيات الشعر التي دبجها المخدوعون بها او الذين في قلوبهم غرض. اما على المستوى الفردي فربما احسنت على كثيرين وسهلت مصالح الكثيرين ايضا. ولكن هذا لا يبقى في التاريخ كما يبقى الاحسان العام والمصالح العامة للامم او المجتمعات، لا للافراد ■

الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين والمناطق العربية المحتلة

د . نافذ نزال
استاذ التاريخ الحديث والعلوم السياسية
جامعة بيرزيت — الضفة الغربية

قام ثيودور هيرتسل بتحديد الاهداف الرئيسية للحركة الصهيونية بصورة دقيقة منذ اكثر من نصف قرن تقريبا وتتمثل تلك الاهداف بتعزيز وتنظيم الاستيطان اليهودي في فلسطين بشكل واسع[1] . وقد عبر عن رأيه هذا في أوائل شهر حزيران لسنة ١٨٩٥ بقوله :

« بمجرد ان نحتل الارض سنقوم بتقديم مكاسب سريعة الى الدولة التي تستقبلنا يجب ان نستولي على الممتلكات الخاصة في المناطق المخصصة لنا بكل حرص وتؤده . يجب علينا ان نحاول التخلص من السكان المعدمين عبر الحدود من خلال توفير وظائف لهم في الاقطار المضيفة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، العمل على حرمانهم من أي فرصة للعمل في القطر الخاص بنا .

كلا المرحلتين : مصادرة الاراضي واخلاء الفقراء يجب ان تتم بطريقة هادئة ودون ضوضاء »[2] .

ولا يوجد اي دليل بان الاستراتيجية قد تغيرت ، والدليل على ذلك ما رأيناه بعد مضي سبع سنوات على عقد اول مؤتمر صهيوني في عام ١٩٠٤ ، كتب الفيلسوف الصهيوني مناحيم اوسكن عن استراتيجية تملك الاراضي بالعبارات التالية والتي تتمثل بالاستيلاء على الارض بواسطة الحرب ، شراء الاراضي بواسطة الاكراه وبمساندة السلطة الحاكمة ، وشراء الاراضي من اصحابها الراغبين في البيع .

وقد أصر على انه لا يمكن بناء حياة طبيعية ذات استقلالية لليهود ولا يمكن لليهود التعبير الحر عن ذاتهم الا من خلال انشاء دولة يهودية على « ارض اسرائيل » او السيطرة التامة على اراضيها من خلال تملكها الكلي او الجزئي ، وبدون حق تملك الارض فانه لا يمكن ان تكون الارض « ارض اسرائيل » ، وذلك بغض النظر عن نسبة اليهود المقيمين فيها .

كانت احصائيات ملكية الاراضي في فلسطين خلال الوصاية البريطانية على فلسطين قضية مركزية . وقد اشارت الاحصائيات الحكومية (The Palestine Goverment's Village Statistics) الى ان مجموع ما يملكه اليهود حتى عام ١٩٤٥ حوالي ١,٤٩١,٦٩٩ دونم من مجموع مساحة فلسطين البالغة ٢٦,٣٢٣,٠٢٣ دونم . ان هذه النسبة تمثل فقط ٥,٧٦ بالمئة من مجموع المساحة الكلية لفلسطين[3] . ولكن الصهاينة على اية

حال يصرون على أن نسبة الاراضي التي كانت في حوزتهم عند نهاية الانتداب تقارب ٩ بالمائة من مجموع مساحة فلسطين وهكذا نرى ان ما بين ٠,٨٨ الى ٩١ بالمائة من المساحة الاجمالية لفلسطين لم تكن مملوكه من قبل اليهود عندما اقيمت دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ [٤] .

وحين قامت دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ تخلص الصهاينة من معظم العوائق التي تقف في طريقهم للاستيطان في فلسطين . وقد اصبح اكتساب الارض اسهل بكثير في هذه الفترة مما كان عليه في البداية وذلك بواسطة الحرب وطرد السكان العرب ومصادرة ممتلكاتهم . لقد صرح وزير الدفاع الاسرائيلي السابق موشي ديان بهذا الصدد بقوله : « التهيئة للحرب تقع على عاتق الناس وسواعدهم ، في حين تقع على عاتق الجيش الاسرائيلي مهمة القتال الاساسي وقيام الامبراطورية الاسرائيلية » [٥] .

الاستيطان بعد قيام الدولة الاسرائيلية ـــ تهويد فلسطين

تبلغ مساحة الجزء الذي اقيمت عليه اسرائيل من فلسطين حسب خطوط الهدنة لعام ١٩٤٧ حوالي ٢٠,٧٠٠,٠٠٠ دونم منها ٤٢٥ الف مساحات مائية وتوزع كما يلي : ١٧,٦٧٥,٠٠٠ دونم املاك اميرية ، ٨٠٠ الف دونم مملوكة للصندوق القومي اليهودي ٤٥٠ الف دوم مملوكة لمنظمة بيكا اليهودية ، ٨٢٠ الف دونم مملوكة للافراد والجمعيات اليهودية و ٣,١٧٥,٠٠٠ دونم هجرت من قبل سكانها العرب ما بين عام ١٩٤٧ ـــ ١٩٤٨ [٦] . ومنذ عام ١٩٤٧ واصلت السلطات الاسرائيلية استيلاءها على الاراضي العربية في فلسطين ، ففي حرب ١٩٤٨ دمرت الجيوش الاسرائيلية ٣٨٥ قرية من مجموع ٤٧٥ قرية فلسطينية [٧] . واخذت تصادر الاراضي العربية التي اضطر اصحابها الى تركها نتيجة لجوئهم الى الاقطار العربية المجاورة خلال حرب ١٩٤٨ ، كذلك اخذت السلطات الاسرائيلية في الاستيلاء على اراضي العرب الذين واصلوا اقامتهم في فلسطين .

ان اول حالات طرد السكان العرب والاستيلاء على اراضيهم بعد حرب عام ١٩٤٨ مباشرة كان في تاريخ ٥/١١/١٩٤٨ في قرية الرامه ، وتبع ذلك الاخلاء الاجباري لسكان قرية كفر برعم في تاريخ ١٥/١١/١٩٤٨ ، وتلاه اخلاء سكان قرية عنان في ٤/٢/١٩٤٩ . وفي الخمسينات قام جيش الدفاع الاسرائيلي بطرد سكان قرى الغبسيه ، البطاط ، المجدل ، وثلاث عشرة قرية في وادي عرّه . وبالاضافة الى ذلك قامت السلطات الاسرائيلية باصدار العديد من القوانين لتبرير هذه الممارسات غير المشروعة ومواصلة الاستيلاء على الاراضي العربية الباقية في فلسطين . واول هذه القوانين ما يعرف بقانون حق الاستيلاء على « املاك الغائبين لعام ١٩٥٠ » . والذي يعرف « الغائب » بأنه :

« اي شخص كان مواطنا في ارض اسرائيل وغادر مكان اقامته في اسرائيل في اي وقت كان ما بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ واليوم الذي اعلنت فيه حالة الطواريء كما اعلن عنه مجلس الدولة ، يعتبر شخصا غائبا . (كذلك يعتبر الشخص غائبا) ... اذا ترك الى مكان خارج ارض اسرائيل قبل اول سبتمبر ١٩٤٨ او الى مكان في ارض اسرائيل كان محتلاً من قبل قوات كانت ترغب اعاقة اقامة دولة اسرائيل او حاربت الدولة بعد قيامها » .

ان هذا القانون يعني ان المواطنين العرب في مناطق شاسعة في الجليل والمثلث كانوا في « ارض اسرائيل » حتى ١/٩/١٩٤٨ ، ولكنهم في هذه الفترة كانوا تحت سيطرة القوات العربية لذا يحق الاستيلاء على املاكهم . وعندما احتلت اسرائيل هذه المناطق أخلى الكثير من القرويين العرب قراهم وذهبوا الى الاقطار العربية المجاورة الى ان تعود الامور الى نصابها الطبيعي ليعودوا الى اماكن سكناهم . ان عدم تواجدهم في قراهم في الفترة المذكورة اعطي السلطات الاسرائيلية ذريعة لمصادرة جميع ممتلكاتهم باعتبارها املاك غائبين [٨] .

كانت نتيجة هذا القانون « الحاضر — الغائب » ، وهو الوحيد من نوعه في العالم أجمع ، مصادرة حوالي ١,٧٥٠,٠٠٠ دونم من اراضي العرب في الجليل . يقول الكاتب الاسرائيلي أهارون كوهين في هذا الصدد : منذ عام ١٩٤٨ وحسب احصائيات الحكومة الاسرائيلية فان المساحة الاجمالية لاراضي الغائبين في المناطق الريفية تبلغ ربع مليون دونم ، ٨٠ الف منها مشجرة بالحمضيات ، و ٢٠٠ الف دونم مشجرة بالفواكه . اما المناطق الواقعة في المدن فتشمل ٢٥,٤١٦ بناية تضم ٥٧,٤٩٧ شقة و ١٠,٧٢٧ محليات عمل وورش ، وعلاوة على ذلك فان ملكية العرب لممتلكاتهم داخل دولة اسرائيل لحقها الكثير من الاذى نتيجة لقانون املاك الغائبين (مارس ١٩٥٠)(٩) .

وهذا ادى الى تقليص مساحة الاراضي الزراعية المتوفرة للمواطنين العرب في فلسطين المحتلة ، فمن معدل ٨,٤ دونم من الاراضي الزراعية للفرد التي توفرت للمواطنين العرب قبل قيام دولة اسرائيل ، انخفض المعدل الى ٢,٢ دونم عام ١٩٤٩ ، وحاليا فانه يقل عن دونم واحد(١٠) . وامام التزايد المستمر في اعداد المواطنين العرب في فلسطين المحتلة فان هذه النسبة آخذة بالانخفاض ، وبدلا من ان تعالج الدولة هذه المشكلة امام المواطنين العرب وتزيد رقعة الأرض في القرى العربية ورفع مستوى الزراعة ، نجدها تضيق هذه الرقعة بمصادرة الاراضي العربية بموجب قانون « الاراضي البور — ١٩٤٨ » . اي لعدم فلاحة الاراضي لمدة سنة كاملة بغض النظر عن اسباب عدم فلاحتها وهي غالبا نتيجة لاوامر عسكرية باغلاقها لاسباب امنية : فمثلا بلغت اراضي قرية ام الفحم العربية عام ١٩٤٥ حوالي ٧٧,٢٤٢ دونم وكان يسكنها آنذاك ٤ الاف نسمة ، وحاليا يبلغ عدد سكان هذه القرية ١٧ الف نسمة ولكن اراضيها تقلصت بعد مصادرتها من قبل السلطات الاسرائيلية وتبلغ حاليا ١٢,٤٠٠ دونم فقط . كذلك قرية الطيبة فقد تقلصت اراضيها منذ عام ١٩٤٥ من ٤٠,٦٤٥ دونم الى ١٣,٣٤٣ ، ثم قرية كوكب من ١٨,٦٧٤ دونم الى ١٣,٠٠٠ دونم ، كذلك قرية المغار من ٤٥,٥٦٠ دونم الى ١٣,٤١٧ دونم ، واخيرا قرية تمره من ٣٠,٥٥٩ دونم الى ١٤,٥٠٠ دونم(١١) .

ثم جاء قانون « التصرف — ١٩٥٣ » ليشمل الاراضي العربية التي لا يستطيع القانون السابق النيل منها ، وينص هذا القانون على انه اذا لم يتصرف صاحب الأرض تصرفا فعليا — اي بنفسه ويده — وكانت الحكومة بحاجة للارض لاغراض دفاعية أو لاغراض التوطين ، فانها تصبح بامر من الحكومة ملكا للدولة وتسجل باسم سلطة التعمير والانشاء . ووفق هذا القانون استولت السلطات الاسرائيلية على اراضي من مدينة الناصرة والقرى العربية المجاورة .

ان منطقة مدينة الناصرة والتي ازداد عدد سكانها من ١١ الف في عام ١٩٤٨ الى ٤٠ الف مواطن حاليا قد تقلصت مساحتها خلال هذه الفترة من ١٥ الف دونم في عام ١٩٤٨ الى ٧٥٠٠ دونم حاليا . ومعظم هذه الاراضي المصادرة قد استغلت لاغراض الاستيطان الاسرائيلي ولبناء ما يسمى بالناصرة العليا حيث يقطن هذه المنطقة الآن ما ينوف على العشرين الف يهودي .

ورغم احتجاجات المواطنين العرب على هذه الممارسات لم تتوقف مصادرة الاراضي . ففي عام ١٩٧٥ وافق الكنيست الاسرائيلي على برنامج تهويد الجليل . تعود هذه الخطة الى عقد الخمسينات حيث صرح دافيد بن غوريون ، اول رئيس وزراء لاسرائيل بما يلي : « كل من يزور الجليل يكسب الشعور بان هذه المنطقة لا تمت الى اسرائيل بصلة » .

من هذا المنطلق نرى ان الخطة الاسرائيلية لتهويد الجليل لها هدف مزدوج . الهدف الاول هو مصادرة ما تبقى من ارض عربية داخل اسرائيل ، والهدف الثاني هو تغيير ديموغرافية الجليل الى اغلبية يهودية . وفي تاريخ ١٠ /٤ /١٩٧٥ اعلن متصرف اللواء الشمالي في اسرائيل انه يريد توسيع حدود بلدية الناصرة العليا اليهودية وذلك على حساب القرى العربية ، الرامه ، كفر كنا ، المشهد ، عين ماهل ، وباتجاه الجنوب الشرقي لمدينة

الناصرة باتجاه القرية العربية اكسال حتى ما بعد مدينة العفولة . ان الاراضي التي سيتم ضمها لبلدة الناصرة العليا اليهودية من هذه القرى العربية يبلغ ١١ الف دونم(١٢) . كما قررت الدولة في أيار عام ١٩٧٧ ضم الاراضي العربية في قرى بيت جن ، حرفيش ، البقيعة ، الرامة ، الى ما يسمى بحديقة « ميرون » وبموجب القانون منع العرب من استصلاح الاراضي ، ورعي الماشية وقرط الحطب من اجل المحافظة على المناظر الطبيعية(١٣) .

ومنذ عام ١٩٧٧ بدأ تنفيذ مشروع « فايتس » الذي يستهدف انشاء استيطان يهودي مركز في الجليل وفقا للفكرة القائلة بأن الجليل ليس بعد جزءا مكملا لدولة اسرائيل اذ يبلغ عدد سكانها العرب حوالي ١٦٠ الف مواطن . لذا يدعو المشروع الى اقامة خمسين مستوطنة يهودية جديدة ، ١٥ مستوطنة في الفترة ما بين ١٩٧٧ ــ ١٩٨٠ ، وخمسة وثلاثون مستوطنة أخرى حتى عام ١٩٩٠ ليقطن بهما ست الاف عائلة يهودية ، بالاضافة الى منح فرص عمل مباشرة او غير مباشرة لنحو أثنتي عشر الف عائلة تضم نحو خمسة وخمسين الف يهودي . والهدف النهائي لهذا المشروع هو « الوصول الى الحل المناسب وهو ان تكون لليهود السيادة العددية في الجليل مع اقلية عربية صغيرة جدا »(١٤) .

لم تقتصر المصادرات الاسرائيلية على الاراضي الزراعية العربية ، بل امتدت لتشمل اراضي البناء العربية حتى صارت جميع القرى العربية في فلسطين المحتلة دون استثناء تعاني من نقص في اراضي البناء(١٥) . كذلك املاك الوقف الاسلامي والمسيحي(١٦) كل ذلك لجعل دولة اسرائيل دولة يهودية هدفها وغايتها تحقيق الرغبة الصهيونية المتمثلة بالاسطورة « الارض بدون شعب ، والشعب اليهودي بدون أرض » .

الاستيطان في الاراضي العربية بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧

« ان بناء المستوطنات ليس هدفا في حد ذاته ، بل وسيلة لتحقيق اهداف سياسية وان خطط الاستيطان الحالية سوف لن يجري تنفيذها بالكامل فقط بل وسيجري توسيعها ايضا »(١٧) .

وكنتيجة لقيام اسرائيل باحتلال الضفة الغربية ، والقدس ، وقطاع غزة في حزيران من عام ١٩٦٧ ، وعلى اثر انتصاراتها فقد نصبت نفسها وريثا للمناطق المحتلة وقامت منذ بدأ الاحتلال وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨١ بانشاء تسعين مستوطنة يهودية .

ان انشاء مستوطنات مدنية في الاراضي العربية المحتلة فيه خرق للمادة ٤٩ من معاهدة جنيف . ولقد قام مجلس الامن الدولي في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ بالتأكيد على ان المادة الرابعة من اتفاقية جنيف والمتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب تنطبق على المناطق العربية المحتلة من قبل اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . لذلك فان السلطات الاسرائيلية مدعوة مرة أخرى للتقيد بحذافير مواد تلك الاتفاقية والتوقف عن القيام باية اجراءات تنتهكها ، وعليه فان الامم المتحدة قد استنكرت بشدة الاجراءات التي قامت بها اسرائيل في المناطق المحتلة والتي كان من شأنها تغيير التركيب الديمغرافي ذي الصبغة الجغرافية وعلى وجه الخصوص انشاء المستوطنات(١٨) .

ان الهدف من انشاء مثل هذه المستوطنات واضح بما فيه الكفاية اذ يتمثل في الحيلولة دون اعادة الاراضي العربية المحتلة لمالكيها العرب . وقد اتبعت الحكومات الاسرائيلية منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧ سياسة استيطانية مكثفة الهدف منها اغلاق الحدود مع الدول العربية وخاصة على الحدود الشرقية وفق مفهوم الاسرائيليين عن ضرورات الدفاع القومي نظرا لما يسمونه تهديدات الاعداء . وتركزت جهود بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة طوال السنوات العشر ما بين ١٩٦٧ ــ ١٩٧٧ على طول وادي الاردن ، ومداخل القدس ، ومناطق التماس على حدود الهدنة لعام ١٩٤٩ . بينما نلاحظ انه منذ عام ١٩٧٧ وصعود الليكود الى الحكم الاسرائيلي اتبعت

سياسة استيطانية نشطة ومتواصلة في جميع الاراضي المحتلة وخاصة الضفة الغربية بما فيها تلك الاراضي المكتظة بالسكان العرب[١٩] . وسنعرض فيما يلي الاستيطان الاسرائيلي وتهويد القدس المحتلة ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة ، منذ حرب يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ .

توحيد ، تضخيم ، وتطويق القدس المحتلة

بعد ثلاثة اسابيع فقط من حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وفي ٢٨ حزيران تبنت الحكومة الاسرائيلية مشروع توحيد القدس المحتلة . ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن استمرت اسرائيل بتنفيذ مخططاتها الاستيطانية بتغيير معالم مدينة القدس رغم قرارات الامم المتحدة (قرار ٢٢٥٣ عام ١٩٦٧ ، قرار ٢٢٥ عام ١٩٦٨ ، وقرار ٢٦٧ عام ١٩٦٩) بعدم اتخاذ اي اجراء يهدف الى تغير وضع القدس وفي ٣١ تموز عام ١٩٨٠ صدر قانون ضم القدس (توحيد القدس واعلانها عاصمة لاسرائيل) رغم معارضة العالم اجمع ، وبذلك لم يبق خارج نطاق الضم الرسمي من الاراضي العربية المحتلة لعام ١٩٦٧ سوى الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تم تطبيق التشريع الاسرائيلي على هضبة الجولان في ١٤ ديسمبر ١٩٨١ .

تضخيم القدس (Fattennig-Up) اصطلاح كثر استعماله في الصحف الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ لوصف المستعمرات التي تنوي اسرائيل انشاءها في القدس العربية المحتلة ، ويستعمل هذا الاصطلاح لهذه المستعمرات مع ما يسمى بالقدس الموحدة « القدس الكبرى » ، التي من المفروض ان توحد القدس ديمغرافيا حيث يصبح تقسيم القدس حسب سكانها مستحيلاً كما كان الوضع قبل ١٩٦٧ .

ان فكرة الاستيطان بدأت بعد الاحتلال مباشرة بتجديد وتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة لمدينة القدس المحتلة . ففي ١١ حزيران عام ١٩٦٧ هدمت السلطات ١٣٥ بيتا كان يسكنها ٦٥٠ عربيا تقع بالقرب من الحائط الغربي للبراق (حي المغاربة) حتى تصبح المنطقة ملائمة لاقامة الصلوات اليهودية ، علما بان هذه البيوت ملك للاوقاف الاسلامية . وفي ١٤ حزيران هدمت السلطات ٢٤ بناية اخرى في نفس المنطقة لانشاء ساحة امام حائط المبكى . كذلك في اغسطس عام ١٩٦٧ شرعت اسرائيل باقامة مؤسسات يهودية في الحي اليهودي مثل محكمة دينية ، وهناك مخطط لاعادة الحي اليهودي الى الحجم الذي كان عليه عام ١٩٠٠ (وهو ضعف الحجم الذي كان عليه الحي عام ١٩٤٨) . ولذا صادرت اسرائيل في ابريل عام ١٩٦٨ حوالي ٦٠٠ بناية عربية في الحي اليهودي تشمل مسجدين ومقرين اسلاميين واربع مدارس و ٤٠٠ مخزن وبيوت لستة الاف عربي . ومن الجدير بالذكر ان هذه المنطقة المصادرة تعادل ٢٠٪ من مجموع مساحة القدس القديمة . وتعود ملكية المنطقة المذكورة لاهلها العرب الى عدة قرون وكان العديد من السكان العرب يقطنون هذا الحي قبل عام ١٩٤٨ ومنذ مدة طويلة[٢٠] .

حاول بعض السكان العرب مقاومة مصادرة الاراضي لكن معظمهم اضطر للخضوع اخيرا نتيجة لضغط السلطات كالحرمان من الماء والكهرباء ومن ثم هدم اقسام من بيوتهم مما اضطرهم الى قبول تعويضات او مساكن بديلة في مناطق أخرى او النزوح دون قبول اي تعويضات .

وبدأ الحي اليهودي يضايق ويكتسح الحي الارمني المجاور في الجهة الغربية ، والحي الاسلامي في الجهة الشمالية حيث تهدد الحفريات الاسرائيلية القائمة حتى الآن العديد من الابنية بالانهيار بما في ذلك ابنية لمؤسسات اسلامية .

لقد صنفت اراضي القدس العربية المحتلة الواقعة خارج اسوار المدينة من قبل الحكومة الاسرائيلية بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ مباشرة ضمن ثلاث فئات : المواقع الأثرية ، والخط الأخضر الذي لم يسمح باقامة اي

مبان عليه ، والمناطق الخاصة التي تخضع لانظمة خاصة تحدد وتقلص الحركة العمرانية(٢١) . ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى قيام السلطات الاسرائيلية بالاستيلاء على ٢٠ الف دونم تقع خارج المناطق المذكورة اعلاه من مالكيها العرب من اجل بناء مجمعات سكنية يهودية لتطويق مدينة القدس وتقسيم الضفة الغربية المحتلة الى جزيرتين منفصلتين ، ويتمثل تطويق القدس بانشاء حزام داخلي من المستعمرات التي تشمل مستوطنات معلوت دفنه ، جفعات شبيرا ، التلة الفرنسية ، جفعات هلمفتا ، رامات اشكول ، جبل اسكوبس ، والبلدة القديمة ، وحزام خارجي من المستوطنات يشمل مستعمرات النبي يعقوب ، مناطق عطاره ، ومشمار ادميم الصناعية ، راموت ، جيلو ، تلبيوت مزراخ(٢٢) . وبصورة اجمالية فقد تم الاستيلاء على ٣٠ بالمائة من اراضي مدينة القدس المحتلة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ ببضع سنوات(٢٣) .

ويوجد اليوم قرابة ٦٠ الف اسرائيلي يعيشون في هذه المستعمرات التي تم انشاؤها داخل القدس وحولها . ويستدل من الخطة الهيكلية الاسرائيلية الاخيرة لمدينة القدس على ان الحركة العمرانية لحكومة اسرائيل سوف ترتفع في القدس الشرقية (القدس العربية المحتلة) على النحو التالي : انشاء ١٨ الف وحدة سكنية في المستوطنات الحالية المحيطة بمدينة القدس المحتلة بالاضافة الى وحدات سكنية أخرى سوف يجري بناؤها في مستوطنة النبي يعقوب الجنوبية الجديدة والتي ستقام بين مستوطنة النبي يعقوب في شمال القدس ومستوطنة التلة الفرنسية ، وهكذا يتم ربط مستوطنة النبي يعقوب المعروفة بالمستوطنات اليهودية الاخرى (التلة الفرنسية ، جبل اسكوبس ، رامات اشكول ، راموت) المحيطة بمدينة القدس المحتلة . ومن اجل تحقيق هذا الهدف قامت الحكومة الاسرائيلية في شهر مارس عام ١٩٨٠ بمصادرة ٤,٤٠٠ دونم من مالكيها العرب من قرى شعفاط وعناتا وبيت حنينا ، مستوطنة النبي يعقوب الجنوبية ، والتي ستصل عدد وحداتها السكنية الى ٤٢ الف وحدة ، وسيعيش بها حوالي ٣٠ الف اسرائيلي ، مما سيزيد عدد سكان اليهود في مدينة القدس العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الى حوالي ٩٠ الف نسمة بحلول عام ١٩٨٥ .

ان التردد الذي ابداه الاسرائيليون في السابق للعيش في المستوطنات في مدينة القدس العربية المحتلة قد اختفى تقريبا ، وحتى في حالة وجود بعض حالات التردد تلك فان الوكالة اليهودية المسؤولة للاشراف على عمليات الهجرة ، تقوم بتقديم تسهيلات عديدة لاغراء المترددين اليهود للسكن في هذه الوحدات . كما قامت هذه الوكالة بتوفير الاف الشقق السكنية المحيطة بمدينة القدس المحتلة للمهاجرين الجدد . وكانت النتيجة ان حوالي ٣٠ الى ٤٠ بالمئة من اليهود القاطنين في هذه المستوطنات التي تقع داخل مدينة القدس المحتلة والمحيطة بها هم من المهاجرين اليهود الجدد ومعظمهم من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية .

تهويد الضفة الغربية

بدأت القوات الاسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي العربية في الضفة الغربية للاغراض العسكرية والامنية وتنفيذ مشاريع الاستيطان مباشرة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ واتبعت في ذلك الاساليب التالية : الاستيلاء على اراضي الدولة ، استيلاء على اراضي المواطنين العرب الغائبين وهم من اهالي الضفة الغربية الذين كانوا خارج البلاد اثناء حرب حزيران عام ١٩٦٧ ولم يسمح لهم بالعودة حتى الآن ومصادرة الاراضي واغلاقها ثم شراء بعض الاراضي من اصحابها بطرق مختلفة .

تبلغ مساحة الضفة الغربية المحتلة حوالي ٥,٥ مليون دونم ، اكثر من مليون ونصف مليون دونم من أراضيها تقع الآن تحت سيطرة دولة اسرائيل ، ٧٥٠ الف دونم تعتبر اراضي حكومية ـــ اي انها تابعة لاسرائيل بعد احتلالها وليس للمواطنين العرب وحوالي نصف مليون دونم من الاراضي التي تعتبر حسب نظام الدولة ملكا

للغائبين بحيث تستطيع سلطات الحكم العسكري وضع اليد عليها متى تشاء ، هذا وقد تم حتى الآن الاستيلاء على حوالي مائتي الف دونم تمت مصادرتها للاغراض الامنية والاغراض العامة بما في ذلك الاستيطان ، وحسب الاحصاءات الاسرائيلية تم شراء حوالي ٨٠ الف دونم من اصحابها منذ عام ١٩٦٧ (٢٤) .

ان الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة قد بدأ مباشرة بعد الحرب عندما قام ابناء مستوطني ما قبل عام ١٩٤٨ القاطنين في كفر عتصيون الواقعة في منتصف المسافة بين القدس والخليل بالضغط على حكومتهم واقناعها بانشاء مستعمرة في ايلول عام ١٩٦٧ فوق المنطقة التي استولى عليها الجيش الاردني اثناء حرب ١٩٤٨ . وفي نيسان عام ١٩٦٨ ذهبت مجموعة من اليهود المتدينين المتعصبين الى مدينة الخليل المجاورة واستوطنوا هناك . وبالرغم من معارضة الحكومة الاولية فقد تم انشاء مستوطنة اطلق عليها اسم كريات أربع في عام ١٩٧٠ على ارض عربية مساحتها ١٢٠٠ دونم تمت مصادرتها بواسطة الحكومة الاسرائيلية .

وقد توصل المستوطنون اليهود الذين ما زالوا يقيمون في هذه المستوطنة الى اقتناع بانهم قد استجابوا الى واجب ديني ووطني يكتنفه الغموض في معظم الاحيان مثلما علقت احدى النساء المتدينات ، التي ولدت وترعرعت في فرنسا معظم حياتها تقريبا ، قبل مجيئها الى هذه المستوطنة حيث قالت « ورد في التوراة ان ابراهيم قد اشترى كهفا في الخليل الذي كان يدعى كريات أربع وان السبب الذي دعاني الى العيش هنا هو سبب توراتي ، وأن اسلافنا اليهود قاموا بدفع الثمن للاراضي التي اقيم عليها الآن » .

وعلى الرغم من ان حكومة حزب الليكود الاسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن معروفة بتصلبها ازاء مسألة انشاء المستوطنات في الضفة الغربية الى ان حكومة حزب العمال التي حكمت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧١ لم تكن مرنة ابدا ازاء نفس المسألة ، فخلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ كانت حركة انشاء المستوطنات انشط ما تكون في الجزء الجنوبي وفي مرتفعات الجولان حيث تم انشاء ١٢ مستوطنة زراعية ، وفي الجزء الشمالي من مدينة القدس المحتلة حيث تم بناء المجمعات السكنية في رمات اشكول والتلة الفرنسية . اما في الضفة الغربية فقد تم انشاء ثلاث مستوطنات شبه عسكرية تقع في الطرف الشمالي والجنوبي من نهر الاردن في عام ١٩٦٨ ، وهي مستونطات مخولا التي تسبب انشاؤها في مصادرة ٤٥٠٠ دونم من الاراضي العربية الخاصة ، ومستوطنة كاليا التي تضم ١٥٠٠ دونم من الاراضي العربية ، ومستوطنة ارجمان التي تمثل حوالي ٨٦٠٠ دونم من اراضي الجفتلك ، التي كانت الحكومة البريطانية ومن بعدها الحكومة الاردنية قد اعترفتا بملكيتها للسكان العرب ، ولكن نظرا لانها لم تكن مسجلة فقد ادعت الحكومة الاسرائيلية ملكيتها .

وبحلول عام ١٩٧٥ اي بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ اتسع نطاق انشاء المستوطنات في الضفة الغربية وخاصة في وادي الاردن . يعلق اسرائيل جاليل أحد أعضاء الكنيست الاسرائيلي على ذلك بقوله :

« لا يتفق الجميع على استيطاننا هنا ، وهنا صراع سياسي بانتظار ان نقوم به للدفاع عن حقنا بتربية اطفالنا في وادي الاردن بالاضافة الى زرع الاشجار والتنقيب عن المياه هناك ، ويعتمد نجاح هذا الصراع بصورة رئيسية على اصراركم ومثابرتكم . الحكومات تأتي وتذهب ولكن المجهود الاستيطاني يجب ان يستمر على النحو الذي تم الاتفاق عليه . ويجب ان نسرع بتطبيق اكثر من السابق لان الفراغ الحالي يزيد الخطر السياسي والعسكري خاصة فيما يتعلق بخطة العمل التي نود تطبيقها في وادي الاردن »(٢٥) .

وعلى الرغم من أن خطة وزير الخارجية السابق يجال الون لم تقبل بصورة رسمية الا ان تفكير حكومة العمل التي حكمت اسرائيل حتى عام ١٩٧١ قد استرشدت بها . وحسب خطة الون هذه فانه لا يجري بقاء اي مستوطنة في اريحا نظرا لانها كانت ستصبح الممر الغربي الى المناطق العربية ذات الكثافة السكانية العالية والتي كانت ستؤول الى الحكومة الاردنية في حالة عقد حل سياسي للمشكلة(٢٦) . وهذا يتفق مع « الخيار الاردني » الذي تبنته حكومة حزب العمل ، وهو موقف سوف يسمح لاسرائيل بمواصلة السيطرة على النواحي

الامنية في الضفة الغربية المحتلة بالاضافة الى استمرار انشاء المستعمرات اليهودية والحق اليهودي في الاستيطان في اي مكان في الضفة الغربية المحتلة ، ولن يعيد للحكومة الاردنية سوى السيطرة المدنية والادارية على المناطق العربية المحتلة ذات الكثافة السكانية العالية . ولا يتعدى هذا الخيار اكثر من اعطاء الملك حسين مسؤولية حكم الفلسطينيين في الضفة الغربية وهذا ما رفضه مرارا .

وقامت الحكومة الاسرائيلية في ١٢ مايو عام ١٩٧٦ بنشر خارطة تظهر الضفة الغربية مقسمة الى منطقتين شمالية وتدعى السامرة ، وجنوبية وتدعى يهودا ، وتشكل مدينة القدس الموحدة حزاما امنيا بين المنطقتين[٢٧] . ووفقا لهذه الخارطة يظهر حزامان من المستعمرات تحدان الضفة الغربية (يهودا والسامرة) ابتدأ من الشمال الى الجنوب وعلى محاذاة حدودها الشرقية ، ويتألف أحد الحزامين من ١٨ مستوطنة زراعية يهودية تقوم على سهول وادي الاردن ، وتمتد من الجزء الجنوبي للبحر الميت الى الحدود الشمالية للضفة الغربية مع اسرائيل ، بينما يضم الحزام الثاني ١٢ مستوطنة صناعية وزراعية تقع على مرتفعات نهر الاردن ابتدأ من جنوب الضفة الغربية بالقرب من طريق القدس ــ اريحا والتقاء بحدود الضفة الغربية الشمالية متصلا بذلك مع حزام المستوطنات الاولى[٢٨] .

ان الهدف الاستراتيجي من هذين الحزمين للمستوطنات هو حراسة المناطق العربية المأهولة بصورة مكثفة بالسكان والواقعة في الضفة الغربية وتجزئتها الى مناطق لا يزيد عدد سكان كل منها عن ١٠٠ الف عربي ، وذلك للحيلولة دون اتصال عرب الضفة الغربية المحتلة بعرب الضفة الشرقية في الاردن ولاحتوائهم عن طريق تطويقهم بمستوطنات يهودية . يشرح يجال الون الهدف من وراء خطته بقوله :

« الاستيطان ... تدعمه قواعد ومراكز عسكرية يشكل تلبية لمقتضيات الامن لدولة اسرائيل وسيضمن تواجدا يهوديا ذا سيادة على امتداد المتسع الاستراتيجي للضفة الغربية لنهر الاردن وستستخدم كوسائل قوية في نزاعنا من اجل حدود آمنة من وجهة نظر طوبوغرافية واستراتيجية . ومهما كان الحل السياسي للمناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية ، فان نهر الاردن وغور الاردن ، وسلسلة الجبال العالية التي تمتد من جبل جلعاد في الشمال وحتى قطاع غزة في الجنوب ، بما في ذلك صحراء يهودا ، يجب ان تبقى بيد اسرائيل[٢٩] .

وفي اواخر فترة حكم حكومة حزب العمل الاسرائيلية تم انشاء ٥٢ مستوطنة يهودية في المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ : ٣٦ مستوطنة منها تقع في الضفة الغربية ، واربع تقع في قطاع غزة ، و ١٢ مستوطنة داخل مدينة القدس وحولها[٣٠] .

وبعد تشكيل الحكومة الجديدة عام ١٩٧٧ بزعامة مناحيم بيغن بدأ النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة يتكاثف حيث قررت الحكومة تبني المشاريع الاستيطانية القديمة والتي خططتها الحكومة الاسرائيلية السابقة ما بين ١٩٦٧ الى ١٩٧٧ وخصوصا خطة العشرين سنة لتهويد مرتفعات وادي الاردن المحتل . ووفقا لهذه الخطة كان من المفروض توطين حوالي ٨ آلاف مستوطن يهودي في منطقة غور الاردن بحلول عام ١٩٩٥ ، واستغلال اكبر قدر ممكن من المصادر الطبيعية لنهر الاردن لمنفعة هؤلاء المستوطنين ، وكانت هذه الخطة تخضع لاشراف حكومة حزب الليكود ، وهي في مراحلها المتقدمة اذ ان الاسرائيليين اصبحوا يسيطرون على ٥٠ بالمائة من الاراضي الصالحة للزراعة في غور الاردن .

وللحيلولة دون اعادة الممتلكات العربية الى اصحابها العرب قامت الحكومة الاسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن باستثمار ملايين الدولارات في انشاء مستوطنات وادي الاردن لتطوير احياء المستوطنات ووصلها باسرائيل[٣١] .

ومما قاله اسرائيل ناديف عضو لجنة المستوطنات في مرتفعات غور الاردن .

« ان ملكية اربعين بالمائة من اراضي مرتفعات غور الاردن تعود الى املاك غائبين ، وسوف يطالب هؤلاء بممتلكاتهم هذه بعد السماح لهم بالعودة الى الضفة الغربية في حالة التوصل الى اتفاق الحكم الذاتي[٣٢] .

ان التوسع الاسرائيلي ليس باسطورة يدعيها العرب . فانه وفق خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ التي تبنتها الامم المتحدة ، تم منح اسرائيل ٥,٥٠٠ ميل مربع ، واليوم تشكل مساحة اسرائيل بما في ذلك المناطق المحتلة في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ٣١ الف ميل مربع ، ويخشى العرب من ان تصميم اسرائيل على انشاء المزيد من المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة سوف يؤدي الى مصادرة المزيد من تلك الأراضي العربية . كما صرح بيغن بقوله : ـ

« ان برنامج انشاء المستوطنات هو ضرورة ملحة تمليها احتياجات الدفاع الوطني لمواجهة تهديدات اعدائنا . لقد تقدمت بعرض وها أنا أكرره الآن وهو اننا ملزمون بانشاء مناطق سكنية لليهود في مجمل اراضي اسرائيل المحررة بما في ذلك اريحا والخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وغزة ورفح وغيرها من المدن »(٣٣) .

ولتحقيق هذا الهدف وسعت حكومة الليكود سياسة الاستيطان وشرعت بتنفيذ خطة تدعى في كثير من الاحيان بخطة شارون (وزير الدفاع الاسرائيلي السابق) وهي خطة لمدة عشرين سنة الهدف منها تقريب المستوطنات التي انشئت بالسابق في عهد حكومات حزب العمل في الفترة من عام ١٩٦٧ ، وانشاء حزام مستوطنات ثالث على شكل بلوكات سكنية بمحاذاة مرتفعات الضفة الغربية المحتلة ، تمتد من جنين في الشمال الى الخليل في الجنوب . والهدف الاستراتيجي من انشاء حزام المستوطنات الثالث هو فصل العرب المقيمين في الضفة الغربية عن عرب ١٩٤٨ المقيمين في منطقة المثلث .

يقول شارون : انني اتحدث عن ثلاثة قطاعات اي ثلاثة خطوط من المستوطنات : الحزام الاول هو الذي قمنا بزيارته اليوم من الشريط المحاذي للشاطيء والذي ليس لاسرائيل فيه اي عمق استراتيجي ، وعلى بعد عدة كيلومترات الى الشرق من الخط الاخضر يجب بناء مدن ومستوطنات مثل هآرس (وتدعى الآن اريئيل) وهي مدينة من المقرر ان يسكنها ١٥ الف نسمة ، وقدوميم وهي ايضا مدينة من المقرر ان يسكنها ٥٠ الف نسمة ، وكروني شمرون سوف يسكنها ٣٠ الف نسمة ، بالاضافة الى مستوطنات مزدهرة مثل سانور ، معليا نابات ، شفي شرون ، وهآرس ، الكانا تابوا ، النبي صالح ، وغيرها .

... اما الحزام الثاني الذي اقيم على محاذاة الجبهة الشرقية على مرتفعات غور الاردن فكانت اسرائيل قد انشأت سلسلة من المستوطنات على هذه المرتفعات . وهناك القليل منها مما لا يتيح استمرار وجودها ، لذلك يجب ان نضيف العديد من المستوطنات والعديد من السكان هناك كما ينبغي ربط هذه المستوطنات ببعضها ، بالاضافة الى ربطها مع حزام المستوطنات الاول .

... اما بالنسبة للحزام الثالث فان القدس لن تصبح عاصمة اسرائيل اذا لم يكن اكثر سكانها من اليهود . ولتحقيق ذلك ينبغي انشاء مدن يهودية صغيرة تحيط بالقدس مثل غوش عتصيون ، تكواع ، معاليم ادميم (مشمار ادوميم) ، رونوميم ، كاف حشاشار ، بيت ايل ، جفعون . وخلال عشرين الى ثلاثين سنة يجب ان تصل هذه المدن اليهودية الى الحد الذي يصل فيه السكان اليهود في القدس (الكبرى) الى مليون يهودي(٣٤) .

ولربط احزمة المستوطنات الثلاثة تم انشاء الشوارع والطرق الرئيسية ومعسكرات الجيش والمناطق الرمالية للتمارين العسكرية في الاجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية في الضفة الغربية المحتلة(٣٥) .

في اكتوبر عام ١٩٧٨ اي بعد شهر من التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد قامت المنظمة الصهيونية العالمية بمساعدة من الوكالة اليهودية بتجديد « خطة شارون » واقترحت خطط استيطانية مدتها خمس سنوات للاستيطان في مناطق الضفة الغربية المحتلة . ووفقا لهذا المشروع الاستيطاني سيقدم ١٩ مجموعة استيطانية جديدة يتم توزيعها في مناطق متلاحمة مرتبطة ببعضها مما يمكن هذه المستوطنات الجماعية من أن تتطور وتتحول

بعضها الى مستوطنات مدن تنضم اليها باقي المستوطنات اليهودية الموجودة في المجموعة . كذلك ستوزع هذه المستوطنات حول المراكز السكنية التابعة للمواطنين العرب في الاراضي المحتلة (كما اتبع في الجليل بعد حرب ١٩٤٨) ، وربط هذه المستوطنات باسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر الابيض المتوسط غربا وحتى غور الاردن شرقا ، وستكون حسب التوزيع الآتي :

١ ــ منطقة وادي الأردن : مجموعة (غوش مزايم) وتتألف من عشر مستوطنات يهودية .

٢ ــ منطقة الخليل : مجموعات (غوش تركومية ، غوش آموس ، غوش تايير) وتتألف من عشر مستوطنات يهودية .

٣ ــ منطقة بيت لحم : مجموعة (غوش عتصيون) وتتألف من ١١ مستوطنة يهودية .

٤ ــ منطقة القدس : مجموعات (غوش جفعون ، غوش ادوميم) وتتألف من ٩ مستوطنات يهودية .

٥ ــ منطقة رام الله : مجموعات (غوش شيلو ، غوش بيت ايل ، غوش نافية تسيون ، غوش موديعين) وتتألف من عشرين مستوطنة يهودية .

٦ ــ منطقة نابلس : مجموعات (غوش شومرون ، غوش قدوميم ، غوش ارئييل ، غوش مورييه ، غوش تيرزه) ، وتتألف من ١٨ مستوطنة يهودية .

٧ ــ منطقة طولكرم : مجموعات (غوش معران ، غوش سلعيت ، غوش كروني شومرون) ، وتتألف من ١٢ مستوطنة يهودية[٣٦] .

وفي شهر ايلول عام ١٩٨٠ قدم ميتياهو دروبلس ، وهو احد رؤساء قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ، والتي تختص عادة باستيطان المناطق المحتلة بخطة خماسية (١٩٨٠ ــ ١٩٨٥) تهدف لبناء مجموعات استيطانية حول منطقة جنين العربية وتتألف المجموعتان من غوش ريحين ، وغوش ديتان ، وتضم ست مستوطنات يهودية وهكذا تصبح الضفة الغربية المحتلة مطوقة من جميع الجهات بالمستوطنات اليهودية[٣٧] ، كما هو الحال اليوم في مدينة القدس المحتلة .

والهدف اصبح واضحا جدا كما قال ارئيل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي في ١٩ /٣ /١٩٨٢ :

« ان اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يستهدف الحفاظ على أمن اسرائيل فقط ، وانما يستهدف ايضا الحيلولة دون اقامة دولة فلسطينية ثانية في المنطقة واضاف يقول بأن العرب في منطقة الجليل (التي احتلت عام ١٩٤٨) اخذوا حريتهم وبدأوا يطالبون بحكم ذاتي لهم والرد الوحيد على ذلك هو تكثيف وزيادة المستوطنات اليهودية[٣٨] .

ان عدد سكان اليهود في الضفة الغربية اليوم يقل عن ٣٪ من السكان العرب اي حوالي ٢٥ الف نسمة ، والنشاط الاستيطاني لحكومة بيغن يهدف الى احضار حوالي ١٠٠ الف يهودي اي اكثر من ١٠٪ من عدد السكان الاجمالي في الضفة الغربية المحتلة بحلول عام ١٩٨٥ .

ان زيارة المستوطنات اليهودية القائمة في الضفة الغربية المحتلة هذه الايام لا تشابه ابدا زيارتها قبل اربع او خمس سنوات حيث كانت معظم المستوطنات آنذاك واقعة بمحاذاة نهر الاردن وعلى مرتفعات غور الاردن ، في حين كان هناك بعض المستوطنات تقع في قلب المناطق المأهولة بالسكان العرب الواقعة على سلسلة الجبال الممتدة بين البحر الابيض المتوسط ونهر الاردن . ولم تكن هذه المستوطنات سوى اعمال سياسية استفزازية لتحدي حكومة حزب العمل التي لم ترغب بوجود المستوطنين هناك ، وتحدي الرأي العام العالمي الذي اعتقد بأن المستوطنات اليهودية عائق في طريق السلام . الا ان مناحيم بيغن وارئييل شارون غيرا كل ذلك منذ

المصدر : فلسطين
التاريخ : ١ فبراير ١٩٨٥
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استلامهما زمام الحكم عام ١٩٧٧ ، اذ يكاد لا يوجد مكان الآن في الضفة الغربية المحتلة لا يستطيع الزائر فيه ان يقف من غير ان يرى موقعا لمستوطنات يهودية على مرمى النظر ، مستوطنات يقطنها الاسرائيليون الذين يؤمنون بالسيادة اليهودية على هذه الارض :

« بالنظر الى ان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تعتبران جزءاً من ارض اسرائيل التاريخية فانه علينا الاحتفاظ بها لهذا السبب فقط . وانني اتفق تماما مع وجهة نظر قائد الاركان ايتان بان اسرائيل تحتاج الى الضفة الغربية من اجل بقائها . وبالطبع فان وجود مئات الالاف من العرب تحت حكمنا كان ولم يزل يشكل عبئا علينا ولكن هذه الارض ارضنا وهذا كل ما في الامر »(٣٩) .

ان كل هذه العمليات الاستيطانية ، وبناء الطرق وكذلك استثمار الاموال الطائلة في هذه المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة لهي ظاهرة توحي بان الاستيطان الاسرائيلي دائم(٤٠) . فاسرائيل ماضية في سياستها المعروفة والتي تتلخص في خلق وقع جديد لصالحها ، ولوضع العرب والعالم اجمع امام الامر الواقع . وعلى حد قول اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي الحالي ورئيس الوزراء بعد بيجن يوم الجمعة الموافق ٢ مايو ١٩٨٢ في جريدة **الجيروساليم بوست** :

« ان أية مفاوضات سلمية في المستقبل لن تؤدي الى الاخلاء او تفكيك اي من المستوطنات اليهودية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة » .

الاستيطان في قطاع غزة

ان سياسة الاستيطان الاسرائيلي في قطاع غزة ما تزال محدودة نسبيا بالمقارنة مع برنامج الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية . فمنذ احتلال القطاع عام ١٩٦٧ واجهت السلطات الاسرائيلية ومخططي الاستيطان مشكلة فعلية ، ففي الوقت الذي يشكل القطاع موقعا استراتيجيا هاما ، وبه الاراضي الزراعية الملائمة ، الا ان الاكتظاظ البشري الهائل في المساحة المحدودة للقطاع جعل عملية الاستيطان في غاية التعقيد . يمتد قطاع غزة مسافة ٤٥ كم بمحاذاة شاطىء البحر الابيض المتوسط ابتداء من رفح في الجنوب وانتهاء ببيت حنون في الشمال ، ومساحته الاجمالية تبلغ حوالي ٣٦٤ الف دونم موزعة على النحو التالي : ٤٠ الف دونم اراضي أميرية ، و ٨ آلاف دونم اراضي الغائبين ، و ٢٥٣ الف دونم اراضي خاصة ، و ٦٣ الف دونم لا يعرف مالكوها بالضبط(٤١) .

اما عدد السكان في القطاع فيبلغ حوالي ٣٧٠ الف نسمة بمعدل ١٠٢٨ نسمة لكل كم مربع واحد .

صادرت السلطات حوالي ١١٩,٢٤٢ دونم لاقامة مستوطنات يهودية بين مدن القطاع(٤٢) . وتنص خطة فايتس المستقبلية ١٩٧٧ — ١٩٩٢ على اقامة ٢٠ مستوطنة في منطقتي قطاع غزة ومشارف رفح ضمن ما اطلق عليه اسم « المشروع الجنوبي » وبعد توقف الاستيطان في منطقة رفح ، حسب اتفاقية كامب ديفيد ، فان الجهد الان موجه نحو دعم الاستيطان في القطاع لمواجهة « نصف مليون عربي قد يشكلون خلال اعوام قوة تهدد اسرائيل بصورة خطيرة ، كما ذكر رعنان فايتس ، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية في كلمة امام المؤتمر الصهيوني في شباط ١٩٧٨ .

ان امكانية تلبية طموحات المسؤولين في الاستيطان لا يمكن ان يتم الا عن طريق تهجير عدد كبير من سكان القطاع الى الخارج . وقامت محاولات كثيرة لتهجير سكان القطاع ، وتضمن هذه المحاولات شرعت

السلطات الاسرائيلية بابعاد حوالي ١٤,٧٠٠ لاجيء فلسطيني في قطاع غزة الى منطقة العريش والى مخيمات اللاجئين الفارغة في الضفة الغربية التي نزح عنها اهلها للمرة الثانية خلال حرب عام ١٩٦٧ . وعلق شلومو جازيت — منسق شؤون المناطق المحتلة السابق بهذا الصدد بقوله « ان امكانيات حل مشكلة اللاجئين في قطاع غزة تكمن في الضفة الغربية »(٤٣) . الا ان ذلك لم يساعد عمليا في تغيير الوضع بشكل ملموس نظرا لضيق الرقعة الزراعية بالقياس الى عدد السكان . وكذلك محدودية مصادر المياه في القطاع والذي هو مستقل من قبل اصحابه العرب ، والاراضي غير المستغلة هي عبارة عن رمال لم يسبق زراعتها ، ويشكل القسم الاكبر منها املاكا اميرية . لذلك سيكون مجال التوسع الاستيطاني في قطاع غزة محدودا .

خاتمة :

من الواضح ان الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة وصل في عهد الليكود ومنذ عام ١٩٧١ مرحلة جديدة تتميز بطابع كولونيالي يهيء الضفة الغربية وقطاع غزة لتحويلهما الى مقاطعة اسرائيلية ملحقة باسرائيل يجري تهويدها مع مرور الزمن . ومن اجل ذلك اصدرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية في شهر نيسان ١٩٧٩ قرارا ينص على ان الاستيطان المدني هو جزء من جهاز الامن الاسرائيلي . ويعني مضمون هذا القرار ان جميع الاراضي المحتلة هي رهن برغبات السلطات الاسرائيلية لمجرد اعلانها ان هذه القطعة من الارض او تلك ، ضرورية لحاجات الامن(٤٤) . وعلق ارئيل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك على ذلك بقوله :

« ان الاستيطان هو جوهر وجودنا وان الاهم من السلام هو ان يكون باستطاعتنا العيش هنا — ينبغي ان يكون هذا مفهوما للجميع ، وهذه هي النقطة الرئيسية — وعلينا ان نوضح للجميع بان من حقنا ان نعيش في كل مكان من هذه الدولة »(٤٥) .

وفي سياق الاستعداد لضم الاراضي العربية المحتلة تشكلت مجالس اقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة . وهذه المجالس هي : مجلس غور الاردن ، ومجلس بن يامين ، ومجلس عتصيون ، ومجلس شومرون ، ومجلس غزة . وسيكون لكل مجلس حسب انظمة حددت من وزراء الداخلية ، وضع قانوني يسمح له بشراء الاراضي وامتلاكها وستمنح هذه المجالس وضعا بلديا مستقلا(٤٦) .

وهكذا تواصل اسرائيل بناء المزيد من المستوطنات وهذه السياسة بعينها والمتمثلة في نية اسرائيل زيادة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، هذه السياسة تسهم في اذكاء شعور الفلسطينيين بالغضب .

ان شعور عرب الاراضي المحتلة نحو الاستيطان الاسرائيلي والاراضي العربية المحتلة كان واضحا منذ البداية ، اذ ان انتشار المستوطنات ادى الى قيام العديد من المظاهرات وخلق جوا من عدم الاستقرار والقلق بين السكان الفلسطينيين ، زد على ذلك ان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة يعتبرون المستوطنات اكثر نتائج الاحتلال تهديدا . فبينما يهدف الاحتلال الى طمس الشخصية الفلسطينية ، فان الاستيطان يهدف الى تغيير هذه الشخصية ، وبغض النظر عن مواقع هذه المستوطنات او احجامها او الهدف من وراء انشائها فان المواطنين الفلسطينيين يعتبرونها هي ومستوطنيها مصدر تهديد واستفزاز وكراهية عميقة .

القرى العربية التي دمرتها اسرائيل منذ حرب ١٩٤٨

المنطقة	عدد القرى العربية قبل حرب ١٩٤٨	عدد القرى العربية الآن	عدد القرى العربية التي هدمت
القدس	٣٣	٤	٢٩
بيت لحم	٧		٧
الخليل	١٦		١٦
يافا	٢٣		٢٣
الرملة	٣١		٣١
اللد	٢٨		٢٨
جنين	٨	٤	٤
طولكرم	٣٣	١٢	٢١
حيفا	٤٣	٨	٣٥
عكا	٥٢	٣٢	٢٠
الناصرة	٢٦	٢٠	٦
صفد	٧٥	٧	٦٨
طبريا	٢٦	٣	٢٣
بيسان	٢٨		٢٨
غزة	٤٦		٤٦
المجموع	٤٧٥	٩٠	٣٨٥

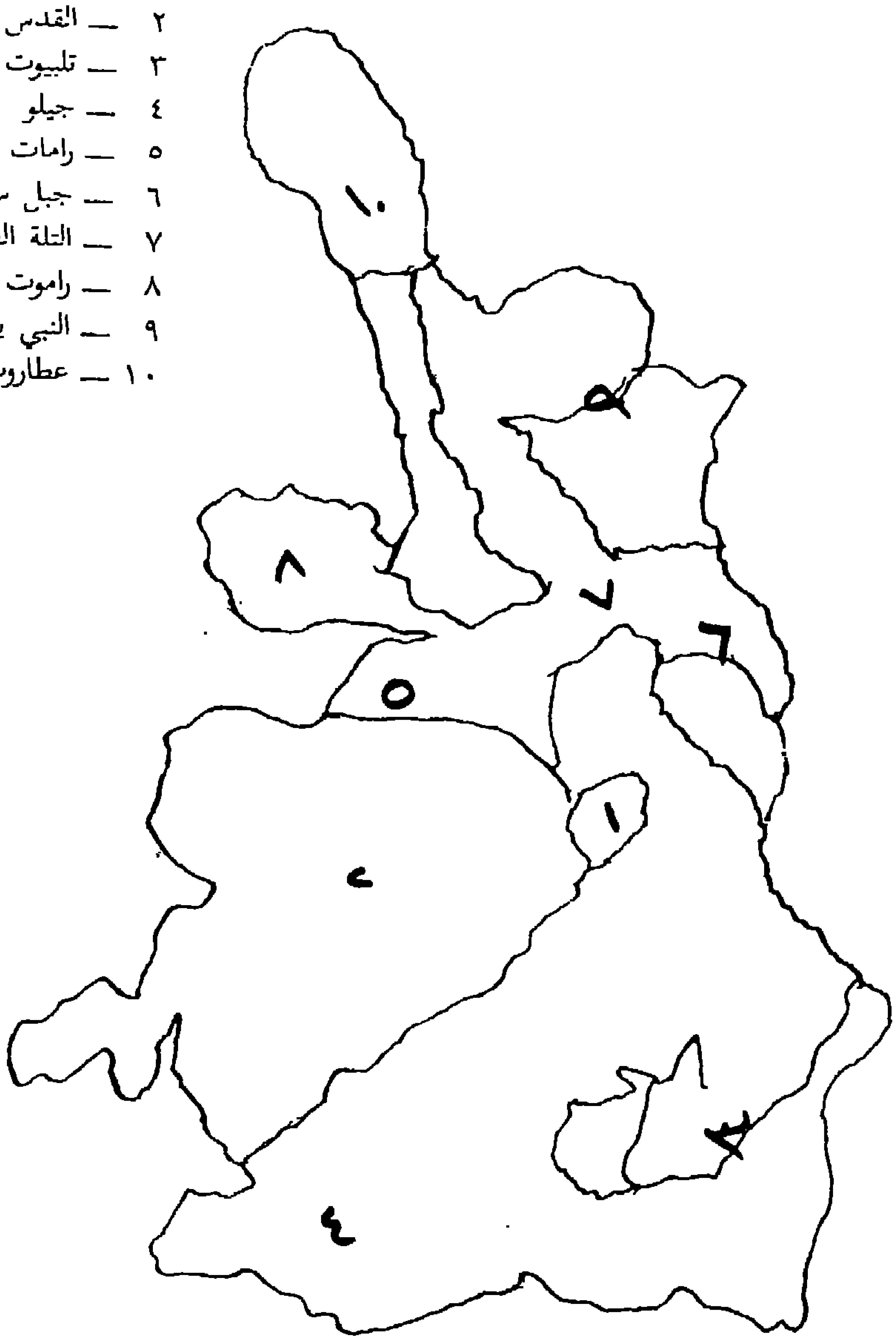
المصدر : الدكتور اسرائيل شاحاق ، القرى العربية التي دمرت في اسرائيل (القدس آيار ١٩٧٥) ص ٧ .

المصدر : فكر

التاريخ : فبراير ١٩٨٥

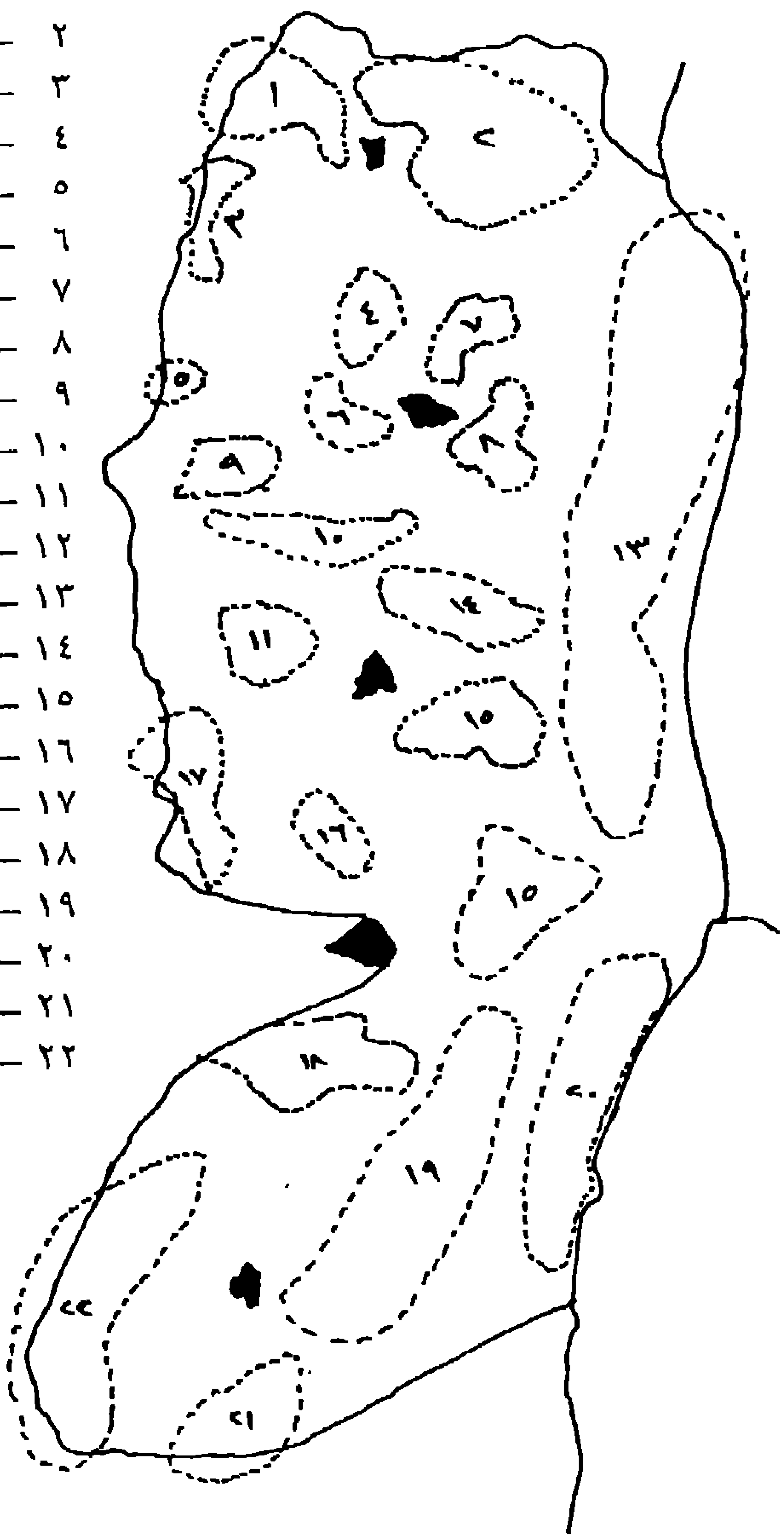
المخطط الاسرائيلي لتطويق القدس بالمستعمرات

١ ــ القدس القديمة
٢ ــ القدس الغربية
٣ ــ تلبيوت الشرقية
٤ ــ جيلو
٥ ــ رامات اشكول
٦ ــ جبل سكوس
٧ ــ التلة الفرنسية
٨ ــ راموت
٩ ــ النبي يعقوب
١٠ ــ عطاروت



خريطة لتجمعات المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

١ ـــ تجمع مستوطنات ريحان
٢ ـــ تجمع مستوطنات شمال السامرة
٣ ـــ تجمع مستوطنات غرب السامرة
٤ ـــ تجمع مستوطنات غوش شومرون
٥ ـــ تجمع مستوطنات سلعيت
٦ ـــ تجمع مستوطنات قدوميم
٧ ـــ تجمع مستوطنات تيرزة
٨ ـــ تجمع مستوطنات الون موريه
٩ ـــ تجمع مستوطنات كروني شومرون
١٠ ـــ تجمع مستوطنات ارئييل
١١ ـــ تجمع مستوطنات حالاميش
١٢ ـــ تجمع مستوطنات شيلو
١٣ ـــ تجمع مستوطنات غور الاردن
١٤ ـــ تجمع مستوطنات بيل ايل
١٥ ـــ تجمع مستوطنات معال ادوميم
١٦ ـــ تجمع مستوطنات جفعون
١٧ ـــ تجمع مستوطنات مدويعين
١٨ ـــ تجمع مستوطنات عتسيون
١٩ ـــ تجمع مستوطنات يهودا
٢٠ ـــ تجمع مستوطنات شمال البحر الميت
٢١ ـــ تجمع مستوطنات يتير
٢٢ ـــ تجمع مستوطنات جبل الخليل



المصدر : فكر
التاريخ : فبراير ١٩٨٥

المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

رقم	اسم المستوطنة	تاريخ انشائها	عدد السكان
١	كفار عتسيون	أيلول ١٩٦٧	٣٥٠ شخص
٢	كاليا	شباط ١٩٦٨	٢٢٠ شخص
٣	ميخوراه	آذار ١٩٧٣	١٠٠ ــ ١٥٠ شخص
٤	كريات أربع	نيسان ١٩٦٨	٤٠٠٠ شخص
٥	أرجمان	تشرين ثاني ١٩٦٨	١٢٠ ــ ١٥٠ شخص
٦	روش تسوريم	تموز ١٩٦٩	٤٠ ــ ٥٠ عائلة (١١٠ أشخاص)
٧	ألون شفوت	تموز ١٩٦٩	٨٥٠ شخص
٨	جلجال	كانون ثاني ١٩٧٠	٩٢ عائلة
٩	ميسواه	كانون ثاني ١٩٧٠	بين ٦٠ ــ ٨٠ شخص
١٠	مفو مورون	كانون ثاني ١٩٧٠	ما بين ٨٠ شخص وأكثر
١١	يتاف	كانون أول ١٩٧٠	١٨٠ شخص
١٢	متسفيه شاليم	كانون أول ١٩٧٠	ما بين ٨٠ ــ ١٠٠ شخص
١٣	فتسائيل	كانون أول ١٩٧٠	١٥٠ شخص
١٤	حمره	أيار ١٩٧١	١٧٥ شخص
١٥	بقيعوت	تموز ١٩٧٢	ما بين ٨٠ ــ ١٥٠ شخص
١٦	معال افرايم	تموز ١٩٧٢	٥٠٠ شخص
١٧	جيتيت	آب ١٩٧٢	ما بين ١٠٠ ــ ١٢٠ شخص
١٨	ميخوراه	آذار ١٩٧٣	ما بين ١٢٠ ــ ١٥٠
١٩	قيدوميم	١٩٧٥	٨٠٠ شخص

المساحة	القاعدة الاقتصادية
حوالي ٢٥٠	مزرعة ديوك روميه ومصنع حديد .
ما بين ٣٠٠ ـ ٤٠٠	زراعة الخضار ، الأشجار ، مزارع للدواجن ، والديوك الروميه ، كروم العنب وبرك للاسماك .
ما بين ٧٥٠ ـ ١٥٠٠	٢٠٠ دونم مزروعة خضار ، وهناك زراعة فاكهة بالوادي .
أكثر من ١٠٠٠	مستوطنة صناعية تقوم بصناعة الحديد
٢١٥٠	زراعة الخضار ، الفاكهة ومزرعة دجاج للبيض .
١٢٠٠ دونم مصادرة من سنة ١٩٦٩ وقسم كان منذ ١٩٤٨	مزرعة ديوك روميه
٤٠٠	
٦٠٠	خضار ، حمضيات ، دواجن ، وثمار .
	خضار ، بركة سمك .
٧٠٠ ـ ٤٠٠	زراعة الأشجار والثمار المختلفة ، القطن .
٧٥٠	زراعة الخضار .
١٠٠	زراعة الخضار ، وزراعة البلح .
٦٠٠٠	زراعة الخضار الشتوية ، زراعة العنب ، يوجد ٣ آبار سعة الواحد ٦٠٠ م مكعب ، زراعة البطيخ ، والشمام .
٢٥٠٠	زراعة الخضار ، الزهور ، دواجن ، حمضيات ومعمل للمعادن .
١٠٠٠ ـ ١٥٠٠	دواجن ، خضار ، حمضيات خضار ، أزهار .
٥٠	المركز الاقليمي لمستوطنات غور الأردن بالنسبة للخدمات الصحية ، التربوية .
١٢٥٠	خضار ، فواكه ، ازهار ، صناعات صغيرة .
٥٠٠ ـ ١٠٠٠	خضار وفواكه .
٨٥	الخياطة ، الالكترونيات ، موبيدات زراعية ، زراعة مستنبتات .

المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

رقم	اسم المستوطنة	تاريخ انشائها	عدد السكان
٢٠	معاليه أدوميم أو ميشور أودوميم	تشرين ثاني	٢٥٠ شخص
٢١	كوخاف هشامر	آذار ١٩٧٥	ما بين ٧٥ ــ ١٠٠ شخص
٢٢	عوفره (بعال حتسور)	أيار ١٩٧٥	٦٠٠ شخص
٢٣	تيكوع	حزيران ١٩٧٥	١٠٠ شخص
٢٤	اليعازر	تشرين أول ١٩٧٥	٨٠ شخص
٢٥	روي	آذار ١٩٧٦	ما بين ٤٠ ــ ٥٠ شخص
٢٦	هارجيلو (رأس بيت جالا)	١٩٧٦	
٢٧	الموج	شباط ١٩٧٧	٧٥ شخصا
٢٨	زيكونيم	كانون ثاني ١٩٧٧	ما بين ٣٠ ــ ٤٠ شخص
٢٩	ماران (ميفسام)	نيسان ١٩٧٧	٢٠٠ شخصا
٣٠	الكاناه	نيسان ١٩٧٧	٨٠٠ شخص
٣١	ناتيف هاجدود	١٩٧٦	١٦٠ شخص
٣٢	ساليت (تور ، ناتان ب)	آب ١٩٧٧	٢٠٠ ــ ٢٥٠ شخص
٣٣	ريحان	آب ١٩٧٧	٥٠ شخص
٣٤	بيت بتير	ايلول ١٩٧٧	٧٠ شخص
٣٥	شيلات	تشرين أول ١٩٧٧	١٠٠ شخص
٣٦	شومرون	تشرين أول ١٩٧٧	٢٠٠ شخص
٣٧	سانور	تشرين أول ١٩٧٧	١٠٠ شخص
٣٨	مالاميش	تشرين ثاني ١٩٧٧	٢٥٠ شخص
٣٩	بيت ايل	تشرين ثاني ١٩٧٧	٥٠٠ شخص
٤٠	بيت حورون	كانون أول ١٩٧٧	١٠٠ شخص
٤١	جيفون	كانون أول ١٩٧٧	٢٠٠ شخص

المساحة	القاعدة الاقتصادية
٢٠ ـــ ٢٥ القياس بالايكر	مكان عمل للصناعات في المنطقة اسميا (لا يوجد صناعة) حيث أن سكانها يعملون في القدس والمناطق المجاورة ، وسكانها لهم مساكن اخرى في اسرائيل .
٢٥٠	الزراعة ، خضار ، ثمار ، المياه من عين سامية المصدر الوحيد لمياه رام الله .
٥٠	أشجار مثمرة ، والعسل ، ومشاريع التشجير ، ألكترونيات .
ما بين ٢٠ ـــ ٧٥٠	الزراعة .
٩٠	مركز خدمات كمبيوتر ، صناعة ألعاب تعليمية ، صناعة مواد كيماوية ، خياطة .
٥٠٠	الزراعة .
٢٥	سكانها ضباط في الجيش ويشتغلوا في القدس .
٧٥ ـــ ١٠٠	الزراعة .
٦٠٠	الزراعة .
٢٥	أعمال في انحاء اسرائيل يقوم بها سكانها .
	الزراعة .
١٢٥	زراعة الخضار ، والزهور ، تربية الدجاج .
٥٠	تفقيص صيصان ، الزراعة .
	زراعة القمح ، البطاطا ، تربية الاغنام .
٤٠	الزراعة ، ومركز للعلوم الزراعية .
٢٥	الزراعة ، بعض سكانها يستغلون في اسرائيل .
١٥	مراكز للعلوم الزراعية .
٢٠٠ ـــ ٦٠٠	الزراعة ، الدواجن .
٨٠٠	صناعة الالعاب ، صناعة البودرة الزراعية .
فقط ٢	السكان يمارسون اعمالهم في اسرائيل .
٢٠	مخطط لها أن تكون مركز تجاري .

المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... فبراير ١٩٨٥

المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

رقم	اسم المستوطنة	تاريخ انشائها	عدد السكان
٤٢	زوهار	كانون أول ١٩٧٧	٣٠ شخص
٤٣	كفار ـ روث	كانون أول ١٩٧٧	١٠٠ ـ ١٥٠ شخص
٤٤	مجدل أوز	كانون أول ١٩٧٧	٨٠ شخص
٤٥	شيلو	كانون ثاني ١٩٧٨	١٠٠ شخص
٤٦	حوميش	كانون ثاني ١٩٧٩	٥٠ ـ ٧٥ شخص
٤٧	كارني شومرون	كانون ثاني ١٩٧٨	٦٠ شخص
٤٨	تبوح	كانون ثاني ١٩٧٨	١٢٠ ـ ١٥٠ شخص
٤٩	آرييل	شباط ١٩٧٨	٢٦٠ شخص
٥٠	متسبيه اريحا	حزيران ١٩٧٨	١٠٠ شخص
٥١	تومير	آب ١٩٧٦	٢٠٠ شخص
٥٢	بيت ايل	أيلول ١٩٧٨	٢٥٠ شخص
٥٣	ميسواه الجديدة	١٩٧٨	٢٠٠ ـ ٢٥٠ شخص
٥٤	باحال نعيمة	كانون ثاني ١٩٧٩	٣٠ ـ ٤٠ شخص
٥٥	شيلة (ميخولا)	شباط ١٩٧٩	٣٠ شخص
٥٦	معالية شومرون	شباط ١٩٨٠	١٥٠ ـ ١٧٥ شخص
٥٧	ايلون موريه	حزيران ١٩٧٩	٣٠٠ سكان
٥٨	كفار ادوميم	ايلول ١٩٧٩	٢٠٠ سكان
٥٩	يابول	تشرين ثاني ١٩٧٩	٣٠ سكان
٦٠	متسبيه جيفون	كانون ثاني ١٩٨٠	٥٠ ـ ٦٠ شخص
٦١	بيت عربا	تموز ١٩٨٠	٢٠ ـ ٣٠ شخص
٦٢	يافيت	حزيران ١٩٧٨	٥٠ شخص
٦٣	عفرات	تموز ١٩٨٠	٧٨٠ عائلة
٦٤	فنيد أريحا	تشرين ثاني ١٩٨٠	٩٠ شخص
٦٥	متسبيه دراجوت	١٩٨٠	٢٠ عائلة
٦٦	تعون	كانون ثاني ١٩٨١	٢٠ شخص

المساحة	القاعدة الاقتصادية
١٢	الزراعة .
١٥٠	الزراعة ، مركز للعلوم الزراعية .
١٠٠	الزراعة ، مصنع العلب .
١٠	السكان ، باحثين آثار لا يوجد حفريات .
١٤٠	صناعة بسيطة في دور التطوير .
٤٠٠	صناعة بسيطة في دور التطوير .
٤٥	السكان يشتغلون في صناعة الماس في تل ابيب .
٤٠٠	مخطط على أن تكون مركز صناعي يتسع لـ ١٤ ألف نسمة .
١٥ ــ ٢٠	
	الزراعة ، الزهور .
٢٠	مركز دراسات دينية .
٢٠٠	زراعة خضار وزهور .
	زراعية .
	الزراعة .
١٧٥٠	يشتغلون في اسرائيل (لا يوجد في المستوطنة قاعدة اقتصادية) .
	صناعة بسيطة (تحت المراقبة) .
	يشتغلون في اسرائيل (لا يوجد في المستوطنة قاعدة اقتصادية) .
	عسكرية .
٢٠	
	عسكرية .
٦٠٠	الزراعة .
٥٠٠	مركز ديني .
	الزراعة .
صغيرة المساحة	مطاعم ، مركز رادار .
١٠٠٠	عسكرية .

المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

رقم	اسم المستوطنة	تاريخ انشائها	عدد السكان
٦٧	حنانيت	ايلول ١٩٧٩	٧٠ ــ ٧٥
٦٨	كرمل	كانون ثاني ١٩٨١	٣٠ ــ ٤٠ شخص ،
٦٩	ياكير	ايلول ١٩٧٩	١٥٠
٧٠	لوسيفر	حزيران ١٩٨١	١٠ ــ ١٥ شخص
٧١	معاليه اموس	حزيران ١٩٨١	١٠٠٠ شخص
٨٢	بيت اريه	حزيران ١٩٨١	١٠٠ شخص
٧٣	ميخماش	حزيران ١٩٨١	٣٠ ــ ٤٠ عائلة
٧٤	شيكو	نيسان ١٩٨١	٧٥ شخص
٧٥	ميفو دوتان	ايلول ١٩٧٩	٥٠ ــ ٦٠ شخص
٧٦	حسيه لنحيش	١٩٨١	١٠ ــ ١٥ شخص
٧٧	أتارا	تموز ١٩٨١	١٠ ــ ١٥ شخص
٧٨	تركان	كانون ثاني ١٩٨١	١٠٠ شخص
٧٩	نيلي	١٩٨١	٧٥
٨٠	متياهو	١٩٨٠	٣٠ ــ ٤٠ شخص
٨١	عيناف	كانون ثاني ١٩٨١	٣٠ شخص
٨٢	بيساغون	تموز ١٩٨١	٣٠ شخص
٨٣	عين شيمش	آب ١٩٧٩	
٨٤	نعيمة	حزيران ١٩٨١	
٨٥	.جيفات هرزينا	كانون أول ١٩٨١	١٠٠ عائلة
٨٦	مانويل	حزيران ١٩٨١	متوقع يسكنها ٤٠٠٠
٨٧	جيفات زيف	حزيران ١٩٨١	متوقع يسكنها ٨٠٠
٨٨	متسبه جفرين	كانون ثاني ١٩٨١	متوقع يسكنها ٢٠٠٠
٨٩	كانيه شومرون	اوائل ١٩٨١	متوقع يسكنها ٥٠٠٠ شخص
٩٠	شعار تيكفا		

المصدر : فاكسر

التاريخ : فبراير ١٩٨٥

المساحة	القاعدة الاقتصادية
	يشتغلوا في اسرائيل .
١٠٠٠	
٦٠٠	
٢٥٠	
٤٠	
	يشتغلوا في اسرائيل .
	عسكرية .
٢٥٠	
١٥٠	
٢٠٠	الزراعة .
صغيرة	
٢٥٠	

مراجع وملاحظات

1 - From Michael Ionids, Divide and Lose: The Arab Revolt of 1955-1958 (London: Geoffrey Bles, 1960), pp. 39-56.

2 - Theodor Herzl, The Complete Diaries of Theodor Herzl, ed. by Raphael Patai, trans. by Harry Zohn, 5 vols. (New York: Herzl Press, and London: Thomas Yoseloff, 1960), I.P. 88.

3 - Appendix VI to the Report of Sub-Committee 2 to the Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, U.N. Document A/AC 14/32, November 11, 1947, p. 270.

4 - See John Ruedy, «Dynamics of Land Alienation», in Ibrahim Abu-Lughod, ed. The Transformation of Palestine. (Evanston: Northwestern University Press. 1971), p. 135.

5 - From a statement broadcast on the Israeli Radio (Arabic Program), February 12, 1952.

٧ ــ أنظر الى الملحق الاول .

8 - Sabri Jiryis, The Arabs in Israel (Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1969), pp. 56-61.

9 - Aharon Cohen, Israel and the Arab World (New York: Funk and Wegnalls, 1970), pp. 495-496.

١٠ ــ من كلمة عضو الكنيست السيد حنا مويس في اجتماع لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية في أسرائيل أيلول ١٩٧٨ .

11 - Bakir Abu Kishk, «Arab Land and Israeli Policy», Journal of Palestine Studies, Vol. XI, No. 1, Autumn 1981, pp. 129-130.

12 - Yoseph Elgazi, Zo Hadereh, July 30, 1975.

١٣ ــ جريدة الاتحاد ، حيفا ٣ /٦ /١٩٧٧ .

14 - Raanan Weitz, The Rural Development Program (Jerusalem - Israel Year Book, 1977), pp. 67-72.

١٥ ــ د . بكر ابو كشك ، د . سامي جرايسي ، « تخطيط وتخصيص الارض في القرى العربية في البلاد » تقرير مقدم الى لجنة الرفاهية التي شكلتها الحكومة الاسرائيلية ملخص للتقرير في المرصاد ، آذار ١٩٧٧ ، ص ٥ .

١٦ ــ المحامي عمر عزاوي ، الصهيونية والاقلية العربية في اسرائيل (عكا : دار الاسوار ، ١٩٧٩) ص ٥١ .

١٧ ــ تصريح للوزير الاسرائيلي أرئيل شارون امام لجنة الزراعة في تل أبيب ــ هارتس ٢٩ /٧ /١٩٧٧ .

18 - For an examination of Article 49 and other articles of the Fourth Geneva Convention. See Raja Shehadeh, «Legal System of Israeli Settlements», in International Commission of Jurists, No. 27, December 1981, pp. 59-47 and Moshe Drori, The Legal System in Judea and Samaria, reprinted from Israel year book on human rights by Faculty of Law, Tel-Aviv University, Vol. 8, 1978.

١٩ ــ محمد عبد الرحمان ، « الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود » ، شؤون فلسطينية ، عدد ٩٦ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، ص ٨ ــ ٣٢ .

20 - Nafez Nazzal, «The Encirclement of Jerusalem». Middle East International, No. 80, February 1978, p. 18.

21 - Ariel Sharon, Planning Jerusalem: The Old City and its Environs (Jerusalem: Weidenfield and Nicolson, 1973).

٢٢ ــ أنظر الملحق الثاني .

٢٣ ــ ابراهيم الدقاق ، « اثر الاحتلال الاسرائيلي على الاسكان العربي في القدس » . القدس ١٩٧٧ (غير منشورة) .

24 - Ha'aretz, November 1, 1979.

٢٥ ـــ من خطاب لاسرائيل جاليل امام مستوطني ناعاريم . معاريف ١٣ /٤/ ١٩٧٧ .

٢٦ ـــ هآرتس ١٠ /٧/ ١٩٧٧ .

٢٧ ـــ يديوت أحرونوت ١٢ /٥/ ١٩٧٦ .

28 - Ibrahim Matar, « Israeli Sttlements in the West Bank and Gaza Strip» Journal of Palestine Studies, Vol. XI, No. 1, Autumn 1981, p. 94.

٢٩ ـــ دافار ، ٩ /٣/ ١٩٧٠ .

30 - Ann Lesch, «Israeli Settlements in the Occupied territories, 1967- 1977». Journal of Palestine Studies, Vol. VII, No. 1, Autumn 1977, p. 26.

31 - Ibrahim Matar, «Israeli Settlements in the West Bank and Gaza Strip», Journal of Palestine Studies, Vol. XI, No. I, Autumn 1981, pp. 94-95.

32 - Jerusalem Post, November 2, 1978.

٣٣ ـــ يديوت أحرونوت ٥ /٥/ ١٩٧٧ .

٣٤ ـــ أرئيل شارون ، نقلا عن صحيفة هآرتس ، ١٠ /٢/ ١٩٧٩ .

٣٥ ـــ أنظر الى الملحق الثالث

٣٦ ـــ يديوت أحرونوت ٢٨ /١٠/ ١٩٨٢

٣٧ ـــ أنظر الى الملحق الرابع

٣٨ ـــ جريدة القدس ، ٢٠ مارس ١٩٨٢ .

٣٩ ـــ من مقابلة للوزير الاسرائيلي بنحاس شنحاف مع صحيفة الجروسلم بوست ، ٨ /٥/ ١٩٨٧ .

٤٠ ـــ أنظر الى الملحق الخامس .

٤١ ـــ هآرتس ، ١٠ /١١/ ١٩٧٩ .

٤٢ ـــ أنظر الى الملحق السادس .

43 - National Lawyers Guild, Treatment of Palestinians in Israel - Occupied West Bank and Gaza (N.Y.: 1978), p. 22.

٤٤ ـــ محمد عبد الرحمن ، « الاستيطان خلال ستين من حكم الليكود » . شؤون فلسطينية ، عدد ٩٦ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، ص ٢٥ .

٤٥ ـــ من مقابلة وزير الدفاع الاسرائيلي أرئيل شارون مع صحيفة Daily Telegraph ١٠ /٩/ ١٩٧٧ .

Al-Fajr-Palestinian Weekly, Jerusalem, June 14-20, 1981, p. 4.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : فكر

التاريخ : شباط ١٩٨٥



للفنان المغربي العربي الصباغ

المصدر : حقوق الإنسان العربي

التاريخ : ٢ - ١٩٨٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستوطنات الصهيونية وتصفية القضية الفلسطينيه

افادت آخر الأنباء ان سلطات الاحتلال الصهيوني صادرت مساحات جديدة من أراضي المواطنين الفلسطينيين في منطقة نابلس بالضفة الغربية المحتلة تمهيدا لتمليكها للمستوطنين الصهاينة ٠

وقال تقرير ورد من فلسطين المحتلة ان سلطات الاحتلال قامت بالاستيلاء على ١٣٤ دونما من أراضي الفلسطينيين في « كفر سن » بالضفة الغربية المحتلة وملكت الى مستوطنين صهاينة جدد باشروا بأعمال الحفر لبناء مستعمرة جديدة بدعم من آليات ومعدات الجيش الصهيوني وضمن نطاق خطة العدو للتوسع في انشاء المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وهي الخطة التي يتم تمويلها بمساعدات أمريكية سخية ٠

ويبلغ اليوم المخطط الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية ذروته ٠٠ فضمن الاجراءات الصهيونية لضم الضفة الغربية وقطاع غزة وفي انسجام تام مع مشروع الاستيطان والاجراءات القمعية والارهابية سياسيا واقتصادية وعسكريا لتهجير سكانها العرب ، يخطط الكيان الصهيوني للتخلص من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين انفسهم كقضية وكشعب ومن وكالة غوث اللاجئين الدولية « أونروا » تبعا لذلك ٠٠ حتى يمكن ازالة آخر عقبة أمام ضم الضفة الغربية وقطاع غزة نهائيا الى الكيان الصهيوني ٠

وكما سبق أن كشفت صحيفتا الجارديان البريطانية وكريستيان ساينس مونيتور الأمريكية يعتمد المخطط الصهيوني الجديد لتصفية القضية الفلسطينية على عدة عناصر اهي :

- الفلسطينيون ليسوا لاجئين وانما مجرد عرب انتقلوا من مكان لآخر في البلاد العربية ٠
- الفلسطينيون الذين جمعوا المال وبنوا مساكنهم خارج المخيمات « لم يعودوا لاجئين » ٠

المصدر : حقوق الانسان العربي

التاريخ : ٣ مايو ١٩٨٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● لا يمكن التمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين لان العديد من اللاجئين مواطنون أردنيون أو يحملون وثائق سفر من أقطار عربية أخرى .

● سبب بقاء الفلسطينيين لاجئين يعود فقط لكون الدول العربية رفضت استيعابهم . ولان وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة « أونروا » أبقت القضية حية .

● اللاجئون العرب من فلسطين ، واللاجئون اليهود من الأقطار العربية الغت كل فئة منهما الأخرى فى عملية « تبادل السكان » التى تمت بينهما .

كما سبق لوزارة الخارجية الأمريكية أن اعترفت بأنه كانت لديها خطة ، عدلت عنها لظروف أمريكية داخلية محضة ، لتوطين ٥٠ الف فلسطينى فى الولايات المتحدة .

وذكرت مجلة «ذى ميدل است» اللندنية ان الولايات المتحدة تدرس خطة لتوطين مليون لاجىء فلسطينى فى أمريكا اللاتينية مقابل تنازلات حول الديون الخارجية للبلدان الأمريكية اللاتينية المستقبلة للفلسطينيين .

وذكرت المجلة ان المشروع الذى صاغه وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز قد حصل على موافقة « اسرائيل » وان الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر الى المكسيك وكولومبيا والبرازيل فى أيلول الماضى تم فيها طرح المشروع .

وغدا واضحا ان العدو الصهيونى يكثف جهوده حاليا لتحقيق كذبة جولدا مائير الشهيرة بأن « الشعب الفلسطينى غير موجود » .. كذا .

صحيفة الثورة العراقية فى ٢٠ مايو ١٩٨٥

• كتــــب

د. أمين عبد الله محمود

مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى.

سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤

محمد محمود المرسي

مدرس مساعد بكلية الاعلام ـ جامعة القاهرة

مقدمة :

هذه الدراسة محاولة، القصد منها ربط اليوم العربي ومآسيه العميقة بأصوله وجذوره الممتدة في أعماق الامس الراحل، فالوجود الصهيوني اليوم في فلسطين والاقطار المجاورة لم يأت دون سابق اعداد وتخطيط. وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تكشف الكثير من المخططات الصهيونية التي لا يزال العديد من الناس يجهلون عمقها وأبعادها.

وستتناول الدراسة التهيئة العملية لانشاء «دولة اسرائيل» ضمن اطار زمني تعود بنا بدايته إلى أواخر القرن الثامن عشر، وتستمر لتنتهي بنا عند نهاية الحرب العالمية الاولى.

ومؤلف هذا الكتاب هو د. أمين عبد الله محمود من مواليد عام ١٩٤٠ في مدينة بيت لحم، حصل على الدكتوراه من جامعة جورجتاون بواشنطن، وله عدة دراسات وأبحاث بالعربية والانجليزية منها : فكرة الدولة اليهودية والتوسع الاستعماري الغربي، والمسألة اليهودية في كتابات ليو ـ بنسكر.

وقد قسم المؤلف هذه الدراسة ـ التي نتناولها الآن ـ الى ستة فصول.

١ ـ الاستيطان اليهودي في ظل التوسع الامبريالي الغربي :

هذا هو موضوع الفصل الاول حيث يتعرض المؤلف تاريخ الاطماع الاوروربية في فلسطين خلال العصور الحديثة، إذ تعود هذه الاطماع الى منتصف القرن السابع عشر حين نظم عدد من البيورويتانيين حركة بهدف مساعدة اليهود على الاستيطان في فلسطين. وقاموا عام ١٦٤٩ بتقديم عريضة في هذا الشأن للحكومة الانجليزية، كما أن فرنسا كانت أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين حين أعدت الحكومة الفرنسية عام ١٧٩٨ خطة سرية لاقامة

المصدر : شؤون عربية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : يونيو ١٩٨٥

كومنولث يهودي في فلسطين. ويلاحظ ان فكرة تبني فرنسا لتوطين اليهود في فلسطين قد بدأت حدتها تفتر في أعقاب الفترة النابليونية وذلك لانشغال فرنسا عن الشرق بمشاكلها الداخلية واتجاه توسعها نحو مناطق أخرى. غير أن فكرة توطين اليهود في فلسطين بدأت تجد اهتماما واسعا لدى الدوائر البريطانية الحاكمة آنذاك، فقد أدركت بريطانيا أن وجود طائفة تعتمد عليها في بلاد الشام يعتبر أمرا غاية في الاهمية بالنسبة لمصالحها في تلك البلاد، ويعتبر اللورد بالمرستون من أشد المتحمسين لفكرة توطين اليهود من فلسطين منذ توليه وزارة الخارجية البريطانية وحتى تسلمه رئاسة الوزراء بعد ذلك، كما يعتبر شارل هنري تشرشل من أشد المتحمسين لانشاء دولة يهودية في فلسطين.

ويشير المؤلف الى ان اشتداد التنافس الامبريالي في منطقة الشرق بين بريطانيا وفرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جعل قيام الدولة اليهودية ضرورة ملحة لهذه الدول. وعلى الرغم من أن السياسة البريطانية عملت جاهدة حتى نهاية عهد بالمرستون عام ١٨٥٥ من أجل توطين اليهود في فلسطين، الا أن هذه السياسة لم تنجح في إثارة حماسة اليهود للدولة اليهودية المقترحة وبالتالي هجرتهم إلى فلسطين، خاصة ان الدولة العثمانية رفضت الاستسلام للضغوط البريطانية من أجل الموافقة على منح فلسطين لليهود.

ويطرح المؤلف في نهاية هذا الفصل الفكرة التالية : إن تبني المشاريع الاستيطانية اليهودية في فلسطين لم يتوقف على بريطانيا وفرنسا، وانما شاركتهما في ذلك غالبية الدول الاستعمارية، وإن كان ذلك بدرجة أقل نسبيا، مثل بروسيا والولايات المتحدة الاميركية اللتين كانتا مصدر حماية لاعداد كبيرة من اليهود دخلوا فلسطين بطرق غير شرعية، كما قام العديد من المبشرين الامريكيين بتقديم المساعدة الى المهاجرين اليهود.

وهكذا يتضح ان عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين تم اعدادها وتهيئتها في محافل الدول الاستعمارية الغربية وخاصة بريطانيا. لقد وجدت الطبقات الرأسمالية الحاكمة في هذه الدول أن توطين اليهود في فلسطين يحقق لها فوائد جمة ويخدم مصالحها الاستعمارية. وللوصول الى هذا الهدف كان لا بد للمشاريع الاستيطانية من أن تلقى الدعم والتأييد من الاوساط اليهودية، فجاء تحرك البرجوازية اليهودية بمصالحها المتداخلة مع الرأسمالية الاوروبية، وكان ان تم عن طريقها تحرك بسطاء اليهود نحو قبول فكرة الاستيطان في فلسطين.

٢ ـ النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي :

يعرض المؤلف في الفصل الثاني من دراسته للكوادر الفكرية اليهودية التي تبنت فكرة استعمار فلسطين والاستيطان فيها، حيث لم يقتصر دور البرجوازية اليهودية على المساهمة المادية في إنشاء المؤسسات والجمعيات وتمويل بعض المستعمرات الزراعية في فلسطين، وانما لجأت الى سلاح فعال وهو تبني كوادر يهودية تعمل في خدمتها وتعبر عن مصالحها من خلال استثمار قوة الكلمة بين أوساط يهودية فقيرة ومن هذه الكوادر :

- الحاخام يهودا القلص : وهو من أوائل المفكرين الذين عملوا ضمن اطار البرجوازية اليهودية، واليه يرجع تبني فكرة «الخلاص الذاتي التدريجي» والمقصود بها بناء كيان يهودي في فلسطين بشكل منظم وتدريجي. وركز القلص اهتماماته في أواخر أيامه على احياء اللغة العبرية لانه على حد تعبيره «لن يكتب البقاء لامة دون وجود لغة مشتركة لديها».

- كاليشر : وهو من أكثر المفكرين اليهود الذين تركت آراؤهم آثارا عميقة وواضحة في الفكر الصهيوني. ان خلاص اليهود في رأي كاليشر لا يمكن ان يتم الا بعودة اليهود الى فلسطين. وفي عام ١٨٦٢ نشر كاليشر كتابه «البحث عن صهيونية» وقد أفرد الجزء الاكبر منه للحديث عن قدسية العمل اليدوي وأهمية الاستيطان الزراعي في فلسطين.

- موزس هس : وهو مفكر يهودي ترك انطباعا عميقا في الفكر الصهيوني، حيث أصدر في عام ١٨٦٢ كتابه المشهور «بعث اسرائيل» الذي عرف فيما بعد باسم «روما والقدس» والذي توصل في نهايته الى أن لبّ المشكلة اليهودية هو «اللامأوى» أي عدم وجود وطن لليهود مثل باقي الشعوب. أما الحل الذي اقترحه هس «للمسألة اليهودية» فكان العمل على تهجير هذه الفئات خارج أوروبا صوب فلسطين. وعن تأسيس «الدولة اليهودية»، نادى هس بتحقيق ذلك من خلال تحالف صهيوني فرنسي. واختياره لفرنسا آنذاك يرجع الى نفوذها القوي في ذلك الوقت في منطقة المشرق العربي. وقد دعا هس الى إنشاء «جمعية استيطان يهودية» وحدد مهمتها في جمع الاموال الكافية لشراء المناطق اللازمة لبناء المستعمرات عليها، وتنظيم عملية جلب المستوطنين اليهود من كافة الانحاء وخاصة اوروبا الشرقية.

٣ ـ النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الروسي :

هذا هو موضوع الفصل الثالث من الدراسة، ويشير فيه المؤلف الى ان روسيا القيصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تضم أكبر نسبة من يهود العالم، حيث بلغ عددهم عام ١٨٨٠ حوالي أربعة ملايين ومائتين وخمسين ألف نسمة من أصل سبعة ملايين ونصف مليون يهودي منتشرين في شتى أرجاء المعمورة. وقد كان اليهود في غالبية مناطق سكناهم في روسيا يقيمون في تجمعات خاصة بهم أشبه بمستعمراتهم الحالية في فلسطين، ولكن أوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية سرعان ما بدأت تتعرض لهزات كبيرة في أعقاب التطورات الجديدة التي شهدتها روسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع ظهور الطبقة الوسطى فيها. ان الاضطهادات التي تعرض لها اليهود الروس وتردي أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية أدت بهم الى البدء بالهجرة صوب الدول الغربية.، وهذه كانت بداية ما عرف بالمسألة اليهودية وفكرة ايجاد حل لها وذلك عن طريق طرح مشاريع خاصة بتوطين اليهود في فلسطين أو غيرها. ولتحقيق هذا الهدف أيضا اعتمد على دعم وتشجيع المزيد من المفكرين اليهود الروس وأهمهم :

- ليوبنسكر : وقد كانت آراؤه تهدف في النهاية الى تحرر البرجوازية اليهودية الغربية من عبء هجرات عامة اليهود الشرقيين الى دول غرب أوروبا، والحيلولة دون استقطاب الحركات الثورية لهم، وذلك عن طريق ايجاد وطن يلجؤون اليه خارج القارة الاوروبية. وما ان تمكنت بريطانيا من اثبات وجودها العسكري في المشرق العربي حتى أصبحت فلسطين مطلبا يتسابق بنسكر وغيره للمطالبة باتخاذها وطنا قوميا لليهود.

- لينسكين : وقد نادى ببعث القومية اليهودية الروحية في أرض الشتات، وذلك عن طريق توسيع الثقافة اليهودية واقامة منظمة يهودية عالمية. وقد انضم الى حركة أحباء صهيون وكان من أشد المتحمسين لدعوتها الى تهجير اليهود الى فلسطين.

- ليلينبلوم : أخذ يدعو الى توجيه المهاجرين اليهود الروس صوب فلسطين. ومن أجل تأمين الحصول على فلسطين دعا ليلينبلوم زعماء اليهود في أوروبا الغربية الى التوسط لدى حكوماتهم للضغط على الدولة العثمانية كي تسمح لليهود بالهجرة الى فلسطين. وقد انضم الى حركة أحباء صهيون، وعمل بنشاط في سبيل دعم وتطوير المستعمرات التي أقامتها الحركة في فلسطين.

- بن يهودا : اعتبر بن يهودا ان التشتت نتيجة طبيعية لعدم توفر لغة موحدة. وقد تمكن بن يهودا بعمله المتواصل من المساهمة بشكل رئيسي في احياء اللغة العبرية حتى اصبحت اللغة المنطوقة لغالبية المهاجرين اليهود الذين وفدوا لاستعمار فلسطين واستيطانها.

ويشير المؤلف في نهاية هذا الفصل الى أن نظريات هؤلاء المفكرين وضعت الاسس الفكرية والعقائدية للحركة الصهيونية، وكانت مسؤولة الى حد كبير عن دفع موجات الهجرة اليهودية الاولى من روسيا الى فلسطين.

٤ ـ هرتزل والصهيونية السياسية بين النظرية والتطبيق :

يتناول المؤلف في هذا الفصل الجهود التي بذلها تيودور هرتزل الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للصهيونية السياسية الحديثة، واليه يعود الفضل في انشاء المنظمة الصهيونية العالمية، حيث يعرض المؤلف لاتصالاته مع كل من المانيا والدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا. وقد كانت المانيا اول دولة يتجه اليها هرتزل طالبا مساعدتها في اقامة كيان يهودي سياسي في فلسطين تحت الحماية الالمانية، وبذل مساعي كبيرة للقاء قيصر المانيا حتى أقنعه بالفكرة، ولكن بعد ذلك عدل القيصر عن رأيه وفترت حماسته تجاه المشروعات الصهيونية نظرا للموقف العثماني المعارض للمشروع وتحفظات وزير الخارجية الالماني، وكذلك معارضة بريطانيا، وفرنسا وروسيا لاي تدخل الماني في فلسطين أو سورية.

بعد فشل هرتزل في مساعيه مع المانيا اتجه الى التباحث المباشر مع الدولة العثمانية وبذل مساعي كبيرة لمقابلة السلطان العثماني حتى تم له ذلك عام ١٩٠١، وكل ما طلبه هرتزل خلال

المقابلة صدور بيان ودي من السلطان يعد بتقديم الدعم لهرتزل وأصدقائه حينما تدعو الحاجة لذلك في المستقبل، كما عرض استعداد اليهود لانقاذ الاقتصاد العثماني من خطر الافلاس. وقد كان موقف السلطان العثماني معروفا تجاه الحركة الصهيونية وتطلعاتها، حيث أبلغ هرتزل غير مرة أنه لا يستطيع التخلي عن شبر واحد في فلسطين حتى مقابل الملايين، ففلسطين وبيت المقدس بالذات لهما مكانتهما الخاصة في العالم الاسلامي. وفي عام ١٩٠٢ ذهب هرتزل لزيارة الآستانة للمرة الاخيرة بهدف التوصل الى نتيجة ايجابية ولكنه لم يتوصل الى ذلك، فاضطر عند هذا الحد الى وقف اتصالاته بالعثمانيين والبحث عن حليف جديد.

بعد هذا الفشل لجأ هرتزل الى التركيز على بريطانيا، حيث كان من الطبيعي ان يحدث التقاء بين الحركة الصهيونية والامبريالية البريطانية، اذ كانت بريطانيا مهتمة بشكل واضح بايجاد حل للمهاجرين الروس المتجهين اليها.

بعد ذلك يعرض المؤلف لاتصالات هرتزل مع روسيا القيصرية حيث بدأت اتصالاته معها عام ١٩٠٣، وكان من نتائج هذه الاتصالات موافقة روسيا على بذل مساعيها للضغط على الباب العالي لتسهيل عملية الهجرة اليهودية الى فلسطين حيث أبدت روسيا استعدادها لمساعدة الصهيونية.

ويختتم المؤلف هذا الفصل مؤكدا أنه على الرغم من ان المساعي الرامية الى تحقيق استيطان يهودي في فلسطين في عهد هرتزل لم تكلل بالنجاح، فان نشاطه الدبلوماسي انتزع للمنظمة الصهيونية اعترافا ضمنيا من كثير من حكومات العالم، بالاضافة الى انه خلق من «المسألة اليهودية» قضية عالمية أصبحت مثار اهتمام كثير من الحكومات والدول.

٥ ـ مشاريع الاستيطان اليهودي : بدائل فلسطين :

هذا هو موضوع الفصل الخامس في هذه الدراسة حيث يستعرض المؤلف المحاولات الصهيونية لانشاء دولة يهودية في مناطق كثيرة من العالم، ومن هذه المحاولات :

- مشروع فريدمان (يهودي الماني) لاقامة دولة يهودية في مدين عام ١٨٩١، ومدين هي المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب الجزيرة العربية، وقد كان فريدمان يهدف الى اقامة مستعمرات فيها، ولكنه فشل.

- تأتي بعد ذلك محاولة البارون دي هيرش لتوطين يهود اوروبا الشرقية في الارجنتين، حيث اشترى ٧٥٠ ألف هكتار من الارض هناك، وجلب حوالي ٣٥٠٠ أسرة يهودية للاستيطان فيها، ولكن خطته انهارت بموته عام ١٨٩٦، ولم يتحقق حلمه بانشاء دولة يهودية على جزء من الارجنتين.

- مشروع الاستيطان اليهودي في العريش وسيناء : وقد وافقت بريطانيا على هذا المشروع بادىء الامر وأيده كرومر، ولكنه لم ينجح نتيجة معارضة الدولة العثمانية والوطنيين في مصر، اضافة الى احتياج المشروع الى كميات هائلة من المياه.

- مشروع المستعمرة اليهودية في يوغندة : وهي منطقة ضمن المرتفعات الغربية لكينيا وليست في يوغندة كما هو معروف خطأ، وهي ضمن الممتلكات البريطانية. وقد فشل هذا المشروع نتيجة معارضة جماعة أحباء صهيون التي كانت لا تريد لفلسطين بديلا، وأيضا لمعارضة المستوطنين البريطانيين في هذه المناطق.

- مشروع الاستيطان اليهودي فى ليبيا : بـدأت الانظار تتجه اليها مع مطلع القرن الحالي، وقد وافقت الحكومة العثمانية على توطين اليهود في ولاية برقة، ولكن هذا المشروع لم ينجح نتيجة احتلال ايطاليا لليبيا عام ١٩١١.

- مشروع الدولة اليهودية في الخليج العربي : تبنى هذا المشروع طبيب يهودي روسي كان يقيم في باريس اسمه روتشين، فاقترح هذا المشروع على بريطانيا في سبتمبر/ايلول ١٩١٧، ولكن سرعان ما تهاوى المشروع بعد صدور وعد بلفور المشهور في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧ لبناء وطن قومي لليهود في فلسطين وليس في غيرها.

- هناك أيضا العديد من المشاريع والمحاولات لانشاء الدولة اليهودية في مناطق أخرى من العالم مثل : قبرص، موزنبيق، الكونغو، رودس، أنجولا، جنوب العراق، سهل البقاع، منطقة حوران، منطقة شرق الاردن. ولكن هذه المحاولات باءت جميعا بالفشل.

٦ ـ فلسطين بين الحركة الصهيونية والامبريالية الغربية خلال الحرب العالمية الاولى :

وهذا هو موضوع الفصل السادس والاخير من هذه الدراسة، حيث تحدث المؤلف فى بدايته عن موجات الهجرة الرئيسية لليهود قبل الحرب الاولى، والتي تمثلت في موجتين الاولى بين اعوام ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣ وتراوح عددها بين ٢٥ ـ ٣٠ ألف مهاجر، والثانية بين أعوام ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ وتراوح عددها بين ٣٥ ـ ٤٠ ألف مهاجر معظمهم من اليهود الروس، ثم كانت الحرب العالمية الاولى حيث تناول المؤلف العلاقات الالمانية الصهيونية، والعلاقات البريطانية الصهيونية خلال هذه الحرب.

- العلاقات الالمانية الصهيونية خلال الحرب : بقيت الاتصالات مستمرة طوال الحرب بين الصهيونيين والحكومة الالمانية الى ان صدر وعد بلفور سنة ١٩١٧ حين تحولت الدولة العثمانية والمانيا الى تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين ومنحهم حكما ذاتيا، الا ان انهيار الدولة العثمانية وهزائم المانيا جعلا مركز الثقل يتجه الى بريطانيا.

- العلاقات البريطانية الصهيونية خلال الحرب : يستعرض المؤلف فى هذا الجزء اتجاه نية بريطانيا الى بسط حمايتها على فلسطين واستمالتها للصهيونية لتنفيذ هذا المخطط، وذلك من خلال الضغط على فرنسا والمانيا والولايات المتحدة للتخلي عن اطماعها في فلسطين، وكانت بريطانيا ترى ان انشاء كيان يهودي سياسي في فلسطين من شأنه أن يوطد مصالحها في الشرق العربي لمواجهة حركات التحرر القومي العربى التي أخذت تنمو في

العراق وسورية، وذلك لتمزيق هذه الحركات وفصلها عن مصر وباقى العالم العربى في افريقيا. ولذلك كان التقاء المصالح القوي بين الصهيونية وبريطانيا الى ان صدر وعد بلفور عام ١٩١٧ والذي يقضي بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

وهكذا يتضح مما سبق ان فكرة الاستيطان كانت بمثابة امتداد لسياسة التوسع الامبريالى الغربي، لتصبح فيما بعد أداة من أدواته في الشرق العربي تؤمن مصالحه وتحرس مواقعه، وبقيت محافظة على هذه الاداة حتى قيام الدولة عام ١٩٤٨ فاحتفظت بها الولايات المتحدة الامريكية وما زالت.

وبعد هذا الاستعراض الموجز لاهم ما احتوته هذه الدراسة القيمة لمشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى ينبغي أن نؤكد اننا كنا بحاجة الى مثل هذه الدراسة وذلك حتى نكون على وعى كامل بتاريخ قيام هذا الكيان وحتى نكون على وعى بأهم أساليبه ومخططاته حيث انه لا بد من الاستفادة بخبرات الماضي.

وفي النهاية لابد أن نذكر ان هذه الدراسة فى حاجة الى ان تليها دراسة أخرى تتناول فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى وحتى وقتنا الحالي، ونرجو أن يتسع وقت المؤلف للقيام بمثل هذه الدراسة حتى يتم عمله، وتتحقق الفائدة المرجوة من مثل هذه الدراسات الجادة.

المصدر : حقوق الانسان العربي

التاريخ : ١٥ نيسان ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر وهجرة اليهود السوفيت في إسرائيل

بقلم: نجيب فخــــرى

استغلت الصهيونية ما اقترفته النازية من آثام ضد اليهود فى انشاء وتوطيـد دولتهم على ارض العرب ، متخذة فى ذلك كل انواع الدعاية مع ابتزاز اموال الالمان فى شكل تعويضات ، وساعد فى ذلـك عقدة الذنب التى ضخمتها الصـهيونية فى قلوب وأفئدة الاوربيين عامة والالمان بصـفة خاصة .

وبمضى السنين وتحسن العـلاقات الالمانية الاسرائيلية أصبحت المصـائب التى أصابت اليهود على يد النازية نمطا أو مودة استنفدت أهدافها ولم تعـد الاساس فى عملية استمالة العطف نحو اسرائيل .

ومع استمرار تذكير العـالم بما عاناه اليهود ابان الحكم النـازى ، فان كان لابد للصهيونية من البحث عن (وحش) جـديد معاصر يزعم بانه معـاد للسامية ويضطهد اليهود .

ووقع اختيار الصهيونية على الاتحـاد السوفيتى ليكون هـذا الوحش المزعـوم للأسباب الآتية :

(أ) ان دولة اسرائيل قد وطـدت أقدامها وتوسعت ولم تحـدد بعد حدودها وهى فى حاجة الى هجرات يهـودية جديدة لاستيطان الاراضى التى تهـدف الصهيونية الى ضمها تحقيقـا لاسرائيـل الكبرى من الفرات الى النيل .

ولما كان سكان الاتحاد السوفيتى من اليهود يبلغ حوالى الثلاثة ملايين أغلبيهم على مستوى فنى وثقافى مرتفـع فان جذبهم الى اسرائيل بكافة الوسائل انما يخـدم تدعيم اسرائيل وأهدافها التوسعية تماما .

(ب) انه من السهل استغلال الشعور العدائى الدفين تجاه الشيوعية لدى قطـاع كبير من الأمريكان الـذين يمكـن وصفهم بالمحافظين فى عملية اقناعهم بتـواجد ذلك « الوحش الجديد » ونوافق ذلك مع سياسات الحكومات الامريكية فى حربها الدعائية ضد السوفييت .

ولقد بدات الحملات الصهيونية الدعائية والزاعمة باضطهاد اليهـود فى الاتحـاد السوفيتى والمطالبة بهجرتهم الى اسرائيـل تزداد حدة بعد حرب ١٩٦٧ بهدف استعمار الاراضى المحتلة .

ولم تستطع تلك الحملات أن تقدم أدلة على ما تزعمه من اضطهاد وعلى العكس مـن ذلك فان الاحصائيات تدل على أن اليهـود السوفيت والذى يبلغ عددهم حوالى واحـد فى المائة من سكان الاتحاد السوفيتى يمثلون عشرة فى المائة من العـاملين فى قطـاعات العلوم و١٥٪ من الاطباء و٨,٥٪ من الكتاب والصحفيين و٧٪ من الموسيقيين والرسامين والمثالين والممثلين و٢٠٪ من مؤلفى الموسيقى و٣٣٪ من العاملين فى صناعة السينما و١٠٪

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : حقوق الانسان العربي

التاريخ : ١٥ أيار ١٩٨٦

من المحامين ورجال القانون . ويبلغ عدد الطلبة اليهود بالجامعات والمعاهد ثلاثة أضعاف نسبة عدد اليهود الى بقية السكان كما يبلغ عدد الحاصلين من اليهود على جائزة لينين وهي أكبر جوائز الاتحاد السوفيتي تقديرا ورفعة أكثر من ١٥٪ من مجموع الحاصلين عليها .

وتشير احصائيات عام ١٩٧٥ على أنه كان هناك ثمانية آلاف نائب يهودي في السوفييت الأعلى وفي السوفيتيات المحلية .
وبوجه عام فان اليهود في الاتحاد السوفيتي يعتبرون - بالنسبة لعددهم - حاصلين على أضعاف مراكز ومناصب بقية سكان الاتحاد السوفيتي من القوميات المختلفة سواء في الادارة العليا أو في المهن الراقية المختلفة .

وفي اجتماع قمة جنيف الأخير كان من أهم أعضاء مستشاري جورباتشوف جريجوري أرباتوف مدير معهد الولايات المتحدة وكندا وبريماكوف مدير معهد الشرق وكلاهما من اليهود السوفيت .

والواقع أنه اذا أخذنا في الاعتبار اختلاف نظم الحكم في كل من الدولتين العظميين واختلاف طبيعة تكوين المجتمعات فيهما فاننا نجد أن اليهود في كلتا الدولتين مركز مميز عن الاقليات الأخرى ويمكن القول بأن وضع اليهود في الاتحاد السوفيتي يقارب وضعهم في الولايات المتحدة . وكل ما في الأمر أن اليهود الأمريكان يعيشون في بلد تمكنت الدعاية الصهيونية منها وتمشت سياستها مع اسرائيل بعكس اليهود السوفيت الذين يعيشون في بلد في حالة حرب باردة مع اسرائيل .

وغني عن البيان أن هجرة اليهود من ألمانيا وأوربا ابان حكم النازي كان هناك ما يبرره ، سواء كان ذلك الى فلسطين أو غيرها من بقاع العالم ، وطالما كان الدافع على ذلك انسانيا .

ولا شك أن كافة مواثيق حقوق الانسان تقر حق الانسان في الهجرة وعلى سبيل المثال فقد جاء في المادة الرابعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء اليها هربا من الاضطهاد .

ولكن هجرة اليهود السوفيت أوغيرهم الى فلسطين عندما يصبح الدافع اليهاسياسيا ويترتب عليه انشاء دولة تعمل على ابادة الشعب الفلسطيني وتستغل تلك الهجرة في تحقيق التوسع الاستيطاني على حساب العرب فان الهجرة في تلك الحالة تصبح عملا لا انسانيا بل واجراميا .

ولم يكن هدف الصهيونية هدفا انسانيا ، حتى في معاملتها لليهود الذين كانوا يريدون الهجرة الى غير فلسطين .وعلى سبيل المثال فقد أوصى تقرير كاوزنز الذي صدر في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بأنه لا يجب تقديم المأكل أو الملبس لليهود الذين لا يرغبون في الهجرة الى فلسطين . كما صرح ليون دالزين رئيس منظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٧٨ بأن اليهود الروس الذين يختارون عدم الهجرة الى اسرائيل لا يحتاجون ولا يستأهلون مساعدة الشعب اليهودي .

هذا ولما كانت الولايات المتحدة تستخدم مبدأ حقوق الانسان في حربها الدعائية ضد الاتحاد السوفيتي فان الدعاية الصهيونية تمكنت عن طريق الترديد المستمر والملح الى ايهام الشعب الامريكي بأن اليهود السوفيت يعانون من الاضطهاد وان هجرتهم الى اسرائيل انما هي حق من حقوق الانسان، بل أصبحت مسألة هجرتهم هذه هي أساس الدعاية ضد السوفيت .

وتحت مختلف الضغوط ، سمح الاتحاد السوفيتي في السبعينات بهجرة عشرات الآلاف من اليهود الى اسرائيل .

المصدر : حقوق الانسان العربي

التاريخ : ١٥ ابريل ١٩٨٦

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتظهر مسألة هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل . كلما حدث أى تقدم فى طريق الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتحاول جماعات الضغط الصهيونية ادخالها فى أى مباحثات بين الدولتين . وكانت من أسباب عرقلة الوصول الى الوفاق واستمرار حالة التوتر بين البلدين .

وفى أعقاب مؤتمر جنيف الأخير بين جورباتشوف وريجان زار موسكو وفد أمريكى قوامه ٤٠٠ من رجال الاعمال الامريكان يقودهم وزير التجارة الامريكى . وفى نفس الوقت . تطالعنا الأنباء بأن هناك مباحثات سرية تدور حول هجرة ١٥ الف يهودى سوفيتى عبر بولندا الى اسرائيل .

والمباحثات التجارية بين البلدين تستغل دائما فى محاولات تسهيل هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل وسبق لاندرية جروميكو ابان أن كان وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتى ان كشف عملية استغلال الصهيونية للتبادل التجارى بين البلدين فى الضغط على السوفيت للسماح بهجرة اليهود الى اسرائيل . واعتبر ذلك تدخلا فى شئون الاتحاد السوفيتى الداخلية . وكان سببا رئيسيا فى نقض اتفاق التجارة السوفيتى الامريكى الذى عقد فى عام ١٩٧٢ .

فهل يا ترى قد سمح السوفيت بمناقشة مسألة هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل فى مباحثات قمة جنيف الأخيرة ؟ وهل تجرى فعلا مباحثات حول السماح بهجرة ١٥ ألف يهودى سوفيتى الى اسرائيل ؟

هل يمكن أن ينسى الرئيس جروميكو ما ذكره فى عام ١٩٧٣ ويسمح بالتدخل فى شئون الاتحاد السوفيتى الداخلية .

ألا ينطوى سماح السوفيت بهجرات جماعيه لليهود الى اسرائيل على اعتراف بوجود اضطهاد لليهود فى الاتحاد السوفيتى؟ وألا يعنى ذلك الموافقة الضمنية على التوسع الاستيطانى الاسرائيلى ؟

ان مسألة هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل تستلزم وقفة حاسمة . ليس فقط من الاتحاد السوفيتى بل ومن كل انسان متحضر يفهم ما تمثله هجرة اليهود الى اسرائيل من اهدار لحقوق الانسان .

وعلى العالم المتمدين أن يعلم أن الأربعة ملايين يهودى الذين يعيشون اليوم فى فلسطين وهم نتاج الهجرات اليهودية انما يقابلهم اربعة ملايين عربى فلسطينى مبتعدون عن وطنهم ، مجردون من كافة حقوقهم الانسانية .

تهويد القدس

داب منظرو الحركة الصهيونية منذ منتصف القرن الماضي على التأكيد لليهود فى مختلف أنحاء العالم بأن هدف الصهيونية هو احتلال القدس وجعلها عاصمة لاسرائيل .

وكان استيطان القدس من أهم ركائز الدعوة لدى زعماء الصهيونيين الذين كانوا يرددون أمام بسطاء اليهود فى العالم باستمرار أحد المزاعم اليهودية التى تقول : « ان اقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس ، يا قدس التى بقيت موحدة » .

وحين انتهت الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٤٨* تمكنت القوات الاسرائيلية من تحقيق نصف ذلك الحلم الصهيونى . فقد احتلت ٦٦ر٢٪ من المساحة الكلية لمدينة القدس . ولكن البلدة القديمة وما فيها من مقدسات ظلت بيد العرب .

ثم جاءت حرب ١٩٦٧* لتمكن القوات الاسرائيلية من احكام قبضتها على الجزء المتبقى من المدينة . وفى ١٩٦٧/٦/٨ كان الحاخام شلومو غورين ـ حاخام جيش الدفاع الاسرائيلى* آنذاك ـ يقف على رأس ثلة من الجيش بالقرب من الحائط الغربى للحرم القدسى الشريف (حائط المبكى) ويقيم شعائر الصلاة اليهودية معلنا فى ختامها أن حلم الأجيال اليهودية قد تحقق . فالقدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهى عاصمتهم الأبدية .

وفعلا جاءت الاجراءات الاسرائيلية فى مدينة القدس منذ ذلك الحين لتؤكد هذه المقولة .

فى ١٩٦٧/٦/١١ أى بعد احتلال القدس كلها بأيام عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا لبحث ضم القدس الى (اسرائيل) . وتوالت اجتماعاتها الى أن تقدمت للكنيست* بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ بمشروع قرار لضم القدس الى (اسرائيل) .

ولقد وافقت الكنيست فى اليوم نفسه على قرار الضم وجرى الحاق القدس العربية (باسرائيل) سياسيا واداريا بموجب الأمر رقم ٢٠٦٤ .

المصدر : حقوق الانسان
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٦

وفى اليوم التالى أصدرت الحكومة الاسرائيلية ما سمى أمر القانون والنظام رقم ١ لسنة ١٩٦٧ وأخضعت بموجبه منطقة تنظيم مدينة القدس للقوانين والنظم الادارية الاسرائيلية ٠

وفى ١٩٨٠/٧/٣٠ ، وبعد ثلاثة عشر عاما من اجراءات الضم والتهويد، أقرت الكنيست الاسرائيلية ما سمى القانون الأساسى للقدس الموحدة الذى نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة (لاسرائيل) ومقرا لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا ٠ ويدعو القانون الى اتخاذ الاجراءات التى من شأنها تنفيذ نصوص هذا القانون ٠

وكانت السلطات الاسرائيلية قد شرعت منذ بداية الاحتلال تنفيذ الاجراءات الرامية الى تهويد المدينة واحكام القبضة الصهيونية عليها ٠ ويمكن ايجاز هذه الاجراءات الرامية الى تهويد المدينة واحكام القبضة الصهيونية عليها ٠ ويمكن ايجاز هذه الاجراءات على النحو التالى :

(أ) تهويد المرافق العامة والخدمات ٠ وقد تمثل ذلك فى :

١ ـ حل مجلس أمانة القدس العربية والحاق موظفيها وعمالها ببلدية القدس المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ٠

٢ ـ تهويد القضاء بنقل مقر محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله ، وفك ارتباط القضاء النظامى فى مدينة القدس عن الضفة الغربية ، والحاق مواطنى القدس بالمحكمة الشرعية فى مدينة يافا المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وتطبيق القوانين الاسرائيلية الجزائية والمدنية والضريبية على مواطنى القدس العربية واخضاعهم للقضاء الاسرائيلى ٠

٢ ـ تهويد القضاء بنقل مقر محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله الى خارج مدينة القدس ، وربط شبكتى المياه والهاتف بالقدس الغربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، والحاق الدوائر العربية بالدوائر الاسرائيلية ، وسن تشريع يفرض على أصحاب المهن العرب الالتحاق بالمؤسسات الاسرائيلية حتى يسمح لهم بمزاولة مهنهم ٠

٤ ـ نقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية الاسرائيلية الى القدس العربية منها محكمة العدل العليا ووزارة العدل ومقر رئاسة الشرطة ومكاتب

المصدر : حقوق الانسان
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٦

الهستدروت* ووزارة الاسكان ومكاتب المؤتمر الصهيوني* مقر رئاسة الوزراء ·

٥ – تهويد التعليم والثقافة بالغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية بمراحلها الثلاث وتطبيق منهاج التعليم الاسرائيلي . والاستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني ، وحظر تداول مئات من الكتب الثقافية العربية والاسلامية ، واطلاق الأسماء اليهودية على الشوارع والساحات في القدس العربية ·

٦ – تهويد الاقتصاد بعزل القدس جمركيا واقتصاديا عن الضفة الغربية ، واخضاع المرافق الاقتصادية والتجارية العربية لانظمة الضرائب الاسرائيلية، ولا سيما ضريبة القيمة المضافة، تمهيدا لتصفيتها ، والاستيلاء على شركة كهرباء القدس* وتصفيتها باعتبارها المرفق الاقتصادي العربي الأكثر أهمية في القدس ·

ب – محاولة القضاء على التراثين الاسلامي والمسيحي وتدمير المقدسات : تمثل هذا النهج في عدد من الاجراءات التي تمت ضد الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية بهدف تدميرها وتشويه الطابع الحضاري لمدينة القدس وازالة الأماكن المقدسة والقضاء على ما تمثله هذه الأماكن من ارتباطات اسلامية ومسيحية بالمدينة المقدسة · ويمكن ايراد بعض الأمثلة في هذا المجال :

١ – الحفريات حول المسجد الأقصى المبارك وتحته للعثور على الهيكل الذي تدعي (اسرائيل) وجوده في منطقة المسجد الأقصى · وقد ابتدأت الحفريات في أواخر عام ١٩٦٧ ولا تزال مستمرة حتى الآن · وقد مرت هذه الحفريات بثماني مراحل وأدت الى هدم وتصديع الكثير من العقارات الاسلامية المجاورة للمسجد الأقصى ·

٢ – احراق المسجد الأقصى الذي دبرته سلطات الاحتلال في ١٩٦٩/٨/٢١ والمحاولات التي جرت لنسفه في مطلع عام ١٩٨٠ على يد الحاخام مئير كاهانا (ر : المسجد الأقصى ، احراقه والحفريات فيه) ·

٣ – الاعتداءات على الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية ومحاولة عدم اقامة الصلوات في ساحة المسجد الأقصى ، وسرقة بعض محتويات كنيسة القيامة ، واستملاك الأراضي التابعة لبعض الأديرة المسيحية في القدس ، والاعتداء على المقابر الاسلامية ·

(ج) هدم المنازل وتهجير السكان : بدأت السلطات الاسرائيلية الهدم والتهجير فور صدور قرار الضم فى حزيران ١٩٦٧ فهدمت حى المغاربة وأجلت سكانه كلهم وأجلت قسما كبيرا من سكان حى الشرف فى البلدة القديمة . وقد أسفرت هذه الاجراءات عن مصادرة ١١٦ دونما من أراضى الوقف الاسلامى فى البلدة القديمة عليها ٥٩٥ عقارا وقفيا اسلاميا ومدرسة للبنات وزاوية أبى مدين الغوث ومسجدان ، أى ما يزيد على ١٠٪ من مساحة البلدة القديمة . ونجم عن ذلك تهجير ٧٫٤١٣ مواطن عربى من سكان البلدة القديمة . ثم شرعت السلطات الاسرائيلية فى عمليات مصادرة واسعة للأراضى خارج البلدة القديمة وفى نطاق حدود أمانة القدس ثم فى نطاق ما سمى القدس الكبرى .

(د) الاجراءات الاستيطانية :

١ ــ الاستيطان فى البلدة القديمة : أخذت السلطات الاسرائيلية فور الانتهاء من عمليات المصادرة والهدم داخل البلدة القديمة تقيم أول حى سكنى يهودى فيها . وقد تم فيه حتى عام ١٩٨١ اقامة وترميم ٤٦٨ وحدة سكنية يقدر عدد سكانها بحوالى ١٫٨٠٠ نسمة . وبناء سوق تجارى وكنيسة للصلاة أقيمت كلها على أنقاض أربعة أحياء عربية هى حى الشرف وحى الباشورة وحى المغاربة وباب السلسلة .

وقد جاءت عمليات الاستيطان العاجلة داخل البلدة القديمة مصاحبة لاجراءات التهويد الأخرى وعلى رأسها توسيع ساحة حائط البراق على حساب العقارات الوقفية الاسلامية ، والشروع فى عمليات الحفر تحت الحائطين الغربى والجنوبى للمسجد الأقصى ، وترحيل الأسر العربية من المناطق المجاورة للحى اليهودى ، واصدار مختلف التعليمات والقوانين لتجريد العرب من أملاكهم . وضع اليد على المزيد من الأراضى والعقارات فى البلدة القديمة وخارج الأسوار وفى نطاق حدود أمانة القدس لعام ١٩٦٧ .

٢ ــ الاستيطان فى حدود أمانة القدس لعام ١٩٦٧ : أما المرحلة الثانية من مراحل استيطان المدينة المقدسة فقد بدأت خلال عام ١٩٦٨ بالشروع فى اقامة حزام من الأحياء السكنية اليهودية يحيط بالقدس من الناحيتين الشمالية والجنوبية . وقد تم حتى الآن اقامة تسعة من هذه الأحياء . أحاطت القدس العربية بجدران من القلاع الاسمنتية الضماء التى شوهت طابع المدينة الحضارى ومعالمها الجمالية ، الأمر الذى حدا باليونسكو* الى تشكيل لجنة

هندسية لدراسة هذه المسألة ومطالبة (اسرائيل) بالتوقف عن تشويه طابع المدينة الحضارى بهذه السلاسل من القلاع الاسمنتية ٠

وفيما يلى الأحياء السكنية التسعة التى تمت اقامتها حتى ١٩٨١ فى حدود أملاك القدس وعلى مشارف البلدة القديمة :

(١) حى رامات أشكول : بدىء باقامته عام ١٩٦٨ على أراضى صودرت من المواطنين العرب وتبلغ مساحتها ٦٠٠ دونم ٠ ويقع فى منطقة الشيخ جراح شمالى غرب القدس ويضم ٢٫٢٠٠ وحدة سكنية ٠ ويقدر عدد سكان هذا الحى بحوالى ٧٫٥٠٠ ٠

(٢) حى معلوت دفنا : ويعد امتدادا لحى رامات أشكول من الناحية الشمالية ٠ وقد أقيم عام ١٩٦٨ على أراضى فى الشيخ جراح تعود ملكيتها لعدد من الأسر العربية ووقف أمينة الخالدى وعارف العارف ٠ وتقدر مساحة الأراضى ب ٢٧٠ دونما ٠ وقد أقيم فى هذا الحى ٢٫٤٠٠ وحدة سكنية ٠ ويقدر عدد سكانه بحوالى ٤٫٥٠٠ نسمة ٠

(٣) حى سانهدريا : وهذا الحى امتداد آخر لحى رامات أشكول ٠ وقد بدىء بانشائه عام ١٩٧٣ على أراضى عربية مصادرة وأقيم فيه ١٫٠٠٠ وحدة سكنية يقدر عدد سكانها بحوالى ٣٫٢٠٠ نسمة ٠

(٤) حى جبعات همفتار : وهو أيضا امتداد آخر لحى رامات أشكول من الناحية الشمالية الغربية ٠ فقد اقيم فى منطقة موقع تل الذخيرة على أراضى عربية مصادرة ومستملكة ، وتم فيه انشاء ٥٠٠ وحدة سكنية ٠ ويقدر عدد سكانه بحوالى ١٫٥٠٠ نسمة ٠

(٥) حى النبى يعقوب : وهو حى سكنى ونواة لمستعمرة ٠ وقد بدىء باقامته عام ١٩٧٣ على الطريق بين القدس ورام الله فى الأراضى التى تقع الى الشمال الشرقى من بيت حنينا ٠

وقدرت مساحة الأراضى العربية التى صودرت لاقامته بحوالى ٣٠ الف دونم ٠ وقد تم حتى ١٩٨١ انشاء ٤٫٠٠٠ وحدة سكنية ، والعمل جار لاقامة ١٫٠٠٠ وحدة سكنية أخرى يسكنها فى المستقبل ١٧ الف نسمة ٠ ويقدر عدد السكان اليهود فيه الآن بحوالى ١٢٫٠٠٠ نسمة ٠

جدول رقم - ١ -

الأحياء السكنية الإسرائيلية التي أقيمت في القدس العربية وضواحيها ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

اسم الحي	الموقع	المساحة بالدونم	تاريخ الانشاء	الوحدات السكنية	عدد المستوطنين
١ - الحي اليهودي	داخل البلدة القديمة	١١٦	١٩٦٨	٤٦٨	١,٨٠٠
٢ - تل بيوت	أراضي صور باهر	٢٠,٠٠٠	١٩٧٣	٢,٣٤٢	٧,٨٢٠
٣ - رامات أشكول	قرب الشيخ جراح	٦٠٠	١٩٦٨	٢,٢٠٠	٧,٥٠٠
٤ - معلوت دفنا	امتداد لرامات أشكول	٢٧٠	١٩٦٨	٢,٤٠٠	٤,٥٠٠
٥ - التلة الفرنسية	شرق جبل المشرف (سكوبس)	١٥,٠٠٠	١٩٦٩	٥,٠٠٠	١٢,٥٠٠
٦ - جبعات همفتار	تل الذخيرة	-	١٩٧٧	٥٠٠	١,٥٠٠
٧ - تل عناتوت	أراضي عناتا - شعفاط	٣,٦٥٠	١٩٧٤	٥٠٠	٢,٠٠٠
٨ - النبي يعقوب	أراضي بيت حنينا	٣٠,٠٠٠	١٩٧٣	٤,٠٠٠	١٢,٠٠٠
٩ - سانهدريا	طرف القدس من الجهة الشمالية	-	١٩٧٣	١,٠٠٠	٣,٢٠٠
١٠ - الجامعة العبرية	الجامعة العبرية	-	١٩٦٩	١٠٩	؟
	المجموع	٦٩.٦٣٦		١٨.٥٦٩	٥٢,٨٢٠

المصدر : حقوق الإنسان

التاريخ : ٥-٢ مارس ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٦) حي التلة الفرنسية ، أو حي شابيرا : بديء بإنشاء هذا الحي عام ١٩٦٩ شرقي جبل المشرف (سكوبس) على طريق القدس - رام الله . وتبلغ مساحة الأراضي العربية التي صودرت لاقامته ١٥ ألف دونم تعود ملكيتها لمواطنين عرب وللدولة الأردنية والدير اللاتين . وقد أنشيء في هذا الحي ٥٫٠٠٠ وحدة سكنية يزيد عدد سكانها على ١٢٫٥٠٠ نسمة .

(٧) حي الجامعة العبرية : بديء باقامته عام ١٩٦٩ على جبل المشرف (سكوبس) لتوسيع الجامعة العبرية القديمة ومشفاها . وقد أقيم فيه سكن للأساتذة والطلاب ومكاتب جديدة وقاعة للمحاضرات ومشفى للجامعة . وتستوعب الأبنية الجديدة ٣٫٥٠٠ر٢ طالب وموظف جامعي . ويبلغ عدد الوحدات السكنية التي أقيمت فيه ١٠٩ وحدات . وقد أقيمت هذه الأبنية على أراض تقع ضمن المساحات العربية المصادرة على جبل المشرف (سكوبس) لإقامة حي شابيرا .

(٨) حي تل بيوت الشرقية : أقيم هذا الحي عام ١٩٧٢ على أراضي جبل المكبر وصور باهر إلى الجنوب من مدينة القدس . وتبلغ مساحات الأراضي العربية التي صودرت لاقامته ٢٠ ألف دونم تعود ملكية معظمها لأهالي صور باهر وجبل المكبر والقدس . وقد أقيم فيه حتى الآن ٣٤٢ر٢ وحدة سكنية عدد سكانها ٨٢٠ر٧ نسمة . ويبلغ مجموع الوحدات السكنية المقرر انشاؤها خمسة آلاف وحدة تستوعب ١٥ ألف نسمة .

(٩) حي تل عناتوت : يقع شمالي شرق القدس على أراض قريتي عناتا وشعفاط العربيتين . وقد أقيم عام ١٩٧٤ على أرض مصادرة مساحتها ٦٥٠ر٣ دونم . ويبلغ عدد الوحدات السكنية فيه ٥٠٠ وحدة يقيم فيها ٢٫٠٠٠ صهيوني .

(٣) مشروع القدس الكبرى : لم تقف الأطماع الصهيونية فى مدينة القدس عند حدودها التى كانت قائمة فى حزيران ١٩٦٧ بل تعدتها الى أن تضم المدينة بعد اعلانها عاصمة موحدة (لاسرائيل) ما يقارب ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ٠

وكانت أول تفاصيل تنشر حول هذا الموضوع تلك التى نشرتها جريدة معاريف الاسرائيلية فى ١٩٦٩/٣/٢٦ تحت عنوان « القدس الكبرى عاصمة لاسرائيل ، وجاء فيها أن لجنة هندسية اسرائيلية بدأت منذ حزيران ١٩٦٧ تضع المخططات اللازمة لمشروع القدس الكبرى وانتهت من وضعها خلال عام ١٩٦٨ ٠

وفى آذار ١٩٧١ أعلن الدكتور ميرون بنفنستى نائب رئيس بلدية القدس الاسرائيلى انجاز مشروع مشابه عرف باسمه وفيه يقترح توسيع حدود بلدية القدس لتشمل المناطق الممتدة من مدينة رام الله* شمالا الى بيت لحم* جنوبا ٠ وقد أطلق على هذا المشروع اسم « مشروب الأب » ، وفى اطاره أقيمت حتى الآن ١٥ مستعمرة تشكل الحزام الاستيطانى الثانى حول مدينة القدس ، وهو الحزام الذى يحيط بطوق الأحياء السكنية المجاورة التى أقيمت ضمن حدود أمانة القدس لعام ١٩٦٧ ٠

وفى ١٩٧٤/٢/٨ نشرت جريدة على همشمار الاسرائيلية فى ملحقها تفاصيل مشروع آخر وضعه الدكتور رافل بنكلر وقال انه يشبه الى حد كبير مشروع بنفنستى ولكنه يتجاوزه الى طرح وجهات نظر سياسية وتصورات عامة لمستقبل المدينة السياسى ٠ ويتضمن مشروع بنكلر النقاط التالية :

(١) ابقاء مدينة القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية ٠

(٢) توسيع حدود المدينة وتقسيمها الى ثمانية أحياء لكل حى منها مجلس بلدى فرعى وتخضع كلها لهيمنة المجلس البلدى المركزى الذى يضم ٥٥ عضوا بينهم ٣٨ عضوا من اليهود ٠

(٣) اعطاء الأحياء العربية نوعا من الحكم الذاتى ٠

(٤) ضمان حرية العبادة والوصول الى الأماكن المقدسة لجميع الديانات٠

(٥) تحديد نسبة السكان العرب بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من مجموع السكان ابتداء من عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠١٠ ٠

(٦) شمول التوسع المناطق العربية الممتدة شمالا حتى مدينتى رام الله والبيرة ، وشرقا حتى أبو ديس والعيزرية ، وغربا حتى اللطرون ، وجنوبا حتى بيت لحم ٠

جدول رقم - ٢ -

المستعمرات التي أقيمت حول مدينة القدس في نطاق المرحلة الأولى من مشروع القدس الكبرى ١٩٦٧ - ١٩٨٠

اسم المستوطنة	الموقع	المساحة بالدونم	تاريخ الإنشاء	الوحدات السكنية	عدد المستوطنين
١ - راموت	اراضي بيت اكسا - بيت حنينا - النبي صموئيل	٣٠٠،٠٠٠ ٤٥٠٠	١٩٧٣	٢،٠٠٠	٧،٠٠٠
٢ - معاليه ادوميم	الخان الاحمر	٧٠،٠٠٠	١٩٧٣	٥١٠	٢،١٠٠
٣ - معاليه ادوميم (ب)	الخان الاحمر	٦،٧٠٠	١٩٧٢	٢٥	منطقة صناعية
٤ - معاليه ادوميم (ج)	الخان الاحمر	٣٥٠٠-٤٠٠	١٩٧٩	٢٥	منطقة صناعية
٥ - جبعون	اراضي الجيب	١٥٠٠-٨٠٠	١٩٧٧	٢٥٠	٧٥٠
٦ - جبعون (ب)	اراضي الجيب	٦٥٠	١٩٧٩	٢٠٠	٦٥٠
٧ - نيفي حورون	عمواس - يالو	٧٠،٠٠٠	١٩٦٩	٥٠	٢٥٠
٨ - بيت حورون	بيت عور الفوقا	١٥٠٠-١٥٠	١٩٧٧	٢٠٠	٥٠٠
٩ - جيلو - هارسلو	جنوب غرب القدس	٤،٠٤٤	١٩٧٣	٣٤٠	١٠،٢٠٠
١٠ - عناتوت	اراضي قرية عناتا	٤٩٠	١٩٨٠	٤٥	١٥٠
١١ - تلة زئيف	١٠ كم شمال غرب القدس		١٩٨١		
١٢ - حلميش	النبي صالح		١٩٨١		
١٣ - روش جيلو	راس بيت جالا	٢٥٠	١٩٧٩	٣٠٠	٩،٠٠٠
١٤ - عطروت	اراضي قلنديا	٤٠،٠٠٠	١٩٧٠	١٨١	منطقة صناعية
١٥ - جبعا حداشا	اراضي قرية الجيب	١٨٠+٨٥	١٩٧٩	١٤٠	٥٠٠
	المجموع	١٩٥،٠١٩		٥،٢٦٦	٣١،٦٠٠

وفى هذه الأثناء شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة لوضع مخطط لتوسيع القدس أطلق عليها اسم « لجنة جفني » ٠ وقد وضعت هذه اللجنـــة توصياتها التى نشرتها جريدة هآرتس الاسرائيلية فى ١٩٧٥/١٠/١٤ ودعت فيهـــا الى اقامة ٢٨٫٦٠٠ وحدة سكنية خلال السنوات الخمس ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ٠ ولكن اللجنة حصرت عمليات البناء فى اطار حدود أمانة القدس لعام ١٩٦٧ لاحكام طوق الاستيطان حول البلدة القديمة كخطوة أولى قبل التوسع الاستيطانى فى نطاق القدس الكبرى ٠

وفى ١٩٧٥/٩/٣٠ نشرت جريدة دافار الاسرائيلية خبرا نقلت فيه عن مسئول اسرائيلى كبير قوله ان الموافقة قد تمت على خريطة القدس الموسعة التى تمتد فيها حدود بلدية القدس ما بين الخان الأحمر شرقا واللطرون غربا ودير دبوان* وبيتين شمالا وضواحى مدينة الخليل* (مستعمرة كريات أربـــع) جنوبا ٠ ويقضى هذا التوسيع بضم ٩ مدن و٦٠ قرية عربية وما يقـارب ٣٠٪ من مجموع المساحة الكلية للضفة الغربية ٠

وكان هذا المشروع هو التوسيع النهائي لحدود مدينة القدس الكبرى . وهو بحد ذاته المشروع الذى تم تنفيذه على الطبيعة باقامة ١٥ مستعمرة أخرى تشكل الحزام الثالث من الأحزمة الاستيطانية حول القدس . ويضم هذا الحزام المستعمرات التالية :

(١) فى الشمال : المستعمرات التى أقيمت حول مدينتى رام الله والبيرة، وتضم كوخف هشاحر وعفرة وبيت أيل وكفار روش ونيفى تسوف وبيت أيل (ب) .

(٢) فى الجنوب : المستعمرات التى أقيمت فى المنطقة الممتدة من شمال مدينة الخليل الى مناطق بيت لحم وبيت ساحور* . وتضم مستعمرات تكواع وكفار عصيون وتكواع (ب) واليعازر (أ) و(ب) وافرات ومجدل عوز وروش تسوريم وآلون شيفوت متسبى جوبرين .

لم يكن الهدف من اقامة هذه الأحزمة الاستيطانية الثلاثة حول مدينة القدس عزل المدينة نهائيا عن الضفة الغربية بسياجات من القلاع والمستوطنين فحسب بل كانت هناك أهداف أخرى منها :

(١) تجزئة الضفة الغربية وتقطيع أوصالها جغرافيا وديمغرافيا ، والقضاء على الوجود العربى الكثيف حولها (٢٥٠ الف نسمة) والذى يشكل رافدا يغذى الوجود العربى فيها باستمرار .

(٢) احداث خلخلة سكانية فى وسط الضفة الغربية تمهيدا لتمزيقها الى منطقتين معزولتين تماما ومحاصرتين بالاستيطان اليهودى وهما منطقة الخليل جنوبا ومنطقة نابلس شمالا .

(٣) ضم مساحات واسعة من أراضى الضفة الغربية تراوح ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ كم٢ بالاضافة الى المساحات التى جرى الحاقها بالقدس وفقا للمخططات الهيكلية التى كان آخرها اضافة ٦٣ كم٢ على حساب الضفة الغربية لآخر مخطط هيكلى أقرته بلدية القدس فى تموز ١٩٨٠ .

(٤) جعل مدينة القدس الكبرى العاصمة التى تتركز فيها كل عوامل جذب واستقطاب النشاطات الاستثمارية والسياحية والصناعية والزراعية لليهود من جميع أنحاء العالم . فالمساحات الشاسعة من الأراضى التى تقع فى

نطاق القدس الكبرى ستمكن المخططين اليهود من توفير المساحات اللازمة للاستثمار والتوطن اليهوديين فى هذه المنطقة ٠

وتنص الخطط الاسكانية التى رافقت مشروع القدس الكبرى على جعل سكانها فى عام ٢٠٠٠ قرابة المليون نسمة ٧٥٪ منهم يهود ، أى لا يزيد عدد العرب المسموح لهم أن يعيشوا فى نطاق المشروع على ٢٥٠ ألف نسمة فى حين أن عددهم حاليا (فى هذا النطاق) يتجاوز ٣٥٠ ألف نسمة ٠ ويعنى هذا أن خطة القدس الكبرى ترمى الى تهجير حوالى ١٨٠ ألف عربى اذا وضع فى الحساب التكاثر المتوقع للعرب خلال هذه المدة ٠

ان خطة القدس الكبرى كما هو واضح لا تستهدف التهويد النهائى لمدينة القدس وتدمير طابعها الحضارى وتحويل العرب فى اطارها الى أقلية هزيلة فحسب بل تستهدف الاستمرار فى احتلال الضفة الغربية نهائيا وخلق حقائق بشرية وجغرافية جديدة حول مدينة القدس وفى قلب الضفة الغربية ٠

قد بلغ عدد المستعمرات التى أقيمت حتى الآن فى نطاق المرحلة الأولى من مراحل القدس الكبرى ١٥ مستعمرة ، علما بان ما أقيم حتى العام ١٩٨١ فى نطاق المرحلة الثانية والاخيرة من خطة القدس الكبرى هو ١٥ مستعمرة أيضا عدا الأحياء السكنية العشرة التى أقيمت فى البلدة القديمة وفى حدود أمانة القدس لعام ١٩٦٧ ٠ وبذلك يكون عدد الأحياء السكنية والمستعمرات الجديدة التى أقيمت فى اطار القدس الكبرى ٤٠ مستعمرة وحيا سكنيا ٠

أما المستعمرات الخمس عشرة التى أقيمت فى نطاق المرحلة الأولى من مراحل القدس الكبرى فهى عطروت وجيلو مارجيلو وروش جيلو وجبعون وجبعون (ب) ونيفى حورون ومعاليه أدوميم ومعاليه أدوميم (ب) ومعاليه أدوميم (ج) راموت بيت حورون جبعا حداشا ومخيميس وتلة زئيف وجلجيش ٠

هـ ــ الزحف التدريجى بالمخططات الهيكلية : ومما يؤكد أن سلطات الاحتلال ماضية فى اخراج مشروع القدس الكبرى الى حيز الوجود على الصعيد التنظيمى ــ فى حين تم تنفيذ المشروع على صعيد الاستيطان بصورة أولية ــ ذلك الزحف التدريجى لحدود بلدية القدس على حساب الأراضى العربية المجاورة ٠

ففى تموز ١٩٨٠ صادقت بلدية القدس المحتلة على المخطط الهيكلى الجديد

لمدينة القدس كما أقرته اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية القدس . وسيحل هذا المخطط الهيكلي الجديد على محل المخطط الهيكلي القديم لمدينة القدس لعام ١٩٥٥ .

كانت مساحة القدس بشطريها حسب مخطط عام ١٩٤٧ : ٣٨ كم٢ . الا أن (اسرائيل) قامت بتوسيع هذا المخطط عام ١٩٥٥ باضافة ٧ كم٢ جديد الى القسم المحتل منذ عام ١٩٤٨ في حين ظلت مساحة القدس العربية ١٣ كم٢ . وهي المساحة التي كانت عليها حدود أمانة القدس العربية عام ١٩٦٧ .

أما المخطط الهيكلي الجديد الذي أقر عشية اعلان قانون ضم القدس (١٩٨٠/٧/٣٠) فيقضي باضافة ٥٠ كم٢ الى المدينة من الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . ويتضح من تفاصيل هذا المخطط أن المساحة الاجمالية لمدينة القدس ستكون ١٠٨ كم٢ يخصص منها ٤١ كم٢ للسكن و٣٨ كم٢ للحدائق والساحات العامة و١١ كم٢ للمناطق المفتوحة و٣ر٦ كم٢ للمؤسسات العامة و ٦ر٤ كم٢ للتجارة والصناعة .

وسيفتح هذا المخطط الطريق أمام مصادرة مساحات جديدة من الأراضي العربية شمل مدينة القدس لاقامة ١٢ ألف وحدة سكنية جديدة فيصبح عدد الوحدات السكنية في حدود هذا المخطط الهيكلي حتى نهاية عام ٢٠٠٠ حوالي ١٨٠ ألف وحدة .

بلغ مجموع ما صودر حتى عام ١٩٨١ من الأراضي في القدس وحولها ٥٥٦ر٢٣ دونم أقيمت فيها حوالي ٢٢ ألف وحدة سكنية . والعمل جار لاقامة ٣٣ ألف وحدة سكنية أخرى حتى نهاية عام ١٩٨٥ .

ويوضح الجدولان رقم ١ و٢ الأحياء السكنية الاسرائيلية التي أقيمت في القدس العربية وضواحيها والمستعمرات التي أقيمت حولها في نطاق المرحلة الأولى من مشروع القدس الكبرى .

المراجع :

- عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ١٩٥٩ .
- عارف العارف : النكبة . بيروت ١٩٥٦ .
- روحي الخطيب : الحفريات الاسرائيلية حول المسجد الأقصى المبارك ومسجد الصخرة المشرفة . عمان ١٩٨١ .
- وزارة الخارجية الأردنية : القدس عربيا واسلاميا . عمان ١٩٨٠ .
- ملفات ووثائق وزارة شئون الأرض المحتلة . عمان .
- الصحف الصادرة في الأرض المحتلة .

عبد المالك التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي - سلسلة عالم المعرفة (٧١) المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب - الكويت، ١٩٨٣ ، ٣٦٨ صفحة.

يعتبر الاستعمار الاستيطاني وسيلة من وسائل الاستعمار الاوروبي لتحقيق السيطرة الدائمة على إقليم معين ومع أن الهجرات الاستيطانية بدأت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أن الدول الاستعمارية الأوروبية زادت من تشجيعها لمواطنيها في القرن الماضي ومطلع هذا القرن على الهجرة إلى مستعمراتها في آسيا وافريقيا، للمحافظة على مصالحها الاقتصادية والعسكرية. واستفادت الحركة الصهيونية من الجو العام المؤيد للاستعمار الاستيطاني في العواصم الاوروبية، من اجل دفع اليهود الأوروبيين على الهجرة إلى فلسطين، كما أن الدول الاستعمارية وجدت في الحركة الصهيونية خير معين لإقامة وطن استيطاني يهودي في قلب الوطن العربي لإعاقة أية محاولة للوحدة والتعاون بين الأقطار العربية في آسيا وأفريقيا، وحدث تزاوج بين المصالح الاستعمارية الأوربية والحركة الصهيونية.

وعن الترابط المصيري بين الطرفين، يأتي كتاب د. عبدالمالك التميمي ليكشف من خلال دراسة تاريخية قيمة، عن قضية الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، آخذاً ثلاثة أمثلة مختلفة هي المغرب العربي وفلسطين والخليج العربي

الحالة الأولى استعمار استيطاني أوروبي مباشر قام وانتهى، والحالة الثانية استعمار صهيوني بدأ ومازال مستمرا، الحالة الثالثة استيطان أجنبي لم تتضح معظم معالمه بعد. ويحاول المؤلف الإجابة على سؤال طرحه في مقدمة كتابه عما إذا كانت هناك دوافع وأساليب ونتائج مشتركة لتجارب الاستيطان الثلاث في الوطن العربي، رغم الاختلاف في طبيعتها. ويذكر الكاتب أن الهدف من دراسته هي فتح الحوار حول قضية الاستيطان في الوطن العربي والتنبه لأخطارها. ولهذا فإن هدف الباحث هو توعية القارىء العربي من خلال دراسة مقارنة لقضية الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي التي بدأت منذ قرنين ولم تنته بعد.

وقسم الدكتور التميمي كتابه إلى ثلاثة أقسام وكل قسم لعدة فصول واستند إلى عشرات المراجع باللغتين العربية والإنجليزية ووضع ملاحق في نهاية الكتاب عن الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة وجدولا عن المستوطنات الإسرائيلية ووثيقة سياسية هامة عن الخطة الصهيونية للشرق الأوسط، وضعها أودونيون عام ١٩٨٢.

خصص الباحث القسم الأول من كتابه للحديث عن الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي، وبدأ الفصل الأول بشرح أبعاد الاستيطان الفرنسي في الجزائر منذ بدايته في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٤٨ ـ ١٨٥١) حتى نهايته في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة (١٩٥٨). وكيف أن الحكومة الفرنسية شجعت هجرة مواطنيها إلى الجزائر، وقدمت لهم التسهيلات اللازمة بعد أن صادرت الأراضي من المواطنين الجزائريين وقدمتها للمستوطنين بحجة أن تلك الأراضي كانت تابعة للدولة العثمانية. وبما أن فرنسا «ورثت» الجزائر عنها فإن الأراضي الجزائرية تصبح ملكا لها. كما انها كانت تعاقب المناضلين الجزائريين في المقاومة بالاستيلاء على أرضهم، وهو نفس الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل ضد المناضلين الفلسطينيين.

وحلل الكاتب العلاقة التي كانت قائمة بين السلطات الرسمية الفرنسية وبين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر وانعكاس تلك العلاقة على الشعب الجزائري وبشكل خاص على الطبقة العاملة الجزائرية باعتبارها أكثر الطبقات معاناة من الاستيطان الفرنسي مما دفع آلاف العمال منهم إلى الهجرة إلى فرنسا.

وفي الجزء الثاني تحدث د. التميمي عن الاستيطان الفرنسي في تونس، وذكر أن السلطات الفرنسية أصدرت مرسوم قانون بعد أربع سنوات من احتلالها لتونس عام ١٨٨١ من أجل تنظيم احتلال المستوطنين الفرنسيين للأراضي والعقارات، وكان من جراء مصادرتها للأراضي من أيدي المواطنين التونسيين وتوزيعها على المستوطنين أن بلغ مجموع مساحة الأراضي التي في حوزة الفرنسيين والأوروبيين في تونس بعد الحرب العالمة الثانية ٧٧٠,٥٠٠ هكتار.

وإلى جانب مصادرة الأراضي فقد كانت السلطات الفرنسية تمارس سياسة تفرقة عنصرية بحق المواطنين العرب في تونس ويشير المؤلف إلى ملاحظة مهمة عند حديثه عن دور اليهود في تونس المشابه لدورهم في الجزائر والتعاون مع السلطات الفرنسية ضد المواطنين في البلدين.

وفي الجزء الثالث من الفصل الأول تحدث الباحث عن الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى وموريتانيا حيث مارست الحكومة الفرنسية ضد المواطنين نفس السياسة الإستعمارية الاستيطانية التي كانت تمارسها في الجزائر وتونس وصادرت أرضهم ووزعتها على المستوطنين الفرنسيين، مما أدى إلى تدمير الاقتصاد في البلدين وبلغ مجموع ما صادرته حتى عام ١٩٥٦ من الأراضي المغربية ١,١٠٠,٠٠٠ هكتار.

وفي الجزء الرابع، بحث د. التميمي في الاستيطان الإيطالي في ليبيا منذ عام ١٩١١ حيث صادرت السلطات الإيطالية مائة ألف هكتار من الأراضي الليبية. وذكر المؤلف خمسة عوامل أدت إلى زيادة هجرة المستوطنين الفرنسيين إلى المغرب العربي والإيطاليين إلى ليبيا وهي القضاء على المقاومة المراكشية عام ١٩٣٠ والليبية عام ١٩٣٢ والأزمة الاقتصادية العالمية وأهمية المناطق التي تسيطران عليها من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية عشية التحضير للحرب العالمية الثانية، وخشية الحركات الوطنية ضد الاستعمار بعد انتقالهم من استعمال الكفاح المسلح إلى العمل السياسي الذي لا يشكل خطراً عليها، وسياسة الحزب الفاشي في إيطاليا الداعية إلى الاهتمام بزيادة هجرة المستوطنين الإيطاليين إلى المستعمرات.

وخصص الكاتب الفصل الثاني من القسم الأول للحديث عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستيطان في المغرب العربي. وعن التأثير الاقتصادي، يشير إلى سيطرة القوى الاستعمارية على الموارد الاقتصادية عن طريق فتح البنوك التي لعبت دورا بارزا في تقديم القروض للمستوطنين الأوروبيين وربط الاقتصاد في دول المغرب العربي مع الاقتصاد الفرنسي.

وبالنسبة للتأثير الاجتماعي فقد تحدث عن العناصر السكانية التي يتألف منها المجتمع المغربي، وعن دور الدين والقبلية في مواجهة الاستيطان. وركز المؤلف على التحولات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المغربي بسبب الوجود الاستعماري الفرنسي بعد أن فقد المواطنون أرضهم وهاجر البعض منهم إلى المدن الرئيسية والدول العربية وأوربا كما يشير إلى هجرة اليهود المغاربة إلى فلسطين المحتلة بعد قيام إسرائيل.

وعن تأثير الاستعمار الثقافي يتحدث الباحث عن السياسة التي سارت عليها فرنسا من أجل تسهيل عملية إدماج المواطنين العرب في الكيان الفرنسي بأن فرضت عليهم الثقافة الفرنسية وحاربت الثقافة العربية والصحافة العربية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأميين وانتشار الجهل في صفوف المواطنين.

وفي نهاية القسم الأول تحدث د. التميمي عن أهمية مقاومة الاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي وليبيا وقال بأن الدروس المستفادة من تلك التجربة الاستيطانية الغربية هي أن العنف الامبريالي لا يهزمه إلا العنف الوطني، وأن الاستعمار الاستيطاني أشرس وأخطر أنواع الاستعمار وأن مقاومته بحاجة إلى جهود مضاعفة وتضحيات كبيرة للقضاء عليه».

«الاستيطان الصهيوني في فلسطين» هو عنوان القسم الثاني من كتاب د. التميمي الذي قسمه إلى خمسة فصول. تناول في الفصل الأول العلاقة بين الإمبريالية العالمية والحركة الصهيونية التي استفادت من اتساع النفوذ الاستعماري الغربي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وربط الصهاينة مصيرهم بمصير الدول الاستعمارية، خاصة بريطانيا التي كان لها نفوذ في المنطقة العربية. وعالج الباحث وثيقة بريطانية مهمة (كامبل بنرمن - رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٠٥) الذي دعا فيها إلى ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الأسيوي، من خلال إقامة حاجز بشري قوي غريب يشكل قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة. واستعرض الكاتب العلاقة التحالفية بين بريطانيا والحركة الصهيونية والمساعدة التي قدمتها سلطات الانتداب البريطاني لهجرة واستيطان اليهود في فلسطين حتى عام ١٩٤٨. وفي الفصل الثاني تناول الباحث قضية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. وركز على أن جوهر الصراع في فلسطين «هو صراع على الأرض وأن الأرض هي محور النزاع وهدف النشاط الاستيطاني» واستعرض مراحل قيام المستوطنات في فلسطين التي أنشئت معظمها في عهد الانتداب البريطاني. وعن الأساليب التي استخدمتها إسرائيل في مصادرة الأراضي بعد حرب ١٩٦٧، يقول: إن البعض منها يرجع لادعاءات قانونية أوجدتها إسرائيل من أجل تبرير إجراءاتها في مصادرة الأراضي مثل القانون العثماني الذي يسمح بالتصرف في الأراضي الميري إذا تركت من غير زراعة أو رعي، والبعض لأسباب عسكرية وأمنية. وبلغ عدد المستوطنات التي أقيمت بعد حرب ١٩٦٧، ١٦١ مستوطنة، ومساحة الأراضي التي صادرتها منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٨١، ٢,٨٦٧,٣٣٠ دونم أي ٣٤٪ من مساحة الأراضي في الضفة الغربية.

وخصص د. التميمي الفصل الثالث للبحث في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث إن مصادرة الأراضي الزراعية من المواطنين الفلسطينيين أثرت تأثيرا كبيرا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهم.

وشرح علاقة إسرائيل مع المواطنين العرب الذين تعاملهم كأقلية وتمارس ضدهم سياسة عنصرية. وفي الفصل الرابع من القسم الثاني ركز د. التميمي على أهمية الكفاح المسلح في استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى دور الطبقة العاملة الفلسطينية في مقاومة الاستيطان الصهيوني منذ الثلاثينات وخاصة في ثورة ١٩٣٦. كما استعرض الباحث الصعوبات والتحديات التي تعترض النضال الفلسطيني وطالب بتحقيق الوحدة الوطنية بين

المنظمات الفلسطينية، وإقامة تحالف استراتيجي مع القوى الوطنية العربية على اعتبار أن المقاومة الفلسطينية هي جزء من حركة التحرر العربية والتحالف بينهما يؤدي إلى الالتحام بين قوى التحرر العربية وهزيمة الإمبريالية والصهيونية ويحقق الوحدة القومية للوطن العربي. كما طالب بتصعيد الكفاح المسلح واستمراره ردا على الممارسات الإسرائيلية التي قامت في الأساس من خلال العنف والإرهاب ونجد الباحث ينتقد في كتابه المطالبين بالتخلي عن استعمال السلاح لتحرير فلسطين.

وفي الفصل الخامس تحدث د. التميمي عن الاستيطان الأوروبي والاستيطان الصهيوني ويعتبر هذا الفصل من أهم فصول الكتاب. حيث وضع أوجه التشابه بين ممارسات المستوطنين الأوروبيين في المغرب العربي والصهاينة في فلسطين من حيث استعمال العنف للقضاء على المواطنين الأصليين من أجل إلغاء هويتهم الوطنية وممارسة التفرقة العنصرية بمختلف صورها ضد من تبقى من المواطنين.

ووضع المؤلف أربعة عوامل متشابه بين الاستيطان في الحالتين وهي:

١ـ أن هناك علاقة تضامنية ومصيرية بين الاستعمار في جميع أنحاء العالم حيث يريد المستوطن الاحتفاظ بالأرض التي سيطر عليها.
٢ـ أن كليهما يعملان ضد العرب للسيطرة على الأرض العربية.
٣ـ هناك تضامن بين يهود المغرب العربي وكذلك المستوطنين الأوربيين مع الصهاينة في فلسطين.
٤ـ هدف الطرفين واحد وهو دفاعهم عن مضار مشتركة وأن إفناء الشعوب الأخرى رسالة حضارية.

وفي نهاية الفصل وضع د. التميمي خلاصة مهمة قال فيها: إننا أمام تجربة استيطانية في المغرب العربي انتهت وتجربة أخرى في فلسطين نعيشها ونواجه فيها امتحانا تاريخيا بل تحديا حضاريا، يكون فيه الخيار بين البقاء أو الفناء، نكون أو لا تكون، نحن أو هم.

وعالج المؤلف في القسم الثالث من كتابه قضية الاستيطان الاجنبي في منطقة الخليج العربي. ومع أن خطورة الاستيطان الأجنبي في الخليج العربي لم تتضح معالمها كما كانت عليه في المغرب العربي وفلسطين إلا أن الحرص والشعور بالمسئولية دفع د. التميمي لمعالجة هذه القضية وربطها بقضايا الاستيطان في الوطن العربي.

وفي الفصل الأول استعرض الباحث بداية الهجرة الأجنبية إلى المنطقة ودوافعها وتشجيع الاستعمار البريطاني لها. وقسم الهجرة الأجنبية إلى مرحلتين ما قبل اكتشاف النفط وما بعده.

وأرجع أسباب الهجرة الأجنبية لمنطقة الخليج لثمانية عوامل:

١ـ تعرض المنطقة لهجرة آسيوية من شبه القارة الهندية لقربها وسهولة المواصلات والعلاقات التاريخية بين الخليج العربي والهند، وكذلك من إيران لظروفها الاقتصادية وكثافتها السكانية وقربها من المنطقة.
٢ـ تشجيع الاستعمار البريطاني للهجرة الأجنبية والدعاية الغربية التي خلقت شعورا لدى دول المنطقة عن أن الخطر عليها يأتي من العمال العرب بسبب انتماءاتهم السياسية.
٣ـ انتشار المد الديني في الفترة الاخيرة، شجع الاتجاه للاستعانة بالأيدي العاملة الاسيوية المسلمة.
٤ـ التطور الاقتصادي في المنطقة وحاجة المشروعات الكبيرة إلى أيدي عاملة فنية غير متوفرة محليا.
٥ـ سوء الأحوال الاقتصادية في الدول الاسيوية القريبة من دول الخليج العربي دفعت المهاجرين إلى المنطقة طلبا للرزق.
٦ـ ضعف وعدم تأهيل المواطنين ليقوموا بسد بعض جوانب النقص والحاجة إلى الأيدى العاملة.
٧ـ الأسباب الخارجية غير المباشرة المتمثلة في نشاط الشركات متعددة الجنسية وأغراض السياسة الإمبريالية العالمية في هذه المنطقة القريبة والبعيدة ومصالحها الاقتصادية فيها.
٨ـ عدم وجود حركة وطنية ومنظمة قادرة على كشف الأبعاد الحقيقية للهجرة الأجنبية وآثارها وكيفية استغلالها من قبل الاستعمار.

ويستعرض الباحث في دراسته أوضاع العمالة الأجنبية في دول الخليج وتزايد عددهم باستمرار، حيث بلغت نسبتهم في دولة الإمارات العربية ٨٦٪ عام ١٩٨٥، بينما نجد أن المواطنين والوافدين العرب لا تتجاوز نسبتهم ١٤٪ فقط. كما أن هناك خمسة ملايين أجنبي يعملون الآن في دول الخليج العربي ومعظمهم من الهند والباكستان وبنغلادش وكوريا والفلبين. ونظرا لقلة عدد المواطنين في منطقة الخليج فإن مثل هذا العدد يشكل خللا خطيرا في توزيع السكان.

وعالج د. التميمي في مؤلفه التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وذكر أن عدم وجود تجانس بين الجاليات الأجنبية يؤثر على استقرار وأمن المنطقة. كما أنه ركز على العلاقة بين المصالح الاستعمارية في المنطقة والهجرة الأجنبية إليها وأكد أن الهجرة الاجنبية تدخل في المخططات الاستعمارية.

وفي الواقع فإن الباحث يفصل بين خطورة وجود العمالة الأسيوية وبين الوافدين العرب بل ويطالب بإحلال العمالة العربية محل الأجنبية ويذكر عدة مخاطر على المنطقة لوجود العمالة الأجنبية فيها، ومن هذه المخاطر:

١- أن يتحول بقاؤهم في المنطقة فترة طويلة إلى استيطان، وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية سياسية وتهديدات اجتماعية واقتصادية وسكانية للمنطقة.
٢- احتمال استخدام العمالة الأجنبية من قبل قوى معادية ضد مصالح المنطقة، خاصة أن دول شرق آسيا (كوريا والفلبين وتايلند) مرتبطة بالسياسة الاستعمارية الأمريكية.
٣- عدم وجود تجانس في الجنسيات الأجنبية يؤثر على استقرار المنطقة.
٤- احتمال طلب العمالة الأسيوية من دولها عند تعرضها لأية مضايقات وسبق أن تدخلت الهند والباكستان وسيريلانكا مع دول المنطقة من أجل حماية مواطنيهم ويحذر د. التميمي من الاستيطان السلمي الذي لا يستبعد وقوعه في الخليج إذا ما استمرت الهجرة الأجنبية على ما هي عليه.
٥- بعض العمال الآسيويين (خاصة من كوريا الجنوبية) يجيدون استعمال السلاح وهم مدربون تدريباً جيداً ويخشى أن يكون وجودهم في المنطقة مرتبطاً بمخططات ضد استقرار وأمن دول المنطقة.
٦ يؤثر وجودهم على الثقافة العربية، خاصة في الدول التي يزيد عددهم فيها على عدد المواطنين والوافدين العرب.

ويدعو الباحث المثقفين والعناصر الوطنية في المنطقة إلى التحذير من أثر القضية السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ويقترح د. التميمي من أجل مواجهة الأخطار المترتبة على الهجرة الأجنبية لدول الخليج العربي، تحقق تنمية فعلية تعتمد على الأيدي العاملة الوطنية والعربية، ووجود القرار السياسي الواعي لمخاطر الهجرة الأجنبية، ومنع هجرة الأميين وغير المؤهلين الذين لا تستفيد منهم خطط التنمية، والتوسع في قيام المعاهد الفنية لتأهيل المواطنين للعمل في مختلف المجالات ومحاربة استيراد العمالة الأجنبية من قبل مكاتب سماسرة، واعتماد التخطيط في مختلف المجالات وربط عملية الهجرة بمشروعات التنمية والاعتماد على الأيدي العاملة العربية بدلا من الأجنبية وأن يتحمل المواطنون المسئولية باعتبار أن القضية قومية ووطنية من المفروض أن يشارك الجميع في معالجتها.

ويختم الكاتب دراسته باستخلاص النتائج من مقارنة تجارب الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي وهي:

١- أن الاستيطان نوع من أنواع الاستعمار وأخطر أنواعه فإذا حصل على الأرض ونجح في هجرة المستوطنين وأقام المؤسسات يصبح من الصعب طرده.

٢- تدرجت مراحل الاستيطان من هجرات فردية إلى جماعية وإقامة مؤسسات اقتصادية وسياسية، والسيطرة على الأرض وغزو المنطقة المستهدفة بالقوة وإقامة الكيان الاستيطاني وفرض الامر الواقع والشرعية القانونية على وجوده.

٣- أن التجارب الاستيطانية في الوطن العربي لم تكن تستطيع أن تنجح لولا وجود تفكك وتجزؤ في العالم العربي.

٤ـ أن هناك ميزة خاصة تمتاز بها التجارب الاستيطانية الثلاث في الوطن العربي وهي أن التجربة الاستيطانية الأوروبية في المغرب العربي كانت مدفوعة بالقوة وانتهت بانتهاء الاستعمار، والتجربة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين التي هي وليدة الاستعمار الغربي نجحت في إقامة كيان استيطاني ومازالت قائمة. والتجربة الاستيطانية في الخليج العربي سلمية، وهي إن لم تكن قائمة في الأساس لأغراض سياسية إلا أنها من الممكن أن تستغل سياسيا في المستقبل.

٥ـ أن الهجرة السلمية ممكن أن تتحول إذا أخلت بالتوازن السكاني إلى كيانات استيطانية.

٦ـ أن الاستيطان الصهيوني تحول مع الوقت إلى قوة أمبريالية في المنطقة تخطط لتجزئة وبث الفرقة في العالم العربي.

٧ـ تحذير المناطق العربية التي تعيش خلخلة سكانية وتتمتع بموقع استراتيجي هام وقوة اقتصادية من الاستيطان الأجنبي.

٨ـ أنه من أجل الرد على المد الاستيطاني في الوطن العربي يجب تحقيق الديمقراطية الحقيقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي لدى المواطنين.

٩ـ وجود العمالة العربية الأجنبية في الخليج العربي يدل على الحاجة إليها ولهذا فمن المفروض تهيئة الموارد البشرية المحلية وتنويع المصادر الاقتصادية ومجالات العمل للمواطنين من أجل الاستغناء عن العمالة الأجنبية.

١٠ـ على المسؤولين العرب أن ينتبهوا للآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للهجرة الأجنبية في الوطن العربي.

وفي الواقع فإن هذا الكتاب إضافة جديدة للمكتبة العربية يعالج بحماس شديد قضية الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ويحذر من خطورتها، ومع أن هناك العديد من المؤلفات العربية التي عالجت قضايا الاستيطان في الوطن العربي كل على حدة إلا أن هذا الكتاب يعتبر أول دراسة شاملة موحدة تعالج قضايا الاستيطان في المغرب العربي وفلسطين والخليج العربي. ولا شك أن مخاطر الاستيطان الأوروبي على المغرب العربي قد انتهت بعد استقلال الدول العربية، وأن مخاطر الاستيطان الصهيوني على فلسطين مازال قائمة، إلا أن ربط الاستيطان الأجنبي في الخليج العربي مع الاستيطان في مناطق عربية أخرى تضررت منه هو باعتقادي الهدف من وراء هذه الدراسة القيمة التي تثير قضية حساسة وخطيرة، لأن د. التميمي أراد تسليط الأضواء على قضية العمالة الأجنبية في الخليج العربي وخطورتها على استقرار وأمن المنطقة وربطها مع دول عربية عانت من قبل هذه الظاهرة الخطيرة التي يظهر أبعادها وحجمها الحقيق أمام المواطن العربي.

مراجعة : أحمد سعيد نوفل

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

المصدر : الصياد

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٦

اسرائيليات

المغتصبون اليهود يساوون بين النازية والصهيونية

في اسرائيل ضجة كبيرة تتفاعل وتتسع، لأن مثيرها هم من المتعصبون اليهود الذين يرفضون كل شيء ولا يتعلقون الا بما ورد في التوراة من نصوص، الامر الذي يسبب لهم الكثير من المشاكل، كيف لا وهم يتمسكون بمباديء يصعب فهمها ومنها على سبيل المثال دعوة الى قتل محصلي الضرائب وتاييد اقامة حكم عربي لانه «سيؤدي في النهاية الى مجيء المسيح» واكثر من ذلك فقد طلب مرشدهم الروحي ذات يوم من الرئيس الاميركي ريتشارد نيسكون ان يحرر اتباعه من قبضة اسرائيل. هذا التحقيق يتحدث عنهم وعما يتعرضون له من مضايقات لتطفيشهم، ان كان في صحراء النقب حيث يقيمون او في اي مكان آخر يلجاون اليه بحثا عن عمل، كذلك يلقي الضوء على حياتهم وهواياتهم واهتماماتهم.

من عل يشرف رقاص الساعة القديمة على الساحة الصغيرة ويكاد ان يغطي بظلاله شعارا عزيزا على قلوب المتدينين اليهود، كتبت كلماته باحرف عبرية وانكليزية على السواء: «ساعة التوراة هذه لا تخضع لتاثير الصهاينة». غير ان عقاربها قد جمدت في مكانها دون حراك ومعها توقف الزمن منذ قرن ونيف تقريبا.

وقد اعتلت الساعة «المناهضة للصهيونية» سطح محل للصاغة والحلي يقع عند منعطف شارع عين يعقوب في القدس وفي مواجهة ملصق برتقالي لماع اعلن دون مواربة ان «النازية هي العنصرية». والجدار الذي علق عليه ذلك الملصق المضيء يشكل في الحقيقة قلب «مياشيعاريم»، وهوالحصن المحصن للمتدينين المتطرفين من اليهود، ويبعد حوالى نصف ميل فقط عن اسوار المدينة القديمة. وللحصن قوانينه الخاصة التي لا تخضع لاحكام الدولة والحكومة. وفيه يسكن المتعصبون الذين احرقوا منذ مدة مواقف الباصات احتجاجا على الاباحية الظاهرة في احد الاعلانات التجارية.

وقد استطاع حي «مياشيعاريم» الافلات من قبضة الزمن وظل عاصيا على رموز القرن العشرين ومفاهيمه. وهنا بالذات تكثر الملصقات الغريبة التي تدعو في ما تدعو الى «قتل مستوفي الضرائب»، ورفض التشريح، ومنع اي شخص من دخول المنطقة اذا لم يكن محشوم اللباس. وهذا يعني ان على الرجال تغطية رؤوسهم وعلى النساء ارتداء التنانير الطويلة التي تغطي ركبهن. وينبغي فيهن ايضا عدم اظهار اعناقهن والجزء الاكبر من سواعدهن.

والسكان في «مياشيعاريم» معظمهم من المؤيدين لـ «نيتوراي كارتا» وهي تسمية ارامية تعني «حراس المدينة». وقد تم تاسيس هذه الجماعة المتدينة منذ سبعين عاما من قبل اولئك الذين يعتقدون ان الصهيونية مخالفة لتعاليم التوراة، اذ لا يمكن ان تقوم الدولة اليهودية قبل مجيء المسيح. وترى تلك الجماعة، التي تفضل الاحتكام حتى الآن الى الشرائع التركية والبريطانية، ان الصهيونية «دنس صار حقيقة واقعة مع انشاء اسرائيل».

وانطلاقا من هذا المعتقد تشجع «نيتوراي كارتا» منظمة التحرير الفلسطينية على اقامة حكم عربي داخل فلسطين. وفي ظنها ان هذا الامر، اذا حدث، لسوف يقرب بالتاكيد موعد مجيء المسيح المخلص، اذ ليس هناك حاجة سماوية ملحة لذلك ما دامت القدس محكومة من قبل اليهود وخاضعة لسلطانهم! وصار اعضاء تلك الجماعة في السنوات القليلة

الماضية اكثر استعدادا للجوء الى العنف من اجل اسماع صوتهم والدفاع عن طريقة عيشهم ومعتقداتهم. ولم يتورعوا عن رشق الجنود الاسرائيليين بالحجارة واحراق بعض المعابد التي شنت حملات دعائية مركزة ضدهم.

وقد اظهرت استفتاءات الراي العام داخل اسرائيل ان اليهود المتطرفين يعتبرون خطرا محرقا بالدولة العبرية. ويبدو ايضا انهم «مرفوضون» من قبل ٦٧ في المئة من مجموع السكان. والملفت ان جماعة المتدينين المتعصبين قد نمت، نسبيا، بشكل اسرع من بقية الجماعات اليهودية العلمانية او الاقل تدينا والتي تعيش في اسرائيل حاليا. ويبلغ عدد افراد تلك الجماعة داخل مدينة القدس وحدها حوالى ٥٨ الفا من اصل ٣٣٠ الف يهودي. ويدل هذا الرقم على حدوث تزايد في عددهم خلال العقد الماضي، بلغ ٣٠ الفا. وتستتبع هذه الزيادة ايجاد مساكن اضافية لهم بعيدا عن حيهم الاساسي في «مياشيعاريم».

ويفضل اليهود العلمانيون عزل المتدينين وعدم الاختلاط بهم. ومشاعر الخوف التي تسيطر على العلمانيين من تعاظم قوة المتعصبين «وشرهم»، دفعتهم الى تنظيم مظاهرات صاخبة منعا لبناء كنيس للصلاة في التلة الفرنسية، وهو حي من الاحياء الراقية التي تقع شمال - شرق المدينة. ويدرك العلمانيون ان عدم وجود كنيس على بعد خطوات فقط يحول دون قدوم المتدينين و «استيطانهم» بالقرب منهم.

ولا يكتفي العلمانيون بالتظاهر، بل عمدوا منذ فترة الى اقامة الجمعيات المناوئة، وحاولوا ممارسة ضغوط شديدة على الكنيست الاسرائيلي من خلال كبار الحاخامين في اسرائيل، مدعومين كذلك من رئيس الدولة حاييم هرتزوغ والمنشق السوفياتي اناتولي تشارانسكي. وفي احد خطبه الحماسية بعد وصوله الى اسرائيل قال تشارانسكي: «لقد استطعنا حتى الآن تجاوز الاضطهاد والنيران المشتعلة من الخارج. اما حاليا فعلينا اطفاء النيران الملتهبة من الداخل».

ورغم التعصب الذي يميز سائر الجماعات المتدينة في اسرائيل، توجد في ما بينها بعض الفوارق. وهناك دزينة على الاقل من الجماعات المختلفة التي تتنافس على اجتذاب الاتباع والمؤيدين ولفت الانظار اليها. وهي تلجا في سبيل ذلك الى استخدام العنف والقوة. وقد نشات في ما بينها، بحكم المنافسة الشديدة، خلافات عميقة، مما استتبع ايجاد مسؤول رسمي في بلدية القدس للتحكيم وفض المنازعات.

واكثر الجماعات تطرفا لا يتجاوز عدد اعضائها خمسة الاف شخص، يعيشون في «مياشيعاريم» او حولها. وهؤلاء جميعا من اتباع «نيتوراي كارتا» التي احتلت اخبارها صدر الصفحات في الجرائد والمجلات خلال الاسابيع القليلة الماضية. ومؤسس هذه الجماعة هو الحاخام امرام بلاو الذي طلب ذات مرة من الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون بتحرير جماعته من قبضة اسرائيل وسيطرتها. وبسبب مواقفهم المتميزة اعفت الحكومة الاسرائيلية اتباع «نيتوراي كارتا» من الخدمة العسكرية ودفع ضرائب الدخل، وسمحت لهم باصدار جوازات سفر خاصة بهم، كما ان لهم «وزير خارجيتهم»، وهو حاخام ذو لحية بيضاء كثة من نيوجرسي اسمه موشي هيرش، يجيد اجتذاب وسائل الاعلام اليه بديبلوماسية فذة.

ومشاكل الحكومة الاسرائيلية مع اقلياتها لا تقتصر على المتدينين المتعصبين فقط، بل تشمل ايضا اليهود السود الذين يقطنون احدى اقدم المستعمرات التي تم بناؤها في صحراء النقب. وقد قدم هؤلاء الى اسرائيل من ليبيريا منذ اكثر من ١٧ عاما ويبلغ عددهم حوالى الفي شخص. ويدعي اليهود الزنوج انهم من سلالة الاسباط الاسرائيلية الضائعة.

وبفضل هذا الانتماء القديم استقبلوا في البداية بحفاوة بالغة، لا تستحقها الا النعاج الضالة بعد عودتها الى الحظيرة. لكن هذا الترحاب لم يدم طويلا، وبدات مشاعر الحقد والعداوة تحل مكانه، بسبب ادعاء تلك الاقلية بان لها حقوقا خاصة داخل ارض الميعاد، اذ انهم المالكون الاصليون لها، حسب اعتقادهم. ودفعت هذه المعتقدات الراسخة الحكومة الاسرائيلية الى الاستقصاء عن هويتهم الحقيقية. ولشد ما كانت دهشة المحققين والباحثين عندما تبين لهم ان اولئك المتحدرين من الاسباط الاسرائيلية الضائعة قد جاءوا في الواقع من مدينة شيكاغو في اميركا!

وكان من الطبيعي ان ترفض السلطات الاسرائيلية، بعد ذلك الاكتشاف المفاجيء، منحهم حق المواطنية. وعمدت بعد ذلك الى اصدار اوامر الطرد في حقهم بحجة عدم حيازتهم تراخيص عمل او لضلوعهم في شبكات الاجرام المنظم التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها. وتم حتى الان طرد ٤٦ «زنجيا يهوديا» من اسرائيل بغية الحد من الضجة الاعلامية التي احاطت بقضيتهم. ولكي يتسنى لتل ابيب اتخاذ القرار المناسب بشأن الاشخاص الذين تخلوا طوعا عن جنسيتهم الاميركية بعد وصولهم الى «ارض الميعاد».

وقد نشأت تلك الجماعة في البداية في احياء شيكاغو الفقيرة التي تعج بالسود، خلال فترة الستينات. وهي من وحي احد عمال الصب ويدعى غيرسون باركر. وكان باركر يمضي اوقات فراغه في التبشير بالتوراة. وقد بدأ «حلم العودة» يدغدغ مخيلته عندما سأله عجوز اشيب ذات يوم اذا كان قد سمع بقدامى الاسرائيليين السود!

وصار ذلك الحلم حقيقة غريبة عندما قرر المؤسس الذي اتخذ اسم بن امي كارتر، التوجه خلال العام ١٩٦٧ مع اتباعه البالغ عددهم ١٣٤ شخصا، الى ليبيريا وبناء مستوطنة فيها على مساحة تتعدى ٣٠٠ اكر، بعدما جمعوا كل ما يملكون من دراهم وفلوس. وابلغهم زعيمهم الروحي ان قدومهم الى ليبيريا وخروجهم من اميركا يشبهان الى حد بعيد ما حدث في القدم لاجدادهم اليهود عندما تخلصوا من عبودية الفرعون في مصر وتاهوا في الصحراء قبل ان يرشدهم يهوه الى ارض اسرائيل.

وصدق الاتباع تخيلات المؤسس وتصوراته. وانتظروا بفارغ الصبر العودة الى ارض الاجداد التي «طردوا منها قبل اربعة الاف سنة». ولم يكتف بن امي كارتر بهذا القدر بل اخبرهم ان الاسرائيليين الحاليين، قد اغتصبوا عنوة مملكة اسرائيل.

وبعد انقضاء عامين على وجودهم في ليبيريا، وصل خمسة من اليهود الزنوج الى مطار اللد في اسرائيل. وعملا بقصص التوراة ارسلوا قبلهم كشافا استطلع لهم حبائك القوانين المعمول بها، وتبين له ان باستطاعتهم كيهود المطالبة بحق الهجرة. ولم يستطع المسؤولون الاسرائيليون سوى الاذعان لطلبهم بكثير من الدهشة والاستغراب، بانتظار ما ستسفر عنه نتائج التحقيقات والاستقصاءات الرسمية.

وبعد مرور شهر واحد على وصول الخمسة الاول تبعتهم في اذار/مارس ١٩٧٠ جماعة كبيرة ضمت ٥٠ امراة وطفلا. تلاهم بعد فترة قصيرة ٧٠ رجلا وعلى راسهم بن امي كارتر نفسه.

وفيما الدوائر المسؤولة في اسرائيل منكبة على جلاء اللغز المحيط باصل تلك الجماعة وهويتها الحقيقية، تم منح افرادها تاشيرة دخول سياحية، مدتها ثلاثة اشهر. ووضعت في تصرفهم شقق سكنية في مدينة ديمونا في صحراء النقب ورغم انتهاء صلاحية التاشيرة [illegible] انتقلوا في اسرائيل

ولم تمض فترة طويلة حتى وصلت اعداد متزايدة منهم قادمة من الولايات المتحدة على اساس السياحة. وضاقت الشقق بهم، وبدات الشكاوى تنهال على الحكومة الاسرائيلية من الجيران. وفي نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ قررت وزارة الداخلية التخلص منهم، لكنها اكتشفت مذعورة ان الامر بات مستحيلا تماما.

فبفضل الجاذبية التي يتمتع بها زعيم تلك الجماعة، تمكن افرادها من ضم صفوفهم الى بعضها بعضا وعمدوا الى التكاثر بغية مضاعفة قوتهم ونفوذهم. وبما ان اليهود الزنوج او «العبرانيين السود» لا يملكون بطاقات هوية ويرفضون تسجيل الولادات والوفيات، فان عددهم الحقيقي لا يزال غير معروف تماما. لكن التقديرات تشير الى وجود حوالى ثلاثة الاف شخص يعيشون حاليا في منطقة النقب الصحراوية.

ويحكم جماعة اليهود الزنوج ١٢ «اميرا» يشكلون ما يعرف بـ «المجلس الالهي»، وهو مكلف بتنظيم وادارة المداخيل الناتجة عن بيع المجوهرات والسلع الجلدية واسطوانات موسيقى الجاز اضافة الى المرتبات المدفوعة للرجال العاملين في مصانع البوتاس على البحر الميت.

ويتبع افراد هذه الجماعة الشرائع التوراتية بحذافيرها، ويخضعون لنظام غذائي يعتمد على الخضار والنباتات. وياخذون على عاتقهم تثقيف اولادهم في مدارسهم الخاصة. وتعدد الزوجات هو المبدا المتبع في ما بينهم على صعيد الزواج. ويحق لكل رجل، وفق تعاليمهم، الاقتران بسبع نساء. والمتوقع ان تنجب المراة مرة في السنة. وتتم الولادة في ملجا ضد الغارات الجوية على قرع الطبول بغية اخفاء الصياح والصراخ.

وقد بلغ المؤسس الخامسة والاربعين تقريبا

المصدر : الصياد

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واصبح اكثر ليونة مع مرور السنين. وتلاشت بذلك الحملات العنيفة والشكاوى التي كان يطلقها عاليا ضد «العنصرية الاسرائيلية». وجل همه حاليا، كما عبر عن ذلك غير مرة، هو دمج الجماعة التابعة له بالمجتمع الاسرائيلي، اذا سمح لها بالبقاء في اسرائيل.

وقضية بقائها شكلت موضوع نقاش طويل داخل الحكومة الاسرائيلية. وقد اقترح تقرير رسمي منذ ست سنوات منح «العبرانيين السود» الجنسية الاسرائيلية طالما ان ليس هناك ما يحول دون ذلك، مع عدم السماح لاي مستوطنين جدد بالمجيء الى اسرائيل. الا ان التقرير وضع على الرف: ويصر وزير الداخلية الحالي اسحق بيريتس وهو من المتدينين المتعصبين، التخلص منهم باي ثمن، ورميهم خارج حدود اسرائيل.

والطريقة المتبعة في هذا المجال هو طرد الذين يجراون على مغادرة المستعمرات القائمة في الصحراء بحثا عن عمل، بحجة عدم حيازتهم على تراخيص عمل رسمية او دخولهم البلاد بشكل غير شرعي. وقد تعرضت سمعتهم في الاونة الاخيرة لخضة عنيفة مما اضعف مركزهم داخل اسرائيل وحد من تعاطف السكان معهم، مع العلم انهم غير معنيين مباشرة بالفضيحة التي طالت ثمانية افراد تابعين لطائفتهم الكبيرة في الولايات المتحدة والتي يقدر عددها بحوالى ٣٠ الف شخص. واتهم هؤلاء باختلاس ملايين الدولارات

واغرب ما في الامر ان الحكومة الاسرائيلية تحججت بتلك التهمة بغية التخلص من المزيد من «اليهود السود»، رغم ان فلسا واحدا من الاموال المختلسة لم يصل الى اطفال تلك الجماعة، الذين يكادون ان يموتوا جوعا لولا مساعدة الجمعيات الخيرية ■

جوزيف مشيور

أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (١٩٤٨ ـ ١٩٨٠)

موسى سمحة
قسم الدراسات السكانية ـ الجامعة الأردنية

مقدمة :

للهجرة الفلسطينية ارتباط عضوي وثيق بنوعية الهجرة، لذا فإن معالجتها لا بد وأن تتطرق إلى عوامل الهجرة من أجل وضع أسس معقولة لهجرة الفلسطينيين وبخاصة هجرة الأيدي العاملة بعد الاحتلال. وقد حدث في فلسطين كلا النوعين من الهجرة: الإجباري (القسري) والطوعي (الاختياري)، أي أن هناك تداخلاً بين النوعين، غير أن الأخير لم يأت مصادفة بل كان نتيجة للنوع الأول، أي أن هجرة الفلسطينيين الاختيارية كانت نتيجة وليس سبباً، نتيجة للهجرة القسرية بل وتبلورت في ظلها، لذا كان من الصعب الفصل بين النوعين.

هجرة عام ١٩٤٨ :

بدعم من الانتداب البريطاني ومنذ وعد بلفور قامت الحركة الصهيونية بالتخطيط لتفريغ فلسطين من سكانها العرب بشتى الوسائل لتفسح المجال أمام اليهود المستوطنين من مختلف دول العالم بالتركز في فلسطين وكان من أبرز الوسائل التي اتبعتها الصهيونية تشكيل العصابات التي قامت بعمليات إرهابية لدفع السكان إلى الهجرة واللجوء وطردهم من أراضيهم، وأمكن لها ذلك بأن استطاعت احتلال ٧٧٪ من مساحة فلسطين وطرد نصف الشعب الفلسطيني من أرضه.

لقد طرد معظم سكان المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، كما فقد قسم منهم جزءاً من دخله وأرضه، وتكونت مع التهجير القسري في عام ١٩٤٨ تجمعات فلسطينية (اجتماعية) في الدول العربية المضيفة للاجئين تمثلت في مخيمات اللاجئين وتميزت بمظاهر الانتقال الجماعي الشامل أو الجزئي للتركز المدني أو الريفي الأصلي في فلسطين، مما حافظ على البنية الاجتماعية من حيث العلاقات الاجتماعية في ظل اضمحلال القاعدة الاقتصادية وبما أن البحث عن عمل وعن دخل ثابت ومقبول كان الباعث الحقيقي فقد ظهرت حركة سكانية سريعة اتجهت حيث توافرت فرص العمل وكلما سمحت ظروف الانتقال والقوانين المتبعة في الدول العربيّة.

أدّت النكبة الى تشريد نصف عدد سكان فلسطين وطردهم من بلادهم مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المناطق التي نجت من الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ (الضفة الغربية وقطاع غزّة) وإلى الدول العربية المجاورة لفلسطين.

ويبين الجدول رقم (١) التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٤٩ ومنه يتضح أن عدد الفلسطينيين في بداية عام ١٩٤٩ يقدر بحوالي ١،٤٦٦ كان نصفهم من اللاجئين، كما يتضح أن نسبة الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين تبلغ ٨١،٨٪ بينما الذين هاجروا إلى خارجها تبلغ ١٨،٢٪ ويشير الجدول أيضاً إلى أن سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق هي الدول العربية الرئيسية التي وفد إليها اللاجئون في بداية هجرتهم عام ١٩٤٨.

إن الهجرة الطوعية لم تكن حديثة العهد على الفلسطينيين فمنذ أواخر القرن الماضي كانت هناك هجرة طوعية إلى الأمريكتين كجزء من حركة الهجرة الواسعة من بلاد الشام وتركزت الهجرة خاصة من منطقة القدس والمناطق المجاورة لها، وذلك تعبيراً عن ترابط المهاجرين الأسري (العائلي)، واستمرت الهجرة ولكن بشكل طفيف جداً أيام الانتداب إلا أنها عادت للتدفق من جديد بعد النكبة.

وفي ظل ظروف اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ ونتيجة للتهجير القسري وفقد الأرض ومورد الرزق والحرمان من الهوية السياسية كل ذلك سبب شعوراً بعدم الاستقرار الجماعي، مما أدى بالتالي إلى تحرك سياسي واجتماعي لرفض التوطين والاتجاه نحو النشاط السياسي ومن ثم النضال المسلح، وفي نفس الوقت كانت تلك الظروف دافعاً قوياً لحركة سكانية لتوفير العيش الكريم لتلك الأسر اللاجئة (١) وظل اللاجئون رغم انتقالهم إلى الدول العربية متمسكين بالحق السياسي والاجتماعي في العودة إلى وطنهم.

جدول رقم (١)

تقدير توزيع الفلسطينيين في المناطق التي أقاموا فيها عام ١٩٤٩

بالأعداد والنسب المئوية

المنطقة/الدولة	الأعداد بالألوف			نسب مئوية
	لاجئون	أصليون	المجموع	
أ. داخل فلسطين	٤٧٠	٧٣٠	١,٢٠٠	٨٠,٨
الضفة الغربيّة	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٨
قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤
الأرض المحتلة	—	١٥٦	١٥٦	١٠,٦
ب. خارج فلسطين	٢٦٦	—	٢٦٦	١٨,٢
لبنان	١٠٠	—	١٠٠	٦,٨
سوريا	٨٥	—	٨٥	٥,٨
الأردن	٧٠	—	٧٠	٤,٨
مصر	٧	—	٧	٠,٥
العراق	٤	—	٤	٠,٣
المجموع	٧٣٦	٧٣٠	١,٤٦٦	١٠٠,٠

المصدر: محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافيّة لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٧٢.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الهجرة الفلسطينية الواسعة وبهذا الحجم كانت نتيجة التهجير القسري وسياة الاستيطان الصهيوني، كما أن الانتقال إلى الدول العربية الأخرى وبخاصة الدول المحيطة بفلسطين كان انتقالاً ليس ببعيد عن الوطن الصغير، وأن حق العودة كان مطلباً اجتماعياً وسياسياً مستمراً يجسد الانتماء والشخصية الوطنية.

المصدر : مجلة العلوم الاجتماعية

التاريخ : حزيران ١٩٨٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتجاهات الهجرة:

في السنوات التالية لعام ١٩٤٨ ظهرت في بعض الدول العربية احتياجات من فئات القوى العاملة العالية الكفاءة أو الماهرة فنياً نتيجة للتطور الاقتصادي الذي رافق مرحلة الاستقلال لبعض الدول العربية واكتشاف النفط فيها واستثماره، وولدت النكبة بمكوناتها من تهجير وفقدان لمصادر الدخل تضخماً في القوى العاملة الفلسطينية ذات الكفاءة العالية والماهرة فنياً، والعاطلة عن العمل والمهيأة للانتقال نتيجة اقتلاعها من أرضها ونتيجة لتجاوبها مع أسلوب التعاقد الجماعي لأشخاص تربطهم أواصر القرابة والمعرفة الشخصية. لقد ساعد التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين قبل النكبة في توفير عدد من القوى العاملة المهيأة للعمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة، ففي عام ١٩٤٥ كان يوجد في فلسطين ١٣٠٣٦ شخصاً يعملون في الوظائف الإدارية والفنية في دوائر حكومة الانتداب. يضاف إليهم عدد كبير من الإداريين في القطاع الخاص كما ساهم قطاع الصناعة والبناء والأشغال والمواصلات العاملة في إعداد وتجهيز الآلاف من العمال المهرة والفنيين (٢).

ومن جهة ثانية شهد قطاع التعليم نتيجة لاقبال السكان أنفسهم عليه وسخائهم المادي بدفع رواتب قسم من المعلمين وتشييد الأبنية والمرافق المدرسية وشراء التجهيزات والمواد والمعدات التعليمية شهد توسعاً نسبياً خلال الحقبة الأخيرة من حكم الانتداب، فقد زاد عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية واستطاع قسم كبير منهم إكمال دراسته في مناطق اللجوء أو في الأرض الفلسطينية غير المحتلة آنذاك (الضفة والقطاع) مما زاد من حجم الطاقة البشرية المتعلمة والمهيأة للعمل في القطاع الحديث.

لم تستطع وكالة الغوث الدولية والدوائر الحكومية في الدول المعنية أن تستوعب كل هذه الطاقات المتوفرة كما عجزت عن تلبية الأعباء المعيشية للأسر اللاجئة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الإعالة ولهذه الأسباب مجتمعة اتجهت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين نحو دول النفط التي كانت آنذاك بحاجة ماسة إلى القوى العاملة لتطوير اقتصادها وسكانها، وبالذات في مجال التعليم مما نجم عنه حركة هجرة واسعة للقوى العاملة الفلسطينية إلى تلك الدول، ويمكن حصر التيارات الرئيسية لحركة اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ كالتالي:

١ - الانتقال بين الدول العربية المضيفة.
٢ - الهجرة إلى الدول العربية النفطية.
٣ - الهجرة إلى الأمريكتين.

٤ - الهجرة داخل الدول العربية المضيفة.

وسنتناول التيارات الثلاثة الأولى باختصار وذلك لضآلة البيانات، أما التيار الرابع فسنعالجه بشيء من التفصيل لتوفر البيانات.

الانتقال بين الدول العربية المضيفة:

إنتقل اللاجئون الفلسطينيون (إثر نكبة ١٩٤٨) في باديء الأمر إلى الدول العربية المجاورة لفلسطين والتي سميت فيما بعد بالدول المضيفة للاجئين، وقد لعب عامل المسافة دوراً هاماً في هذا المجال حيث حظيت الأردن بضفتيها بأعلى نصيب من اللاجئين الفلسطينيين ثم تلاها لبنان فسوريا، وانتقل جزء من اللاجئين إلى قطاع غزة. وينفرد الأردن من بين الدول العربية في أنه منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨ من فلسطين، وبذا كانت حركتهم من الدول العربية وإليها أكثر مرونة من حركة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان وفي قطاع غزة (الذي بقي للفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ تحت الإدارة المصرية) حيث فرضت الحكومات العربية في تلك المناطق تقييداً شديداً على حركة اللاجئين الفلسطينيين. ورغم ذلك فقد تم انتقال بعض اللاجئين الفلسطينيين بين الدول العربية المضيفة على شكل انضمام أسري في العشر السنوات التي تلت النكبة، ذلك أن بعض الأسر قد انقسمت نتيجة لنكبة ١٩٤٨، غير أن نسبة هؤلاء كانت ضئيلة ولم تتجاوز ١٠،٠٠٠ نسمة (٣). وفي معظم الحالات كانت عملية الانضمام الأسري تتم بإشراف وكالة الغوث الدولية والحكومات العربية المعنية.

الهجرة إلى الدول العربية النفطية:

من المؤكد أن البترول قد زاد من حركة الهجرة العربية بشكل عام والهجرة الفلسطينية بشكل خاص، سواء أكان ذلك بالهجرة المؤقتة أو شبه الدائمة، وقد اتفق أن ظهور البترول قد تعاصر مع «الخروج والتشتت» الفلسطيني ومع احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ مما جعل أقوى تيارات الهجرة الجديدة إلى دول النفط العربية هو التيار القادم من بلاد الشام (٤).

ورافق ظهور النفط في دول الخليج العربي والسعودية الحاجة الماسة إلى القوى العاملة المؤهلة والمدربة نتيجة لاستخراج النفط والتوسع في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول. وقد أدى التدفق الكبير من اللاجئين الفلسطينيين وفقدانهم لموارد رزقهم في

فلسطين إلى خلق بطالة في القوى العاملة الفلسطينية المؤهلة والمدربة والتي لم تستطع الدول العربية المضيفة استيعابها، ونتيجة لذلك اتجهت القوى العاملة الفلسطينية إلى الدول العربية النفطية. وقد لعبت المؤسسات الرسمية والدولية مثل وكالة الغوث الدولية وشركات النفط العالمية وحكومات الدول النفطية دوراً هاماً في جذب القوى العاملة الفلسطينية وتشجيعهم على الانتقال، وبذلك يمكن القول ان ظروف العمل في الدول النفطية العربية قد مهدت إلى موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية.

وقد حدد قصيفي (٥) ثلاث سمات رئيسية لهجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية النفطية:

الأولى - إن الهجرة إلى الدول النفطية تميزت بالنمط الأسري (أي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد)، ويتأكد ذلك من حقيقة أن نصف مجموع الفلسطينيين في دول الخليج العربي هم دون سن ١٥ عاماً.

الثانية - ارتفاع المستوى التعليمي للفلسطينيين في دول الخليج العربي مقارنة بغيرهم من العرب حيث بلغت نسبة الملتحقين منهم بالتعليم الثانوي ٢٧٪ في الوقت الذي لم تزد نسبة الأميين بينهم عن ١٦٪.

أما الثالثة ـ فهي أن الفلسطينيين في الدول العربية النفطية يتركزون غالباً في ثلاثة قطاعات رئيسية: المهنيين والفنيين وعمّال الإنتاج والخدمات.

الهجرة إلى الأمريكتين:

إن الهجرة الفلسطينية إلى الأمريكتين ليست حديثة العهد، بل هي جزء من حركة الهجرة التي خرجت من بلاد الشام في نهاية القرن الماضي، وإن كان حجمها ضئيلاً بالمقارنة مع الهجرة اللبنانية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت حركة الهجرة تظهر بشكل واضح من فلسطين إلى الأمريكتين وبالذات من منطقة القدس، إلا أنها تضاءلت في نهاية الثلاثينات وفي الأربعينات ثم عادت لتنشط من جديد بعد نكبة ١٩٤٨. وقد بينت إحدى المسوح الديموغرافية لسكان الضفة الغربية (٦) أن ١٠٪ من أفراد الأسر المقيمين في الخارج يقطنون في دول أمريكية وأن نصف هؤلاء قد استقر على شكل أسر متكاملة، كما توجد نسبة لا بأس

المصدر : مجلة العلوم الاجتماعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : خريف ١٩٨٦

بها منهم يتلقون التعليم أو يعملون في تلك الدول. وقد بينت بعض الدراسات (٧) أن تيار الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة يضم في ثناياه نسبة عالية من الكفاءات الجامعية العليا، وأن ٤٠٪ من المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة هم من الفنيين والحرفيين والمدراء الإداريين.

الانتقال داخل الدول العربية المضيفة (مثال : الأردن):

أ) الانتقال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (الهجرة الطوعية):

بلغ عدد سكان الضفة الغربية في عام ١٩٤٩ حوالي ٤٥٠٠٠٠ نسمة كما بلغ عدد سكان الضفة الشرقية لنفس العام حوالي ٤٠٠٠٠٠ نسمة أيضاً (٨) ووفد إلى الأردن ما يقرب من ٤٥٠،٠٠٠ لاجيء استقر معظمهم في الضفة الغربية، وفي عام ١٩٥٢ وتبعاً لتعداد السكان والمساكن بلغ عدد السكان في الأردن بضفتيه ١،٣٢٩،١٧٤ نسمة منهم ٧٤٢،٢٨٩ نسمة في الضفة الغربية، وقد رجح الرصيد البشري من اللاجئين كفة الضفة الغربية حيث امتصت البقية الباقية من أرض فلسطين آثار الصدمة الأولى الناجمة عن نكبة عام ١٩٤٨ فاستقر بها معظم اللاجئين ليكونوا على مقربة من ديارهم أملاً في العودة، وبمرور الوقت لعب قانون الأواني المستطرقة دوره فانتقل السكان بالجملة من الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية إلى الضفة الشرقية التي كانت على عتبة تطور اقتصادي (٩)، ففي الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ كان معدل الزيادة القومي ٢٨,٤٪ غير أن الضفة الشرقية حققت زيادة مقدارها ٥٨,٣٪ أي أكثر من معدل الزيادة القومي بينما كانت الزيادة في الضفة الغربية بمقدار ٨,٥٪ للفترة ذاتها واضح أن الزيادة في الضفة الشرقية كانت على حساب الضفة الغربية التي هبط معدل النمو السكاني فيها وسجلت بعض مناطقها تناقصاً ملحوظاً خلال تلك الفترة بفعل الهجرة الخارجة منها.

ب) النزوح في عام ١٩٦٧.

لقد تكررت مأساة عام ١٩٥٤٨ مرة أخرى في عام ١٩٦٧ وخرج السكان من الضفة الغربية وقطاع غزة للبحث عن ملاذ وملجأ لهم، ولكن هذه المرة كانت المأساة أكثر حدة، فقد حدث لجوء ١٩٤٨ في فترة أطول وعلى امتداد سنة تقريباً كانت المعارك بين العرب واليهود خلالها قائمة وخرج الفلسطينيون مضطرين بسبب وقوعهم في مناطق خطر حربية، أو بسبب اجتياح العصابات اليهودية لبعض المناطق، واعتقد السكان آنذاك أن خروجهم آني

وأنهم سيعودون بعد انتهاء الحرب، أما هجرة عام ١٩٦٧ فقد تمت في ظل هجمة عسكرية مفاجئة ومباغتة أوقعت السكان في حالة اليأس والحيرة والارتباك.

وبلغ حجم اللاجئين والنازحين في عام١٩٦٧ حوالي ٤٠٠،٠٠٠ نازح ولاجىء وذلك تبعاً لسجلات وتقارير اللجنة الوزارية العليا لإغاثة النازحين في الأردن. وتوالت عمليات الهجرة من الضفة الغربية حتى صيف ١٩٦٨ حيث قدرت الحكومة الأردنيّة عدد اللاجئين بـ ٤٠٨،٠٠٠ نسمة كان بينهم ٣٦٠،٠٠٠ من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة واستمرت الهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بتأثير الضغط الإسرائيلي على السكان، وأعمال العنف التي قامت بها سلطات الاحتلال لدفع السكان إلى الهجرة وتمثل ذلك في داخل الضفة الغربية وخارجها حينما أجبرت السلطات العديد من السكان على مغادرة البلاد ثم قامت بهجماتها العدوانية على الضفة الشرقية في عام ١٩٦٨ حيث دمرت مخيم الكرامة ونزح نتيجة لذلك عدد كبير من اللاجئين إلى المرتفعات حيث كان اللاجئون قد استقروا في بادىء الأمر في مخيمات في منطقة الغور. إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تبق أمامهم أي خيار فانتقلوا إلى المرتفعات في الشرق وقد استقر حوالي ١٩٠،٠٠٠ نسمة من اللاجئين والنازحين في مدن الضفة الشرقية على النحو التالي:

١٢٨،٧٢٩ نسمة في عمّان

٣٢،٦٤٤ نسمة في الزرقاء

١٠،٤٤٨ نسمة في اربد

١٣،٧٢٩ نسمة في السلط

٣،٦٧٣ نسمة في مادبا

وبينت إحدى الدراسات أن أسباب ودوافع الهجرة للسكان من الضفة الغربية إلى العاصمة الأردنيّة تمثلت في الآتي:

التهجير القسري للسكان أثر حرب ١٩٦٧	٥٦,٩٪
البحث عن عمل	١٠,٦٪
فرص أفضل للعمل	١٥,٥٪
انتقال بسبب الوظيفة	٧,٨٪
الانضمام للأسرة	٤,٣٪
الابعاد والطرد	١,٨٪
أسباب أخرى	٣,١٪

وكانت تلك النسب للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٧(١٠).

تحليل دوافع النزوح:

مما لا شك فيه أن دوافع الهجرة الأساسية هي قسرية (إجبارية) أوبكل بساطة احتلال الأرض وقطع الرزق والعيش ودفع سكانها إلى الهجرة بالقوة وكانت تلك هي سياسة الصهيونية منذ البداية. فرغم أن الاحتلال لم يكن إلا في عام ١٩٤٨ فقد قامت الصهيونية بمعاونة بريطانيا بعملية استيطان قبل الاحتلال أو بصورة أخرى احتلال غير مباشر للأرض. وكونت الصهيونية في تلك المستوطنات الخلايا الأولى لجيشها وجنودها ورجال عصاباتها وبالتالي أخذت مكانها الاستراتيجي في ظل الانتداب وبدأت بتقوية تلك الخلايا بتطويرها من حيث التدريب على السلاح بمساعدة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن أصبحت قواعد يمكن الارتكاز عليها.

وفي نفس الوقت كان الفلسطينيون تحت حكم الانتداب مقيدي الحركة والتطوير الذاتي وكانت نقطة الضعف الأولى الاتكال والإعتماد على الدول العربية لإنقاذ الموقف وعندما حدثت حرب ١٩٤٨ كانت في صالح اليهود الذين استخدموا كل وسائل العنف والإرهاب والإبادة لدفع السكان إلى مغادرة أراضيهم سواء بالقتل الجماعي (دير ياسين). والإرهاب بالحرب العسكرية، وبالطبع كان التفوق العسكري في صالحهم.

واعتقد بعض كتّاب اليهود أن هناك دوافع ذاتيّة عند الفلسطينيين للهجرة وقصد بذلك أن الهجرة إنما حدثت بسبب فقر السكان وبالتالي البحث عن العمل والهجرة وذلك لتبرير هجرة اللاجئين أمام الرأي العام العالمي(١١). وهذا الاعتقاد مغلوط، رغم أن وجود الدافع الذاتي أمر بديهي عند أي شعب من الشعوب في العالم وليس عند الفلسطينيين وحدهم ولكن نسبة من يهاجر لدوافع ذاتية وهي الأهم في هذه الحالة نسبة ضئيلة لا يعتد بها وسبقت الإشارة إلى أن فلسطين شأنها شأن بقية بلاد الشام شهدت هجرة خارجية إلا أنّها كانت ضئيلة وبهذا الصدد يطرح التساؤل التالي نفسه: لماذا يهاجر الفلسطينيون طوعيا من بلادهم، وفي نفس الوقت هناك من يهاجر إلى فلسطين من يهود العالم من دول مختلفة؟ ببساطة هي عملية طرد للسكان وتشريدهم واحلال يهود جدد بدلاً منهم بالقوة. وقد أكد Peretz نفسه ذلك بقوله: «إن الممتلكات التي تركها السكان العرب بعد هجرتهم من فلسطين كانت كافية لما يقرب من ٧٠٠،٠٠٠ مهاجر يهودي قدموا إلى فلسطين بين ١٩٤٨ و١٩٥١»(١٢).

وأما البحث عن عمل فقد كان متوفراً في فلسطين، بل انها كانت من أكثر الدول العربية ازدهاراً اقتصادياً قبل الاحتلال، ويذكر بدران(١٣) أن فلسطين استقطبت عدداً من القوى العاملة من دول عربية مجاورة فلماذا الهجرة الطوعية إذن؟ ولماذا الهجرة إذا كانت الضفة الغربية قد شهدت هجرة خارجة منها (بعد احتلالها) في عام ١٩٦٧ إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ . ؟؟

إن طرد السكان بالقوة والاحتلال العسكري للأرض كانا الدافعين الرئيسيين وراء هجرة الفلسطينيين. أما العوامل الأخرى فقد ترتبت على هذين العاملين أي أن عوامل البحث عن عمل واللحاق بالأسرة والعامل النفسي وغياب الروابط الاجتماعية واعتبار عامل المفاجأة من قبل العدو كصدمة للسكان سنة ١٩٦٧(١٤) ، كانت نتائج وليست أسباباً رئيسية للهجرة .

وكان من الواضح جداً في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ أن الغارات على المدنيين وقصف الطائرات ومهاجمة الآمنين من السكان والأعمال الإرهابية كلها دفعت السكان إلى الهجرة. وقد اتبعت إسرائيل سياسة التهجير القسري بعد الاحتلال في عام ١٩٦٧ ضاربة بعرض الحائط كل القوانين الدوليّة، فقد تمَّ إبعاد العديد من السكان الوطنيين باستخدام الأساليب المباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى ومن تلك الأساليب هدم المنازل والبيوت والاعتقال والإبعاد والطرد مباشرة، وتطويق القرى والأحياء السكنية وإجبار السكان على إخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها. وبذلك تحقق تلك السلطات أهدافها في دفع السكان على الهجرة وتمنع عودتهم إذا تعرضت لضغوط دوليّة وأمثلة ذلك كثيرة في طوباس وطولكرم والقدس والخليل ونابلس وقرى عمواس ويالو وبيت نوبا(١٨).

أما في قطاع غزّة في مخيم جباليا ومخيم الشاطىء فقد ورد في تقرير المدير العام لوكالة الغوث الدوليّة لعام ١٩٧٢ أن السلطات الإسرائيليّة أقدمت على تدمير ٧٧٢ غرفة سكنية في مخيم الشاطىء وجباليا ورفح مما أدى إلى تهجير ٩٥٨٥٥ نسمة من منازلهم وكان ذلك تحت ستار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وأن الأرقام الحقيقية للبيوت والمساكن التي هدمها العدو لأعلى بأكثر مما ذكر حيث تتعدى الخمسة عشر ألف بيت ومنزل(١٩).

ومن جهة أخرى استخدم الصهاينة الضغوط الاقتصادية لتهجير السكان حيث كان كثير من الأسر في الضفة الغربية تعتمد على معيليها في الخارج وحينما انقطعت الصلة إثر الحرب سنة ١٩٦٧ لم يكن من مفر أمام تلك الأسر سوى الانتقال والهجرة إلى مكان عمل

رب الأسرة وبعد معارضة السلطات لعودة رب الأسرة، كذلك فرضت سلطات الاحتلال القوانين لمصادرة أملاك العرب[٢٠]، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تجاوزه إلى مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات عليها وقد بلغ عدد المستوطنات الصهيونية التي أقامتها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلية في الضفة الغربية ١١٨ مستوطنة للفترة من حزيران ١٩٦٧ وحتى تشرين ثاني ١٩٨١ وكانت تلك المستوطنات موزعة كالتالي ٢٦ مستوطنة في منطقة القدس و١٧ مستوطنة في منطقة رام الله والبيرة و٢٧ مستوطنة في منطقة نابلس وجنين وطولكرم و١٨ مستوطنة في منطقة الخليل و٢٧ مستوطنة في الأغوار وحول مدينة أريحا و٣ مستوطنات في منطقة بيت لحم وبيت جالا[١٥]. وتهدف سلطات الاحتلال من تكثيف حملتها الاستيطانية في الضفة الغربية إلى خلق واقع جديد يرمي إلى جعل السكان العرب يمثلون أقلية في هذه المنطقة. فضمن حدود البلدية لمدينة القدس العربية صادرت هذه السلطات ما مقداره ٥٦،٠٠٠ دونم من أصل كامل مساحة حدود البلدية البالغة ٦٣،٠٠٠ دونم وذلك لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتي تهدف إلى تطويق مدينة القدس العربية بحائط من المستوطنات اليهودية[١٦].

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال ١٢ مستوطنة للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ حسب تقرير وزارة العمل المذكور، وقد أقيمت هذه المستوطنات في مشارف القطاع وحول المخيمات وتهدف هذه الخطة إلى تجزئة القطاع عن طريق مصادرة أراضيه ونشر المستوطنات بين أجزائه.

إن حركة الاستيطان الصهيونية القائمة على مصادرة الأراضي والممتلكات العربية والتحكم في مصادر المياه تهدف إلى تضييق الخناق على المواطنين العرب بهدف تشريدهم وإحلال مستوطنين جدد مكانهم وفي ممتلكاتهم. إن لهذه السياسة الصهيونية آثاراً سلبية كبيرة على السكان العرب والتي من أهمها حرمان المواطنين العرب من التصرف بممتلكاتهم وبخاصة الأرض واستغلالها وبالتالي التأثير على نمط معيشتهم ودخولهم كما تستهدف من إقامة المستوطنات الإخلال بالنمط الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة حيث تتزايد نسبة اليهود على العرب وبالتالي تدفع السكان العرب على الهجرة. ونتيجة القوانين التي تفرضها السلطات فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية نحو ١٥٪ من مجموع سكانها العرب[١٧].

وبالفعل فقد أدت السياسة الإستيطانية إلى هجرة العمال العرب إلى الخارج للعمل في

الأردن ودول الخليج العربي حيث بلغ عددهم بين ١٩٦٧ - ١٩٨٠ نحو ١٤٠،٠٠٠ عامل عربي هاجروا بسبب المضايقات التي تفرضها الممارسات الإسرائيلية وحملات الاستيطان ولكون اقتصاد المناطق المحتلة أصبح ضعيفاً وتحت سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي(٢١).

خاتمـــة :

تبين لنا من العرض السابق لأنماط الهجرة الفلسطينية أن سلطات الاحتلال تطمع في أرض بلا سكان، وقد اتخذت تلك السلطات خطة لابتلاع الأرض وتشريد جميع سكان فلسطين، وهي ماضية في تنفيذ مخططها، الأمر الذي يحتم وضع خطة سكانية مضادة تهدف إلى دعم صمود الأهل وتشبثهم بأرضهم كيلا تخلو الأرض من سكانها ويحل محلهم المهاجرون اليهود من شتى بقاع العالم.

الهوامش

(١) نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الفلسطينية» بحث قدم إلى مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي نظمته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار، ١٩٨١، نيقوسيا.

(٢) بدران، المصدر السابق.

(٣) Buehrig. E., The UN and the Palestinian Refugees, Indiana University Press, Bloomington, 1971.

(٤) جمال حمدان، بترول العرب: دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة القاهرة، ١٩٦٤.

(٥) Kossaifi, G., «Some Socio-Demographic Characteristics of the Jordanian- Palestinian Population in the Gulf States», (unpublished study).

(٦) اللجنة الأردنية المشتركة لدعم الصمود، المسح الديموغرافي لسكان الضفة الغربية لعام ١٩٨١، عمّان، ١٩٨٣.

(٧) بدران، مصدر سبق ذكره.

(٨) Samha, Musa, Migration To Amman: Patterns of Movement and Population Structure, Ph.D Thesis, Durham University, England, 1979.

(٩) صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، دار الشروق، عمّان، ١٩٧٣.

(١٠) موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمّان، ١٩٤٨- ١٩٧٧»، النشرة السكانية، اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢٩، ص ٤٥-٦٣، ١٩٨٠.

(١١) Peretz, D., Israel and the Palestinian Arabs, The Middle East Institute, Washington, 1958.

(١٢) بيريز، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(١٣) بدران، مصدر سبق ذكره.

(١٤) Dodd, P. and Barakat, H., River Without Bridges: A Study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees, Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.

(١٥) وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨١.

(١٦) وزارة العمل، نفس المصدر.

(١٧) وزارة العمل، نفس المصدر.

(١٨) Harris, W., Refugees and settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli Conflict 1967-1978, Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1978.

(١٩) UNRWA, Report of the Commissioner General of the UNRWA 1 July 1971-30 June 1972 General Assembly, Offecial Records: Twenty Seventh Session Supplement No. 13, New York, 1972.

(٢٠) رشدي ذياب عثمان، الهجرة الفلسطينية، مشروع تخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٩٧٦

(٢١) وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المغادرين من الضفة الغربية للسنوات ٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم ١، عمّان، ١٩٨٠.

المراجع

١ - اللجنة الوزاريّة لإغاثة النازحين، تقارير غير منشورة عن النازحين، ١٩٦٨، قسم السجلات، عمّان، (١٩٦٨).

٢ - رشدي ذياب عثمان، الهجرة الفلسطينية، بحث مطبوع لمشروع التخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنيّة، عمّان، (١٩٧٦).

٣ - صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمّان، (١٩٧٣).

٤ - اللجنة الأردنيّة الفلسطينيّة المشتركة لدعم الصمود، المسح الديموغرافي لسكان الضفة الغربيّة لعام ١٩٨١، عمّان، ١٩٨٣.

٥ - محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافيّة لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٦ - وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المغادرين من الضفة الغربيّة لسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم (١)، عمّان، ١٩٨٠.

٧ - وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨٠.

٨ - نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة للهجرة الفلسطينية»، بحث مقدّم إلى مؤتمر الهجرة الدوليّة في العالم العربي، اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار نيقوسيا، ١٩٨١.

٩ - موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمّان، النشرة السكانيّة، اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا، العدد ١٩، ص٤٥-٦٣. بيروت، ١٩٨٠.

١٠ - Buehrig, E., The UN and the Palestinian refugees, Indiana, University Press.

Bloomington, 1971.

١١ - Dodd, P. and Barakat, H. River Without Bridges: A study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees. Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.

١٢ - Harris, W., Refugees and Settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli conflict 1967-1978. Unpublished Ph. D.Thesis, Durham University, England, 1978.

١٣ - Kossaifi, G., «Some Socio- Demographic Characteristics of the Jordanian-PalestinianPopulation in the Gulf State». (Unpublished Study).

١٤ - Peretz, D., Israel and the Palestinian Arabs, The Middle East Institute, Washington, 1958.

١٥ - Samha, M., Migration To Amman: Patterns of Movement and Population Structure, Unpublished Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1975.

١٦ - UNRWA, Report of the Commissioner General of the Unrwa 1 July 1971-30 June 1972, General Assembly, Official Records: Twenty Seventy Session Supplement No. 13 Al (8713). U.N, New York, 1972.

العبور الصعب إلى ٢٥ أبريل

نبيل عمر

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ أبريل ١٩٨٧

■ وخرج اليهود بعد ٣٢٩٤ عاما،

بعد الرحيل الأول.

■ أعادت إسرائيل رسم حدودها،

وضمت سيناء إليها.

■ ١٤٧ مستوطنة إسرائيلية خلال عشر

سنوات في الأرض العربية

● المجندات الرشيقات

يلقين بالزهور على الأرض ..

ويسقطن مع البكاء حزنا على الانسحاب .

خاض المصريون حربين هائلتين من أجل عيون سيناء !

حرباً بالطائرات والمدافع والدبابات والقنابل والرشاشات ، عبروا فيها أكبر مانع مائى عرفه التاريخ ، واقتحموا أكثر الحصون الدفاعية مناعة فى عصرنا الحديث .. ودامت هذه الحرب ستة عشر يوماً ، قبل إعلان أول قرار بوقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ !

وحرباً بالأعصاب وحرق الدم والقلب والتوتر ونفاد الصبر ، مضى عليها عشر سنوات ، ولا تزال رحاها دائرة - حتى الآن - حول طابا !

فى الحرب الأولى .. كان القتال فروسية .. مقاتل ضد مقاتل ..

فى الحرب الثانية .. كان النزال جحيماً .. مفاوض ضد « مرابى » يقايض على قطعة من اللحم الحى ، وتتضاءل أمامه شراهة « شيلوك » كما صوره شكسبير فى روايته ذائعة الصيت « تاجر البندقية » !

وقبل هاتين الحربين الضاريتين .. ظلت سيناء مكبلة فى الأسر ١٤ عاماً و١٠ شهور و٢٠ يوماً ..

حينما خرج اليهود منها ، فى الساعة الواحدة ظهراً ، من يوم الأحد ٢٥ ابريل ١٩٨٢ .. كان قد انقضى ٣٢٩٤ عاماً على خروجهم الأول من مصر ، هاربين مع سيدنا موسى عليه السلام ، من بطش فرعون !

وكما كان خروجهم الأول مشكلة .. كان خروجهم الأخير مشكلة المشاكل ..

وابداً لم يخطر على بالهم !

« شيلوك » من الذى أعادك من جديد ؟!

فى صباح التاسع من يونيو ١٩٦٧ .. لم يصدق القائد الإسرائيلى إيريل شارون نفسه ، وهو يشاهد مياه خليج السويس أمام ناظريه .. وصاح مبتهجاً : يا إلهى .. لقد امتلكنا سيناء .. إذن .. لقد انتهت الحرب .

وهذه الصيحة لا تدل فقط على حجم المهزلة العسكرية التى جرت وقائعها فى حرب الخامس من يونيو ، والتى ظلم فيها جيش مصر دون ان يقاتل ، بقدر ما تدل على نوايا إسرائيل تجاه سيناء .

ومنذ هذا اليوم .. وهم يرتبون أوضاعها للبقاء فيها إلى « الأبد » بدعوى انها جزء من أرض الأجداد التى وعدهم بها « الرب » .. وخلال عامين فقط من الاحتلال ، اعادت إسرائيل رسم حدودها الدولية فى خريطة جديدة ، شملت كل الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ : سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة .. وغيرت اسماء المدن العربية باخرى عبرية : نويبع إلى ديفوت ، دهب إلى ديزهاف ، شرم الشيخ إلى اوفيرا ، والضفة الغربية إلى يهودا !

وشرعت إسرائيل فى إقامة سلسلة من المستوطنات فى الأرض الجديدة ، وهى سياسة صهيونية متفق عليها منذ مؤتمر بازل بسويسرا ، وكانت « تباح تكفاه » اول مستعمرة انشئت طبقاً لمفهوم الاستيطان ، فوق ارض فلسطين .. وقد وصفت جولدا مائير هذه السياسة بانها

المصدر : روز اليوسف
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٨٧

« اكسير الحياة » لإسرائيل .

وخلال السنوات الست الأولى للاحتلال ، كانت إسرائيل قد فرغت من بناء ٦١ مستعمرة يقع اكثر من نصف عددها في الأراضي العربية : طرق ، مساكن ، محطات كهرباء ، مياه ، خدمات ، مزارع .. وعائلات جديدة !

وحتى بعد حرب اكتوبر .. لم تكف إسرائيل عن ممارسة اللعبة الجهنمية ، وبنت ٥١ مستوطنة جديدة في الفترة ما بين عام ١٩٧٤ ومنتصف عام ١٩٧٧ .. ثم ٣٥ مستوطنة اخرى في العام التالى .. وهو ما يشير بوضوح إلى مدى التغييرات التى تمارسها إسرائيل على اية ارض عربية تقع في قبضتها.

وقد اختارت إسرائيل مواقع مستوطناتها في سيناء بعناية فائقة .. ففى الشمال اقامتها على شكل مثلث يمتد من رفح شمالاً إلى العوجة جنوباً والعريش غرباً . وهو مثلث يفصل قطاع غزة عن اى توجه نحو مصر ، ومنه تمر الطرق الهامة ويشكل حاجزاً امنياً لها !

انظر حولك :

بينما مفاوضات السلام تجرى على قدم وساق بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة .. وقف بيجين في الثامن من يناير ١٩٧٨ ، أمام قيادة حزب حيروت الذى كان يشكل وقتها نواة كتلة ليكود الحاكمة ليقول : نحن نصر على بقاء المستوطنات الإسرائيلية في سيناء ، حتى بعد إتمام التسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط ، وسوف تظل في مكانها ليس فقط خلال الفترة الانتقالية التى تقترحها إسرائيل لإتمام الانسحاب من سيناء ، وإنما على مدى الأجيال القادمة كلها ، كما ستتولى قواتنا حمايتها ، في إطار ترتيبات السلام المقترحة ، وإذا عارضت مصر في ذلك فإن إسرائيل لا تعترف بالسيادة المصرية على كل سيناء ، وتصر على إقامة حدود جديدة معها ، وتطالب بتغييرات اقليمية عليها !

وسواء اعتبرنا ما قاله بيجين وقتها من باب المناورات السياسية او من قبيل « الهراء » فإن اهمية سيناء اعترف بها المتحدث العسكرى لجيش الدفاع الإسرائيلى في كتيب صغير الحجم ، من مائة صفحة ، اصدره عشية إتمام الانسحاب المرحلى إلى خط العريش راس محمد ، في ٢٥ يناير ١٩٨٠ ، تحت عنوان « الثمن الباهظ من اجل السلام » ..

وقال فيه : منذ حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧ .. وشبه جزيرة سيناء بمثابة منطقة عازلة ما بين القوات المسلحة المصرية وبين التجمعات السكانية داخل حدود إسرائيل ، اى بمثابة منطقة عمق استراتيجى انقذها في حرب اكتوبر ، إذ وقع الهجوم المصرى الضخم على راس جيش الدفاع الإسرائيلى بعيداً عن المدنيين وكانت سيناء هى العامل الحاسم الذى مكن إسرائيل من تلافى التهديد المباشر لأراضيها .

ولم تكن سيناء التى تبلغ مساحتها ثلاثة اضعاف مساحة إسرائيل ، ذات اهمية عسكرية فقط ، استثمرتها في بناء اربع قواعد جوية هى : اتزيون ، اوفيرا ، ايتام وريفيديم .. إنما كانت كنزاً اقتصادياً غرفت منه إسرائيل طوال فترة الاحتلال : بترولا ، فوسفات ، منجنيز ، ورمالاً ناعمة تتحول إلى زجاج وكريستال ممتاز ..

في ابو زنيمة .. استولت إسرائيل على مصنع المنجنيز الذى انتهت مصر من بنائه قبل حرب يونيو بايام ، واستنزفت مناجمه ، وفكت آلاته ومعداته ، ونقلتها إلى صحراء النقب ..

في سانت كاترين .. قلبت المنطقة المقدسة إلى مزار سياحى ، والحقت بها مطاراً صغيراً للرواد ، وفندقاً من طابق واحد ، و١٦ شاليهاً و٢٢ موتيلاً .. وكسبت منها ١٥٠ مليون دولار ..

وأيضاً في شرم الشيخ .. حيث سحر المياه والطقس .. نثرت فيها عشرات الفنادق والموتيلات ، والمخيمات ومراكز الغوص ومدينة للاستشفاء ..

وفي غمرة انشغالها بالسياحة ، لم تنس ان تنقب عن « النفط » ، وحفرت ابار بترول علما التى وفرت لها ٢٥٪ من احتياجاتها البترولية السنوية ، وحقل « سادوت » الذى نهبت منه ٣٤,٥ بليون قدم مكعب غاز طبيعى .. وكانت قبلا قد سطت على حقول بترول « ابورديس » طوال تسع سنوات ، واستولت منها على ٣٠ مليون طن قيمتها مليارا دولار باسعار تلك الأيام حالكة السواد ، قبل ان تردها لمصر في نوفمبر ١٩٧٥ إثر التوقيع على اتفاقية فض الاشتباك الثانى .

دموع الرشيقات :

بعد التصديق على وثائق معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ .. دخلت اللجنة العسكرية المصرية برئاسة العميد صفى الدين ابو شناف في جحيم من المفاوضات المعذبة مع نظيرتها العسكرية برئاسة الجنرال دوف سيئون .. وكانت نصوص المعاهدة تلزم الجانب الإسرائيلى بالانسحاب المرحلى من سيناء خلال تسعة شهور من التصديق عليها ، وعلى خمس مراحل ، تبدأ اولاها في اليوم التالى مباشرة ، وتنتهى خلال شهرين بتسليم مصر مدينة « العريش » .. وعلى ان ترحل إسرائيل تماماً من كل سيناء خلال ٣ سنوات .

وفي ٢٧ ابريل .. شهدت محطة الانذار المبكر في ام خشيب فوق هضبة الجدى واحدة من اشرس المعارك الدبلوماسية بين الطرفين .. إلى ان اتفقا على نظام انتقال المحطة إلى السيادة المصرية كاول مكان تسلمه إسرائيل إلى مصر .. واعد كل شيء بدقة ..

إسرائيل احضرت المجندات الرشيقات يحملن ازهار القرنفل والبرتقال اليافاوى وتفاح غزة ، وميداليات السلام .. وتكفل الأمريكان بتكييف الهواء وزجاجات العصير ورحابة الصدر ..

اما المصريون فقد احضروا جوقة موسيقية عسكرية لتعزف الحاناً سعيدة تبداها بنشيد النصر لمحمد عبد الوهاب « اسعدى يا مصر نحن جند النصر » ..

ولم يكن الجانب المصرى ولا الجانب الامريكى يدركان ما يدبره الجانب الإسرائيلى فى الخفاء « لتبويظ » الفرح .. إلى لحظة تبادل الوثائق .. إذ لاحظ المصريون تعديلاً فى الصياغة التى اتفق عليها الطرفان فى الإشارة إلى الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة فقد اغفلت الوثائق كلمة « السكان » ، وذكرت الاسمين « اليهودا والسامرا » .. فاعترض المصريون ، واصر الإسرائيليون .. ولاحت نذر « الفركشة » فى الجو .. وخاصة ان مكالمة تليفونية عاجلة جاءت من القاهرة تطلب من الوفد المصرى العودة فوراً .. وتدخل الامريكان .. واعيدت الصياغة إلى ماكانت عليه فى اتفاقية السلام .. ولكن فى ظل جو من التوتر وعدم الارتياح .. فاقتصر الحفل على السلام الجمهورى .. ونحيب ودموع المجندات الإسرائيليات ، وسقوطهن فى حالة من الغيبوبة حزناً على تسليم محطة ام خشيب !

وهو ما حاول الوفد الإسرائيلى تكراره فى مفاوضات الانسحاب من العريش .. رداً على تصريحات الدكتور بطرس غالى وقتها ، ان مصر لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، ولن تتم التسوية الدائمة فى الشرق الأوسط إلا بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان والضفة الغربية وغزة ، وقيام حكم ذاتى للفلسطينيين .

فتشعلق الجانب الإسرائيلى فى حبل « لابد من دخول القوات المصرية قبل الفجر وسراً » حتى لا يراهم اهل العريش فتحدث مظاهرات واضطرابات .. ولكن اهل العريش خيبوا رجاء المنسحبين .. إذ لم يتطرق النوم إلى جفونهم فى تلك الليلة ، وجلسوا خلف الأبواب والجدران والنوافذ ، واذانهم على حركة الطريق .. ومع صوت اول سيارة مصرية تدخل المدينة المحررة .. احاطها الشيوخ والاطفال والشباب والنساء بالقبلات والاحضان فى مظاهرة فرح لم يسبق ان عاشتها المدينة من قبل !

وبعدها .. توقفت إسرائيل بضعة اسابيع عن تنفيذ بقية مراحل الانسحاب .. ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود .. وانتقلت من اللجان العسكرية إلى اللجان الدبلوماسية .. فيما عرف بمفاوضات الحكم الذاتى .. وطالبت مصر بتحديد دوائر انتخابية للعرب فى الضفة الغربية وغزة ، يتراوح عدد الناخبين بكل دائرة ما بين ٢٥ و٣٠ الف ناخب ، وان تكون القدس جزءاً من الضفة الغربية ، تمثلها دائرة انتخابية تشمل القدس الشرقية .. ليتمكن الناخبون من إختيار مجلس منتخب لهم .. وان تلغى الحكومة العسكرية إدارتها للمناطق العربية الفلسطينية .. وتنسحب قوات الاحتلال إلى مواقع محدودة خارجها ولا تعود مرة ثانية ، وتحال كافة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية إلى المجلس المنتخب أياً كانت تسميته ..

وتشددت مصر .. ورفضت إسرائيل .. وانقطعت حبال المفاوضات .. وفشلت الوساطة الامريكية فى تليين الموقف المصرى .. حتى جاءت تصريحات غير مسئولة من محترفى الكلام فى الميكروفونات لتسال : باى حق يتكلم المصريون باسم الفلسطينيين .

الغطاء والاستفزاز :

بعد ان تسلمت مصر المضايق الاستراتيجية بوسط سيناء فى نهاية الشهور التسعة المتفق عليها .. قال بيجين فى تصريح صحفى : مصر زجاجة كبيرة قاعدتها فى اسوان وغطاؤها فى سيناء .. وكان الغطاء فى ايدينا .. والآن فقدناه .

ويبدو ان الإسرائيليين حاولوا استرجاع هذا الغطاء إلى حوزتهم مرة اخرى .. فكان كلما اقترب يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ وهو موعد الانسحاب النهائى من سيناء .. كلما زادت سخونة التصريحات الإسرائيلية الغليظة المستفزة .. وكان اكثرهم استفزازاً روفائيل ايتان رئيس اركان حرب الجيش الإسرائيلى الذى قال للإذاعة الإسرائيلية : السلام مع مصر يعتمد على شخص واحد هو الرئيس السادات .. وهذا السلام يمكن ان ينهار فى حالة انتهاء نظام السادات !

ووقعت ازمة دبلوماسية عنيفة ..

وبعد اغتيال الرئيس السادات .. سربت إسرائيل معلومات إلى الصحافة العالمية .. ان عملية الاغتيال قد تؤدى إلى تاجيل الانسحاب ..

ثم تمسحت فى تصريح لعصمت عبد المجيد قال له فى مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد بالكويت وطالب فيه باعتراف متبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .. ووصفته بان خرق لاتفاقيات كامب ديفيد ..

ثم اتهمت مصر بتهريب الأسلحة إلى سكان غزة ..

وزعمت ان مصر نشرت فى سيناء قوات عسكرية تزيد على الحجم المتفق عليه ..

وطلبت ان يبقى الإسرائيليون الموجودون فى شرم الشيخ فى بيوتهم ولو تحت السيادة المصرية ..

ودعت الرئيس حسنى مبارك إلى زيارة القدس من باب الاحراج السياسى امام العالم العربى .

باختصار لم يتركوا حيلة دون ان يجربوها .. ولا ازمة دون ان يفتعلوها !

وفى كل الحالات .. وضع المصريون « اعصابهم » فى « فريزر » وليس فى ثلاجة .. وإن كنت اتصور ان مواسير التبريد بهذا الفريزر قد « شاطت » غضباً !

وعندما تازم الموقف .. اوفد الرئيس ريجان مبعوثه الخاص ، والترستوسيل إلى المنطقة ، لعله يهدىء من حرب التصريحات الاستفزازية .. بل ان

كلود شيسون وزير خارجية فرنسا بعث برسالة إلى نظيره الإسرائيلي اسحاق شامير، عبر فيها عن اهتمام الرئيس فرانسوا ميتران بان يتم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في موعده احتراماً لاتفاقية السلام.

وبالفعل .. سارت الامور بعد هذه الجهود بشكل حسن نسبيا .. بالرغم من كل التمثيليات العجيبة التي وقعت على مسرح « مستوطنة ياميت » قبل الانسحاب الإسرائيلي في العملية التي عرفت باسم « عملية رامون » والتي استهدفت نقل :

- ٣٥٠٠ مبنى من مختلف الانواع والاحجام.
- ٢٥٠ كيلو متر من انابيب المياه.
- معدات ومعسكرات قوات السلاح الجوى الإسرائيلي من القواعد المبنية في سيناء.
- إخلاء ١٠٣ معسكرات ومنشآت.

وقد تكلفت هذه العملية ٤,٨ مليار دولار .. من جيب الولايات المتحدة.

حواديت الانتحار :

وياميت كلمة عبرية معناها « على شاطىء البحر » .. اخترعها موشى ديان وحث المهاجرين على بنائها تحت شعار « لن تعود ابداً إلى مصر » .. وبالفعل بدأ في تنفيذها خلال عام ١٩٧٢ .. وكان حلمه ان تتحول بالتدريج إلى ميناء هام على البحر المتوسط ويستوعب ٢٥٠ الف نسمة.

وموشى ديان ايضاً، هو مخرج الفصل الاخير في نهايتها.

والحكاية بدأت باصحاب القبعات الصغيرة والملابس السوداء الذين اطلق عليهم لقب « معارضي الانسحاب الإسرائيلي من سيناء » ، وقيل إن عددهم تجاوز ثلاثة الاف معارض، وقد تسللوا إلى « ياميت » في عملية عرفت باسم « الحمامة الحمراء » ، وقيل ايضاً إن الجيش الإسرائيلي لم يتدخل لإجلاء هؤلاء المتسللين بالقوة فوراً ، منتظرا تسلل غيرهم، حتى يمكنه ان يجلوهم « جميعاً في ضربة واحدة ! »

وتجمع هؤلاء « المتشددون » في مخابىء المستوطنة . واعلنوا ان عملية انتحار منظمة سوف تجرى كل نصف ساعة .. إذا لم تتراجع الحكومة عن الانسحاب .. واغلقت امرأة منهم على نفسها الحمام وهددت باشعال النار في جسدها .. واخرى كتبت على باب المخبأ « إننا على استعداد لقتل انفسنا والموت فوق هذا الثرى ، لقد وهبنا الرب إياها ، ولن نتنازل عنها ، ولن نخرج منها احياء » .

وصرخت اخرى : لقد اخذ المصريون كل شيء ولم يتركوا لنا سوى قطعة من الورق يسمونها اتفاقية السلام !

ثم فك المتشددون تشددهم .. وقبلوا على لسان الحاخام كاهانا كبير المتطرفين .. إنهم عدلوا عن الانتحار بشرط ان تسمح لهم السلطات بالبقاء في معبد خاص بهم في سيناء !

وقام عشرون شخصاً باعتلاء قمة النصب التذكاري المقام في مدخل المستوطنة ، الذي يبلغ ارتفاعه ٢٨ متراً .. وفسروا الامر بان التوراة تطالبهم بان يتذكروا الخروج الاول من مصر، كل يوم من ايام حياتهم ، وهاهم يفعلون !!

وهنا تدخل الجيش الإسرائيلي .. واعلن انه لا سبيل إلى إخلاء ياميت سوى بتدميرها تدميرا شاملاً حتى يتسنى له « جمع » هؤلاء المتسللين في اقفاص حديدية جهزت لهذا الغرض ..

وهو ما قام به فعلاً .. في صور فوتوغرافية رائعة تصدرت صفحات الجرائد والمجلات العالمية .. وهذا ما دفع جريدة « الجارديان » البريطانية إلى وصف هذه العملية « بالمسرحية الهزلية » !

واستكمالاً لفصولها .. لم ينس الإسرائيليون ان يوقفوا انسحابهم لمدة ٢٤ ساعة في ذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية !!

الدرس والعبرة :

بالقطع لا نروى هنا مشوار عودة سيناء إلى مصر، من باب الاحتفال بهذه المناسبة السعيدة وهى تستحق، ولا من باب تمجيد الرئيس الراحل انور السادات ، صاحب قرار الحربين .. حرب المدافع وحرب المفاوضات ، اللتين اعادتا سيناء إلى مصر .. وهو هنا جدير بكل تمجيد وتحية ، ونتصور ان تقييماً موضوعياً لمبادرة السلام التى حملها الرجل على كتفه ، وتحمل من اجلها الكثير ، لم يخرج بعد إلى حيز الوجود ، تقييما في ضوء واقع العجز العربى الراهن ، لاننا نتصور ايضاً انها كانت نتيجة طبيعية له لا سببا فيه كما يدعى معارضوها ..

وعموما الرواية هنا من باب « العبرة » .. عبرة للإدارة المصرية .. وعبرة للنظم العربية .

الإدارة المصرية التى عزلت سيناء عن بقية اجزاء الوطن ، وحولتها إلى منطقة عسكرية جمركية محظور على المصريين دخولها إلا بتصاريح خاصة . بحجة انها « منطقة امن » ، وسلمتها إلى قوات حرس الحدود طوال سبعين عاماً .. إلى ان وقعت هزيمة ١٩٦٧ .. فوعت مصر الدرس ، واعادتها إلى وحدات الحكم المحلى وقسمتها إلى محافظتين ، واوصلت مياه النيل إليها ، ونفذت حركة تعمير هائلة بها وإن كانت لا تزال اقل بكثير من احلامنا العريضة .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٨٧

وبعض النظم العربية التى تبدد طاقات شعوبها ، ولا تعرف كيف تستخدم قواها ، وتغطى نقائصها الداخلية تحت ساتر « القضية القومية » الذى تآكل إلى اقل من ورقة توت عاجزة عن ستر عوراتهم .. بينما الارض المحتلة تتبدل ملامحها يوماً بعد يوم ، وتستنزف مواردها يوماً بعد يوم .. ولم يتعظ العرب مما حدث فى لواء « الاسكندرونة » بسوريا ، و« سبتة » بالمغرب العربى .. كدليل على ما ينتظر هذه الارض المحتلة .. إذا استمر هذا العجز المشين .

فمتى يتعظون ؟ !

نبيل عمر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أبريل ١٩٨٧

اسرائيل والأراضى العربية المحتلة

- JEAN-PAUL CHAGNOLLAUD
- ISRAEL ET LES TERRITOIRES OCCUPE'S
« La Confrontation Silencieuse »
- Editions L'Harmattan Paris 1986

يبرز الكاتب فى بداية مؤلفه ان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن التعرض له كمشكلة تقليدية لصراع اقليمى بين دولتين تتمكن فى نهايته القوات المسلحة لاحداهما من السيطرة على كل او جزء من اراضى الدولة الأخرى ، وانما يجب النظر الى هذا الاحتلال كأحد جوانب صراع اكثر قدما وتعقيدا يتصارع فى اطاره شعبان على نفس البقعة من الارض . وهكذا فاننا نعيش اليوم لحظة حاسمة فى مواجهة تاريخية بين حركتين وطنيتين تتنازعان ما تبقى من اراضى فلسطين - فهل سيذهب الى احداهما ام سيكون موضوعا لحل وسط ؟ وفى هذا الاطار تسعى الدراسة الى معالجة عملية بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة فى جوانبها المختلفة : تاريخيا وسياسيا وقانونيا وديموجرافيا فى محاولة للتعرف على حقيقة الظاهرة واحتمالات المستقبل .

يتناول الكاتب فى قسمه الأول التطور التاريخى لظاهرة المستوطنات عبر مراحل ثلاث فى ظل حكومة حزب العمل الاسرائيلى (١٩٦٧ - ١٩٧٧) ثم تحت قيادة الليكود (١٩٧٧ - ١٩٨٤) واخيرا على ضوء نتائج انتخابات عام ١٩٨٤ .

يذكر الكاتب انه على الرغم من بدء حكومة اشكول فى سياسة الضم للأراضى المحتلة فى اعقاب حرب ١٩٦٧ الا ان الحكومة الاسرائيلية كانت تضم بين صفوفها شخصيات تضاربت مواقفها حول السياسة الواجب اتباعها بين انصار المطالب القصوى maximalistes(السيطرة الدائمة والتلقائية على الأراضى المحتلة) وانصار المطالب الدنيا minimalistes(ضم الأراضى الضرورية لأمن اسرائيل فقط) . ومع ذلك فانه بشكل تدريجى اصبحت مقترحات الون تمثل - وحتى قبل اقرارها - الاطار المرجعى لسياسة المستوطنات المستقبلة وهى السياسة التى اعتمدت فى جوهرها على سيادة مفهوم الامن وبالتالى تحديد المناطق التى يتحتم ضمها للضرورات الأمنية دون الذهاب الى ضم المناطق التى تعرف توازنا ديموجرافيا لغير صالح اسرائيل - ويرى الكاتب انه بالاضافة الى واقعية هذه الخطة فانها تترك الباب مفتوحا لمفاوضات محتملة مع العرب . ومع ذلك فان نفوذ انصار الضم قد اخذ فى التصاعد مع مرور الوقت وتزايدت ضغوطه فى هذا الاتجاه ويشير بصفة خاصة الى مواقف ديان والذى لقب بـ « امبراطور الاراضى المحتلة » والتى انتهت بنجاح جزئى جسدته النقاط الثلاث عشرة التى تضمنتها وثيقة « جاليلى » حول السياسة التى سيتم اتباعها خلال الفترة الانتخابية التالية فى الأراضى المحتلة وقد شكلت هذه الوثيقة جزءا من البرنامج الانتخابى للمعراخ فى انتخابات سبتمبر ١٩٧٣ ، الا ان حرب اكتوبر وآثارها قد جاءت لتعيق تنفيذ هذه الوثيقة وما تضمنته من مبادىء . ويشير الكاتب الى انه على الرغم من عدم وضوح موقف حكومة رابين (فى اعقاب حرب اكتوبر) حول موضوع المستوطنات فى البداية نتيجة لوجود الانقسامات داخلها ، الا ان مجموعة من الاعتبارات النابعة من الاطار الدولى فضلا عن التطورات الداخلية قد دفعتها الى الاسراع بعملية الاستيطان ، فعلى المستوى الدولى تخلت الولايات المتحدة تدريجيا عن الضغوط التى مارستها على اسرائيل فى اتجاه الاعتدال والتى استمرت طوال مفاوضات فض الاشتباك مع مصر وسوريا بالاضافة الى ان المصاعب الداخلية الامريكية والتى قادت الى استقالة نيكسون فضلا عن عدم قدرة فورد على فرض نفسه بفعالية على الموقف فى الشرق الأوسط .. كل هذا ترك لاسرائيل هامشا كبيرا للمناورة لتعزيز موقفها فى علاقاتها مع العرب . ومن ناحية اخرى فان التصاعد الذى شهدته القضية الفلسطينية على الساحة الدولية قد قاد الى خلق تماسك وطنى داخلى فى اسرائيل حول المنادين بمواقف اكثر تصلبا ومن ثم الى إضعاف انصار الحل الوسط .

وعلى المستوى الداخلى فان تحالف رابين مع الحزب القومى الدينى لتوسيع قاعدته البرلمانية (والذى شارك فى الحكومة منذ نهاية اكتوبر ١٩٧٤) كان له اثر واضح فى هذا المجال فلقد بدا الحزب القومى الدينى تدريجيا منذ حرب اكتوبر فى الانتقال الى اليمين المتشدد

واظهر زعماؤه من الجيل الجديد توجهات اكثر راديكالية بصفة خاصة فيما يتعلق بموضوع الاراضى المحتلة والمستوطنات . وبالاضافة الى ذلك فهو الحزب الذى خرجت من بين صفوفه جماعة جوش امونيم Gaush Emounim التى مارست ضغوطا شديدة فى اتجاه اقامة المستوطنات فى الاراضى المحتلة واتبعت اسلوب فرض الأمر الواقع الذى لعب وزراء الحزب القومى الدينى فى الحكومة دورا فعالا للدفاع عنه وتأييده .

وفى النهاية يذكر الكاتب ان حزب العمل الاسرائيلى لم يحترم خطه الون الا فى جزء منها وان الحقائق على الطبيعة تظهر ان الادارة العمالية قد قادت خلال عشرة اعوام الى ملكية واسعة للاراضى الفلسطينية وهو الامر الذى ادى الى توجيه مسار المستقبل بشكل حاسم . وعندما تولى مناحم بيجن السلطة فى عام ١٩٧٧ كانت هناك خطوط امنية قوية قد تم وضعها ومن ثم لم يكن عليه الا تعميقها وخلق خطوط جديدة . ومع ذلك يبقى الاختلاف الرئيسى فى عدم إنكار العماليين لفكرة تسوية اقليمية فى حين يرفض الليكود التخلى عن أى جزء من فلسطين التاريخية . وهكذا حلت سياسة قائمة على العقيدة المطلقة محل سياسة العمال البراجماتية . فلقد احدث وصول الليكود للسلطة تغييرا كبيرا فى معطيات المشكلة حيث اصبح عامل الأمن لا يمثل الا عنصرا (هاما بلاشك) ولكنه ثانوى فى اطار المقترب الكلى حيث تم تقديم انشاء المستوطنات فى « يهودا وسماريا » على انه حق طبيعى لا يمكن انكاره . ولم تعد هذه الأراضى اراض محتلة وانما « اراض محررة » وهكذا حلت محل « خطة الون » خطة شارون « التى امتدت لتشمل كل إسرائيل الكبرى . ويميز الكاتب فى هذا الصدد بين مرحلتين فى بناء المستوطنات فى ظل حكومة الليكود الأولى تراجع فيها عدد المواقع الجديدة خلال مفاوضات السلام والثانية شهدت تزايد معدل البناء بشكل لم يسبق له مثيل . ولقد كانت حكومة بيجن مضطرة لارجاء تنفيذ مشروعها فى المرحلة الأولى لتتمكن من مواجهة متطلبات أخرى فرضتها عوامل خارجية وداخلية فمن جانب سيطرت على السياسة الخارجية الاسرائيلية بعد فترة قليلة من وصول الليكود للسلطة عملية غير متوقعة من المفاوضات ذات اهمية حاسمة بدات رسميا بزيارة الرئيس السادات للقدس وانتهت فى مارس ١٩٧٩ بتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل والتى تم وضع اسسها فى قمة كامب ديفيد . ويذكر الكاتب ان مستقبل الضفة الغربية وغزة قد ظل غير محدد نتيجة لتعدد التفسيرات المتناقضة لمفهوم الحكم الذاتى الذى تضمنته اتفاقية كامب ديفيد ، وينتهى فى هذا الصدد الى ان بيجن قد قبل ان يعيد سيناء على أمل ان يحتفظ بأرض يهودا وسماريا ذات الاهمية الحيوية بالنسبة له . ومن جانب آخر واجهت حكومة بيجن قيودا داخلية ساعدت على تأجيل تنفيذ مشروع الاستيطان بعد المفاوضات الدولية لعدة شهور وتمثل ذلك فى الوزن الذى مثلته « حركة السلام الان » والتى ظهرت مع بداية عام ١٩٧٨ والتى مثلت قوة ضغط لا يمكن اغفالها على الحكومة فى مجال المستوطنات . بالاضافة الى قرار المحكمة العليا فى يونيو ١٩٧٩ باخلاء مستوطنة Elon moreh والتى رأت انها لا تستند الى متطلبات الأمن التى بررت قرار انشائها وانما الى دوافع سياسية وايديولوجية وهو الامر الذى وضع الحكومة فى موقف دقيق بالنسبة لموضوع المستوطنات .

ويشير الكاتب الى انه مع ذلك بدات حكومة بيجن فى وضع تخطيطاتها للمستوطنات فى الأراضى المحتلة ويبرزها بصفة خاصة المشروع الذى نشره Drobless فى اكتوبر ١٩٧٨ والذى يترجم معتقدات الليكود وحركة « جوس امونيم » ويستند الى مفهوم واسع للامن ، وتعريف محدد للأهداف السياسية ، وفكرة معينة للتاريخ اليهودى . ومع نجاح الليكود فى انتخابات يونيو ١٩٨١ زالت بدرجة كبيرة العقبات التى شهدتها الحكومة اليمينية فى مجال المستوطنات فى المرحلة السابقة ومن ثم شهدت سياسة الاستيطان قفزة هائلة للامام ويذكر الكاتب انه فى الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ بلغ عدد المستوطنات الجديدة ٢٠٠ مستوطنة وهو الرقم الذى لم يتم الوصول اليه الا فى السنوات التى تلت خلق الدولة الاسرائيلية (٤٨ ـ ١٩٥٥) وهو الامر الذى يبرر رؤية الحكومة لهذه التطورات باعتبارها ميلادا ثانيا للدولة الاسرائيلية .

يوضح الكاتب بعد ذلك مواقف الاحزاب السياسية فى انتخابات عام ١٩٨٤ فيما يتعلق بموضوع المستوطنات والأراضى المحتلة والتسوية السياسية وينتهى الى نتيجتين رئيسيتين اولاهما : هى تقوية موقف اليمين la consolidation de la droite حيث اصبح يحتل الان ـ وعلى الأرجح بصفة دائمة ـ موقفا ضخما فى النظام السياسى الاسرائيلى . وهكذا فانه منذ عام ١٩٧٣ وبالاخص منذ ١٩٧٧ نشأ فى اسرائيل نظام سياسى ثنائى القطبية bipolaire . وعلى الرغم من أن اسباب هذا التغيير الاجتماعى السياسى متعددة ولا يمكن حصرها فى مشكلة الأراضى المحتلة والمستوطنات .

الا انه مع ذلك لا يمكن لأحد ان يذهب الى ان هذه المسألة لم يكن لها وزنها فى الاختيار السياسى الاسرائيلى لهذا الطرف او ذاك ، ويذكرنا بان مواقف الليكود حول هذا الموضوع اكثر راديكالية من مواقف المعراخ وبالتالى فان التقدم الكبير للحركة التى قادها بيجن يعكس ايضا ان جانبا هاما من الاسرائيليين يقبل ويساند مواقفه . والنتيجة الثانية التى اظهرتها نتائج انتخابات عام ١٩٨٤ هى صبغ اليمين بالطابع الراديكالى ، ويذكر الكاتب انه فى عام ١٩٦٩ ـ كما هو الحال فى الانتخابات العامة السابقة ـ لم توجد حركات سياسية ذات اهمية على يمين « حيروت » فى حين كان هناك موقع لليسار المتطرف حتى وان كان ذا نفوذ ضعيف . وبعد مرور خمسة عشر عاما تغير الموقف بشكل يبدو معه النظام السياسى الاسرائيلى وقد تحرك نحو اليمين بل واقصى اليمين وهو الامر الذى يظهر بوضوح من تطور الحزب القومى الدينى وظهور حزب tehia ونجاح الحاخام كاهان . وان هذه التيارات وان كانت اقليات فانها بالتأكيد ليست هامشية بالاضافة الى ان تأثيرها الأيديولوجى والسياسى يتجاوز بكثير قاعدتها الانتخابية .

يتعرض الكاتب فى فصله التالى لمعالجة التشدد الذى اصاب السلوك السياسى للاسرائيليين تجاه احتلال الأراضى المحتلة واصطباغه بالصبغة الراديكالية فى الأعوام الأخيرة ويقدم فى هذا الصدد ثلاثة عوامل رئيسية ساهمت فى بروز هذه الظاهرة وهى سيطرة فكرة الأمن ، الشعور بالوحدة والعزلة ، بالاضافة الى

الصعود القوى لقومية صوفية تجد جذورها فى اعتقاد دينى عميق يتمركز حول خصوصية الشعب اليهودى وطبيعة العلاقة التى تربطه بالأرض الموعودة والشعور بأن وقت الخلاص قد قرب . ويؤكد الكاتب انه فى ضوء هذا التغيير فى السلوك الاسرائيلى فان نتائج الانتخابات التشريعية فى ٢٤ يوليو ١٩٨٤ تعبر عن تغيرات عميقة وليس مجرد مظاهر عارضة .

ينتقل الكاتب بعد ذلك الى تحليل ظاهرة الارهاب اليهودى ضد العرب والتى جاءت كنتاج للايدولوجية القومية الصوفية الجديدة التى اخذت فى الصعود والانتشار ويذكر ان ظاهرة الارهاب اليهودى قد بدأت فى عام ١٩٨٠ فى شكل اعتداء على ثلاث من عمد الضفة الغربية (مايو ٨١) وماتلاها بعد ذلك من أعمال العنف الموجهة ضد العرب الفلسطينيين ويشير فى هذا الصدد الى التقرير الذى اعدته اللجنة التى قامت بدراسة حوادث الأرهاب فى الفترة من مايو ١٩٨١ وحتى مايو ١٩٨٢ والمعروف باسم le rapport karp والذى لم يعلن عنه الا فى فبراير ١٩٨٤ ، حيث يوضح هذا التقرير وجود نوع من التواطؤ الموضوعى بين مدبرى هذه الاعتداءات وبعض كبار المسئولين العسكريين وهو الامر الذى ادى الى اضفاء نوع من الحماية على مرتكبى هذه الاعمال لادراكهم انه لن يتم معاقبتهم ، وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٣ عندما بدأت الحكومة فى القبض على مرتكبى هذه الاعتداءات فى اطار سياسى متوتر وبصفة خاصة فى اعقاب تقرير كاهان rapport kahane حول مذابح صابرا وشاتيلا وما اعقبه من تغيرات فى صفوف الحكومة والجيش وبصفة خاصة احلال موشى ليفى محل روفائيل ايتان (الذى كان متعاطفا مع موجة الأرهاب) فى منصب رئيس اركان حرب القوات الاسرائيلية . وقد كان حادث الاعتداء على مظاهرات حركة « السلام الان » فى ١٠ فبراير ١٩٨٣ هو الذى دفع الحكومة للاسراع بهذه العملية حيث قدم هذا الحادث الدليل على ان بعض المتطرفين اليهود يمكنهم ان يصلوا الى حد مهاجمة غيرهم من اليهود .

وفى نهاية تحليلية لهذه الظاهرة يذكر الكاتب ان ظاهرة الارهاب اليهودى هى فى الواقع نتاج ديناميكية غير ملموسة لنظام تم خلقه بتحديد الاختيارات السياسية على اعلى مستويات الدولة . وبالطبع فان النظام لم يخلق ليولد الارهاب ولكنه هو الذى افرز الظروف الموضوعية لظهوره . وابتداء من اللحظة التى قررت فيها الدولة ان تطلق جهاز الردع لمقاومة الارهاب فانه من الأرجح وصولها الى نتائج ايجابية ولكن الشكوك تثور حول مدى كفاية هذه المعالجة لاختفاء الظاهرة تماما خاصة مع استمرار الظروف التى مهدت لظهورها .

يتناول الكاتب فى الفصل التالى الاطار القانونى لسياسة المستوطنات والحيل القانونية التى لجأت اليها الحكومة الاسرائيلية من أجل تحقيق اهدافها فى اطار احترام نظرى لمبادىء واتفاقيات القانون الدولى ومقتضيات القانون الداخلى . ويشير الى كيفية تغلبها على العقبة القانونية التى احدثتها حكم المحكمة العليا باخلاء مستوطنة Elon moreh وذلك من خلال التحايل القانونى واللجوء الى اسلوب توسيع مجال الاموال والملكية الحكومية . ويتناول بعد ذلك التفرقة الممارسة داخل اسرائيل تجاه الفلسطينيين والعرب

وينتهى الى ان احترام القانون legalité يعكس معنى مختلفا تماما عن ذلك الذى يمكن اعطاؤه له من أول وهلة ، فليس المقصود بذلك اطارا مفهوميا يفرض نفسه فى كافة الاحوال على الحكومة ، وانما يبدو على الأرجح كوسيلة حاسمة تستخدم لتنفيذ سياسة مقررة فى ضوء مقدمات ليس لها صلة بالقانون . وهكذا فانه فى اى موقف احتلال فان القانون هو دائما فى خدمة السياسة ، واذا كان مفهوم القانون محوريا فى اسرائيل الا انه ليس له اى معنى وراء الخط الاخضر .

يتعرض الكاتب بعد ذلك لدراسة البعد الديموجرافى للمشكلة والأهمية التى احتلها فى كافة مراحل تطور الدولة الاسرائيلية ويذكر أن خلق دولة يهودية فى فلسطين كان هو الهدف التاريخى الذى كرست له الحركة الصهيونية نفسها فى نهاية القرن الماضى ومن اجل تحقيق هذا الهدف فقد كان لابد من توافر شرطين اساسيين من جانب الحصول على مساحات شاسعة من الأراضى من اجل اقامة القاعدة المادية الأرضية الضرورية لاقامة الشعب اليهودى ، ومن جانب آخر العمل على ان يصبح اليهود - ويستمروا - اغلبية على كافة الاراضى التى تمت السيطرة عليها . ويطرح الكاتب المشكلة الديموجرافية على النحو التالى : بالنسبة للفلسطينيين فان السؤال الرئيسى هو معرفة فى اى نطاق يمكن لعلاقات القوى الديموجرافية ان تسمح لهم بتأكيد ارادتهم فى الاستقلال القومى . وبالنسبة للاسرائيليين فان السؤال المحورى هو هل تستطيع اسرائيل الاحتفاظ بالاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ دون ان تضع محل اتهام طبيعة الدولة (يهودية وديمقراطية) وبعبارة أخرى هل يحمل الوزن السكانى للفلسطينيين فى القدس وغزة والضفة الغربية وحدود عام ١٩٤٨ معه خطر تحول اسرائيل الى دولة ديمقراطية ثنائية القومية bi—national او الى دولة يهودية تمارس هيمنتها على الجانب الاكبر من السكان غير اليهود ؟ وفى هذا الصدد يشير الكاتب الى انه فى بداية ١٩٦٧ كان يوجد فى كافة اراضى فلسطين (اسرائيل والضفة الغربية وغزة) اقل من اربعة ملايين نسمة مثل العرب حوالى ٤٠٪ واليهود حوالى ٦٠٪ . وبعد مرور خمسة عشر عاما فانه فى عام ١٩٨٢ نجد ان نسبة السكان الفلسطينيين (بما فى ذلك العرب الاسرائيليين) - والذين يعرفون معدل مواليد اكبر بكثير من اليهود - هذه النسبة لم تتجاوز ٣٦٪ . ويرجع الكاتب ظاهرة التناقص فى نسبة الفلسطينيين الى الخروج الجماعى الذى صاحب حرب ١٩٦٧ (حوالى ربع سكان الضفة الغربية وغزة) والى استمرارية الهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية وبصفة خاصة وهو الامر الذى يضعف من تأثير معدل المواليد المرتفع .

ويشير الكاتب الى انه لابد من توافر عدة شروط اساسية حتى تشهد العلاقة الديموجرافية تغيرا حاسما يؤدى الى توازن ديموجرافى نسبى بين المجتمعين واهم هذه الشروط هو ان تتوقف تماما كل من الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، والهجرة الفلسطينية الى خارج الأراضى المحتلة ويترك كل من المجتمعين يتطور تدريجيا وفقا لمعدل النمو الطبيعى وهو الأمر الذى يمكن الفلسطينيين من ان يمثلوا ٥٠٪ من السكان فى عام ٢٠١٠ ويسارع الكاتب بتأكيد صعوبة تحقيق هذا السيناريو نتيجة لاختلاف القدرات والامكانات

بين المجتمعين وطبيعة علاقة الاستعمار التى تضع فى ايدى المجتمع اليهودى من الاساليب والوسائل ما يكفل له توجيه التطور الديموجرافى لصالحه . ومن ثم ينتهى الكاتب الى ان عامل الوقت على المستوى الديموجرافى سيعمل لفترة طويلة لصالح الاسرائيليين . الا ان الجانب الاخر للمعادلة هو تعرض الطموح الصهيونى لخلق دولة يهودية ديمقراطية للانهيار نتيجة لبروز مجتمع مزدوج لا صلة له بالديمقراطية ومن ثم فانه من الضرورى تعديل النتيجة النهائية لتصبح ان عامل الوقت يعمل لفترة طويلة لصالح الاسرائيليين ولكن باى ثمن ؟ ان الثمن هو رفض الحقوق الاساسية لشعب بكاملة

وفى ختام مؤلفه يتعرض الكاتب للاجابة عن تساؤل حول الاتجاه الذى يمكن ان تتطور فيه ظاهرة المستوطنات الاسرائيلية فى المستقبل ، وبعد استعراضه للمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية ينتهى الى ان عملية الاستعمار للاراضى الفلسطينية المحتلة ستستمر وانه وان كان من الممكن ان تعرف تهدئة معينة ترتبط بتناقضات الائتلاف الحكومى الحالى الا انها لن تتوقف او بالأحرى لن توضع محل تساؤل . ويذهب الى ان هذا الموقف اذا استمر وتعاظم فانه سيقود الى تزايد التعارض بين الاسرائيليين والفلسطينيين ويهدد بتوفير أرض خصبة تغذى المواقف الاكثر تطرفا التى تولد من جانب واخر اعمالا متزايدة من العنف . وفى هذا الاطار فان الأمل ينعقد على قوى السلام فى المعسكريين والتى يجب ان تتوصل الى ارضية مشتركة للحوار وان هذه القوى هى التى يجب ان تحظى بتشجيع ومساندة المجتمع الدولى .

عماد عواد

المصدر : الحوار

التاريخ : صيف ١٩٨٧

الاقتصاد الاسرائيلي بين التبعية والإستتباع

نجيب عيسى(*)

مقدمـــة

من المعروف أن المشروع الصهيوني في فلسطين هو مشروع استيطاني يقوم على استقدام أكبر عدد ممكن من اليهود المنتشرين في ارجاء العالم وتوطينهم ويقتضي نجاح هذا المشروع بشكل اساسي تأمين العمل لهؤلاء المستوطنين مع مستوى معيشي مرتفع يبقيهم في فلسطين ويشكل في الوقت نفسه اغراءاً لبقية اليهود بالقدوم إليها.

لكن تحقيق المشروع الصهيوني يصطدم بالعديد من العوائق أهمها من الوجهة الاقتصادية اثنان،

الأول: أنه يصطدم بإرادة اصحاب الأرض الذين يبدون مقاومة دائمة للاحتلال والتوسع كما انهم يسعون لإبقاء الكيان الصهيوني في حالة حصار مستمر. مما يفرض على هذا الأخير تخصيص جزء كبير من الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية للبقاء في حالة حرب مستمرة مع العرب.

الثاني: أن الله لم يمنح فلسطين موارد طبيعية مهمة ومتنوعة. من هنا كان على الاقتصاد الاسرائيلي أن ينمو ويتطور ضمن دائرة مفرغة من الأنزلاق المتسارع في هوة التبعية نحو الخارج الغربي. والسعي الدائب لاستتباع الخارج العربي.

على هذا الاساس يمكننا فهم المعالم الرئيسية للإقتصاد الاسرائيلي من حيث طبيعة هذا الاقتصاد والآلية التي يعمل بموجبها . فمن حيث طبيعة الأقتصاد فهي من طبيعة الكيان الصهيوني في فلسطين. فكما أن هذا الأخير هو كيان مصطنع يجسد المشروع الصهيوني القائم على الاغتصاب والاحتلال والتوسع فإن الاقتصاد الاسرائيلي هو بدوره اقتصاد مصطنع يفتقد للمقومات الذاتية

(*) د. نجيب عيسى استاذ الاقتصاد في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

ويبقى مديناً للخارج وللغرب تحديداً على جميع المستويات مستوى عوامل الانتاج من راس مال ومواد أولية ويد عاملة ومستوى السوق من حيث التموين والتصريف. وهو من ناحية ثانية موضوع دائماً في خدمة المشروع الصهيوني المتمثل باحتلال فلسطين والسعي الدائم للاستيلاء والسيطرة على ما يستطيع من الاراضي العربية الأخرى. مما يقتضي العسكرة المستمرة والمتزايدة لهذا الاقتصاد. وهنا يجب أن لا ننسى أن عدوانية وتوسعية الكيان الصهيوني لا تنبعان فقط من طبيعة المشروع الصهيوني وانما أيضاً من كونه اداة بيد الغرب عليها أن تبقى مستنفرة وجاهزة لتكون قبضته الضاربة في المنطقة العربية في شتى الظروف.

إن هاتين السمتين: التبعية المفرطة للغرب والعسكرة المتزايدة من أجل استتباع المزيد في الارض والموارد العربية واللتين تفسران طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي تشكلان في الوقت ذاته الإطار الذي يعمل ضمنه هذا الاقتصاد. بحيث يمكن تقديم الآلية الذي يعمل بموجبها هذا الأخير على النحو التالي:

انطلاقاً من وضع يتميز أساساً بضعف الموارد الطبيعية والبشرية وبضيق السوق ومن اجل استقدام وتوطين المزيد من المهاجرين وتوفير الاعمال والمداخيل المرتفعة لهم لابد للاقتصاد الصهيوني في فلسطين من اللجوء إلى الاعتماد على الخارج على نطاق واسع لكن عملية تطوير وتنمية الموارد الطبيعية و البشرية واتساع السوق (اي في النهاية عملية تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي) لا يمكن أن تتم ضمن جدلية العلاقة بين راسمال مادي وبشري يستورد بكثافة من الخارج وموارد طبيعية محلية لا محدودة أو على الاقل يتمتع عرضها المحلي بمرونة تتناسب وكثافة استيراد الرأسمال المادي والبشري. ذلك أن هذه العملية تصطدم بعائق افتقار الأرض الفلسطينية إلى الموارد الطبيعية خصوصاً الاساسية منها وبالعائق الاهم بكثير من ذلك وهو مقاومة أصحاب الأرض للتوسع ومحاصرة العرب الاقتصادية للكيان الدخيل ـ لذلك كان على الاقتصاد الاسرائيلي أن يخصص جزءاً كبيراً نسبياً من موارده من أجل مواجهة هذه الحالة مما يعني عسكرة الاقتصاد بشكل مستمر من اجل شن الحرب العدوانية في اية لحظة، وهذا ما يوقع الاقتصاد المذكور في ازمات تتحدد اشكالها وجوانبها (انخفاض معدل النمو، تضخم عجز في الميزان التجاري، تدهور قيمة النقد الخ...) لكنها تصب في النهاية في إعاقة المشروع الصهيوني الأساسي الذي هو استقدام المزيد من المستوطنين. لأن اقتطاع المزيد من الموارد لصالح العسكرة والحرب إنما يتم اما على حساب التوظيفات المنتجة وإما على حساب الاستهلاك. وفي الحالين يؤدي الأمر إلى ضمور سيل الهجرة هذا إذا لم يؤدِ إلى تنشيط سيل الهجرة المعاكسة. فتشن حينئذ اسرائيل الحرب أو تصعد من اعتداءاتها رامية بذلك إلى تحقيق احد امرين او الأمرين معاً: التوسع في الأرض مع ما يتبعه من وضع لليد على مزيد من الموارد وتوسيع للسوق. او / واستدرار عطف الغرب والراسمالية اليهودية العالمية وما ينتج عن ذلك من تدفق للمساعدات والمعونات على شكل هبات وقروض. إلا ان التوسع في الأرض والمزيد من الدعم الخارجي لا يشكلان سوى حل مؤقت للأزمة لأن ما ينتج عنهما من تنشيط للاستثمارات الانتاجية ورفع للمستوى المعيشي وبالتالي من تنشيط لتيار الاستيطان . يستنفد خلال فترة قصيرة نسبياً . لأن الاحتياجات على الصعد جميعاً تعود إلى الارتفاع، دون أن يوازي هذا الارتفاع / الارتفاع في الانتاج المحلي بعبارة اخرى فإن التوسع في الأرض والمزيد من الدعم الخارجي لا يؤديان في نهاية الأمر إلى قيام بنية اقتصادية متوازنة تشكل قاعدة لنمو وتطور ذاتيين وذلك نتيجة للأسباب عينها التي سبق

وذكرناها والتي يأتي في مقدمتها. المحاصرة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني ومقاومة توسعه. وهكذا يعود الاقتصاد الاسرائيلي ليدخل دوامة الأزمة من جديد ولكن بشكل أعنف. إذ أن ازدياد الحاجات الاستهلاكية وتعاظم الاعباء العسكرية يؤديان مع ارتفاع الدعم الخارجي دون ارتفاع موازٍ في الانتاج المحلي إلى ارتفاع في الواردات يفوق بكثير ارتفاع الصادرات بما يزيد في عجز الميزان التجاري. الذي يترافق مع ارتفاع حاد في الاسعار وتخفيض مستمر في سعر صرف العملة الاسرائيلية فتتجمع بذلك أسباب جديدة لطلب المزيد من المعونات الخارجية وللقيام بحرب جديدة وهكذا دواليك.

إذا كانت هذه هي المعالم الرئيسية للإقتصاد الصهيوني في فلسطين من حيث طبيعته وآليته فما يلي ليس سوى محاولة لتتبع هذه المعالم على امتداد مراحل تطور هذا الاقتصاد. والفكرة الرئيسية التي سنقوم بتوسيعها في هذا المجال تتلخص بأن هذا الاقتصاد استطاع ولا شك على امتداد ما يناهز القرن من الزمن أن يكتسب بعض معالم القوة، لكنه لم يستطع ان يتخلص من سمتين اساسيتين لازمتاه: سمة الاصطناع (التبعية) وسمة العسكرة (الاستتباع)، فنجدهما في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي تتعمقان أكثر فأكثر وتتعمق معهما الازمات التي تعصف بهذا الاقتصاد. وعلى هذا الاساس سنقوم بالتمييز بين ثلاث مراحل مر بهما الاقتصاد المذكور:

المرحلة الاولى: وهي المرحلة التي سبقت قيام دولة اسرائيل والتي تحددت فيها المعالم الرئيسية للاقتصاد الصهيوني في فلسطين: وهنا نشير إلى أن التبعية والاستتباع سارا جنباً إلى جنب في تحديد هذه المعالم.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تمتد من قيام اسرائيل في سنة ١٩٤٨ إلى آواسط السبعينات والتي رست خلالها معالم الاقتصاد الصهيوني في فلسطين كاقتصاد يكتسب المزيد من القوة لكن داخل حلقة مفرغة من الانتعاش والركود. مرحلة سادت فيها حسب احدهم ثنائية الدولة الجنة ـ الدولة الحرب[١]. وهنا نشير إلى أن احد طرفي الثنائي التبعية ـ الاستتباع وهو التبعية شكل في هذه المرحلة الركيزة الاقوى لإستمرار الاقتصاد الاسرائيلي.

المرحلة الثالثة والأخيرة: وهي التي تمتد من اواسط السبعينات حتى يومنا هذا وهي مرحلة الازمة الاكثر عمقاً والأطول في حياة الاقتصاد الصهيوني. وهنا نشير إلى انه إذا كان من مخرج لهذه الأزمة فهذا يستدعي على ما يبدو أن يصبح طرف الثنائية الآخر ـ الاستتباع ـ الركيزة الاقوى في مسيرة الاقتصاد الاسرائيلي

اولاً: الاقتصاد الصهيوني في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨

إن الفترة التي امتدت من قيام الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع إلى قيام اسرائيل في سنة ١٩٤٨ هي الفترة التي تحددت خلالها المعالم الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي. فبالعودة إلى الفترة المذكورة يمكننا القول أن الاقتصاد اليهودي الذي تشكل في فلسطين والذي شكل نواة ما سمي

---

(١) فيليب سيمونو: اسرائيل الحرب المستحيل، جريدة السفير ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٨٥.

لاحقاً بالاقتصاد الاسرائيلي حيث كان عبارة عن عملية توسع استيطاني قامت بالاعتماد الكلي على الخارج. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد منذ سنة ١٨٧٩ اخذت تظهر بوضوح المعادلة التي حكمت قيام الكيان الصهيوني في فلسطين والتي حكمت في الوقت نفسه تشكل اقتصاد هذا الكيان من ناحية استقدام العنصر البشري في أوروبا الشرقية والعنصر المادي المالي من أوروبا الغربية وامريكا. ومن ناحية ثانية الاستيلاء على المزيد من الأراضي والمرافق والمؤسسات العربية وعلى طرفي المعادلة هذين قامت نواة الاقتصاد اليهودي في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ وعليهما استمر فيما بعد نمو وتطور الاقتصاد الاسرائيلي.

١ ـ الركائز الخارجية للاقتصاد الصهيوني في فلسطين

أخذت حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين شكل موجات من الهجرة البشرية مصدرها بلدان أوروبا الشرقية بشكل عام وروسيا وبولندا بشكل خاص. ففي أواسط القرن التاسع عشر كان عدد اليهود المقيمين في فلسطين حوالي عشرة آلاف[٢]. وفي سنة ١٨٨٢ وصلت إلى فلسطين أول موجة من اليهود. تلتها موجة اخرى في سنة ١٩٠٤. لكن موجات الهجرة لم تصبح كبيرة نسبياً إلا بعد الاعلان عن وعد بلفور في سنة ١٩١٧ فوصلت اضخم موجة بين سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٣ ضمت حوالي ٣٤ الف يهودي معظمهم من الروس وبينهم نسبة عالية من الرواد الحالمين باشتراكية جماعية وأخوية[٣]. وبدأت الموجة الرابعة في سنة ١٩٢٤ وفي سنة ١٩٢٥ وحدها تدفق إلى فلسطين حوالي ٣٤ الف يهودي بحيث أصبح عدد اليهود في فلسطين حوالي ١٥٠ الف نسمة في سنة ١٩٢٧ ومعظم مهاجري هذه الموجة كانوا من بولندا ومن البورجوازيين الصغار حاولوا أن يستأنفوا نشاطهم التجاري والحرفي في المدن الفلسطينية. لكن الأزمة الاقتصادية التي حدثت فجأة في سنة ١٩٢٧ تركت حوالي ربع اليهود العاملين عاطلين عن العمل فأصبح رصيد الهجرة نسبياً في تلك السنة لأن عدد المغادرين أصبح يفوق عدد المهاجرين[٤]، مما شكل تهديداً خطيراً لمستقبل الصهيونية في فلسطين لكن سلطات الانتداب البريطاني سارعت لانقاذ هذا المستقبل بسماحها تشغيل اليهود في قطاع الأشغال العامة[٥].

وبدأت موجة الهجرة الخامسة مع مجيء النازية إلى الحكم في المانيا فوصل إلى فلسطين في السنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥ حوالي ١٥٠ الف يهودي بحيث أصبح عدد اليهود الأجمالي حوالي ٤٤٣ الف نسمة يشكلون حوالي ٣٠٪ من مجموع سكان فلسطين معظمهم من رجال الاعمال واصحاب المهن الحرة الذين جاءوا مع رساميلهم[٦].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد اليهود في فلسطين اكثر من نصف مليون نسمة ثم

---

(٢) عازوري. 2 - Isaac Azouri. Le choix des investissements en Israël editions Cujas. Paris, P. 12.

(٣) (فانيشتوك) 3 - Natham Weinstock. Le sionisme contre Israël. Maspero, Paris, P. 141.

(٤) فانيشتوك ص ١٤٢.

(٥) المصدر نفسه ص ١٤٤.

(٦) المصدر نفسه ص ٥

ارتفع هذا العدد إلى حوالي ٦٠٠ الف نسمة عشية اعلان قيام دولة اسرائيل[٧] أي ما يعادل ٤٠٪ من مجموع سكان فلسطين في تلك الفترة.

وبموازاة تدفق اليهود إلى فلسطين قامت في الخارج الاجهزة والمؤسسات لإمداد الاقتصاد الفاشي باسباب الحياة . فشهدت هذه المرحلة قيام المؤتمر الصهيوني والمنظمة الصهيونية العالمية وتأسس صندوق الاستيطان اليهودي ثم الوكالة اليهودية مع جهازها الاقتصادي: الصندوق القومي اليهودي كما تأسس البنك الانكليزي الفلسطيني الذي اصبح اسمه فيما بعد بنك «لومي» الذي لعب دوراً رئيسياً في قيام وتثبيت الاقتصاد اليهودي في فلسطين. ويكفي أن نستعرض بعض الأسماء التي تولت قيادة وإدارة هذه المؤسسات ليتوضح الارتباط العضوي الذي شد الاقتصاد اليهودي إلى المؤسسة الراسمالية الصهيونية في العالم الغربي وينكشف في الوقت نفسه الدور الحاسم الذي لعبته الاحتكارات الراسمالية العالمية والنفطية منها على وجه الخصوص في قيام الكيان الصهيوني واستمرار اقتصاده: روتشيلد، ليب، لازار، ليهمان، روكفلر ماركس وسبنسر، مورجان، أو بنهايمر... الخ.

وعلى الرغم من اننا نفتقر للمعلومات الاحصائية الدقيقة والوافية حول حجم الدفق المالي الخارجي الذي غذى الاقتصاد الصهيوني في فلسطين قبل قيام اسرائيل فإن ما لدينا من معطيات جزئية تكفي لإعطائنا فكرة تقريبية عن المسألة . فروتشيلد بمفرده انفق حتى سنة ١٩٠٠ حوالي اربعين مليون فرنك على استيطان حوالي خمسة آلاف يهودي في مساحة تبلغ ٢٧٥ الف دونم[٨] . اما موارد الصندوق القومي اليهودي فبلغت خلال الفترة ١٩٠٧ ـ ١٩٤٥ حوالي ١٢ مليون ليرة فلسطينية في حين بلغت واردات الصندوق الذي يتحمل اعباء توطين القادمين الجدد حوالي ٢٠ مليون ليرة فلسطينية خلال الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٤٥. إلى ذلك اضف أن مجموع ما وظفه صندوق الاستيطان اليهودي حتى سنة ١٩٢٦ تراوح بين ١٢ و١٤ مليون دولار[٩].

٢ ـ الاقتصاد الاستيطاني المصطنع

بقدر ما كان ينشط الدفق البشري والمالي الآتي من الخارج بقدر ما كانت تتسع مساحة الاستيطان اليهودي على حساب الأرض العربية. فقام نتيجة لامتزاج هذه العناصر الثلاثة داخل الاقتصاد الفلسطيني وبالاستقلال عنه ـ رغم تشغيله لليد العاملة العربية على نطاق واسع ـ اقتصاد يهودي مصطنع بقيت سمته الغالبة حتى سنة ١٩٤٨ سمة الاستيطان الزراعي.

في سنة ١٨٨٢ كان عدد المستوطنات اليهودية خمس، مساحتها حوالي ٢٥ ألف دونم ولا يتجاوز عدد سكانها الخمسماية.. في سنة ١٩٠٠ ارتفع عدد المستوطنات إلى ٢٢ مستوطنة بلغت مساحتها حوالي ٢٢٠ الف دونم عاش عليها حوالي خمسة آلاف من المستوطنين. وفي سنة ١٩١٤

بلغت هذه الارقام تباعاً ٤٧ مستوطنة. و٤٢٠ الف دونم و١٢ الف نسمة[١٠] ثم ارتفعت في سنة ١٩٢٢ إلى ٧١ مستوطنة و ٥٩٥ ألف دونم و١٤ الف نسمة وفي سنة ١٩٣١ إلى ١١٠ مستوطنات وحوالي مليون دونم و٣٧ ألف نسمة ثم قفزت في سنة ١٩٤١ إلى ٢٣١ مستوطنة و ١٦٠٠ الف دونم و ١١١ الف نسمة[١١].

ومنذ البداية روعي في قيام المستوطنات بالاضافة إلى الجانبين الاقتصادي والايديولوجي، الجانب العسكري، ويبرز ذلك من خلال اختيار المكان الذي تقام عليه المستوطنة ، ومن خلال تعبئة سكان هذه الأخيرة في تنظيم عسكري اخذ شكل حرس انيطت به مهمة السهر على أمن المستوطنة.

واخذ الاستغلال الزراعي في الاقتصاد اليهودي الناشىء اشكالاً متعددة تراوحت من الشكل الجماعي إلى الشكل الراسمالي مروراً بالشكل التعاوني.

فالرواد الصهاينة الأول عملوا على إقامة مزارع جماعية (كيبوتزات جمع كيبوتز) اشترى ارضها الصندوق القومي اليهودي وبقيت ملكيتها للحركة الصهيونية ويقوم العمل فيها بصورة جماعية تبعاً للمبدأ القائل «من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته». لكن هذا الشكل الاستيطاني لم يستهوي جميع هؤلاء الرواد فانفصل قسم منهم واسسوا المستوطنات التعاونية «الموشاف» التي بقيت ملكية الأرض فيها للحركة الصهيونية . لكن الأرض كما ادوات الانتاج اصبحت فردية ووزعت بالتساوي على المستوطنين. في سنة ١٩٤٨ كان هنالك ٧٧ موشافاً مقابل ١٤٩ كيبوتزاً وبالرغم من أن المستوطنات الراسمالية الخالصة كانت تشكل في سنة ١٩٤٤ فقط ١٧٪ من مجموع المستوطنات فإنها كانت تزرع ٤١٪ من الأراضي التي استولى عليها الصهاينة و٥٤٪ من الانتاج الزراعي اليهودي في فلسطين[١٢].

وفيما اهتم القطاع الجماعي والقطاع التعاوني بانتاج الحبوب والزيتون معتمداً كلياً على العمل اليهودي ، إهتم القطاع الخاص الراسمالي بإنتاج الحمضيات مستخدماً اليد العاملة العربية الرخيصة على نطاق واسع..

مهما يكن فالزراعة الصهيونية في فلسطين بالرغم من زخم المساعدات التي انصبت عليها في الخارج والمساعدات الحكومية التي حضيت بها من الداخل بقيت حسب ما يقول فاينشتوك: «مخلوقاً مصطنعاً يقوم على دواع ايديولوجية وليس على حجج اقتصادية»[١٣] . ففي سنة ١٩٢٦ على سبيل المثال بلغ العجز في موازنات الاثني عشر كيبوتزاً الرئيسية في فلسطين ١٨٪ من الراسمال الموظف ولم تتوصل بعد ذلك إلى تحقيق نوع من التوازن سوى ثلاث كيبوتزات مما دفع هذه المستوطنات الى التفتيش عن نشاطات خارج الزراعة اكثر ربحية فشكلت هذه الأخيرة حوالي ٣٧٪ من مداخيل الكيبوتزات في سنة ١٩٤٠[١٤]. لكن الاصطناع الاقتصادي ليس السمة الغالبة على القطاع الجماعي

من الزراعة اليهودية فقط، فقد بقي في تلك المرحلة يميز هذه الأخيرة بمجملها. لأن ربحية الزراعة اليهودية كما يضيف الكاتب نفسه ظلت تتأمن بشكل مصطنع من خلال هيئة التسويق المركزية «تنوفا» التي احتكرت تموين السوق اليهودية، وضمنت ربحية لمؤسسات الانتاج الصهيونية بفضل نظام من الحماية والانفصال القائمين على مقاطعة المنتجات العربية[١٥].

لم تنشط الصناعة اليهودية في فلسطين إلا في مطلع الثلاثينات إذ ارتفعت التوظيفات في هذا القطاع بشكل ملموس حتى وصلت في سنة ١٩٣٧ إلى حوالي ١١ مليون ليرة فلسطينية شغلت ما يناهز ٢٢ الف عامل وانتجت ما قيمته ثمانية ملايين ليرة فلسطينية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الارقام لا تميز بين القطاع الصناعي بالمعنى الحصري والقطاع الحرفي. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي دفعاً قوياً لهذا القطاع فقفز انتاجه إلى حوالي ٢٠ مليون ليرة فلسطينية في سنة ١٩٤٢ وارتفعت صادراته من حوالي مليون ليرة في سنة ١٩٤٠ إلى حوالي ٤,٥ ملايين ليرة في سنة ١٩٤٤[١٦]. وكانت صناعة الماس في ذلك الحين من اهم الصناعات اليهودية على الاطلاق. تلتها في الاهمية صناعة الألبسة الجاهزة ثم صناعة المواد الغذائية وصناعة البوتاس.

ثانياً: الاقتصاد الاسرائيلي من سنة ١٩٤٨ حتى أواسط السبعينات

سبق وذكرنا أن هذه المرحلة من تطور الاقتصاد الاسرائيلي هي المرحلة التي ترسخت فيها المعالم الرئيسية لهذا الاقتصاد . هذا يعني انها تميزت بسعي اسرائيل الدائب لتوظيف الدعم الخارجي و العسكري في تمتين القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد بحيث يكتسب هذا الأخير قوة ومناعة ذاتيتين. لكن ما حققه الاقتصاد الاسرائيلي من نمو سريع وتغييرات بنيوية وقطاعية هامة وتوسع في الأرض والموارد لم يوصل إلى الهدف المنشود ، بل تحرك الاقتصاد المذكور اكثر تعطشاً للدعم الخارجي وللعسكرة المتزايدة.

١ ـ نمو الانتاج وتطور تركيبه العام

عند قيام اسرائيل في سنة ١٩٤٨ جرت عملية استيلاء واسعة على املاك العرب الغائبين فصودرت ممتلكاتهم من ارض ومزارع ومتاجر ومصانع واموال منقولة وغير منقولة . كما صودرت كلياً أو جزئياً أملاك العديد من العرب الذين لم ينزحوا . اضف إلى ذلك مصادرة جميع الممتلكات العامة[١٧]. وبذلك توسعت كثيراً قاعدة الاقتصاد الصهيوني في فلسطين. وانطلق على اساسها هذا الاقتصاد في حركة نمو متسارعة فكان معدل نمو الناتج المحلي السنوي حوالي ١١,٤٪ خلال

الخمسينات [١٨] وحوالي ٨,١٪ خلال الستينات[١٩]، ثم ارتفع إلى حوالي ١٣٪ حتى منتصف السبعينات[٢٠]. أما متوسط دخل الفرد فقد ارتفع من حوالي ١٠١٧ دولار في سنة ١٩٥٠ إلى حوالي ١٣٣١ دولار في سنة ١٩٦٥[٢١] ثم تغير إلى ٢٨٥٠ دولار في سنة ١٩٧٧[٢٢] فتأمن للفرد الاسرائيلي مستوى مرتفع من المعيشة يأتي مباشرة بعد مستويات المعيشة في الدول الصناعية الغربية. وترافق النمو السريع للاقتصاد الاسرائيلي مع تغيير تدريجي في تركيبه القطاعي. فالزراعة وصلت في نموها إلى حدود صار من الصعب جداً تجاوزها مما فرض اتجاهاً للاعتماد أكثر فأكثر على الصناعة. وهكذا كانت الزراعة في وائل الخمسينات تشكل ١٢,٢٪ من الناتج المحلي وتشغل حوالي ١٨,٢٪ من اليد العاملة. والصناعة تشكل ٢١,٢٪ من الناتج، ونشغل حوالي ٢٤,٢٪ من اليد العاملة. والبناء يشكل ٦,٦٪ من الناتج ويشغل حوالي ٩,٦٪ من اليد العاملة. والخدمات تشكل ٦٠٪ من الناتج وتشغل حوالي ٤٨٪ من اليد العاملة[٢٣]. وبعد أن بقي هذا التركيب على ما هو عليه تقريباً حتى اوائل الستينات اخذ منذ ذلك الحين بميل إلى صالح الصناعة . فالزراعة هبطت مساهمتها في الناتج المحلي إلى حوالي ٦٪ في أواسط السبعينات وهبط تشغيلها لليد العاملة إلى ٩٪ في حين ارتفعت مساهمة الصناعة إلى حوالي ٣٤٪ من الناتج (الصناعة التحويلية ٢٦٪) وتشغيلها لليد العاملة ارتفع إلى ٣٤٪ ايضاً. أما الخدمات فاصبحت تشكل ٦٠٪ من الناتج وتشغل ٥٧٪ من اليد العاملة[٢٤].

٢ ـ التحولات القطاعية

بموازاة هذا التغير في التركيب القطاعي العام للاقتصاد الاسرائيلي جرى عدد من التحولات البنيوية داخل كل قطاع على حده وفي العلاقة بين مختلف القطاعات باتجاه المزيد من التكامل والترابط بين هذه القطاعات عموماً وبين الزراعة و الصناعة بوجه خاص.

أ ـ تطور الزراعة

بعد قيام اسرائيل مباشرة وطوال عقد الخمسينات ، جرى التركيز بصورة رئيسية على قطاعي الإسكان والزراعة. فحضيت الزراعة بالنسبة للقطاعات المنتجة مباشرة على اكبر نسبة من التوظيفات حوالي ٢١٪ وجاءت بذلك بعد قطاع الاسكان الذي حضي بثلث التوظيفات تقريباً في حين لم تحصل الصناعة إلا على نسبة قاربت ١٤٪ من مجمل التوظيفات. وعلى سبيل المثال فإن الوكالة اليهودية بمفردها قامت بتوظيف حوالي ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في التوطين الزراعي خلال عشر سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨[٢٥].

وبالرغم من ضيق المساحات الصالحة للزراعة وندرة المياه فقد جرى هذا التركيز باتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: اللجوء إلى الإستغلال الزراعي الكثيف عن طريق ادخال الآلة والاعتماد على البحوث على نطاق واسع في مجالي استصلاح الأراضي وتطوير الانتاجية .

الاتجـاه الثاني: إقـامة جميـع مشاريـع الري الممكنة واستخـدام افضل الطرق المنـاسبة فتوصلت اسـرائيل سريعاً لاستنفاد جميع الامكانات المتوفرة على صعيد المياه الجوفية وانتقلت بعد ذلك إلى تحويل مجرى نهر الأردن ولما استنفدت هذه الناحية انتقلت الى مشروعات تحلية مياه البحر المكلفة جداً. وهكذا زادت المساحة الصـالحة للزراعة من حوالي ١.٦ مليون دونم في سنة ١٩٤٨ إلى حوالي ٢.٥٦ ملايين دونم في سنة ١٩٥٤ ثم إلى حوالي ٤.١٥ ملايين دونم في سنة ١٩٦١[٢٦] لتستقر بعد ذلك في حدود ٤.٣ مليون دونم[٢٧].

أما المساحة المروية فقد ارتفعت من حوالي ٧٦٠ الف دونم في سنة ١٩٥٤ إلى حوالي ١٣٦٥ الف دونم في سنـة ١٩٦١[٢٨]، ثم إلى حوالي ١٩٠٠ مليـون دونم أي ما يـوازي ٤٢٪ من مجمـل الأراضي الصـالحة للزراعة في سنة ١٩٧٧[٢٩].

على صعيد الانتاج فإن هذا الأخير بلغ في منتصف السبعينات ثلاث مرات ما كان عليه في بداية الخمسينات. وفي سنة ١٩٦٠ كان الانتاج الزراعي للعامل الواحد في هذا القطاع حوالي ١٨٥٠ دولار في اسرائيل في حين انه لم يتجاوز ٥٨٠ دولار في سوريا بالرغم من ان المساحة المـزروعة من قبـل العامل الواحد كانت في سوريا ثلاثة اضعاف ما كانت عليه في اسرائيل[٣٠].

وتوزعت اهداف السياسة الزراعية الاسرائيلية في ثلاثة اتجاهات:
- تأمين الغذاء لسكان يتزايدون بمعدلات مرتفعة.
- تنشيط الصادرات لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات.
- تأمين مواد أولية لقطاع صناعي ناشط.

في الاتجاه الأول: توصلت اسرائيل إلى تحقيق درجة عالية نسبياً من الاكتفـاء الذاتي فمنذ سنة ١٩٥٦ استطاعت ان تغطي حاجاتها من الخضار والبطاطا والفاكية والحليب والبيض. وفي سنة ١٩٧٧ شكلت وارداتها من المواد الغذائية حوالي ١٠٪ فقط من مجمل وارداتها السلعية (حوالي ٥٠٠ مليون دولار من اصل حوالي ٥ مليارات دولار) في حين ان هذه النسبة كانت في سنة ١٩٦٠ حوالي ٣٠٪[٣١]. هذا مع العلم أن السكان زادوا خلال الفتـرة نفسها من حـوالي مليوني نسمـة إلى ٣.٦ ملايين نسمة.

وفي الاتجاه الثاني: شكلت الصادرات الزراعية حوالي ٦٤٪ من مجمل الصادرات السلعية لاسرائيل في سنة ١٩٤٩(٣٢) وبقيت هذه النسبة مرتفعة في الخمسينات إذ تراوحت بين ٤٠ و٥٠٪ ثم هبطت إلى ما بين ٢٠ و٣٠٪ في الستينات(٣٣)، لتصل إلى حوالي ١٣٪ في منتصف السبعينات. وبعد أن ركزت اسرائيل في البداية على تصدير الحمضيات انتقلت بعد ذلك إلى تنشيط الصادرات من الزهور والفواكه والخضار التي تأتي في غير مواسمها.

أما في الاتجاه الثالث: عمدت اسرائيل إلى استبدال الزراعات التقليدية (زراعة الحبوب تحديداً) بعدد من الزراعات الصناعية: كالفستق والشمندر السكري ودوار الشمس والقطن الذي أمن منذ سنة ١٩٥٦ حوالي ٨٠٪ من الحاجات المحلية(٣٤).

في عقد الستينات وخصوصاً في منتصفه أخذ الوهن يعتري الزراعة الاسرائيلية نتيجة لاستنفاد معظم الموارد من الأرض الخصبة ومياه الري. ففي حين نمت الزراعة في عقد الخمسينات بنسبة ٢١١٪ انخفضت هذه النسبة في الستينات إلى حوالي ١٠٧٪(٣٥)، وبذلك دخل هذا القطاع مرحلة الغلة المتناقصة. وانعكس هذا الوضع أكثر ما انعكس على قطاع التوطين الزراعي بشكل عام وعلى القطاع الجماعي منه بشكل خاص. ففي سنة ١٩٧٧ بلغ عدد الكيبوتزات ٢٢١ كيبوتزاً أي بزيادة ٨٢ كيبوتزاً فقط عن سنة ١٩٤٨. ومع ذلك فإن عدد السكان فيها هبط من حوالي ٧٪ من مجموع السكان في سنة ١٩٤٧ إلى حوالي ٣,٧٪ في سنة ١٩٦٢، وهو لم يتجاوز الـ ٧٧ ألفاً في سنة ١٩٧٧. وكما كان الحال قبل قيام اسرائيل فإن معظم ما استجد من كيبوتزات بعد ذلك بقي يعاني من عجز مستمر ويخضع بشكل مطلق لأعانات الوكالة اليهودية(٣٦). اما عدد «الموشافات» فقد ارتفع إلى ٣٤٦ موشافاً استوعبت حوالي ١٢٥ الف نسمة في سنة ١٩٧٧. وبشكل عام. فإن المستوطنات الزراعية اخذت في الستينات تفقد بشكل متسارع طابعها الأصلي. فالاعتبارات الاقتصادية تقلصت كثيراً امام الاعتبارات الستراتيجية والعسكرية في عملية استحداث المستوطنات. كذلك تقلص الطابع الزراعي لهذه الأخيرة أمام الطابع الصناعي فقامت فيها نتيجة لانخفاض المردود، مجمعات صناعية ساعدت على تمتين العلاقات المتبادلة مع الزراعة لأنها صنعت المواد الغذائية المنتجة وانتجت الآلات والادوات وقطع الغيار والاسمدة والمبيدات التي تحتاجها الزراعة. ثم تقلص الطابع الجماعي الاشتراكي فتحولت الكيبوتزات والموشافات إلى مشروعات أقرب للمشروعات الرأسمالية تعتمد عدم المساواة في توزيع الناتج وتلجأ إلى العمل المأجور على نطاق واسع. وأخيراً تقلص كثيراً الطابع اليهودي للزراعة فاضحت نسبة العرب العاملين في الزراعة حوالي ٣٤٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع في سنة ١٩٧٢(٣٧).

ب ـ تطور الصناعة

لم يبدأ الاهتمام الفعلي بالصناعة إلا بعد أن اخذت تتدفق على الكيان الصهيوني في فلسطين التعويضات الألمانية. وجاء نمو هذا القطاع تحت تأثير عاملين رئيسيين:

الأول: كتعويض عن انخفاض نمو القطاع الزراعي.
الثاني: والأهم كوسيلة لتخفيف التبعية الاقتصادية والمالية تجاه الخارج عن طريق تحقيق بعض التوازن في ميزان المدفوعات.

هذا ويمكن التمييز بشكل واضح بين مرحلتين في نمو القطاع الصناعي الاسرائيلي تفصل بينهما حرب حزيران في سنة ١٩٦٧. فبعد هذه الحرب اصبحت الصناعة الاسرائيلية اكثر ديناميكية وتحولت من صناعة طابعها الغالب «تقليدي» استهلاكي خفيف تقوم على تحويل الخامات المحلية وتنتج للسوق المحلية بشكل رئيسي إلى صناعة «حديثة» تركز على الصناعات الستراتيجية ذات الكثافة التكنولوجية والعلمية العالية الوثيقة الإرتباط بالاحتياجات العسكرية والواضعة نصب عينيها غزو الاسواق الخارجية.

في المرحلة الأولى وحتى آواخر الخمسينات بقي نصيب الصناعة في الناتج المحلي تقريباً كما هو ولم يأخذ بالارتفاع إلا في أوائل الستينات فزاد نصيب هذا القطاع في اليد العاملة من حوالي ٢٢٪ في سنة ١٩٦٠ إلى حوالي ٢٦٪ في سنة ١٩٦٦[٣٨]. لكن ذلك لم يؤد إلى تغيير جوهري في هيكل الصناعة الاسرائيلية فبقيت فروع الانتاج الطاغية هي الفروع التقليدية التي قامت قبل الخمسينات أي فروع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تعتمد على المدخلات الزراعية المحلية من فواكه وخضار وقطن وجلود الخ.. إلى جانب بعض الصناعات الضرورية ذات القيمة المضافة العالية كصناعة الماس . ففي سنة ١٩٦١ كانت صناعة المواد الغذائية تشكل ٢١٪ من الانتاج . وصناعة النسيج والملابس الجاهزة والجلود حوالي ٢١٪ ايضاً وصناعة المواد الكيماوية حوالي ١٠٪ ثم صناعة الخشب والمفروشات حوالي ٧٪. أما صناعة الماس فقد شكلت حوالي ٥٪ من الانتاج هذا في حين ان صناعة التعدين لم تصل إلى ٧٪ وصناعة الآلات والمعدات الكهربائية لم تتجاوز ١١٪ من الانتاج الصناعي[٣٩]. كما بقيت الصناعة الإسرائيلية في تلك الفترة تنتج اساساً للطلب المحلي. فلم تتجاوز الصادرات من الانتاج الصناعي في سنة ١٩٦٠ نسبة ١٠٪ هذا مع العلم أن صادرات الماس كانت تشكل في تلك السنة حوالي ٤٠٪ من مجموع الصادرات الصناعية بعد جرب سنة ١٩٦٧. ونتيجة لما احدثته حاجات الاستيراد المتزايدة للقطاعين المدني والعسكري من ضغوط قوية على ميزان المدفوعات، ونظراً للحدود التي اصبح من الصعب تجاوزها في مجال الانتاج الزراعي، لم يكن من مفر أمام اسرائيل سوى التركيز على القطاع الصناعي بشكل كثيف. وهكذا تلقت الصناعة الاسرائيلية دفعاً قوياً فنمت بمعدل سنوي تراوح بين ١٣ و١٦٪[٤٠]، بحيث ارتفعت مساهمة

الصناعة كما سبق ورأينا إلى حوالي الثلث من الناتج المحلي الاجمالي (الربع من هذا الناتج إذا اقتصر الأمر على الصناعة التحويلية). وترافق هذا النمو السريع للقطاع الصناعي مع تركيز على قطاعات جديدة داخلة. فحضيت الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية على نحو نصف اجمالي الاستثمارات الصناعية في وائل السبعينات ، فتضاعفت قيمة انتاج هذه الصناعات ثلاث مرات بين سنة ١٩٦٥ و١٩٧٥ وارتفعت نسبتها من إجمالي الناتج الصناعي إلى حوالي ٣٠٪ في سنة ١٩٧٥ بعد أن كانت في حدود ٢٠٪ سنة ١٩٦٥[٤١]. وبذلك. انتقلت قاعدة النمو الصناعي من المدخلات الاولية (المواد الاولية الزراعية خصوصاً) إلى المدخلات من القوة العاملة الماهرة والتكنولوجيا الغالية فبلغت نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي حوالي ١٥٪ من مجموع اليد العاملة وهي من أعلى النسب الموجودة في العالم في هذا المجال آخذين بعين الاعتبار انها لم تتجاوز ١٢،٤٪ في المانيا الغربية و١٢،٢٪ في الولايات المتحدة[٤٢].

وما كان لإسرائيل أن تندفع في هذا الاتجاه لولا تشجيعها للبحث العلمي وتوسعها في التعليم الجامعي فاقامت سبع جامعات ضمت اكثر من ٥٠ الف طالب وباحث اشرف على تأهيلهم أكثر من ثمانية آلاف استاذ. فأصبح هناك ٨٨ باحثاً لكل الف مستخدم في القطاع الصناعي، وهذا رقم قياسي على الصعيد العالمي. زد على ذلك أن قدرة النشر العلمي في إسرائيل هي ثلاثة اضعاف قدرة البلاد العربية مجتمعة[٤٣]. هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن اسرائيل تلقت بكثرة قدرات مهنية وصناعية وعلمية على درجة رفيعة من التأهيل دون ان تتحمل ما ترتب على تأهيل هذه القدرات من تكاليف باهظة. كما أن هذه القدرات الوافدة ظلت على صلة مستمرة مع أكبر المعاهد ومراكز الابحاث في العالم وبدورها فإن المؤسسات اليهودية المنتشرة في العالم بكل إدارييها وعلمائها واختصاصييها ابقت جميع ما تملكه من معلومات وخبرات في تصرف الكيان الصهيوني في فلسطين. وهكذا تمكن الكيان المذكور من تحقيق نجاحات بارزة في عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة وتكييفها حسب ما تقتضيه ظروفه واوضاعه.

وبشكل موازٍ لنمو الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة هبطت حصة الصناعات الإستهلاكية وارتفعت حصة الصناعات الانتاجية. بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٧ هبطت نسبة الصناعات الاستهلاكية من ٥٠٪ إلى ٤١٪ من الانتاج الصناعي هذا التوجه الجديد للتصنيع الاسرائيلي ادى إلى تغيير جوهري في هيكل الصناعة فاصبحت صناعة الآلات والتجهيزات في سنة ١٩٧٦ تمثل ٢٦٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الاسرائيلية وصناعة الكيماويات تشكل ٧٪ في حين هبطت نسبة صناعة النسيج والملابس الجاهزة إلى ١٧٪ وصناعة المواد الغذائية إلى ١١٪ فقط[٤٥].

وتصاحب هذا التحول في الصناعة الاسرائيلية بتحول آخر نحو التصدير. فاصبحت

الصادرات تشكل في عام ١٩٧٢ نحو ثلث الانتاج الصناعي(٤٦)، ونحو ٨٥٪ من مجمل الصادرات السلعية الاسرائيلية في منتصف السبعينات. وبذلك لعب التصدير دوراً هاماً في الديناميكية التي ابدتها الصناعات الجديدة. فالصادرات من المنتجات المعدنية زادت ثماني مرات بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٤(٤٧)، فزاد نصيبها في مجمل الصادرات الصناعية من ١٣٪ في سنة ١٩٦٧ إلى ٣٢٪ في سنة ١٩٧٧(٤٨) والصادرات من المعدات الكهربائية والالكترونية زادت اكثر من ثلاث مرات بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٤(٤٩). وزاد نصيبها مع الصناعات الكيماوية من ١٧٪ إلى ٢٥٪ من مجمل الصادرات الصناعية بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٧(٥٠). وإلى جانب التصدير شكلت المتطلبات العسكرية رافداً آخر مهماً للديناميكية المذكورة فارتفعت قيمة انتاج الصناعة الحربية من ٨٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٧ إلى ٧٥٦ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ واصبحت بذلك تشكل حوالي ٢٢٪ من مجموع الانتاج الصناعي الاسرائيلي(٥١).

لكن الديناميكية التي ابداها القطاع الصناعي في إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ وحتى منتصف السبعينات لم تكن بلا حدود. إذ أن هذا القطاع بقي يصطدم بعوائق كثيرة وكبيرة ابرزها ثلاثة:

- الاعتماد الكبير على استيراد المواد الأولية والمنتجات الوسيطة والتجهيزية بحيث لم تهبط قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي المستوردة عن ٤٠٪ من قيمة هذا الانتاج(٥٢).
- ضيق السوق المحلية.
- مستوى الاجور المرتفع نسبياً.

وهذا ما انعكس ارتفاعاً في كلفة الانتاج جعل الصناعة الاسرائيلية تعجز في احيان كثيرة عن منافسة البضائع الاجنبية في الاسواق العالمية. فتبقى نسبة كبيرة من طاقة الانتاج معطلة. وفي هذا المجال تقول التقديرات أن الطاقة الانتاجية التي تبقى عاطلة في بعض الصناعات تتراوح بين ٥٠ و٦٠٪(٥٣) وأن الصناعة الاسرائيلية كانت في سنة ١٩٧٣ قادرة على زيادة الانتاجية دون اللجوء إلى توظيفات جديدة وبنسب تتراوح بين ٢٥ و٥٠٠٪(٥٤).

لهذه الاسباب لم تستطع الصناعة التحويلية الاسرائيلية وبالرغم من النمو والتوسع اللذين حققتهما من أن تحول دون بقاء وزن قطاع الخدمات كاسحاً داخل الاقتصاد الاسرائيلي. إذ شكل هذا القطاع في اواسط السبعينات حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الأجمالي وشكل حوالي ٥٧٪ من اليد

العاملة وساهم بنسبة ٤٥٪ من مجموع الصادرات (تشكل العائدات من السياحة القسم الاعظم من هذه النسبة).

٣ ـ العسكرة المتزايدة

تقوم عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي المتزايدة على ركيزتين رئيسيتين تدعم إحداهما الأخرى. فمن جهة ترتبط هذه العسكرة ارتباطاً عضوياً بطبيعة الكيان الصهيوني في فلسطين القائم على التوسع وخدمة المطامع الاستعمارية والامبريالية في المنطقة والتي تجعل هذا الكيان في حرب دائمة معنا. فتفرض اقتصاداً عليه أن يكون دائماً في خدمة السياسة التوسعية العدوانية، يخضع بتطوره وتنظيمه لمقتضيات هذه الحرب. وهذا ما يترتب عليه أن يحمل الاقتصاد المذكور باستمرار أعباء ثقيلة توقعه دائماً في مشاكل وازمات حادة. ومن جهة ثانية وعلى طريقة «داوني بالتي هي الداء» تحاول إسرائيل من وراء الحروب والاعتداءات التي تشنها أن تجد مخارج وحلول للمشاكل والازمات التي تتخبط فيها. فالتعبئة العسكرية المستمرة والمتزايدة للاقتصاد التي تجري في وسط يتسم أصلاً بمحدودية الموارد وضيق السوق إنما تتم على حساب مستوى معيشة السكان وبالتالي على حساب الهدف الصهيوني الاساسي: استقدام المزيد من اليهود وتأتي الحرب محاولة حل هذه المشكلة بالسعي لتأمين المزيد من الموارد وتوسيع السوق.

أ ـ الاقتصاد في خدمة الحرب

يشكل الاقتصاد الإسرائيلي استثناءاً من الاستثناءات الكثيرة التي اصبحت تفوق بعددها الوقائع التي تقوم عليها القاعدة الماركسية التي تقول بأولوية الاقتصادي على السياسي. فالنشاط الاقتصادي في إسرائيل يخضع بمجمله انتاجاً وتوزيعاً وتنظيماً أولاً وقبل كل شيء للإعتبارات السياسية بما فيها الاعتبارات العسكرية والامنية وتاتي الاعتبارات الاقتصادية البحتة من ربحية ومردود دائماً في المقام الثاني.

إن جميع القرارات الإقتصادية الاساسية المتعلقة بالانتاج من حيث تحديده نوعاً وكما ومن حيث توزعه المكاني والزماني، كلها تخضع للستراتيجية السياسية العسكرية. فهذه الأخيرة تحكمت دائماً بتحديد اعداد الوافدين وانواعهم. وهي التي تحكمت كما سبق ورأينا بالتركيز على الزراعة في بادىء الأمر وبالتركيز داخل الزراعة على المواد الغذائية. كما انها هي التي تحكمت بتحديد اماكن المستوطنات الزراعية وفرضت فيما بعد التوجه نحو الصناعة ثم التركيز داخل الصناعة على الصناعات الحربية وتنظيم العلاقة بين هذه الأخيرة وبقية الصناعات. هذا بشكل عام أما العسكرة المباشرة للاقتصاد الاسرائيلي فتظهر من خلال المعطيات التالية العائدة إلى منتصف السبعينات.

ـ يذهب حوالي ثلث الموارد الاقتصادية بشكل او بآخر إلى النواحي العسكرية.

ـ ويعمل ربع اليد العاملة مباشرة وغير مباشرة لصالح المؤسسة العسكرية وهذه النسبة ترتفع كثيراً في اوقات الحرب[٥٥].

ـ اصبح القطاع العسكري في موقع الهيمنة داخل الاقتصاد الاسرائيلي. فهو أكثر القطاعات تقدماً من الناحية التقنية واكثرها ديناميكية من الناحية الانتاجية ذلك انه صار يستقطب نسباً تتراوح بين ٢٥ و٥٥٪ من الانتاج الاجمالي والتجارة الخارجية والاستثمارات والتحويلات المالية من الخارج والعماله والتكنولوجيا... الخ(٥٦).

ـ اصبحت الصناعة الحربية المحرك الرئيسي للأقتصاد الاسرائيلي ومن اهم الصناعات المصدرة. فبلغت قيمة منتجاتها في سنة ١٩٧٧ أكثر من ٨٠٠ مليون دولار واحتلت بذلك المرتبة الثالثة بعد الصين واليابان من حيث الانتاج الحربي في العالم الثالث. والمرتبة الاولى بعد الدول الكبرى في تصدير الاسلحة، مغطية في الوقت نفسه نصف احتياجاتها من المنتجات العسكرية(٥٧).

ـ تقيم المؤسسات الانتاجية والجامعات في اسرائيل علاقات متينة جداً مع الجيش على مستوى الابحاث والدراسات ويساهم الجيش بدوره مباشرة بالنشاط الاقتصادي فيشارك في استقبال الوافدين الجدد واسكانهم كما أنه يساهم في مشاريع الهياكل الاساسية وبناء الصناعة الحربية.

لكن عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي تبرز بشكل أوضح من ناحية الانفاق العام الذي تحتل فيه النفقات العسكرية المكان الأول بدون منازع. فقبل سنة ١٩٦٧ شكلت النفقات العسكرية ١٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي وارتفعت هذه النسبة إلى ١٩٪ بين سنتي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ ثم إلى ٣١٪ في سنة ١٩٧٧ مقابل ٥٪ في الولايات المتحدة و١٤٪ في الاتحاد السوفياتي(٥٨).

وفي العام نفسه (١٩٧٧) شكلت هذه النفقات التي بلغت بمجموعها ٤,٣ مليار دولار حوالي ٤٥٪ من نفقات الموازنة الحكومية. وهذا ما يجعل النفقات العسكرية للفرد اليهودي الواحد في فلسطين حوالي ١٥٠٠ دولار في السنة هذا مع العلم ان ٨٠٪ من بلدان العالم الثالث لا يصل فيها معدل الناتج القومي للفرد الواحد إلى هذا المستوى.

ب ـ الحرب في خدمة الاقتصاد

للعلاقة بين الحرب والاقتصاد في اسرائيل من هذه الناحية جوانب متعددة ابرزها برأينا اربعة.

ـ تراعي اسرائيل دائماً أن تكون الحروب التي تشنها خاطفة لا تستغرق وقتاً طويلاً لأن التعبئة العامة تنهك الاقتصاد وتشله.

ـ للتكنولوجيا التي يطورها الجيش الاسرائيلي اسقاطات ايجابية على مجمل الاقتصاد فتفيد منها القطاعات المدنية ولقد سبق ورأينا أن الصناعة الحربية كانت في اساس التغيير الذي حصل في بنية الصناعة الاسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧ والذي انتقل بها إلى صناعة ديناميكية مصدرة تعتمد التكنولوجيا المتقدمة على نطاق واسع.

ـ نظراً لما يمثله الانفاق العسكري من وزن كاسح داخل الانفاق العام فقد أصبح من أهم

محددات الطلب الإجمالي في السوق الاسرائيلية واستطراداً أصبح هذا الانفاق من أهم ادوات التحكم في توجيه السياسة الاقتصادية هذا مع العلم أن الوزن الكبير لهذا الانفاق داخل الاقتصاد أصبح يفرض منحى عاماً لهذه السياسة يصب دائماً في زيادة دور الانفاق العسكري داخل الاقتصاد بدلاً من تقليصه. نظراً لصعوبة توجيه الانفاق نحو جوانب أخرى من جهة، ومن جهة ثانية نظراً لتعاظم المصالح الخاصة التي أصبحت ترتبط بعسكرة الاقتصاد(٥٩).

– يبقى أخيراً الجانب الأهم المتمثل باستخدام الحرب كاداة للتغلب على المشاكل والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي. فليس من قبيل الصدف أن تأتي الحرب التي تشنها اسرائيل دائماً في أعقاب معاناة اقتصادها من مشاكل حادة عديدة ويكون من نتائج هذه الحرب أن يعود الانتعاش الاقتصادي من جديد لتبدأ دورة أخرى تنتهي إلى حرب جديدة.

وهكذا جاء الاندفاع الكبير للاقتصاد الصهيوني في فلسطين في الخمسينات نتيجة للسيطرة اليهودية التامة بعد حرب ١٩٤٨ على جميع الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية والمؤسسات الانتاجية في فلسطين. وفي سنة ١٩٥٦ جاءت حرب السويس لتوقف التباطؤ الاقتصادي الذي سبقها فتعمل من جديد على تنشيط الاستثمار، والعمالة، والهجرة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات(٦٠).

أما قبل حرب ١٩٦٧ فكان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني ولأول مرة في تاريخه من ازمة فعلية، فبعد أن كانت الاستثمارات الاجنبية في عام ١٩٦٤ في حدود ١٥٧ مليون دولار انخفضت إلى ٩٢ مليون في سنة ١٩٦٥ ثم إلى ٢٥ مليون دولار في سنة ١٩٦٦ وانخفضت التحويلات من الخارج بمعدل ٤٠٪ وبذلك تقلص المعدل السنوي لنمو الناتج القومي من ١١٪ إلى ٦٪ في سنة ١٩٦٦ ثم إلى ١.٢٪ في سنة ١٩٦٧ فتفشت البطالة وقد وصل عدد العاطلين عن العمل الى حوالي ١٢٠ الف عامل (١٢٪ من مجموع القوى العاملة) ونضب سيل الهجرة ونشطت الهجرة المعاكسة(٦١).

وجاءت الحرب لتتيح لاسرائيل باحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة وسينا والجولان، وضع يدها على موارد ضخمة ومتعددة: اراضي زراعية مياه، نفط، مواد أولية أخرى بالاضافة إلى اليد العاملة الرخيصة والمعالم السياحية وسوق التصريف الواسعة. هذا من جهة ومن جهة ثانية عاد سيل التحويلات المالية من الخارج أشد وأقوى. فارتفعت الاستثمارات الاجنبية في عام واحد من ٢٥ مليون دولار إلى ٤٦ مليون في عام ١٩٦٨ وإلى ١٤٢ مليون دولار في عام ١٩٧٢(٦٢). أما المساعدات الامريكية الرسمية التي بلغ متوسطها السنوي ٦٠ مليون دولار خلال الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥. فقد قفز متوسطها هذا إلى ٢٢٠ مليون خلال السنوات الثماني التي تلت(٦٣).

---

(٥٩) انظر. عبد الرحمن صبري: «الآثار الاقتصادية للحروب الاسرائيلية ـ العربية على الاقتصاد الاسرائيلي (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠)» مجلة المستقبل العربي. العدد ٦٩ ـ ١١/١٩٨٤.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) انظر صبري مرجع سابق ويوسف شبل: الاقتصاد الاسرائيلي في عشر سنوات منجزات جزئية، وخيبات امل مستمرة. وانطوان منصور: الرساميل الاجنبية والمناطق المحتلة: عاملان حيويان في الاقتصاد الاسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية العدد ٤١ ـ ٤٢ كانون الثاني/ شباط ١٩٧٥.

(٦٢) منصور مصدر سابق.

(٦٣) جورج العبد: «اسرائيل في الفلك الامريكي: البعد الاقتصادي السياسي» مجلة المستقبل العربي العدد ٩٥ ـ ١/١٩٨٧.

وبحلول اليد العاملة العربية (حوالي ١٠٠ الف عامل) محل اليد العاملة اليهودية في الاعمال اليدوية استطاعت الصناعة اليهودية المتقدمة تكنولوجياً ان تحقق قفزتها التي تحدثنا عنها. وعلى هذا الأساس عاد الناتج القومي الاسرائيلي لينمو بمعدلات مرتفعة بلغت حتى سنة ١٩٧٢ حوالي ١٤٪ سنوياً وفي الوقت نفسه انخفضت البطالة ونشطت الهجرة.

٤ ـ التبعية للخارج

لم تستطع اسرائيل عن طريق الحروب التي خاضتها في الفترة المعنية مع ما رافق هذه الحروب من توسع في الموارد الاقتصادية والمالية ان تولد حالة نقيضه لاقتصادها فتنزع عنه طابع الاصطناعي أي انها لم تستطع توظيف التوسع في الأرض والدفق المالي الكبير الآتي من الخارج في اقامة بنية اقتصادية تتمتع بحد أدنى من القدرة الذاتية على النمو والاستقلال عن الخارج. لأن العسكرة المتزايدة لاقتصاد مصطنع (يطمح لتأمين مستوى معيشي عال للسكان ولا يملك في الوقت نفسه القدرة الذاتية على توفير الحد الأدنى اللازم من عناصر الانتاج وسوق التصريف)، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مزيد من التبعية اتجاه الخارج فنحن نكون أقرب إلى الواقع عندما نقول أن الاقتصاد الاسرائيلي (كما الكيان الاسرائيلي نفسه) بقي امتداداً للخارج عموماً وللغرب خصوصاً لا يستطيع أن يعيش بمعزل عنه، فهو مدين لهذا الخارج على جميع المستويات: مواد أولية، يد عاملة، رأسمال، سوق تصريف، مستوى معيشة.. الخ.

أ ـ الاعتماد على الخارج في مجال عناصر الانتاج

بقي الاقتصاد الاسرائيلي، طوال الفترة المذكورة، مرتهناً بشكل رئيسي نحو الخارج في مجال تأمين حاجاته لليد العاملة، فحتى حرب سنة ١٩٦٧ كان نمو الاقتصاد يرتبط بزخم الهجرة اليهودية من الخارج. فبعد قيام الدولة الصهيونية مباشرة شكلت البلدان العربية الخزان الرئيسي لامداد الاقتصاد الاسرائيلي بالعنصر البشري اللازم فاستقطبت اسرائيل تقريباً جميع اليهود الذين كانوا يعيشون في الأقطار العربية بعد ذلك عادت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي تحديداً لتحتل مركز الصدارة في هذا المجال. بعد حرب سنة ١٩٦٧. أصبح نمو الاقتصاد الاسرائيلي يرتبط بالإضافة إلى الهجرة اليهودية، باستخدام اليد العاملة العربية الرخيصة الوافدة من الأراضي العربية المحتلة والتي تجاوز عددها المائة ألف في أواسط السبعينات.

فيما يتعلق بعامل الانتاج الآخر الذي هو راس المال فإن درجة ارتهان الاقتصاد الاسرائيلي بخصوصه نحو الخارج لا تقل عن درجة ارتهانه في مجال اليد العاملة. فلقد سبق ورأينا أن الاقتصاد المذكور حقق في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥ معدلاً مرتفعاً نسبياً في النمو. وهذا كان يستلزم معدلات عالية في مجال تكوين رأس المال. وبالفعل لم ينزل المعدل السنوي لهذا التكوين عن ٢٧٪ من الناتج المحلي القائم وفي أحيان كثيرة تجاوز هذه النسبة ليصل إلى ٤٠٪ من الناتج. لكن المعدل السنوي للإدخار المحلي نادراً ما كان يتجاوز ١٠٪ من الناتج وفي احيان كثيرة كان سلبياً بحيث لم يتجاوز في المتوسط ٤٪ من الناتج(٦٤). هذا يعني ان مصادر تكوين رأس المال في إسرائيل كانت خارجية بنسبة تزيد على ٨٥٪.

(٦٤) انظر مرسي وعيسوي وتقرير البنك الدولي، مصادر سابقة.

ب ـ الاعتماد على الخارج في مجالي التموين والتصريف

تظهر تبعية الاقتصاد الاسرائيلي المتفاقمة بشكل واضح من خلال ما انتهى إليه تطور الواردات والصادرات خلال الفترة المدروسة. فمن جهة لم يستطع النمو الاقتصادي أن يلجم الحاجة المتزايدة للاستيراد فشكلت فيه الواردات من السلع والخدمات في سنة ١٩٧٨ حوالي ٨١٪ من قيمة الناتج القومي الاجمالي(٦٥) وهنا لا بد من الاشارة بشكل خاص إلى أن نمو الانتاج أصبح يتعلق إلى حد بعيد بزيادة الاستيراد. لأن معظم السلع المستوردة (حوالي ٩٠٪) هي عبارة عن مستلزمات للانتاج، مواد أولية، سلع وسيطة، آلات وتجهيزات مختلفة.

ومن جهة ثانية فإن زيادة السكان الكبيرة ومعدل دخل الفرد المرتفع لم يستطيعا توسيع السوق الاسرائيلية بشكل ملموس فبقي نمو الانتاج يرتبط بالقدرة على التصدير وهذا ما سبق وأشرنا إليه عند الكلام عن تطور الانتاج الصناعي. وهكذا فقد أصبحت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج القومي الاجمالي تشكل بدورها حوالي ٥٠٪ في سنة ١٩٧٨ ومع ذلك بقيت الهوة كبيرة بين الصادرات والواردات فوصل العجز في الميزان التجاري في سنة ١٩٧٥ إلى حوالي ٢٣٠٠ مليون دولار. بعد أن كان حوالي ٧٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٠(٦٦).

ج ـ الاعتماد المالي على الخارج

عندما يرتبط نمو الناتج المحلي بنمو الواردات وبدرجة أقل بنمو الصادرات، وعندما يذهب نمو الناتج للاستهلاك يكون من الطبيعي والحال هذه أن يتوقف مصير الاقتصاد الاسرائيلي على دفق الاموال من الخارج الذي أخذ أشكالاً متنوعة: قروض استثمارات مباشرة هبات، تبرعات معونات.. الخ.

بلغ مجموع ما تلقته اسرائيل من مساعدة اقتصادية واستثمارات أجنبية واعانات عامة وخاصة من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٦٤ حوالي ٦ مليارات دولار أي حوالي ٢٠٠٠ دولار للفرد وهذا المبلغ الأخير هو ١٠٠ مرة اكثر من الربح الصافي للفرد البريطاني من التوظيفات على أراضي الامبراطورية البريطانية في الوقت الذي كانت هذه الأخيرة في أوج اتساعها وقوتها(٦٧).

ومن سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٧٠ تلقت اسرائيل حوالي ٥٠٠ مليون دولار في السنة كمتوسط(٦٨). ويرتفع المبلغ الاجمالي الذي تلقته اسرائيل من الخارج من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٧٧ إلى حوالي ٣٠ مليار دولار بالنسبة إلى مصادر التمويل تأتي الولايات المتحدة على رأس القائمة. فالمساعدات الرسمية الامريكية لإسرائيل بلغت حوالي ٦٠ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ وحوالي ٢٢٠ مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٣ وبهذا يكون متوسط ما تلقته اسرائيل من مساعدة امريكية رسمية حوالي ١٢٢ مليون دولار

---

(٦٥) مرسي ص ١٤٩.
(٦٦) فؤاد مرسي: الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية. مجلة المستقبل العربي العدد ١٨ ـ ٨/ ١٩٨٠.
(٦٧) فانيشتوك ـ ص ٣٢٥.
(٦٨) امين ص ٦٤.

في السنة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ ثم قفز هذا المعدل بعد حرب تشرين في سنة ١٩٧٣، إلى حوالي ٢٢٢٠ مليون دولار سنوياً(٦٩). تأتي بعد الولايات المتحدة الامريكية في قائمة المعولين لاسرائيل: المنظمات الصهيونية العالمية تليها المساعدات الرسمية من البلدان الاوروبية فالمانيا الغربية بمفردها دفعت لاسرائيل تحت عنوان تعويضات ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٧٠٪ من التحويلات المالية لاسرائيل هي بدون مقابل أي أنها تأخذ شكل هبات وتبرعات، اما الباقي فيأخذ شكل استثمارات مباشرة خاصة أو قروض رسمية. ومع ذلك فإن المديونية الخارجية لاسرائيل لم تكف عن الارتفاع فمن ٧٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٥٥ ارتفع الدين الخارجي لاسرائيل إلى حوالي ١٨٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٥ ثم قفز إلى ١٢ مليار دولار في سنة ١٩٧٧(٧٠).

ثالثاً: ازمة الاقتصاد الاسرائيلي الراهنة

منذ اجتياح لبنان في سنة ١٩٨٢، بدا بشكل واضح أن الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من أزمة خانقة. ولما كانت الأزمات ليست بالظاهرة الطارئة على هذا الاقتصاد. كان من المبرر التساؤل بداية عن دواعي الوقوف بشكل خاص وطويلاً عند هذه الأزمة الأخيرة.

قد لا نجد عناصر جديدة من حيث الجوهر، في الأزمة الراهنة، فعناصرها هي اجمالاً العناصر التي تركبت منها الأزمات السابقة والناتجة اصلاً عن طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي الذي عليه ان يتحمل اعباء عسكرة دائمة وتأمين مستوى معيشي مرتفع للسكان في الوقت الذي يفتقد فيه للحد الأدنى من المقومات الذاتية فيبقى في حاجة متزايدة للخارج على جميع الصعد: مواد أولية، مصادر طاقة (على وجه الخصوص مياه ونفط). يد عاملة، اسواق تموين، وتصريف، تمويل، والجديد في هذه الأزمة كما نراه هو من ناحيتين، ناحية حدتها او زخمها، وناحية معالجتها.

١ ـ في حدة الأزمة الراهنة

تبين حدة الأزمة الراهنة من المدة الزمنية الطويلة التي بقيت تتفاعل وتتفاقم خلالها من جهة ومن شمولها لكافة المستويات تقريباً من جهة ثانية. فالأزمة المذكورة وإن أخذت تبلغ اوجها مع غزو لبنان في سنة ١٩٨٢ فهي تعود في تفاعلها إلى أواسط السبعينات حيث أخذت منذاك تتفاقم على جميع الاصعدة. فالعجز في الميزان التجاري الذي كان في حدود المليارين ونصف مليين دولار في سنة ١٩٧٧ لم يتدن عن خمسة مليارات دولار منذ سنة ١٩٨٢ (حوالي ربع الناتج القومي الاجمالي)(٧١).

وقفز الدين الخارجي من حوالي اربع مليارات دولار في سنة ١٩٧٤ إلى ١٢ مليار دولار في سنة

---

(٦٩) العبد مصدر سابق.
(٧٠) مربي ص ١٥٩.
(٧١) الياس سابا ـ اسرائيل والاقتصاد اللبناني ـ جريدة السفير ٦ ـ ٦ ـ ١٩٨٤.

١٩٧٧ ثم إلى حوالي ٢٥ مليار دولار في سنة ١٩٨٤ (تجاوز بذلك قيمة الناتج المحلي) ثم إلى ما يزيد على ٣٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٦[٧٢].

وفي حين كان سعر صرف الدولار في سنة ١٩٧٤ بحوالي ست ليرات اسرائيلية أصبح في سنة ١٩٨١ بـ ٦٥ ليرة اسرائيلية، وفي سنة ١٩٨٢ بـ ٨٢٥ ليرة وبعد ذلك تجاوز سعر صرف الدولار الالف ليرة.

وبعد أن كان ارتفاع الأسعار في الداخل (معدل التضخم) بين ٢٥ و٥٠٪ بين سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٨ ارتفع هذا المعدل الى ما بين ١٠٠ و١٥٠٪ بين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٢ ثم قفز إلى ما بين ٤٠٠ و١٠٠٠٪ بين سنة ١٩٨٣ وسنة ١٩٨٥[٧٣].

وترتب على ذلك هبوط كبير نسبياً في معدل نمو الناتج المحلي فبعد أن كان قبل حرب تشرين في سنة ١٩٧٣ يتجاوز ١٠٪ سنوياً بقي في سنة ١٩٧٥ في حدود ٣,٤٪ وفي سنة ١٩٧٦ ٤٪ وفي سنة ١٩٧٥ ٥٪ في سنة ١٩٨٠ ٣,٥٪ في سنة ١٩٨٤ أقل من ٥٪ وفي سنة ١٩٨٥ كان معدل النمو سلبياً[٧٤]. كما ترتب عليه تزايد كبير في معدل البطالة (حيث بلغ في سنة ١٩٨٥ حوالي ٨٪ من اليد العاملة)[٧٥]. وتباطؤ اكبر في معدلات الهجرة من الخارج فبعد ان كان عدد الوافدين الجدد الى اسرائيل حوالي ٢٥الف نسمة في سنة ١٩٧٩ هبط هذا العدد الى حوالي ٢٢ الف في سنة ٩٨٠ وإلى عشرة آلاف في سنة ١٩٨٣[٧٦].

٢ ـ كيف تعالج اسرائيل أزمتها الراهنة؟

رأينا فيما تقدم أنه كان للتعبئة العسكرية التي تقوم بها اسرائيل وللحرب التي تشنها وظيفة اقتصادية مهمة هي بشكل عام اعطاء دفع جديد للاداء الاقتصادي بعد دخوله في مرحلة من الخلل لا يمكن تجاوزها بأدوات السياسة الاقتصادية العادية. كانت التعبئة العسكرية و/ أو الحرب تؤمن متطلبات التغلب على حالات الركود والازمة التي تنتاب بين الحين والآخر الاقتصاد الاسرائيلي بفعل خلل يتناول واحد او اكثر من المحددات الأساسية لهذا الاقتصاد كتباطؤ في التحويلات المالية الخارجية او ضمور في الهجرة. وما يتبع ذلك من انخفاض في معدلات الاستثمار وهبوط في معدلات نمو الناتج وارتفاع في معدل البطالة الخ..

هذا ما قامت به بشكل خاص حرب سنة ١٩٦٧ التي اعادت كما سبق ورأينا الزخم الى التحويلات المالية والهجرة من الخارج زيادة على وضع اليد على المزيد من الموارد بفعل التوسع في الحاق الأراضي العربية مما سمح للاقتصاد الاسرائيلي بتجاوز الازمة التي كان يتخبط فيها قبل الحرب وأن يقوم في الوقت نفسه بأحداث التعديلات البنيوية اللازمة في حينه من تحول الى المزيد من الاعتماد على الصناعة والمزيد في الاعتماد على التصدير.

---

(٧٢) العبد مصدر سابق.
(٧٣) مرسي وسابا وسيمونو مصادر سابقة.
(٧٤) مرسي والعبد مصدران سابقان.
(٧٥) العبد مصدر سابق.
(٧٦) « التعاون الاستراتيجي » أزمة الاقتصاد الاسرائيلي جريدة السفير ١٩٨٢/١٢/٢٤.

لكن حرب سنة ١٩٦٧ شكلت آخر حروب اسرائيل من حيث وظيفتها الاقتصادية. فالحروب التي تلت شكلت على العكس اما سبباً لاحداث ازمة كحرب ١٩٧٣ وإما سبباً لتعميق ازمة قائمة اصلاً كحرب لبنان في سنة ١٩٨٢.

لقد انقلبت إذن الوظيفة الاقتصادية للحرب التي تشنها اسرائيل من وظيفة المهدىء أو المسكن لأزمة قائمة إلى سبب في قيام الأزمات وتفاقمها. هذا الانقلاب نتج بدوره عن الانقلاب الذي حدث في الوظيفة العامة للحرب التي كانت تشنها اسرائيل على العرب. فبعد أن كانت هذه الأخيرة اداة تستعملها اسرائيل لقمع العرب وابقائهم لفترة طويلة نسبياً من الزمن دون حراك، تتصرف خلالها بكل اطمئنان الى عملية تمتين بنائها الداخلي. جاءت حرب تشرين في سنة ١٩٧٣ لتشكل تحولاً جذرياً على هذا الصعيد وتلقن اسرائيل درساً مفاده أن مبادرة الحرب لا يمكن أن تظل دائماً في يدها. كما ان نتائج هذه الحرب لا يمكن أن تبقى مضمونة لصالحها. بعبارة اخرى مع حرب تشرين انتهت بالنسبة لاسرائيل فترات الراحة والاطمئنان بين الحرب والأخرى. وبدأت مرحلة التعبئة وحشد القدرات بصورة مستمرة وعالية لمواجهة الخطر الداهم. من هنا توجب على اسرائيل أن تحافظ باستمرار على درجة عالية من العسكرة. ففي حين كانت نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج القومي في حدود ١٩٪ بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٠ ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ٣٠٪ في سنة ١٩٧٧ وإلى حوالي ٣٥٪ في الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ (هذه النسبة لم تتجاوز ٩٪ في الولايات المتحدة)(٧٧).

ومن جهة اخرى تقلص كثيراً دفق الهجرة والاستثمارات الخاصة من الخارج نتيجة لفقدان الثقة بمقدرة الكيان الصهيوني على تأمين مناخ الاطمئنان الذي كان يؤمنه سابقاً. انطلاقاً من هذه العناصر الثلاثة أخذت غداة حرب تشرين تتفاعل الأزمة الراهنة.

صحيح أن سيل المساعدات المالية الخارجية ازداد بدوره زخماً. ففي سنة ١٩٨٥ مثلاً بلغت المساعدات الاقتصادية الرسمية الامريكية حوالي ٤ مليارات دولار وإذا أضفنا الى هذا المبلغ حجم المساعدات العسكرية والمساعدات الخاصة والتي لم يعلن عنها لأرتفع حجم المساعدات الاجمالية التي تلقتها اسرائيل في تلك السنة الى حوالي ١٠ مليارات دولار(٧٨).

ومع ذلك فلم يكن من شأن هذه المساعدات ان تحتوي الأزمة على العكس من ذلك فقد شكلت عاملاً مهماً من عوامل تفاقمها خصوصاً فيما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم وعجز ميزان العمليات الجارية. لأن القسم الاكبر من الزيادة التي حصلت في المساعدات ذهب لتمويل التوسع في الانفاق العسكري اضف إلى ذلك انه نتيجة لقصور الانتاج المحلي عن الاستجابة للزيادة المترتبة على الطلب بشقيه العسكري والمدني بفعل هذه المساعدات تحولت هذه الأخيرة الى زيادة كبيرة في الواردات لم تستطع الصادرات مواكبتها في صعودها.

وبعد ان فقدت الحرب وظيفتها لم يعد امام اسرائيل في سبيل معالجة ازماتها الاقتصادية

---

(٧٧) مرسي والعبد مصدران سابقان.

(٧٨) العبد مرجع سابق وخليل حماد: المساعدات الامريكية لاسرائيل والعرب في مجلة المستقبل العربي العدد ٨٩ ـ ١٩٨٦/٧.

سوى اللجوء إلى الأدوات المتاحة في نطاق السياسة الاقتصادية العادية. فانصبت الاجراءات التي قامت بها في هذا النطاق في اتجاهين:

الأول: اعتماد سياسة تقشفية محاورها الرئيسية الحد من الانفاق تجميد الاجور، زيادة الضرائب، ضغط الاستيراد الكمالي. لكن هذه السياسة عندما كانت تنجح احياناً كما حصل في سنة ١٩٨٦ في لجم معدل التضخم المتصاعد، كانت في الوقت نفسه تؤدي الى المزيد من الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي والى المزيد من البطالة أي الى المزيد من الانخفاض في مستوى معيشة السكان وبالتالي الى المزيد من لجم الهجرة وتشجيع الهجرة المعاكسة.

الاتجاه الثاني الذي سارت فيه السياسة الاقتصادية الاسرائيلية هو تنشيط الصادرات. وفي هذا المجال من المعلوم أن اسرائيل تخلت منذ زمن بعيد نسبياً عن الرهان على زيادة الصادرات الزراعية لأن كلفة الانتاج الزراعي لم تكف عن الارتفاع خصوصاً وانه منذ أواسط السبعينات اخذت حاجة الكيان الصهيوني إلى المياه تتجاوز بشكل مخيف ما هو متاح من مصادر الى ذلك اضف عنصر من عناصر الأزمة المستجدة في هذا القطاع وهو الذي يتمثل بدخول اسبانيا والبرتغال واليونان في السوق الأوروبية المشتركة مما يضيف إلى صعوبات زيادة الصادرات الزراعية الاسرائيلية في سوق تصريفها الرئيسية.

يبقى إذن تسريع السير في الطريق الذي سارت فيه اسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ وهو زيادة الانتاج والتصدير في المجال الصناعي بشكل عام ومجال الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية بشكل خاص. وفي هذا النطاق اعتمدت اسرائيل مجموعة من الاجراءات أهمها: التخفيض المستمر للعملة، اعانة الصادرات، تشجيع الاستثمارات الاجنبية، توسيع شبكة الاتفاقات التجارية. لكن هذه السياسة لم تنجح في اعطاء الصادرات الصناعية الزخم الكافي لتجاوز الأزمة لأن تخفيض سعر صرف العملة المستمر الذي يساعد على لجم الواردات من جهة يساهم من جهة ثانية في رفع كلفة الانتاج المحلي نتيجة لاعتماد الصناعة الاسرائيلية الكبير على المدخلات المستوردة. ويزيد من كلفة الانتاج المحلي ندرة اليد العاملة الناتجة عن انخفاض الهجرة من ناحية وعن امتصاص التعبئة العسكرية للمزيد من اليد العاملة من ناحية ثانية. أما الاتفاقات التجارية خصوصاً تلك التي عقدتها اسرائيل مع المجموعة الأوروبية فهي بدورها ايضاً سلاح ذو حدين لأنها وان تقدم تسهيلات للمنتجات الاسرائيلية في الخارج فإنها في المقابل تقدم نفس التسهيلات للمنتجات الاجنبية في السوق الاسرائيلية هذا زيادة على أنه بقي من الصعب على المنتجات الاسرائيلية ان تنافس المنتجات الأوروبية والاميركية في أسواق هذه الأخيرة نتيجة لعدم تمكن الصناعة الاسرائيلية من تحقيق المزايا المرتبطة بحجم الانتاج الكبير (وفورات الحجم). كذلك الأمر بالنسبة لسياسة اجتذاب الاستثمارات الاجنبية الخاصة. فلم تعطي نتيجة تذكر. لأن هذه المسألة بقيت مرتبطة بمسألة الاستقرار السياسي والامني في المنطقة من ناحية ومن ناحية ثانية بالقدرة على خفض كلفة الانتاج وتأمين اسواق التصريف.

يعرف المخططون الاسرائيليون، من سياسيين وخبراء! جيداً، أن هذه الاجراءات بمجموعها لا تشكل السياسة الاقتصادية الكفيلة باخراج اقتصادهم عن ازمته الخانقة لأنها لا تذهب الى اساس

المشكلة وتعالجها من جذورها. وأساس المشكلة هو كما أصبح معروفاً، السعي لتحقيق مجموعة من الاهداف لا يمكن التوفيق بينها ضمن المعطيات الحالية للكيان الصهيوني في فلسطين اي السعي لتوطين اكبر عدد من المهاجرين وتشكيل اكبر قوة عسكرية ضاربة في الشرق الأوسط وتأمين مستوى معيشي مرتفع للسكان وفي الوقت نفسه الحفاظ على درجة عالية من الاستقلال وكل ذلك انطلاقاً من اقتصاد صغير الحجم وفقير الموارد الطبيعية ومعالجة المسألة من جذورها تقتضي والحال هذه التأثير على المعطيات الأساسية للاقتصاد المتمثلة بصغر الحجم وفقر الموارد الطبيعية أي بعبارة أخرى العمل على توفير المواد الأولية ومصادر الطاقة من مياه ونفط وأسواق التموين والتصريف وبشروط ملائمة وهذا لا يمكن لاسرائيل أن تجده إلا في الدخول مع المحيط العربي في علاقات اقتصادية استتباعية من نوع العلاقات التي تقوم الآن بين دول المركز الراسمالي وبين بلدان العالم الثالث. ذلك أن المعطيات الحالية للصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام وعجز اسرائيل عن هضم المزيد من التوسع في الأراضي العربية عن طريق تهويدها أو فرض الاحتلال العسكري عليها طويلاً (هنا تنبغي العودة للتذكير بأن الجزء الأساسي من أزمة اسرائيل هو أصلاً نتاج للاحتلال والتعبئة العسكرية المستمرة) بشكل خاص، لم يعد من شانها أن توفر لاسرائيل هذا النوع من العلاقات الاقتصادية الضرورية من أجل تجاوز أزمتها. من هنا وجب عليها اعادة النظر في الاستراتيجية ذاتها التي تعتمدها في ادارة الصراع مع العرب. وهذا ما تسعى اسرائيل جاهدة الى تنفيذه منذ حرب ١٩٧٣ تحت عنوان التطبيع بمعنى أن هدف انهاء حالة العداء والمقاطعة مع العرب أصبح بالنسبة لها هدفاً لا يقل أهمية وأولوية عن الاعتراف بها والاقرار بوجودها. وصورة التطبيع الذي تريد اسرائيل الوصول إليه مع العرب اصبحت واضحة بما فيه الكفاية. فمن جهة لدينا اتفاقية كامب دافيد التي فرضت سلماً على مصر. واتفاقية ١٧ أيار التي فرضت حرباً على لبنان ومن جهة ثانية أصبح لدينا كمية ضخمة من الدراسات والخطط التي وضعها الاخصائيون والستراتيجيون الاسرائيليون في مجال التطبيع الاقتصادي حصراً(٧٩).

فكيف تبدو صورة التطبيع الذي تسعى له إسرائيل؟

يأخذ التطبيع على الصعيد الاقتصادي معنى محدداً من جانب اسرائيل. وهو الاندماج في اقتصاد « الشرق الأوسط » بكامله وليس فقط في اقتصاد الاقطار العربية المجاورة. وهي مستعدة لأن تسلك جميع السبل التي تؤدي بها إلى هذا الاندماج من الاتفاقات التجارية العادية الى التفاوت بين المشاريع القائمة، الى إقامة مشاريع مشتركة وصناديق تمويل مشتركة وصولاً إلى السوق الشرق اوسطية المشتركة. وعملية الاندماج هذه تقوم من وجهة نظر اسرائيل على قاعدة صلبة من التبرير الاقتصادي فالتكامل واضح بين ما يمكن ان تقدمه منطقة الشرق الأوسط بمجملها من عوامل انتاج من جهة وبين ما يمكن أن تقدمه اسرائيل بمفردها من عوامل من جهة ثانية. فالشرق الأوسط لديه ثروات طبيعية ضخمة نفط الخليج ومياه مصر والعراق وسوريا ولبنان، ولديه المعالم الاثرية التاريخية والمواقع السياحية، كما لديه المخزون الهائل من اليد العاملة الرخيصة. وفوق ذلك كله لديه السوق الاستهلاكية الواسعة والموقع الجغرافي الستراتيجي المميز في قلب العالم الخ.. لديه كل هذه

---

(٧٩) انظر بهذا الخصوص، برهان الدجاني، « التحدي الاقتصادي الاسرائيلي الصهيوني »، مجلة المستقبل العربي العدد ١٨ ـ ٨/ ١٩٨٠.

الامكانات التي لم يعرف حتى الآن كيف يستغلها الاستغلال الاقتصادي العقلاني الجيد. وما ينقصه ليس الرساميل فهو لا يفتقر إليها ذاتياً وفي جميع الأحوال ليس من الصعب استدراجها من الخارج متى توفر لها فرص الربح. ان ما ينقص الشرق الأوسط هو بالضبط «الدماغ» الذي يعرف كيف يستخدم ويستغل هذه الامكانات وهذا الدماغ ليس هنالك من يقدمه في الشرق الأوسط سوى اسرائيل فهي وحدها لديها ما يلزم لهذا المشروع الضخم من مهارات فنية وخبرة تكنولوجية متقدمة وكفاءة ادارية عالية.

من هنا فإن الموقع الذي تطمح اسرائيل لاحتلاله داخل هذا المجال الاقتصادي الضخم المتكامل الذي يشكله الشرق الأوسط ليس بالموقع العادي او موقع المشارك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وإنما موقع الاشراف والإدارة موقع المركز والقيادة لا بل موقع الهيمنة والسيطرة لأن موقع الاطراف المعنية أي نصيبهم في تقسيم العمل على صعيد المنطقة إنما يتحدد بما تقدمه لعملية التكامل من عوامل.

وهكذا يكون معنى ان تندمج اسرائيل في اقتصاد الشرق الأوسط ان تتحول اسرائيل والنقب خصوصاً باستخدامها لمياه النيل والليطاني (ودجلة والفرات فيما بعد) ولليد العاملة المصرية الرخيصة الى جنة في المجال الزراعي. وفي مجال الصناعة ان تتخصص في الصناعات القائدة الأكثر ديناميكية التي تحفظ لها موقع التفوق باستمرار: صناعة الكيماويات والالكترونيات، وأدوات الانتاج بشكل عام والباقي تتوزعه بلدان المنطقة كيف تشاء ما دامت تفتح اسواقها امام المنتجات الاسرائيلية. أما على صعيد الخدمات فهي المؤهلة لأن تكون السوق المالية للمنطقة وهي المؤهلة لأن تكون مركز التنسيق للنشاطات السياحية كذلك هي الوحيدة المؤهلة لأن تكون المركز الاقليمي لجميع النشاطات الخدمية الأخرى خصوصاً مركز الوساطة بين المنطقة والخارج. إلى ذلك كله أضف ان ما يتبقى لبلدان المنطقة الأخرى من نشاطات فليس بامكانه ان يعمل الا بخبرات ومهارات اسرائيلية.

مما تقدم نستطيع أن نصل الى نتيجة مفادها ان اسرائيل تطمح للوصول لعلاقاتها الاقتصادية مع المنطقة الى حالة تقع بين حالتين. حالة العلاقات الاستعمارية المباشرة (الاستعمار الاستيطاني) التي لم تستطع اسرائيل تحقيقها تماماً على صعيد منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وحالة العلاقات الامبريالية القائمة حالياً بين بلدان المركز الصناعي المتقدم وبلدان العالم الثالث التي تطمح اسرائيل الى اكثر منها منطلقة من معطى موضوعي وهو وجودها الجغرافي في قلب المنطقة.

يعرف الصهاينة في فلسطين ان مشروعهم الجديد هذا لا يمكن ان يتحقق إلا في اطار عدد من الشروط هي برأينا الشروط نفسها التي سنحت لقيام دولة اسرائيل والتي يأتي في مقدمتها من حيث الاهمية اثنان الأول وهو الدعم الخارجي من الطرف المسيطر عالمياً. وهنا نلاحظ أن مشروع الاندماج الاسرائيلي الجديد لا يتم خارج ارادة المركز الامبريالي الرئيسي الذي هو الولايات المتحدة، بل على العكس بمباركته وتمويله وضغطه وتحت اشرافه. لأنه يوفر عليها الكثير من الاعباء الاقتصادية والمالية والسياسية والعسكرية من جهة ومن جهة ثانية فإن المشروع المذكور يدخلها اكثر إلى قلب المنطقة ومقدراتها مما يشدد من قبضتها عليها أليست الولايات المتحدة هي التي هندست اتفاقات كامب ديفيد و١٧ أيار. وأليست هي من يعلن الآن استعداده لتمويل مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط؟

الشرط الثاني: وهو أن تبقى اسرائيل القوة الضاربة التي لا تطالها أي قوة أخرى في الشرق الأوسط. ليس هذا فحسب بل أن اسرائيل تدرك أن نموذجها الجديد لا يمكن أن تكتب له الحياة في المنطقة الا إذ ا تعمم فيها النموذ ج اللبناني من التفتيت الى دويلات وكانتونات وكيانات هزيلة.

عندما لا تتقدم اسرائيل خطوة واحدة على طريق الاندماج الاقتصادي في المنطقة المحيطة بها (من موقع الاستتباع) يصير محكوماً عليها في المقابل أن تسير خطوات كثيرة على طريق الاندماج الاقتصادي الآخر اي الاندماج مع المركز المسيطر عالمياً الذي هو الولايات المتحدة (ولكن من موقع التبعية). هذا لم يعد فقط من قبيل الاستنتاجات التي تقود إليها التحاليل النظرية فالسير حثيثاً على طريق الاندماج الثاني دخل فعـلاً حيز الواقع. فالولايـات المتحدة لم تعد ترضى لقـاء مساعـدتها المتضاعفة لاسرائيل بمقابل سياسي فقط فهي الآن تشترط ممارسة رقابة واشراف عـلى السياسـة الاقتصادية الاسرائيلية، كما أن الاتفاقيات التي أخذت تتوالى بين البلدين من قبيل اتفاقية التعاون الستراتيجي واتفاقية انشاء السوق الحرة ليس من شأنها سوى احكام ربط الاقتصاد الاسـرائيلي بالاقتصاد الاميركي.

نخلص في النهاية الى أن الازمة الفعلية التي يعاني منها الكيان الصهيوني في فلسطين ليست في جوهرها ازمة اقتصادية وان كان الاقتصاد يحتل فيها حيزاً رئيسياً. لأن هذه الأزمة تكمن في التحليل الاخير في مدى صمودنا أمام مشاريع التطبيع من قبيل اتفاقات كامب دايفيـد و١٧ أيار ومقاومتنا العنيدة لها. وها هي المقاومة المظفرة في الجنوب اللبناني تمدنا في كل يوم بالمزيد من الأمـل بأن ازمـة اسرائيـل ستستمر وتتعمق عـلى جميـع الصعـد وليس فقـط عـلى الصعيـد الاقتصادي.

الاستيطان في العلاقات الدولية

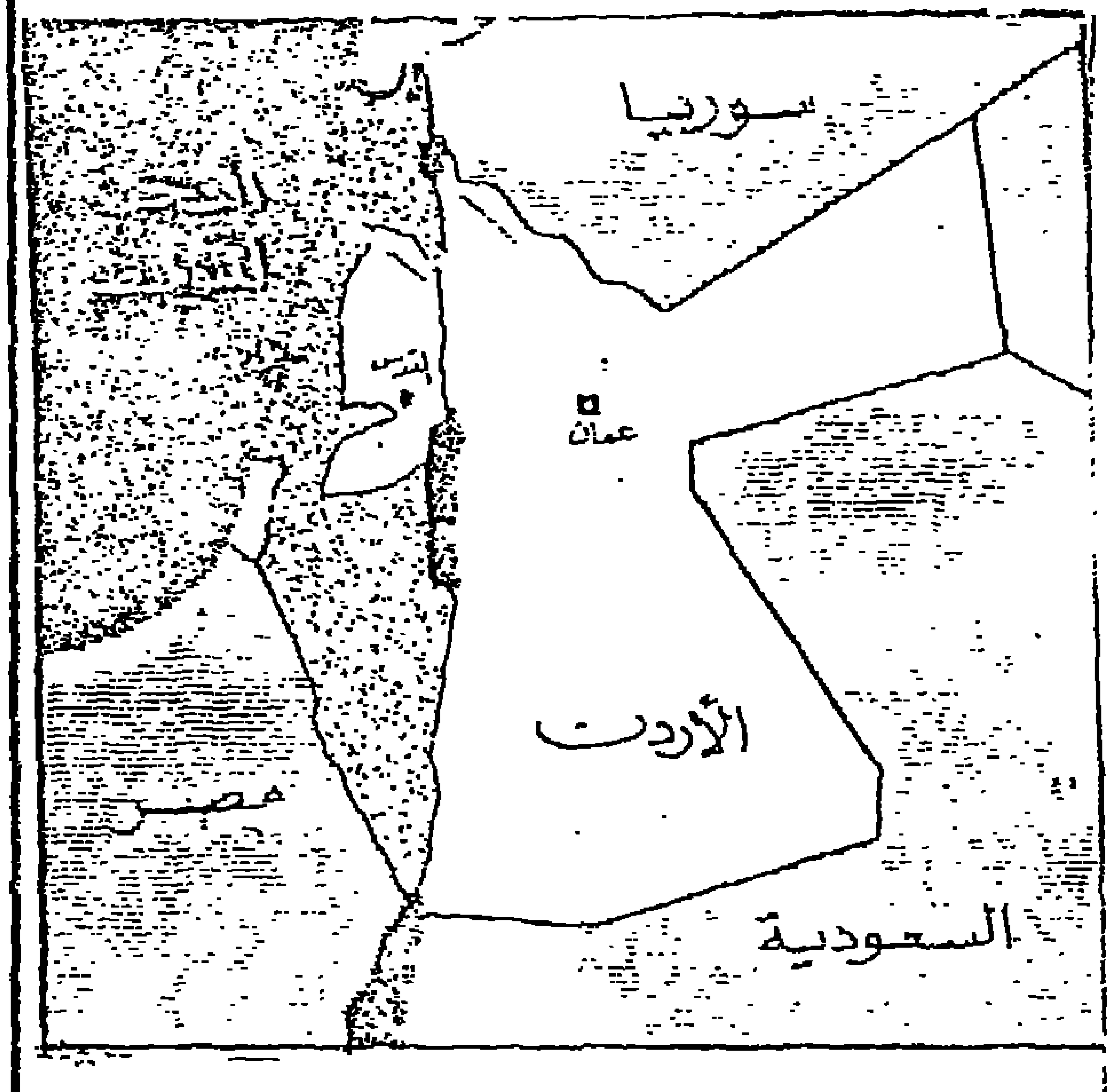
د . الدكتور صائب عريقات
أستاذ مساعد قسم العلوم السياسية
جامعة النجاح الوطنية
الضفة الغربية

توقيع اتفاقية الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ ، أعلن مناحيم بيجن وبكل وضوح عن مفهومه لقرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » ، حين قال : أن الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق محررة وليست محتلة ، وبالتالى فان قرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » لا يتعلق بهما من قريب أو بعيد(١) . من هنا فاننا نستطيع ادراك حقيقة الموقف الاسرائيلى تجاه المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة ، فلقد كان السبب الرئيسى وراء رفض اسرائيل لمشروع ريجان عام ١٩٨٢ ، هو رفض ما جاء فى خطاب الرئيس ريجان حول قرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » .

وجاء الرد العربى على مشروع ريجان متمثلا بقرارات قمة فاس حين نص البند الثالث منها على ضرورة ازالة كافة المستوطنات الاسرائيلية التى أقيمت فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ .

واليوم وبعد مضى أكثر من تسعة عشر عاما على الاحتلال الاسرائيلى ، هناك حوالى ١١٤ مستوطنة فى الضفة الغربية و ١٠ مستوطنات فى قطاع غزة ، وتفيد أخر الاحصاءات أن عدد المستوطنين الذين يقطنون هذه المستوطنات بلغ منذ نهاية عام ١٩٨٥ ٤٢،٦٠٠ مستوطن(٢) . ولم تكتف اسرائيل باقامة المستوطنات فى

(1) Robert G. Neuman. «Finally A.U.S. Middle-East Policy». The Washington Quarterly. Vol.6. No.2, 1983. P.200.



الهضبة السورية المحتلة ، بل ضمتها رسميا اليها عام ١٩٨١ . ومازال موضوع الفندق الاسرائيلى المقام على الأراضى المصرية فى منطقة « طابا » موضع اهتمام للعالم أجمع .

لقد أصبح واضحا أن الخلاف القائم فى اسرائيل اليوم لا يرتكز على وجود فئة ترغب فى الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل السلام ، وفئة أخرى معارضة ، حيث أن حقيقة الوضع تفرز اتجاهين : أولهما ، يرفض الانسحاب من أى منطقة محتلة ، وثانيهما يود مقايضة جزء من الأراضى وليس جميعها مقابل السلام . وعلى صعيد الضفة الغربية المحتلة ، فان تقارير مركز احصاءات الضفة الغربية التى يديرها الدكتور ميرون بنفنستى تفيد أن ٥٢ فى المائة من أراضيها تخضع مباشرة أو غير مباشرة للملكية الاسرائيلية(٢).

وفى خضم كل ما يطرح حول عملية السلام ، فان هذه الدراسة سوف تعالج موضوع الاستيطان ليس بأهدافه أو أبعاده أو أوصافه ـ فالدراسات فى هذه المجالات كثيرة ، وسنحاول من خلال هذه الدراسة القاء الضوء على الاستيطان من وجهة نظر الدول ذات العلاقة بالصراع العربى الاسرائيلى . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ذات علاقة قوية بهذا الصراع فاننا سنخصص الجزء الأكبر من هذا البحث لمتابعة وتحليل مواقفها تجاه الاستيطان الصهيونى فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والى عام ١٩٨٦ . كذلك فاننا

(2) Charles Ritter band. «Israel's Settlements in the Occupied Territory». Swiss Review of World Affairs. Vol. 35. No. 8. 1985. P.12.

سوف نتطرق الى مواقف الدول الأوروبية الغربية ، من خلال متابعتنا لمواقف بقية دول العالم من خلال مواقفها وتصويتها فى الأمم المتحدة . آملين أن نوفق فى بلورة قاعدة لدراسات أشمل وأعم للاستيطان فى العلاقات الدولية ، ولابد من ان ننوه ان ذلك لا يشمل بأى حال من الأحوال الاستيطان فى القوانين الدولية حيث أن هناك دراسات كثيرة فى هذا المجال .

القسم الأول .

الولايات المتحدة والاستيطان الصهيونى :

أ - حكومة حزب العمل ١٩٦٧ - ١٩٧٧ .

فى تاريخ ٢٨ حزيران يونيو عام ١٩٦٧ . وبعد الحرب العربية - الاسرائيلية الثالثة باسبوعين ، أعلنت اسرائيل عن قرارها بتوحيد مدينة القدس ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التى أصدرت بيانا من خلال وزارة الخارجية أعلنت فيه أن اسرائيل لا تملك الحق فى تقرير مصير مدينة القدس وحدها . الا أنها امتنعت عن التصويت عند طرح قرار الجمعية العامة « ٢٢٥٣ » للتصويت ، حيث اعتبر القرار الاجراء الاسرائيلى غير قانونى وطالب بالغائه ، وفى كلمة له ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة فى الرابع عشر من تموز يوليو ١٩٦٧ حاول السفير الأمريكى آرثر جولدبرج الممثل الدائم لبلاده لدى الأمم المتحدة توضيح موقف بلاده من الامتناع عن التصويت قائلا :

« أن الادارة الأمريكية ترفض الاجراءات الفردية التى قد تغير من مكانة القدس الدولية ، الا أن مشكلة القدس لا يمكن معالجتها بمعزل عن كافة القضايا الأخرى المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى[٣] . »

وكان الموقف الثانى للولايات المتحدة بموافقتها على قرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » والصادر فى الثانى والعشرين من تشرين ثانى نوفمبر عام ١٩٦٧ ، حيث طالب القرار بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة . ونلاحظ ان الولايات المتحدة كانت ترفض تغيير المعالم أو الحقائق القائمة بالأرض المحتلة . الا أنها تجاهلت كليا القانون الاسرائيلى الذى أقره الكنيست فى تاريخ ٢٨ حزيران يونيو عام ١٩٦٧ ، والذى أكد على حق اسرائيل فى تطبيق قوانينها وتشريعاتها على أى جزء من أرض اسرائيل بما فيها - الضفة الغربية وقطاع غزة[٤] .

حيث يوضح هذا القانون النوايا الاسرائيلية ليس فقط تجاه مدينة القدس بل يتعداها ليشمل كافة المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وبالأخص الضفة الغربية وقطاع غزة التى يصنفها القانون الاسرائيلى على أنها جزء من أرض اسرائيل . وبالتالى فان كافة الاجراءات التى اتخذت وقد تتخذ والمتعلقة بتغيير المعالم التاريخية والسكانية والحضارية والموارد الطبيعية تقع ضمن السياسة الاسرائيلية العليا المحددة منذ عام ١٩٦٧ والتى اعتبرت الضفة الغربية وقطاع غزة أجزاء من « أرض اسرائيل » .

ومع تجاهل النوايا الحقيقية لاسرائيل استمرت الولايات المتحدة فى سياستها التى لا تؤيد الاجراءات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة ، دون أن تتخذ اى قرارات رادعة . وكان ذلك واضحا عندما صوتت الولايات المتحدة لصالح قرار مجلس الأمن « ٢٦٧ » الصادر فى تاريخ ٣ تموز يوليو ١٩٦٩ ، والذى نص على عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة فى ضم مدينة القدس . مما دل بوضوح على أن سياسة ادارة الرئيس نيكسون كانت امتدادا لسياسة ادارة الرئيس جونسون وفى كلمته أمام مجلس الأمن أكد تشارلز يوست المبعوث الأمريكى الدائم فى المنظمة الدولية على :

« أن الولايات المتحدة تعارض مصادرة الأراضى واقامة البيوت عليها ، أو هدم المبانى ومصادرتها مهما كانت الأسباب ، بما فيها تلك المبانى ذات الطابع التاريخى والدينى . كذلك فان الولايات المتحدة تعارض تطبيق القوانين الاسرائيلية فى القسم الشرقى من مدينة القدس على اعتبارها كأى جزء آخر من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ » .

وأضاف يوست قائلا :

« أن القوانين الدولية تلزم اسرائيل كما تلزم أى محتل آخر ، بعدم تغيير المعالم التاريخية ، ومصادرة الأراضى والبناء عليها ، أو تغيير قوانين البلاد المحتلة ، كذلك فانها تلزم المحتل بعدم تدمير أو مصادرة أى ممتلكات خاصة . ان حكومتى تاسف لكافة الاجراءات الاسرائيلية المخالفة « لميثاق جنيف » ، وقد قمنا بابلاغ اسرائيل بذلك مرات عديدة منذ عام ١٩٦٧ »[٥] .

وأعادت الولايات المتحدة الى الاذهان سياستها المعلنة من خلال المشروع الذى عرف باسم وزير الخارجية

---

(٣) المزيد من المعلومات انظر

Department of State Bulletin., July 31, 1967, P. 148-151.

(4) United States Dept. of State. The Quest for Peace. Washington. D.C.: U.S. Government Printing Office. 1984. P.85.

(5) Department of State Bulletin. July 28, 1969. P. 76-77.

الأمريكية وليام روجرز في نهاية عام ١٩٦٩ ، حيث تضمن المشروع رفض الولايات المتحدة لسياسة التوسع . كما جاء واضحا في الكلمة التى القاها روجرز في المؤتمر الدولى لتعليم الشباب الذى عقد في واشنطن في التاسع من شهر كانون أول ديسمبر عام ١٩٦٩ حيث قال :

« ان الولايات المتحدة ترفض أى اجراءات فردية ومن أى طرف كان لتقرير مصير مدينة القدس ، حيث ان ذلك يجب أن يتم من خلال مشاركة كافة أطراف النزاع » .

الا ان كلمة روجرز تضمنت تحولا نوعيا في السياسة الأمريكية حين اضاف قائلا :

« اننا نؤمن بضرورة بقاء القدس موحدة ، حتى يضمن الجميع حرية التنقل فيها ، وادارة المدينة الموحدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح سكانها من اليهود والمسلمين والمسيحيين ، ويجب أن تكون هناك قوانين اسرائيلية واردنية في ادارة الشئون الاقتصادية والدينية والحكومية للمدينة » .[٦]

وكما هو ملاحظ فان ما طرحه وزير الخارجية الأمريكى آنذاك وليام روجرز يشكل تناقضا جوهريا مع المواقف الأمريكية السابقة التى استندت لرفض الاجراءات الاسرائيلية الفردية ، حيث كان وضع القدس بالنسبة للادارة الأمريكية مشابها لأوضاع كافة المناطق المحتلة الأخرى ، الا أن تصريحات روجرز هذه المرة أقرت بضرورة بقاء القدس موحدة مما عنى أن الولايات المتحدة قد اعترفت بالقرار الاسرائيلى المخالف لمواثيق جنيف .

وخلال أعوام السبعينات كانت مواقف الحكومات الأمريكية المتعاقبة تعارض سياسة الاستيطان وتعتبرها غير مشروعة ، ولابد أن نذكر في هذا المجال أن طبيعة الاستيطان الاسرائيلى من عام ١٩٦٧ والى عام ١٩٧٤ انحصرت في مجالين : الأول القدس وضواحيها وكانت كافة الجهود الاسرائيلية منصبة على تكريس الأمر الواقع وتحويل القدس الى مدينة واحدة محاطة بالمستوطنات ، بينما انحصر المجال الثانى تحت ستار الأمن ، وكانت هناك مستوطنات زراعية عسكرية على طريقة - الناحال - في منطقة غور الأردن وهضبة الجولان السورية ومنطقة رفح المصرية .

الا ان ستار الأمن كان ستارا هزيلا حيث أن وضع السكان المدنيين على حدود الدول العربية يغاير كليا ما تطرحه اسرائيل في مناقشتها المختلفة حول ضرورة اجراء تعديلات على الحدود حين يقول صانعو القرار السياسى فيها ان ناتانيا أو تل ابيب لا تبعد الا تسعة أميال عن حدود عام ١٩٦٧ ، وكان واضحا خلال حرب عام ١٩٧٣ ان نقل المستوطنين من الهضبة السورية كان عبئا على اسرائيل وليس في صالح أمنها . مما يدل بوضوح على النوايا الحقيقية لحزب العمل الاسرائيلى ، فلقد رفضت الحكومات الاسرائيلية الاعتراف بقرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » حتى عام ١٩٧١ عندما اعترفت به جولدا مائير مما اضطر مناحيم بيجن للانسحاب من الائتلاف الحكومى . وليس غريبا على مناحيم بيجن أن يرفض قرار « ٢٤٢ » أو أية دعوة للانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فلقد رفض قرار التقسيم عندما كان زعيما لحركة الارجون الارهابية وجاء في تصريحاته بعد قرار التقسيم مباشرة :

« ان الأرض لم تحرر ولكنها قسمت . أرض اسرائيل لابد لها أن تعود جميعها لشعب اسرائيل والى الأبد . »[٧]

وفي تلك الفترة كان استخدام اصطلاح الأمن لتبرير المستوطنات . كرد على البند رقم « ٤٩ » من ميثاق جنيف ١٩٤٩ ، حيث نصت الفقرة السادسة منه على عدم شرعية اقامة مستوطنات مدنية أو تمويلها في أى منطقة محتلة .[٨]

وعلى الرغم من وضوح ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ ، الا أن ميثاق لاهاى لعام ١٩٧٠ . والذى استخدمه محامو الدفاع عن الاراضى العربية التى استولى عليها المستوطنون من حركة جوش أمونيم في منطقة نابلس والمعروفة باسم « الون موريه » ، حيث ينص البند « ٥٢ » والمتعلق بالأراضى المحتلة على ما يلى :

١ - لا يمكن مصادرة أى قطعة أرض عامة أو خاصة مصادرة دائمة ، حيث يمكن استخدامها فقط لفترة مؤقتة .

٢ - لا يمكن اقامة أى مستوطنة على أى أرض عامة أو خاصة بصورة دائمة .

---

(6) Department of State Bulletin. Jan 5, 1970. P. 7-11.

(٧) لمزيد من المعلومات انظر :
Arthur Hertzberg. «Israel and the West Bank», Foreign Affairs. Vol. 61, No. 5. 1983, P. 1076

(٨) لمزيد من المعلومات انظر :
Ian Lustick. «Israel and the West Bank after Elon Moreh Middle-East Journal. Vol. 35, No. 4. 1981. P.558-560.

٣ ـ اذا ما استخدمت الأراضي الخاصة فان ملكيتها تبقى باسم أصحابها ويدفع لهم بدل أجرة خلال فترة استخدامها .

٤ ـ اذا ما استخدمت الأراضي العامة ، فان استخدامها يكون مؤقتا بشرط الا تتغير معالمها .

٥ ـ أن المستوطنات المشروعة التي تقام على الأراضي المحتلة هي تلك التي يحتاجها الجيش المحتل بصورة ضرورية لأمنه .(٩)

واعتمدت الولايات المتحدة في معارضتها للاستيطان الاسرائيلي على ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ . ففي عام ١٩٧٨ أجاب روبرت هانسل المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية على أسئلة من لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي حول الوضع القانوني للاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة قائلا :

« لقد دخلت اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء بعد صراع مسلح ، ولم تكن هذه المناطق تحت السيادة أو الادارة الاسرائيلية سابقا ، وحسب القانون الدولي فان اسرائيل تعتبر محتلة لهذه الأراضي التي ليست جزءا من سيادتها ، وتكون صلاحياتها محدودة . وحسب ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ ، فان البند رقم « ٤٩ » ينص بصراحة على عدم جواز نقل أي جزء من السكان المدنيين من الدولة المحتلة الى المناطق التي تحتلها »(١٠) .

وفي نهاية رده فان المستشار القضائي الأمريكي يؤكد على أن اقامة المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة عمل لا يتمشى مع القوانين والأعراف الدولية وبذلك فهي غير شرعية .

ونلاحظ أن سياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة واضحة منذ عام ١٩٦٧ عندما أقيمت أول مستوطنة في الهضبة السورية ، كذلك فان العمل باقامة مستوطنة كريات أربع بدأ عام ١٩٧٠ ـ أكبر مستوطنة مدنية ـ أي أن الهدف من الاستيطان لم يكن لأسباب أمنية أو عسكرية كما يحاول البعض أن يصوره خلال حكم حزب العمل الذي كان يعمل لتغيير معالم المناطق المحتلة ، ولكن بطريقة هادئة خارج حدود المدن لكن بجوارها تماما .

وسنحاول في الجزء القادم دراسة مواقف الولايات المتحدة أبان فترة حكم حزب التكتل « الليكود » ، وسوف يشمل ذلك فترة توقيع اتفاقيات كامب ـ دايفيد ، ومن ثم التغيير في المواقف الأمريكية أبان فترة الرئيس ريجان الأولى .

ب ـ الولايات المتحدة والاستيطان : حكومات أحزاب التكتل « الليكود » ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ :

عند فوز مناحيم بيجن بانتخابات عام ١٩٧٧ كان هناك « ٨١ » مستوطنة في كافة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ يقطنها حوالي (١٠ آلاف مستوطن) .(١١) ومن البداية كانت نظرة بيجن للضفة الغربية وقطاع غزة ومعه أعضاء حزبه ، تختلف عن نظرة حزب العمل بعض الشيء ، وفي الأساس فان بيجن نظر الى المناطق المحتلة ليس على أسس دينية أو أمنية ، فهو ينتمي الى مدرسة فلاديمير جابوتنسكي التي تعتقد بأن العرب لن يقبلوا بوجود اسرائيل بينهم ، لذلك فان الدولة اليهودية وان أقيمت ـ وفقا لوجهة نظر جابوتنسكي أستاذ مناحيم بيجن ـ فان عليها أن تهزم العرب وتطردهم .(١٢) وبالتالي فان سياسة بيجن القائمة على أساس الخوف والغضب الذي ينبع من الضعف والعجز اليهودي أبان العهد الهتلري لاقت ترحيبا هائلا من الاسرائيليين بما فيهم هؤلاء الذين لا ينتمون الى حزبه السياسي .

واذا ما أضفنا الى ذلك ايمان بيجن بمفهوم « ارض اسرائيل » فاننا ندرك تماما أبعاد سياسة اسرائيل أبان عهده في مجال الاستيطان .

كانت خطة الحكومة الاسرائيلية أنذاك تقضي ببناء ٦٠ ـ ٧٥ مستوطنة جديدة ، بحيث يصبح عدد المستوطنين بين ١٢٠ ـ ١٥٠ الف مستوطن خلال أعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ ، كما جاء بالخطة التي عرفت باسم « خطة دروبلس » . نسبة الى متتياهو دروبلس قسم الاستيطان في الاتحاد الدولي الصهيوني . واستندت

---

(٩) لمزيد من المعلومات انظر نفس المصدر السابق ص . ٥٦٢ .

(١٠) النص الكامل ورد في :
Merle Thorpe. Prescription for Conflict. Washington D.C.: Foundation for Middle East Peace. 1984. P.153-158.

(١١) لمزيد من المعلومات انظر :
Ann Mosely Lesch. «Israeli Settlements in the Occupied Territories». Journal of Palestine Studies. Vol.7, No.1. 1977. P.28.

(١٢) لمزيد من المعلومات انظر :
Robert Neuman. Op.cit, p.206.

الخطة الى مبادىء طرق الاستيطان فى منطقة الجليل العربى فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، حيث حددت الخطة ما يلى :

« يجب اقامة المستوطنات ليس فقط حول مستوطنات الاقليات ، بل بينها أيضا »[13]

وواضح أن استعمال اصطلاح « الأقليات » يعنى سكان المناطق المحتلة من الفلسطينيين العرب . وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يشكلون الأغلبية العظمى من سكان الضفة وقطاع غزة ، الا أن دروبلس كان ينظر اليها من خلال مفهوم « ارض اسرائيل » على اعتبار المناطق المحتلة جزءا من اسرائيل . وقد يكون دروبلس قد اعتمد على ما ورد فى وعد بلفور الذى أشار الى اغلبية سكان فلسطين على انهم « الجاليات غير اليهودية فى فلسطين » .

فى ظل هذه الخطط قام الرئيس المصرى السابق أنور السادات بزيارته لاسرائيل وبدأت معها المفاوضات بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، التى تمخضت عنها اتفاقيات كامب ديفيد .

وأثناء المفاوضات الثلاثية حول اتفاقيات كامب دايفيد ، أرسل مناحيم بيجن رسالة الى الرئيس الأمريكى انذاك جيمى كارتر قال فيها :

« عزيزى السيد الرئيس : يسرنى أن أعلمك أنه بعد عودتى باسبوعين سوف أطرح على الكنيست الاسرائيلى السؤال التالى : فى حالة التوصل الى اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل توافقون على أزالة المستوطنات الاسرائيلية القائمة فى شمال وجنوبى سيناء ، أم ابقائها فى مكانها ؟

والتصويت يا سيادة الرئيس سوف يكون حرا من الالتزام الحزبى . وأنتم تعلمون أن التكتل الحاكم يحتل (٧٠) مقعدا فى الكنيست الا أن التصويت سوف يكون بناء على ما يرتئيه ضمير كل عضو كنيست سواء أكان من « التكتل » أو « المعارضة » »[14]

وفى نفس التاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ أرسل الرئيس المصرى انور السادات الرسالة التالية الى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر :

« عزيزى السيد الرئيس . بخصوص اطار المستوطنات فى سيناء الذى سيوقع هذه الليلة . فاننا نود أن نعيد التأكيد على مواقف جمهورية مصر العربية :

١ ـ انسحاب كافة المستوطنين من سيناء وفقا للجدول الزمنى المقرر فى الاتفاقية .

٢ ـ موافقة الحكومة الاسرائيلية على ذلك يكون متطلبا مسبقا لمفاوضات السلام .

٣ ـ أن عدم موافقة الحكومة الاسرائيلية على ذلك يعنى أن اطار الاتفاقيات لاغ » .[15]

وبخصوص مدينة القدس العربية أرسل الرئيس السادات الرسالة التالية الى جيمى كارتر :

« عزيزى السيد الرئيس : أكتب اليك لاعادة التأكيد على مواقف جمهورية مصر العربية بخصوص مدينة القدس : .

١ ـ القدس العربية جزء من الضفة الغربية ، والحقوق التاريخية والقانونية العربية يجب أن تحترم ويحافظ عليها .

٢ ـ القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ أن سكان مدينة القدس الفلسطينية العرب ، لهم الحق فى ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة ، كجزء من الفلسطينيين سكان الضفة الغربية .

٤ ـ جواز تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وخاصة قرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » . وقرار « ٢٦٧ » .[16]

وردا على هذه الرسالة بعث مناحيم بيجن رئيس الوزراء الاسرائيلى بالرسالة التالية الى جيمى كارتر :

« عزيزى السيد الرئيس : يشرفنى أن أعلمكم أن الكنيست الاسرائيلى كان قد شرع فى تاريخ ٢٨ حزيران يونيو عام ١٩٦٧ ، قانونا ينص على منح الحكومة الاسرائيلية الحق فى تطبيق القوانين والادارة الاسرائيلية على أى جزء من أرض اسرائيل بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة ، ووفقا لهذا القانون فلقد قررت الحكومة الاسرائيلية فى شهر تموز يوليو عام ١٩٦٧ بتوحيد مدينة القدس عاصمة دولة اسرائيل .[17]

---

(13) Donald S.Will. «Zionist Settlement Ideology and its Ramifications for the Palestinian People». Journal of palestine Studies. Vol.11. No. 3. 1982. P. 43-45.

(١٤) الرسالة المؤرخة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ وردت .
United States Dept. of State. The Quest for Peace. Op.Cit. P. 83.

(١٥) نفس المصدر ص . ٨٤ .

(١٦) المصدر السابق ص . ٨٥ .

(١٧) نفس المصدر ٨٥

كانت تلك نبذة عن المراسلات التي تمت في تاريخ ١٧ أيلول سبتمبر ١٩٧٨ ، ويتضح منها أن المستوطنات في سيناء تختلف كليا عن مثيلاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعتبرها اسرائيل جزءا من أراضي اسرائيل . لذلك كان واضحا أن الاتفاق على ازالة المستوطنات في سيناء لا يعني بالنسبة لاسرائيل عمل المحتل لمستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة التي اعتبرها مناحيم بيجن اراضي محررة وليست محتلة .

وكان الموقف الأمريكي أبان ذاك يعتبر المستوطنات غير شرعية وعائقا في طريق السلام وفقا لما أوردناه على لسان المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٧٨ . وكذلك بالنسبة لمختلف الدوائر الأمريكية . ففي التحقيق الذي أجرته لجنة الشئون الدولية في مجلس النواب عام ١٩٧٨ قال الفرد أثرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى وجنوب أسيا آنذاك

« أن الاحتلال لا يعني السيادة ، لذلك فانه لا يحق للقوة المحتلة[١٨]

أن تتصرف بالأراضي التي احتلتها وكأنها ملك لها أو تحت سيادتها . »

وكان وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس يعتقد أن المستوطنات عقبة في طريق السلام أو كما كان يصفها : « يجب أن لا تكون »[١٩]

وفي تاريخ ٣٠ نيسان آبريل عام ١٩٧٩ قال الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر : « أننا نعتقد أن اقامة المستوطنات يخالف القوانين الدولية ، وكما قلت دوما ، فان المستوطنات تعتبر عائقا في طريق احلال السلام .[٢٠]

وفي عام ١٩٨٠ قدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكي أدلاي ستيفنسون مشروع قرار لمجلس الشيوخ ينص على اقتطاع مبلغ ١٥٠ مليون دولار من المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل ، - المبلغ الذي كانت تنفقه اسرائيل سنويا على الاستيطان - وذلك حتى تقتنع الولايات المتحدة أن سياسة اسرائيل الاستيطانية لا تضر بمسيرة السلام الا أن هذا الاقتراح هزم بالتصويت بنتيجة ٨٥ الى ٧ أصوات .[٢١]

مما أوضح أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من سياستها المعلنة عن عدم شرعية المستوطنات ، لم تكن في حقيقة الأمر مهتمة بايقافها أو حتى الضغط على اسرائيل منعها من توسيع المستوطنات أو تجميدها أو عدم اقامة المزيد منها ، وكان الولايات المتحدة تقول أنها تعارض الاستيطان ولكنها لن تقوم بأي عمل من شأنه ايقافه أو تجميده أو حتى تحجيمه . فالمستوطنات ليست شرعية وفي نفس الوقت فانها بالنسبة للولايات المتحدة حقيقة قائمة .

وفي أيلول سبتمبر عام ١٩٨٠ و أبان المفاوضات المصرية - الاسرائيلية بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة نشر متياهو دروبلس وثيقة بعنوان : المستوطنات في يهودا والسامرة » قال فيها :

على ضوء المفاوضات الجارية بشأن مستقبل يهودا والسامرة فانه من الضروري لنا أن نبدأ بسباق ضد الزمن ، ويجب أن يدرك الجميع أن الحكم الذاتي لا يعني الأراضي ولن يعنيها مستقبلا وسوف يكون محدودا على السكان العرب وذلك لا يتحقق الا من خلال خلق الحقائق على الأرض ، لذلك فان الأراضي الحكومية غير المزروعة يجب أن تتم السيطرة عليها فورا لاقامة المستوطنات عليها .

ويجب أن يدرك الجميع أن اسرائيل تنوي الاحتفاظ بيهودا والسامرة الى الأبد ، وأن لم يحدث ذلك فان الاقليات سوف تستمر في سعيها لاقامة دولة عربية أخرى على حدود اسرائيل .[٢٢]

يتضح لنا أن كافة الحكومات الأمريكية التي سبقت ادارة الرئيس رونالد ريجان اعتبرت المستوطنات غير شرعية وعائقا في طريق السلام .

وفي عام ١٩٨١ أعلن الرئيس ريجان

« أن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير شرعية . »[٢٣]

وشكلت كلمات الرئيس ريجان انعطافا حادا في السياسة الأمريكية تجاه المستوطنات والاستيطان الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة . وجاء أول تعليق على تصريحات الرئيس ريجان من الدكتور يوسف بورج الحزب الديني الوطني الاسرائيلي ، ووزير الداخلية في

---

(18) Grace Halsel. «American Settlers in the West Bank», The Search. Vol. 2. No.1 1981. P. 413.

(١٩) نفس المصدر ص . ٤١٣ .

(٢٠) نفس المصدر .

(٢١) لمزيد من المعلومات انظر : Merle Thorpe. Op.cit. P. 146.

(٢٢) لمزيد من المعلومات انظر : Donald Will. op.cit. P. 45.

(23) Merle Thorpe. op.cit. P. P. 145

حكومة بيجن الذى كان آنذاك يترأس الجانب الاسرائيلى فى محادثات الحكم الذاتى حيث قال :

« أن الرئيس ريجان لم يصف المستوطنات بانها غير شرعية ، وهذا فرق واضح لمواقف الحكومات الأمريكية السابق .

وبالنسبة لنا فان ذلك التطور بالغ الأهمية ، اذ أن لم تكن المستوطنات غير شرعية ، فانها شرعية منذ أن بدأنا باقامتها .»(٢٤)

من هذا المنطلق بدأت الولايات المتحدة تتعامل مع المستوطنات والسياسة الاستيطانية الاسرائيلية بزاوية مختلفة تماما ففى تاريخ ٩ أيلول سبتمبر عام ١٩٨٢ تحدث وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز امام مجلس النواب الأمريكى قائلا :

« أن وضع المستوطنات الاسرائيلية يجب أن يتقرر فى المفاوضات ، ونحن لا نؤيد استمرار سياسة الاستيطان ، الا أننا لن نؤيد المحاولات التى تهدف لمنع اليهود للعيش فى الضفة الغربية وقطاع غزة . »

واضاف شولتز قائلا :

« اننا نسعى لتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق المحتلة ، من خلال تطبيق الحكم الذاتى ، ومنح السكان المزيد من الصلاحيات فى ادارة شئون أنفسهم . الا اننا سوف نستمر فى معارضة أى دعوة لازالة المستوطنات من الضفة الغربية وقطاع غزة .»(٢٥)

جاءت التصريحات من قبل وزير الخارجية الأمريكى لتوضيح ما جاء فى خطاب الرئيس الأمريكى ريجان فى الأول من أيلول سبتمبر عام ١٩٨٢ أو ما عرف باسم مشروع ريجان حيث قال الرئيس ريجان مشيرا الى المستوطنات :

« أن الولايات المتحدة لا تؤيد استخدام المزيد من الأراضى لاقامة المستوطنات خلال الفترة الانتقالية . واننى أعتقد أن اتخاذ اسرائيل لقرار تجمد فيه الاستيطان ، من شانه خلق أجواء من الثقة تساعد على دفع عجلة السلام الى الامام . حيث أن اقامة المزيد من المستوطنات غير ضرورى لأمن اسرائيل . ويؤدى الى فقدان الثقة لدى الجانب العربى للدخول فى مفاوضات مباشرة .»(٢٦)

وفى كلمة له امام أعضاء لجنة النداء اليهودى الموحد فى تاريخ ١٢ أيلول سبتمبر عام ١٩٨٢ قال وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز موضحا خطاب الرئيس ريجان :

« لقد تابعت وأيدت نضال اسرائيل من أجل البقاء منذ اقامتها قبل ٣٤ عاما . وفى حدودها قبل عام ١٩٦٧ كان عرض اسرائيل فى أضيق المناطق لا يتجاوز عشرة أميال ، وكان معظم سكان اسرائيل تحت رحمة مدفعية جيوش الدول العربية المعادية . ولن نطلب من اسرائيل أن تعيش فى هذه الأوضاع مرة أخرى .»(٢٧)

ونلاحظ من كل ذلك أن مواقف ادارة الرئيس ريجان اختلفت بعض الشىء عن مواقف الادارات السابقة فيما يتعلق بالاستيطان والأراضى العربية المحتلة ، مع أنها استمرت على نمط السياسات الأمريكية السابقة الرافضة لأى اجراءات رادعة لسياسات اسرائيل الاستيطانية ، الا أن اللغة الأمريكية أصبحت أكثر وضوحا فى تأييدها للاستيطان الاسرائيلى والسياسة الاسرائيلية التوسعية . وأصبحت ادارة الرئيس ريجان لا تعارض وجود المستوطنات القائمة ، بينما تطالب بعدم اقامة المزيد منها بحجة منح فرصة امام بناء الثقة لدى الجانب العربى لدخول مفاوضات مباشرة ، ولقد جاء ذلك واضحا فى الكلمة التى القاها كينيث دام مساعد وزير الخارجية الأمريكى أمام مجلس الشئون الدولية فى مدينة سانت لويس فى تاريخ ١١ نيسان ابريل عام ١٩٨٣ حيث قال :

« أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترفض كليا اقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفى نفس الوقت ترفض ضم هذه المناطق الى اسرائيل أو بقائها تحت سيطرتها ، وتنظر الولايات المتحدة بعين العطف لتطبيق الحكم الذاتى فى هذه المناطق ، وسوف لا ندعم اقامة المزيد من المستوطنات خلال الفترة الانتقالية ، لأنها ليست ضرورية لأمن اسرائيل ، أما بالنسبة للقدس ، فاننا نؤيد بقاءها موحدة ، أما وضعها النهائى فسوف يتقرر فى المفاوضات بين اسرائيل وجيرانها » .(٢٨)

وفى شهر تشرين ثانى نوفمبر عام ١٩٨٢ وخلال زيارة اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل آنذاك الى الولايات المتحدة ، قال جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى :

---

(24) Ibid. P. 145.

(25) Department of State Bulletin. October 1982. pp.5-7.

(٢٦) خطاب الرئيس ريجان فى الأول من ايلول عام ١٩٨٢ اذاعة التليفزيون الأردنى كاملا فى تاريخ ١٩٨١/٩/٢ .

(27) Department of State Bulletin. October 1982. pp. 1-4.

(28) Department of State Bulletin. June 1983. PP. 57-60.

« أن طلب أزالة المستوطنات غير عملى ، لكننا نطالب بعدم اقامة المزيد منها وتجميد ما هو موجود . »(٢٩)

من هنا فان الادارة الأمريكية فى فترة الرئيس ريجان ، تبنت نظرة مختلفة عن الادارات السابقة ، فهى تسعى لايجاد حل للصراع العربى ـ الاسرائيلى من خلال تجزئة السيادة فليس هناك امكانية لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره أو اقامة دولة مستقلة ، وما تحاول الولايات المتحدة فرضه هو ايجاد صيغة من صيغ الحكم الذاتى يبقى لاسرائيل سيطرتها الفعلية على المناطق المحتلة وذلك بمشاركة الأردن والفلسطينيين . الأمر الذى يرفضه كل العرب ، والذى لا يحقق أدنى المطالب التى يسعى لتحقيقها المعتدلون من العرب .

أما بالنسبة لاسرائيل فلقد أصبح واضحا أن هدفها النهائى يكمن فى تكريس مبدأ أرض اسرائيل التى تقطنها أقلية عربية ، تتمتع فى أفضل الحالات بادارة شئون السكان وليس التى يسكنون عليها .

ج ـ الولايات المتحدة والاستيطان : حكومة الوحدة الوطنية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ :

فى شهر أيلول سبتمبر من عام ١٩٨٤ شكلت الاحزاب السياسية الرئيسية فى اسرائيل حكومة وحدة وطنية تراسها زعيم حزب العمل شمعون بيرس وذلك بالاتفاق مع الأحزاب المكونة للتكتل « الليكود » ، وبعد ذلك بثلاثة أشهر تم اعادة انتخاب الرئيس الأمريكى رونالد ريجان لفترة ثانية .

واعتقدت الولايات المتحدة أن وجود شمعون بيرس فى السلطة سوف يساعد على تكثيف الجهود للتوصل الى صيغة حل تقوم على أساس اعادة توزيع الأدوار فى ادارة المناطق المحتلة على أساس تقييم السيادة بين الأردن واسرائيل .

وحاولت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال توقيع « اتفاق عمان » الموقع بينهما فى ١١ شباط فبراير ١٩٨٥ ، ايجاد أسس مرنة من شأنها اثبات مصداقية العرب الحريصة على السلام .الا أن النوايا الاسرائيلية ـ الأمريكية ظهرت واضحة من خلال رفض كافة بنود هذا الاتفاق ، فلقد استمر شمعون بيرس رئيس الوزراء الاسرائيلى فى اقامة المستوطنات وزيادة عدد سكانها وتوسيع ماهو قائم منها . ويقول البروفسور ايمانويل سيفان مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلى للشؤون العربية ان هناك أربعة مستويات لعملية الضم الزاحف فى عهد« حكومة الوحدة الوطنية » ، حيث يقول :

« أن الادارة الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة قد تطورت وأنها تتطفل أكثر من ذى قبل فى حياة السكان العرب وأن نسبة زيادة عدد الاسرائيليين فى هذه الادارة بالمقارنة مع الموظفين العرب لم تكن فى مصلحة العرب » .

ويضيف سيفان :

« لقد اقيمت المستوطنات الجديدة فى عهد بيرس وتزايد عدد المستوطنين فى ضواحى القدس « معالية أدوميم » و « كفار سابا » و « قرنى شومرون وأربيل » حيث تزدهر الحياة فيها باطراد وقد أضيف اليها تسعة آلاف مستوطن فى عام ١٩٨٥ وبالاضافة الى ٤٦٠٠ منزل جديد . »

واشار سيفان :

« الى زيادة شق وبناء الطرق الجديدة بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ، وبين مدن الضفة ذاتها لأسباب امنية وغير أمنية كطريق ألون اضافة الى ربط التيار الكهربائى الاسرائيلى بالقرى والمدن العربية » .

أما المستوى الرابع الذى تحدث عنه المستشار فهو الدمج الاقتصادى حيث قال :

« هناك نقطة الدمج الاقتصادى حيث أن ٤٠ فى المائة من القوى العاملة فى الضفة يدفعون ضرائب الدخل الى الحكومة الاسرائيلية التى تعيد قسما ضئيلا منها على شكل مساعدات للادارة المدنية . كذلك فان الأسواق العربية أصبحت مستهلكا كبيرا للبضائع والمنتجات الاسرائيلية التى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار سنويا بينما تستورد اسرائيل من الضفة والقطاع ما يعادل مبلغ ٢٠٠ مليون دولار فقط » .(٣٠)

ويتضح لنا من أقوال مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية ، أن سياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة لم تتغير فى عهد شمعون بيرس أو فترة رئاسة حزب العمل ، والذى تغير هو فقط أسلوب معالجة مسألة التعامل مع الأراضى المحتلة وسكانها .

اما الولايات المتحدة الأمريكية : فلقد استمرت بسياسة الرئيس ريجان تقوم على أساس عدم اقامة

---

(29) Sarah Graham Brown. «Likud's War for Greater Israel». Middle East International. No. 111. 1984. P. 23.

(٣٠) جريدة القدس ، «الضم الزاحف للضفة الغربية والقطاع كما يراه مستشار رئيس الوزراء الاسرائيلى لشؤون العربية عدد ٥٩١٧ ١٩٨٦/٣/١٧ .

المزيد من المستوطنات الا أن ازالة ماهو قائم منها اصبحت مسالة غير عملية(٣١) ، اى أن المستوطنات القائمة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية كسبت صفة الشرعية من خلال تكريس مبدأ الأمر الواقع .

وتعدى موقف الولايات المتحدة تجاه الاستيطان الصهيونى مسألة اللغويات ففى شهر أيار مايو عام ١٩٨٥ طرح شيخان جمهوريان مشروع قرار على مجلس الشيوخ الأمريكى ينص على اقرار مساعدات مالية مباشرة للمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة . ونص التعديل الذى عرف بأسم هلمز ـ هاتشت ، نسبة الى السناتور الجمهورى جسى هلمز والسناتور شيك هاتشت على :

« حيث أن مبلغ ١٧ مليون دولار تقدم سنويا لمنظمات تطوعية أميركية لدعم مشاريع تطويرية فى الضفة والقطاع ، فان جزءا من هذا المبلغ يجب أن يقدم للمستوطنين اليهود الذين يعيشون هناك وبما أن عددهم يشكل ٥ فى المائة من مجموع السكان فان ٥ فى المائة من هذا المبلغ يجب أن يخصص للمستوطنين اليهود » .(٣٢)

ومع أن هذا الاقتراح واجه فشلا عند التصويت عليه ، الا أن ذلك يوضح التوجهات المستقبلية للسياسة الأمريكية المتعلقة بالاستيطان وان كانت المواقف الأمريكية اليوم لاتقر بعدم شرعية الاستيطان ، وتطلب بعدم اقامة المزيد منها ، فان طرح مثل هذه الاقتراحات يشكل مرتكزا لما تعتقده أمريكا بأن الضفة الغربية وقطاع غزة قد أصبحتا جزءا من اسرائيل وأن المستوطنين فيها لهم الحق فى الحصول على المساعدات التى تساعدهم على تطوير أنفسهم . وان كانت الحكومة الاسرائيلية ترفض حاليا مبدأ ضم المناطق المحتلة رسميا ، فان الضم الفعلى قد أصبح حقيقة واقعة . مما يعنى أن الضفة والقطاع سوف تشهدان أساليب جديدة فى مقاومة الاستيطان واليهود والاقتلاع ، وذلك ردا على سياسة أميركا الهادفة حاليا الى تطوير أوضاع السكان العرب على اعتباره الحقيق المدنية ،وليس الوطنية مما يعنى أنها بدأت تقر بمبدأ كون العرب أقلية تعيش ضمن حدود اسرائيل الكبرى .

تتبعنا فى هذا الجزء مواقف الحكومات الأمريكية المتعاقبة تجاه الاستيطان الصهيونى فى المناطق العربية المحتلة ، ولاحظنا أن المواقف الأمريكية وان تغيرت فى الظاهر أو فى مسالة اللغويات فانها ومنذ عام ١٩٦٧ سارت فى اتجاه التأييد الضمنى للاستيطان واقرار احتلال أراضى الغير بالقوة ، ومع أن الادارة الأمريكية المتعاقبة كانت تصر دوما على أن المساعدات الأمريكية يجب أن تنفق داخل حدود اسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ ، الا أنها لم تقم بأى جهد للتأكد من ذلك أو منع انفاقها فى تغيير المعالم الحضارية والسكانية للمناطق المحتلة .

وسوف نخصص الجزء القادم لمواقف دول العالم تجاه الاستيطان ، وذلك من خلال فحص مواقف مختلف دول العالم وتصويتها على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالاستيطان .

القسم الثانى :

الأمم المتحدة والاستيطان :

١) مبدأ استمرار الاستيطان :

بعد انتهاء حرب حزيران يونيو بأسبوع واحد وبالتحديد فى ١٤ حزيران يونيو ١٩٦٧ قدم وزير الخارجية السوفياتى أنذاك أندريه جروميكو طلبا الى السكرتير العام للأمم المتحدةيوثانت لعقد جلسة طارئة للجمعية العمومية للبحث فى سبل ازالة آثار العدوان الاسرائيلى على الدول العربية وتأمين انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها من كل من مصر وسوريا والأردن . وجاء هذا الطلب السوفياتى فى اعقاب رفض مجلس الأمن لمشروع قرار سوفياتى يدين اسرائيل وتصرفاتها العدوانية ويطالب بانسحابها الى خطوط الهدنة المحددة فى عام ١٩٤٨ .(٣٣)

وتمت الموافقة على الطلب السوفياتى بتأييد دول الكتلة الشرقية وغالبية دول آسيا وافريقيا والدول العربية وفرنسا ، بينما عارضت الولايات المتحدة الطلب السوفياتى وتمثل موقف بريطانيا بالالتزام بقرار الأغلبية ، وتم افتتاح الجلسة الطارئة للجمعية العمومية فى ١٩ حزيران يونيو عام ١٩٦٧ بحضور عدد من ملوك ورؤساء دول العالم . وخلال المناقشات اتضحت مواقف دول العالم تجاه مسألة احتلال أراضى الغير بالقوة . وانقسم العالم الى قسمين قسم يطالب بانسحاب غير مشروط من كافة الأراضى المحتلة والقسم الآخر ربط مسألة الانسحاب بشروط على راسها اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل وانهاء حالة الحرب .

وكان الاتحاد السوفياتى ودول الكتلة الشرقية ـ باستثناء رومانيا ـ ومعظم دول افريقيا وآسيا مع

---

(٣١) انظر اقوال جورج شولتز وزير الخارجية الامريكى فى :
The Middle-East, Jan. 1984. P.22-25.

(٣٢) لمزيد من المعلومات انظر :
The Jerusalem Post. May 15. 1985.

(33) Keesings Contemporary Archives. July 22-29. 1967. p. 22153

جدول رقم (١)[٣٤]

ع مع س ضد ١ امتناع عن التصويت

ع	ع	ع	س	س	س	١
افغانستان	غينيا	نيجيريا	الأرجنتين	غانا	بيرو	ج افريقيا الوسطى
الجزائر	هنغاريا	باكستان	استراليا	جواتيمالا	الفلبين	تشاد الصين الوطنية
بلغاريا	الهند	ايران	النمسا	هندوراس	توجو	داهومي
بورما	اندونيسيا	بولندا	باربادوس	جابانا	السلفادور	اثيوبيا
بروندى	العراق	رومانيا	بلجيكا	ايسلندا	ترايندا وتاباجو	فنلندا
كمبوديا	اليابان	السعودية	بوليفيا	ايرلندا	بريطانيا	ساحل العاج
الكاميرون	الأردن	السنغال	بوتسوانا	اسرائيل	الولايات المتحدة	كينيا
الكونجوبرازفيل	الكويت	الصومال	البرازيل	ايطاليا	اوروجواى	لاوس
اليونان	لبنان	الاتحاد السوفيتى	كندا	جامايكا	فنزويلا	مالطا
الكونجو كنشاسا	ليبيا	اسبانيا	تشيلى	ليستو		النيجر
كوبا	ماليزيا	السودان	كولومبيا	لوكسمبرج		رواندا
قبرص	موريتانيا	سوريا	كوستاريكا	مدغشقر		سيراليون
تشيكوسلوفاكيا	مالى	تانزانيا	الدانمارك	ملاوى		سنغافورة
فرنسا	مونغوليا	تونس	ج الدومينيكان	المكسيك		جنوب افريقيا
جابين	المغرب	تركيا	اكوادور	هولندا		السويد
	يوغوسلافيا	اوغندا	جامبيا	نيوزلندا		تايلاند
	زامبيا	اوكرانيا		نيكاراجوا		فولتا العليا
	اليمن	مصر		النرويج		نيبال
				بنما		البرتغال
				باراجواى		
				ليبيريا		

الانسحاب غير المشروط ، بينما وقفت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ـ باستثناء فرنسا واليونان ـ وأمريكا اللاتينية ـ باستثناء كوبا ـ وكندا ونيوزلندا واستراليا مع الانسحاب المشروط .

ونستطيع معرفة مواقف دول العالم تجاه مسألة احتلال اراضى الغير بالقوة من خلال متابعتنا لمشروع القرار اليوغسلافى ومشروع القرار اللاتينى . حيث طالب مشروع القرار المقدم من يوغوسلافيا بانسحاب اسرائيل الى حدود ماقبل الخامس من حزيران يونيو عام ١٩٦٧ دون اشتراط مبدأ المفاوضات المباشرة أو اعتراف العرب باسرائيل .

انظر جدول رقم (١) .

كما ذكرنا فان المشروع اللاتينى اشترط انسحاب اسرائيل بمسألة اجراء مفاوضات بين العرب واسرائيل واحلال السلام الذى يضمن الأمن لكافة دول المنطقة وحريتها فى الملاحة . وتمثلت خطورة مشروع القرار اللاتينى بأن الدول التى أيدته تكون قد أيدت استمرار الاحتلال ما لم يتم اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل وما لم تعترف الدول العربية بوجود اسرائيل وهذا ماحدث بالفعل . ومع أن المشروع قد فشل فى الحصول على الأصوات المطلوبة الا ان اسرائيل تكون قد أخذت الضوء الاخضر باستمرار احتلال الأراضى العربية ما لم تتحقق شروطها .

ومع أن كافة المشاريع التى قدمت قد فشلت فى الحصول على الأصوات المطلوبة فى هذه الجلسة الاستثنائية ، الا ان الجمعية العمومية تبنت مشروع قرار باكستانى بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ٢٠ صوتا ممتنعا عن التصويت ينص على :

١) الغاء الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بتغيير وضع مدينة القدس على اعتبارها اجراءات غير شرعية .

٢) الامتناع عن القيام بأى خطوات من شأنها تغيير أوضاع القدس فى المستقبل .

وجاء تبنى هذا القرار فى الرابع من تموز يوليو عام ١٩٦٧ ردا على قرار الكنيست الاسرائيلى فى تاريخ ٢٨ حزيران يونيو عام ١٩٦٧ والذى اعتبر القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لاسرائيل والدول التى امتنعت عن التصويت كانت : استراليا ، باربادوس ، بوليفيا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كولومبيا ، كونجو كنشاسا ،

اما مشروع القرار اللاتينى فكان التصويت عليه كما يبين الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)[٣٥]

تصويت دول العالم على مشروع القرار اللاتينى

س : مع : ع : ضد .ا : امتناع التصويت

س	س	س	ع	ع	ا
الارجنتين	اكوادور	نيوزلندة	افغانستان	مالى	بورما
استراليا	اثيوبيا	نيكاراجوا	البانيا	موريتانيا	كمبوديا
النمسا	جامبيا	النرويج	الجزائر	منغوليا	فرنسا
باربادوس	غانا	بنما	بلغاريا	المغرب	جابون
بلجيكا	جواتيمالا	باراجواى	بروانديى	باكستان	اليونان
بوليفيا	جايانا	بيرو	الكونجوبرازفيل	بولندا	اسرائيل
بوتسوانا	هندوراس	الفلبين	كوبا	رومانيا	كينيا
البرازيل	ايسلندا	السلفادور	قبرص	السعودية	لاوس
الكاميرون	ايرلندا	برالين	تشيكوسلوفاكيا	السنغال	مالطا
كندا	ايطاليا	تايلاند	فنلندا	الصومال	نيبال
ج افريقيا الوسطى	ساحل العاج	توجو	غينيا	الاتحاد السوفيتى	النيجر
تشاد	جامايكا	ترايند وتوباجو	منغاريا	السودان	نيجيريا
تشيلى	اليابان	بريطانيا	الهند	سوريا	ايران
الصين الوطنية	ليسوتو	الولايات المتحدة	اندونيسيا	تانزانيا	البرتغال
كولومبيا	ليبيريا	فولتا العليا	العراق	تونس	رواندا
الكونجوكنشاسا	لوكسمبرج	اوراجواى	الأردن	يوغندا	سنغافورة
كوستاريكا	مدغشقر	فنزويلا	الكويت	اوكرانيا	جنوب افريقيا
داهومى	ملاوى		لبنان	مصر	اسبانيا
الدانمارك	المكسيك		ليبيا	اليمن	السويد
ج الدومينكان	هولندا		ماليزيا	يوغوسلافيا	تركيا
				زامبيا	

داهومى ،جابون ، ايسلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، كينيا ، ليبيريا ، ملاوى ، مالطا ، البرتغال ، رواندا ، جنوب افريقيا ، الولايات المتحدة وأوروجواى[٣٦] . ولم تعارض فى هذا القرار أى دولة وأيدته ٩٩ دولة .

ونلاحظ فى هذا المجال أن معظم دول أوروبا الغربية قد عارضت قيام اسرائيل بتغيير معالم الأرض المحتلة من خلال تصويتها مع القرار الباكستانى .

كذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتى ودول الكتلة الاشتراكية ومعظم دول أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا . ونستطيع أن نقول أن العالم أجمع ـ باستثناء الولايات المتحدة وعدد ضئيل من الديكتاتوريات ـ كانت منذ بداية الاحتلال ضد تغيير معالم الأرض المحتلة ومع مبدأ الانسحاب منها وأن اشتراط البعض مسألة اعتراف العرب باسرائيل ، الا أن ذلك لم يعن الموافقة على قيام اسرائيل بتغيير معالم الأراضى المحتلة أو التصرف بها .

العالم يحتج على الاستيطان :

كما ذكرنا فى أجزاء سابقة من هذا البحث ، فان الاستيطان الاسرائيلى فى المناطق المحتلة خلال أعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ تركز حول نقطتين أساسيتين :

١) القدس وضواحيها استنادا الى قرار ضم القدس فى تاريخ ٢٨/حزيران يونيو ١٩٦٧ .

٢) المناطق التى اعتبرتها اسرائيل أمنية ، حيث أقيمت مستوطنات فى الأغوار والهضبة السورية وكان معظمها على غرار تجربة الناحال - المستوطنات العسكرية - الزراعية .

وبعد حرب رمضان عام ١٩٧٣ ، أخذت الصورة تتغير ، فلقد بدأت الأحزاب المكونة « لليكود » بالمطالبة باقامة المستوطنات فى كافة أجزاء « اسرائيل التوارتية » بما فيها الضفة الغربية وذلك من منطلق اعتبار هذه الأراضى محررة وليست محتلة بينما أراد حزب العمل فى سياسة « الاستيطان المبرر » (حول القدس وفى المناطق الأمنية) .

فى شهر آذار مارس ١٩٧٥ شهدت قاعات الكنيست الاسرائيلى نقاشا على مطالبة الليكود باقامة المزيد من المستوطنات ، قال أجراهام أوفر وزير الاسكان الاسرائيلى أنذاك :

« لقد أقامت اسرائيل ٤٧ مستوطنة فى المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الى آذار/ مارس ١٩٧٥ ، ١٨ منها فى مرتفعات جولان ، و١٧ فى قطاع غزة وصحراء سيناء و ١٢ مستوطنة فى الضفة الغربية ، وأن هناك خطة لبناء ٢٠ مستوطنة جديدة فى عام ١٩٧٦ » .

واضاف الوزير الاسرائيلى قائلا :

« لقد أنفقت اسرائيل على هذه المستوطنات منذ عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٥ ١٠٠ مليون دولار أمريكى ، منها مايقارب النصف على الاستيطان فى هضبة الجولان »[٣٧] .

وكانت سياسة الحكومة الاسرائيلية ترتكز آنذاك على الاستيطان القائم على أسس أمنية كما حددها رئيس الوزراء الاسرائيلى فى تلك الفترة اسحق رابين . وكانت قرارات الأمم المتحدة حتى تلك الفترة تتحدث بالعموميات وتتلخص فى ادانة مبدأ الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة .

وفى شهر آذار مارس عام ١٩٧٦ طرحت قضية الاستيطان على مجلس الأمن بشكل واضح ومحدد ، وطرح مشروع قرار على مجلس الأمن طالب اسرائيل بالتوقف عن تغيير معالم الأراضى المحتلة والاستيلاء على أراضى العرب واقامة المستوطنات فى هذه الأراضى ، الا أن الولايات المتحدة استخدمت حقها ونقضت القرار فى الوقت الذى وافقت عليها بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتى والصين .[٣٨]

وبعد مناقشات مكثفة حول موضوع الاستيطان الصهيونى أصدر رئيس مجلس الأمن فى ذلك الوقت مندوب فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة والذى أصبح وزير خارجيتها فيما بعد بيانا فى شهر أيار مايو عام ١٩٧٦ باسم اغلبية أعضاء مجلس الأمن اعتبر فيه الاستيطان الصهيونى عقبة فى طريق السلام ، وطالب البيان اسرائيل بالالتزام بميثاق جنيف الذى نص على عدم جواز نقل السكان فى المناطق المحتلة وابعادهم وتغيير المعالم السكانية . ورفضت الولايات المتحدة على لسان مندوبها الدائم آنذاك وليام سكرانتون تأييد ما جاء فى البيان[٣٩] .

وبعد أقل من ستة أشهر على هذا البيان ، أصدر مجلس الأمن فى شهر تشرين ثانى/نوفمبر بيانا جماعيا وبموافقة الولايات المتحدة أكد فيه على عدم جواز تغيير المعالم السكانية والدينية والثقافية للمناطق المحتلة ، وأعاد الى الأذهان أن المستوطنات الاسرائيلية غير قانونية وتعتبر عقبة فى طريق السلام .[٤٠] ورفضت الحكومة الاسرائيلية هذا البيان جملة وتفصيلا ، أما على صعيد تغيير موقف الولايات المتحدة فيمكن تفسيرة على انه ارضاء للخطوات السياسية التى كانت تعدلها مصر بالتعاون مع الولايات المتحدة والتى أسفرت بعد أقل من عام عن زيارة الرئيس أنور السادات لاسرائيل ، ومن الجدير بالذكر أن مصر هى التى قدمت مشروع البيان لمجلس الأمن .

وخلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العمومية للأمم المتحدة لعام ١٩٧٦ اتخذت مجموعة قرارات ادانت فيها سياسة الاستيطان الصهيونى واعتبرته غير شرعى وعقبة على طريق السلام .

وكان موضوع الاستيطان من أهم نقاط البحث على جدول أعمال لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة التى اجتمعت فى جنيف فى شهر شباط/فبراير عام ١٩٧٧ وطالبت اللجنة اسرائيل بتطبيق مواثيق « جينف فيما يتعلق بالأراضى المحتلة وخاصة بتغيير المعالم السكانية ومصادرة الأراضى ، وصوتت لصالح القرار ٢٣ دولة عارضت ثلاث دول هى الولايات المتحدة وكندا وكوستاريكا بينما امتنعت عن التصويت كل من النمسا

(37) Keesings Contemporary Archives. Sept 1-7. 1975. P. 27312
(38) Keesings. Nov. 5. 1976. P. 28034.
(39) Ibid.
(40) Keesings. June 10. 1977. P. 28391.

وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا والسويد واورجواى .[41]

وبعد فوز الليكود فى الانتخابات الرئاسة عام ١٩٧٧ ، اقرت دول المجموعة الاوروبية فى ٢٩ حزيران يونيو عام ١٩٧٧ بيانا أكدوا فيه عدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة ، وطالبوا اسرائيل بانهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وعلى رأسها حقهم فى اقامة وطن .[42]

وشهدت فترة مجىء « الليكود » الى السلطة فى اسرائيل هجمة استيطانية وتعتبر استكمالا لما بدأه حزب العمل ، الا ان سياسة « الليكود » كانت أكثر وضوحا من حيث اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة اجزاء لا تتجزأ من أرض اسرائيل ، وكان ذلك واضحا من خلال طرح مفهوم الحكم الذاتى بعد زيارة أنور السادات لإسرائيل فى أواخر عام ١٩٧٧ ، حيث طرحت اسرائيل مبدأ فصل السكان عن الأرض ومنح السكان حكما ذاتيا مع بقاء الأرض والموارد الطبيعية تحت سيطرة وتصرف اسرائيل .

وخلال الأيام الأولى لحكومة « الليكود » الأولى تم تعيين أريل شارون مسئولا عن اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان واعلن شارون فى شهر أيلول- سبتمبر عام ١٩٧٧ عن انه قدم خطة لمناحيم بيجن رئيس الوزراء الاسرائيلى آنذاك تضمنت توطنين مليونى اسرائيلى فى المناطق المحتلة على مدى مرحلة العشرين عاما القادمة واقامة مشاريع طرق وتكثيف الاستيطان لحصر السكان العرب .[43]

وخلال المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية استمرت الهجمة الاستيطانية التى أعلن فيها عن قيام مستوطنة « معالية أدوميم » (أصبحت الآن أكبر مستوطنة اسرائيلية واقيمت على أراضى عربية تابعة لقريتى أبو ديس والعيزرية فى منطقة القدس) ، وعن عدد آخر من المستوطنات فى منطقة نابلس ورام الله والخليل وبيت لحم وقطاع غزة وهضبة الجولان ، وكانت دول العالم بما فيها الولايات المتحدة تدين هذه الخطوات الاسرائيلية وتعتبرها عقبة على طريق السلام .

وخلال الأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات كررت مواقفها فى الأعوام السابقة التى أدانت المستوطنات وتغيير المعالم السكانية للمناطق المحتلة .

وعلى قرب موعد الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة غير الرئيس كارتر موقفه تجاه الاستيطان حيث أعلن فى منتصف عام ١٩٨٠ عن حق اليهود فى العيش فى الضفة الغربية ، وأضاف ان الاستيطان الاسرائيلى لم يعد ضروريا لأمن اسرائيل .[44] وفى تلك الفترة أعلن مناحيم بيجين عن نية الحكومة الاسرائيلية فى اقامة عشر مستوطنات جديدة . أما بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية فلقد أصدرت دول السوق بيان البندقية فى ١٣ حزيران يونيو عام ١٩٨٠ ، ونص البند التاسع من هذا البيان على ما يلى :

« ان دول المجموعة التسع تطالب اسرائيل بضرورة وضع حد لاحتلالها للمناطق التى احتلتها فى حرب عام ١٩٦٧ ، كما فعلت فى جزء من صحراء سيناء . وتعبر دول المجموعة عن قناعتها بان المستوطنات الاسرائيلية تعتبر عقبة فى طريق السلام فى الشرق الأوسط . كما تؤكد دول المجموعة على ان اقامة المستوطنات ونقل السكان مسائل غير قانونية حسب القوانين الدولية .[45] »

أما على صعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة فلقد اتخذت قرارا فى دورتها الرابعة والثلاثين المنعقدة فى نهاية عام ١٩٧٩ ، ادانت فيها اتفاقات كامب ديفيد وكافة الاتفاقات الجزئية التى تتم خارج اطار الأمم المتحدة ومن دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيدت مشروع القرار « ٦٥/٣٤ ب » ٧٥ دولة وعارضته ٣٣ دولة على رأسها الولايات المتحدة واسرائيل ومعظم الدول الغربية وامتنعت عن التصويت ٢٧ دولة منها فرنسا واليونان واليابان واسبانيا .[46] واكدت الجمعية العامة على ادانتها للاستيطان واستمرار الاحتلال .

وفى دورتها الخامسة والثلاثين التى انعقدت فى أواخر عام ١٩٨٠ اصدرت الجمعية العامة مجموعة من القرارات أهمها القرار ١٦٩/٣٥ F الذى اعتبر قرار اسرائيل ضم القدس ونقل الوزارات اليها قرارا لاغيا

---

(41) Keesings Contemporary Archives. June 10. 1977 P. 28391.

(42) Elizabeth Monroe. «The West Bank-Palestinian or Israeli» Middle-East Journal. Vol. 31. No. 4. 1977. P. 409.

(43) Keesings Contemporary Archives. Aug 25. 1978 P. 29154.

(44) Near East Report Vol.24. No. 25. 1980 P. 119.

(45) Near East Report Vol. 24. No. 25. 1980. P.120.

(46) Keesings Contemporary Archives. May 2. 1980. P. 30221.

باستثناء اليونان التى صوتت لصالح القرار .[٤٩]

وفى عام ١٩٨٣ اتخذت الجمعية العام للأمم المتحدة عددا من القرارات أهمها قرار ٧٩/٣٨ د . الذى أدان تسليح المستوطنين الاسرائيليين فى المناطق المحتلة . واعتبر القرار أن كافة التغييرات السكانية والحضارية فى المناطق المحتلة هى اجراءات لاغية وغير قانونية ، ولم تصوت ضد هذا القرار الا اسرائيل .[٥٠]

وخلال اعوام ١٩٨٤ و١٩٨٥ اتخذت الجمعية العامة قرارات مشابهة أدانت فيها الاستيطان والتغييرات السكانية والجغرافية التى تحدثها اسرائيل فى المناطق المحتلة ، ومما هو جدير بالذكر ان دول المجموعة الأوروبية وفى اجتماع وزراء خارجية المجموعة الذى عقد فى شهر آذار مارس عام ١٩٨٤ ، أصدرت بيانا طالبت فيه بضرورة انسحاب اسرائيل من المناطق التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، والتوقف عن بناء المستوطنات التى تعتبر عقبة رئيسية على طريق السلام .[٥١]

نلاحظ من كل ما تقدم ان قرارات المنظمة الدولية فيما يختص بموضوع الاستيطان ومواضيع تغيير المعالم السكانية والجغرافية للمناطق المحتلة مثله مثل باقى قرارات المنظمة الدولية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط ، قرارات تنتهى فى نهاية المطاف الى الأرشيف لتصبح موضع اهتمام الباحثين والأكاديميين . وفيما يختص بالاستيطان فان دول العالم مازالت تعتبره مخالفا للقوانين والأعراف الدولية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، وان استمرت الأوضاع على ما هى عليه وخاصة فيما يتعلق بالضعف والعجز والتمزق العربى فان دول العالم ستحذو حذو الولايات المتحدة فى الموافقة على حق اليهود فى الاستيطان فى المناطق المحتلة تلك الحقيقة التى لا تستطيع ان تغيرها أو تلغيها كافة قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية .

خلاصة :

يبلغ عدد المستوطنات التى أقامتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة فى المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى بداية شهر تشرين أول أكتوبر ١٩٨٦ مائة وتسعة وثلاثين مستوطنة يقطنها حوالى ٦٠ ألف مستوطن صهيونى ، وهناك مخطط للوكالة اليهودية يقضى باقامة ١٦٥ مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية

وغير شرعى ويخالف القانون الدولى ، وصوتت الى جانب القرار « ٤٣ » دولة وعارضته اسرائيل بينما امتنعت عن التصويت أربع دول منها الولايات المتحدة الأمريكية .[٤٧]

وعلى صعيد مجلس الأمن فلقد اتخذت مجموعة من القرارات عام ١٩٨٠ أهمها القرار « ٤٦٥ » ، والذى طالب اسرائيل بتقويض ما هو قائم من المستوطنات وان تكف عن بناء مستوطنات جديدة فى المناطق المحتلة بما فيها القدس . الا ان الولايات المتحدة سرعان ما أعلنت عبر المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض ان تصويتها الى جانب القرار « ٤٦٥ » كان غلطة وان موقفها كان يجب أن يكون بالامتناع عن التصويت . وخلال نفس الفترة أصدر عن مجلس الأمن القرار « ٤٧٦ » بموافقة ١٤ دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، ونص القرار على اعتبار كافة التغييرات التى تمت فى مدينة القدس لاغية وغير قانونية .

وخلال عام ١٩٨١ كانت هناك مجموعة من القرارات للجمعية العامة ومجلس الأمن أهمها قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٦/٣٦ ب الذى نص على اعتبار القرار الاسرائيلى بضم هضبة الجولان السورية المحتلة وتطبيق القانون الاسرائيلى عليها لاغيا وغير قانونى وقد صوتت الى صالح القرار ١٢١ دولة وعارضته كل من اسرائيل والولايات المتحدة فقط ، كما اصدرت الجمعية قرار رقم « ١٢٠/٣٦ E » الذى نص على اعتبار قرار اسرائيل ضم القدس وكذلك كافة التغييرات السكانية قرارا لاغيا وغير قانونى وقد عارض القرار ايضا كل من الولايات المتحدة واسرائيل فقط .[٤٨]

وفى عام ١٩٨٢ وصف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الاسرائيلى بضم هضبة الجولان على انه قرار عدوانى ودعا القرار الى عزل اسرائيل وعدم تزويدها بالسلاح او شراء الاسلحة . منها ، ودعا القرار كذلك الى وقف المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية عن اسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها ، واضاف القرار ان تحقيق السلام لا يمكن ان يتم الا من خلال انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وعارضت القرار الى جانب اسرائيل ، الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية

---

(47) Keesings Contemporary Archives. May 22. 1981, P. 30870.
(48) Keesings Contemporary Archives. April. 9. 1982. P. 31422.
(49) Keesings Contemporary Archives. Jan. 1983, P. 3194.
(50) Keesings Contemporary Archives. April. 1984, P. 32826.
(51) Keesings Contemporary Archives. July. 1984. P. 32986.

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يوليو ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاستيعاب ١,٣ مليون مستوطن في نهاية العام ٢٠١٠ .(٥٢)

وقد بلغ مجموع الأراضي التي صادرتها اسرائيل في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى بداية شهر تشرين أول اكتوبر ١٩٨٦ ٢,٧١٧,٧٧٢ دونم ، من مساحة الضفة البالغة ٥,٥٧٢,٠٠٠ أي ما يقارب ٥٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية . مما يدل بوضوح على أن الاستيطان ليس ظاهرة مرحلية بل يمكن اعتبارها ظواهر مستقبلية .

أما على صعيد مدينة القدس والتي كان مخططا لها مساحة ٦٢ الف دونم قبل الخامس من حزيران يونيو عام ١٩٦٧ ، فلقد صادرت اسرائيل ما مجموعة ٥٦ الف دونم اقامت عليها ٣٥ مستوطنة يقطنها ٩٠ الف مستوطن .(٥٣)

يتبين لنا من هذه المعلومات الأولية ان اسرائيل وبدعم مباشر من الولايات المتحدة تسعى وتخطط لتحقيق مبدأ الفصل بين السكان والأرض الذي طرحه مناحيم بيجن اثناء مفاوضات كامب - ديفيد والذي يطرحه شمعون بيرس وزير خارجية اسرائيل ورئيس وزرائها بالوكالة من منظار مبدأ الفصل بين السيطرة الأمنية والادارة الذاتية ، أي مبدأ الفصل بين السكان والأرض ، على ان تكون الأرض جزءا من أرض اسرائيل الكبرى ويدير العرب القاطنون عليها شؤونهم بانفسهم ، أي بمعنى آخر تطبيق مبدأ اقتسام السيادة بين اسرائيل وشركاء عرب يقبلون بمبدأ استمرار الاحتلال ، من خلال نزع صفة الاحتلال عن البقاء الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة .

وخلال مشروعه الذي طرح عام ١٩٨٢ طرح الرئيس ريجان ما أسماه « بتحسين ظروف المعيشة » هذا الشعار البراق الذي يحاول تشريع وتبرير الاحتلال ، فالاحتلال وتحسين ظروف المعيشة متوازيان لا يمكن ان يلتقيا ، حيث ان الاحتلال يعني اخضاع شعب لارادة وسيطرة آخرين عن طريق القوة ، ولا يمكن أن يكون الاحتلال يعني اخضاع شعب لارادة وسيطرة اخرين عن طريق القوة ، ولا يمكن ان يكون الاحتلال ليبراليا ، ولا يمكن الحديث عن التنمية وتحسين ظروف المعيشة دون محاولة توضيح أن السبب الرئيسي لسوء الأوضاع يعود في الأساس لوجود الاحتلال .

قلنا ان دول العالم جميعها باستثناء الولايات المتحدة تعتبر الاحتلال ومصادرة الأراضي والاستيطان مظاهر غير شرعية وغير قانونية ، ومن خلال طرح شعار التنمية وشعار الفصل بين الادارة الذاتية والسيطرة الأمنية . يعني بالأساس ابتزاز اعتراف بان الأرض اسرائيلية في الأساس وان السكان يشكلون اقلية غير يهودية تعيش على ارض اسرائيل ، وان تم ذلك فان ذلك يعني ان لاسرائيل الحق في التصرف في هذه الأراضي وان اقامة المستوطنات مشروعة ومصادرة الأراضي ليست مصادرة بل استعادة .

ان حكومة الوحدة الاسرائيلية المؤلفة من حزب العمل وتكتل الليكود . تعتنق وتؤمن بنفس المبادىء والأهداف فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة ، على اعتبار هذه الأراضي جزءا لا يتجزأ من أرض اسرائيل . وتبحث حكومة الوحدة الاسرائيلية بمساعدة ومساندة الولايات المتحدة عن شركاء عرب لاقناعهم بضرورة القبول بمبدأ اقتسام السيادة أو اتاحة المجال لاسرائيل باستمرار سيطرتها على المناطق المحتلة دون ان يكون ذلك تحت اسم « الاحتلال » ، ومما يدعو للقلق أن بريطانيا والمانيا الغربية وهولندا والى حد ما فرنسا يستعدون حاليا لمشاركة اسرائيل والولايات المتحدة في برنامج « الفصل بين الأرض والسكان » ، من خلال برامج التنمية وتحسين ظروف المعيشة . مع أن معظم هذه الدول حاربت وقاتلت ألمانيا النازية عندما احتلت عشر دول اوروبية بين الأعوام ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، فلم نسمع آنذاك احدا يتحدث عن ضرورة تحسين ظروف المعيشة للفرنسيين أو البلجيكيين أو النمساويين أو اليونانيين ، بل على العكس تماما كان العالم أجمع يتحدث عن ضرورة تحرير هذه الشعوب ، وعندما تم التحرير عام ١٩٤٥ ، طرحت الولايات المتحدة « مشروع مارشال » للتطوير وها هي الآن تطرح مشروع التنمية والتطوير للمناطق المحتلة قبل ان ينتهي الاحتلال وكأنها تدعو العرب للقبول بمبدأ أرض « اسرائيل الكبرى » أو ظاهرة استمرار الا تلال دون أو يكون اسمه كذلك ، وان تحقق ذلك وشاركت دول عربية في هذه المشاريع فان ذلك يعني ان كافة مواقف دول العالم التي أدانت وتدين سياسة الاستيطان كانت خاطئة ، اذ انه اذا كانت الأرض اسرائيلية بناء على طرح الولايات المتحدة واسرائيل من خلال مشاريع اقتسام السيادة ، فان الاستيطان سيصبح اعمارا وان المصادرة سوف تصبح استعادة وان المواطنين الفلسطينيين سيصبحون جالية أو اقلية تعيش على ارض الغير ، وان هذه الأرض ليست عربية أو فلسطينية وليست محتلة ولكن محررة كما يقول اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل الحالي . من كل ذلك فان على العالم العربي ان يتنبه لخطورة هذا الطرح وان نعمل على مقاومته

(٥٢) تقرير اسرائيل نشرته صحيفة . القدس . المقدسية في التاسع من تشرين ثاني عام ١٩٨٥
(٥٣) نفس المصدر .

المصدر : مجلة العلوم الاجتماعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٨٧

يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين

عبدالمالك خلف التميمي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

مقدمة

لا تزال هناك قضايا عديدة في تاريخنا لم يتناولها الباحثون حتى الآن، وستبقى كذلك فترة ليست قصيرة لما يزخر به هذا التاريخ على مختلف العصور بالأحداث والتجارب الهامة، وإن بحثها علميا سيساعد على صياغة الحاضر والمستقبل والتأثير فيهما.

وقد يستغرب الكثيرون عندما يعلمون أن موضوعاً مثل «يهود الهند وهجرتهم إلى فلسطين» لم يبحث من قبل، ويدلنا ذلك على أن موضوعات هامة في تاريخنا لا تزال أحداثها وظروفها وملابساتها غير معروفة مما يستدعي تطويرا حقيقيا في البحث العلمي في جامعاتنا ومراكز الأبحاث في أقطارنا العربية.

وتشمل هذه الدراسة الموضوعات التالية:

«يهود الهند» وجودهم في تلك البلاد، فئاتهم التي تشكل تلك الجماعة، والأصول التي جاءوا منها، والدور الذي لعبته تلك الفئات في تاريخ الهند، ثم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتشكل مدخلا لطبيعة هجرة يهود الهند. والنقطة الثالثة التي تعالجها الدراسة «هجرة يهود الهند إلى فلسطين» ودوافع تلك الهجرة، ودور كل من الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني في دعم وتشجيع هجرة يهود الهند إلى فلسطين. لقد اعتمدت الدراسة

على وثائق بريطانية هامة، وعلى دراسات نادرة عن يهود الهند وتكوينهم الاجتماعي. وتجدر الاشارة في البداية إلى قلة المصادر التي تناولت هذا الموضوع.

وهذه الدراسة محاولة في البحث عن الهجرة اليهودية من منطقة ترتبط مع العرب في أقطارهم بعلاقات اقتصادية وسياسية عريقة هي شبه القارة الهندية، وكانت تشترك مع الأقطار العربية في الوقوع تحت سيطرة الاستعمار الغربي، كما أن الشعب الهندي عانى تخلفا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا شأنه في ذلك شأن شعبنا العربي، وهذا يعني أن هناك هموما مشتركة بين العرب والهنود، وتاريخا حافلا بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية عبر العصور (Ahmed, 1969: 66-93).

يهود الهند ـ التكوين الاجتماعي والاقتصادي:

في الهند جماعة يهودية عاشت ـ ولا تزال ـ لعدة قرون، وهي جماعة صغيرة قياسا على الجماعات الأخرى التي يتكون منها الشعب الهندي. لقد استقرت على الشاطىء الغربي للهند منذ القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي، ويعتقد بعض الباحثين أنها جاءت إلى تلك المنطقة منذ أن تهدمت أورشليم (القدس) على يد الرومان في التاريخ القديم.

وقد بدأت علاقة اليهود بالهند لأول مرة في القرن الثاني الميلادي عندما طردوا من أثيوبيا والامبراطورية الفارسية(١) فسكن بعضهم شبه القارة الهندية، ولكن لم يبق أحد من أولئك اليهود ويعتقد أنهم انقرضوا (Benjamin, 1984: 1-6).

بعد حملة الرومان على اليهود في فلسطين في العصور القديمة وتدمير أورشليم هاجروا إلى مناطق عديدة شرقا وغربا وانتشروا في الأرض، ومن المناطق التي وصلوا إليها الجزيرة العربية وبخاصة الحجاز واليمن، كما وصلوا إلى تدمر في بادية الشام. وكان ذلك في القرن الخامس الميلادي. وتشير الوثائق التاريخية إلى أنه قبل القرن العاشر الميلادي كانت أكبر الكتل المتهودة في أوروبا هي قبائل الخزر. وهي من الأتراك المغول وطنهم في بلاد الخزر الواقعة جنوب روسيا بجوار مصب نهر الفولجا في بحر قزوين، وقد اعتنقوا الدين اليهودي في العصور الوسطى.

ويعتقد أن اليهودية دخلت هذه المنطقة في نهاية القرن الثامن الميلادي ولكنها لم تدم في الخزر إذ قضى عليها الروس في حملة أنهت مملكتهم فانتشر اليهود في مناطق أوروبا الشرقية (سوسة، ١٩٧٢: ٣٣٤ - ٣٣٧).

والسؤال المطروح عند البحث في أصل يهود الهند هو: هل جاء يهود الهند أصلا من بلاد الخزر بعد الحملة الروسية عليهم كما جاء بعضهم مهاجرا من جنوب الجزيرة العربية؟ ليس لدينا ما يثبت ذلك الآن، ولكن الأمر محتمل، فالمعلومات المتوفرة هي أن يهود الهند أصلا هاجروا إليها من الصين وفارس والعراق والشام كما سيتضح من الدراسة.

وتذكر بعض المصادر أن أهم قبيلة يهودية في الهند هي قبيلة شينلونج Shinlung وكان تعدادها مليونين، وقد هاجرت هذه القبيلة من الصين الى الهند وبورما قبل مائتي عام، واعتنق كثيرون من أفرادها الديانة المسيحية على أيدي المبشرين، ولكنهم مع ذلك ظلوا يؤكدون أصولهم اليهودية، ويشيرون في أغانيهم القبلية إلى أنفسهم باعتبارهم اسرائيليين، وتلمح تقاليدهم القديمة إلى أنها تقاليد توراتية، ويريد بعض أفراد هذه القبيلة الانضمام الى الحركة الصهيونية المعاصرة، وتقدم بعضهم فعلا بطلبات دخول «اسرائيل» (The Economist, 1985: 28 Sept).

ولكن البحث في تاريخ الجماعات اليهودية في الهند لا يقف عند حدود هذه الفترة الزمنية السابق ذكرها وهي أنها تواجدت قبل قرنين من الزمان في تلك البلاد فحسب. فهذا التحديد ينطبق على قبيلة شينلونج التي لا تمثل كل اليهود، كما أن جماعات يهودية في الهند لها تاريخ عريق ويمتد وجودها هناك إلى قرون عديدة قبل ذلك التاريخ.

الجماعة اليهودية الأولى:

تعرف هذه الجماعة باسم كوشين Cochin ، التي أقامت على ساحل ملبار، وهي تمثل الجماعة اليهودية القديمة في شبه القارة الهندية، عاشت في جنوب الهند، وهاجرت اليها منذ تحطيم أورشليم على يد الرومان في التاريخ القديم. وقد انقسموا الى اليهود البيض الذي ينحدرون من العبرانيين الأصليين، واليهود السود وهم من الهنود المحليين الذين تحولوا عن دياناتهم الأصلية الى اليهودية، ويعتقد بعض الباحثين أن اليهود البيض في الهند يتكلمون الأسبانية جيدا، وأنهم جاءوا مباشرة من فلسطين، وقد صنفوا ضمن اليهود الأسبان السفرديم (Huton, 1963: 14-15).

ان مسألة تحدث هذه الجماعة الأسبانية تثير بعض الأسئلة حول المصدر الذي قدموا منه، وتاريخ وصولهم الى الهند، فهل كان هؤلاء من يهود أسبانيا الذين خرجوا منها بعد انهيار دولة العرب في الأندلس في نهاية العصور الوسطى، وقطنوا فلسطين لبعض الوقت ثم رحلوا عنها؟ أم كانوا من الدول التي استعمرتها أسبانيا في عصر الكشوف الجغرافية؟ أم أنها جماعة

حديثة اختلطت بالجماعة اليهودية القديمة في الهند وغلبت هويتها عليها؟ هذه الاسئلة لا نستطيع الاجابة عنها الآن إذ ليست لدينا المعلومات التي توضحها، ولكن لابد من اثارتها.

ثم هناك سؤال لابد من طرحه عن التقسيم العنصري للكوشين الى يهود بيض وسود، فهل يعني ذلك أن بعضهم معترف به يهوديا من قبل «إسرائيل» أو الجماعات الدينية فيها، بينما البعض الآخر غير معترف به من بعض اليهود كما حدث بالنسبة ليهود الفلاشا الذين نقلوا من أثيوبيا الى إسرائيل؟ والجماعات اليهودية في الهند تدعي أنها تمثل اليهود دون غيرها. من المعروف أن جماعة الكوشين في الهند قد تحصنت في مدينة كوشن جنوبا(٢) في القرن الخامس عشر الميلادي بعد مهاجمتهم من قبل المسلمين الذين عرفوا لبعض الوقت باسم المورو Moors الذين جاءوا إلى مالابار من جنوب الجزيرة العربية، واستقروا هناك، وبعد ذلك هوجموا من قبل البرتغاليين.

هذه الجماعة صغيرة في حجمها ولا يزيد عدد أفرادها على ٢٥٠٠ شخص، أشار الى ذلك أحد الرحالة الهولنديين الذي زار شبه القارة الهندية في عام ١٦٨٧ عندما كان الهولنديون يحتلون منطقة صغيرة في مدينة كوش في الهند، والأرقام المتوفرة لعام ١٩٥١ تذكر أن عددهم في الهند آنذاك كان ١٧٠ شخصا فقط، وانخفاض عددهم جاء بسبب الهجرة إلى فلسطين المحتلة. وفي عام ١٩٧١ أصبح العدد ١١٢ شخصا، ويبلغ عددهم هذه الأيام ما بين ٥٠ و ٧٠ شخصا، وهم من كبار السن، الذين آثروا البقاء لأسباب اقتصادية حتى بعد هجرة أجيالهم الجديدة (Benjamin,1984: 7).

الجماعة اليهودية الثانية :

وتعرف هذه الجماعة «بني اسرائيل» (أبناء إسرائيل في العهد القديم)، ويعتقد أنهم هاجروا الى الهند في القرنين الخامس والسادس الميلادي، من الجزيرة العربية، هؤلاء اليهود يعتبرون أنفسهم ضمن القبائل اليهودية العشر التي تاهت في الأرض (Huton, 1963: 19) وقد استقرت جماعتهم على الساحل الغربي للهند جنوب بومبي، وكان أول احصاء لهذه الجماعة سنة ١٩٥١، حيث بلغ عددهم حوالي ٢٠٫٠٠٠ (عشرين الفا). ولكن هذا العدد انخفض في عام ١٩٦١ الى ١٦٫٠٠٠ (ستة عشر الفا) ويبلغ عددهم الآن حوالي ٥٫٥٠٠ (خمسة آلاف وخمسمائة) هذا الانخفاض وقع خلال عشرين عاما وجاء بصورة أساسية بسبب

الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة وهجرة عدد محدود منهم الى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

ويبلغ عدد يهود الهند من بني اسرائيل في فلسطين المحتلة الآن حوالي ٢٥,٠٠٠ (خمسة وعشرين الفا) يحاولون الاحتفاظ بشخصيتهم المميزة، ويتعبدون في معبد بني اسرائيل طبقا لما كانوا يتبعونه في الهند، وهم في «اسرائيل» يتكلمون اللغة التي كانوا يتكلمون بها في الهند، وهي الماراثية، ويستمعون الى الموسيقى والأفلام الهندية كلما أتيحت لهم الفرصة، ولكن إلى أي مدى، أو إلى متى يستطيعون الاحتفاظ بثقافتهم وتراثهم الهندي، وهم في «إسرائيل»؟ لا أحد يعرف ذلك، ولكن من المهم الاشارة إلى أن هؤلاء اليهود الهنود قد تأثروا بالغرب والحياة الغربية خاصة بعد هجرتهم (Benjamin, 1984: 6). وهم ليسوا الجماعة اليهودية الوحيدة التي تأثرت بالغرب، لكن ما هي طبيعة هذا التأثر؟ وهذه في حقيقتها ليست مشكلة نستطيع المراهنة عليها أو نستنتج منها تفكك المجتمع الصهيوني، إذ ربما كان ذلك التأثر ايجابيا بانعكاساته على خطط اليهود أو الحركة الصهيونية. وتشترك الجماعة اليهودية الثالثة مع هذه الجماعة في هذه المسألة.

الجماعة اليهودية الثالثة :

أما المجموعة الثالثة التي تكون يهود الهند فأصلها من غرب آسيا خاصة من بغداد، والذين كانوا يترددون على شبه القارة الهندية في القرن التاسع عشر كتجار، أو الباحثين عن فرص للعمل. لقد نشط هؤلاء تجاريا وأقاموا مؤسسات تجارية في الهند، وتعرف هذه الجماعة باسم البغداديين أو البغدادية على الرغم من أن عددا منهم لم يأت من بغداد بل من البصرة وسوريا وعدن وايران وأفغانستان. ولقد استقروا في بومبي وكلكتا، وقليل منهم سكن بونى Pune المكان الذي يقيم فيه الساسانيون احتفالا موسميا كل عام.

وقد حلت أفواج هذه الجماعة ـ بعد وصولها إلى الهند ـ في سرات Surat قبل القرن التاسع عشر، عندما كانت سرات وليست بومبي أكبر ميناء تجاري على الشاطىء الغربي للهند.

أما لماذا هاجرت هذه المجموعة الى الهند في القرن التاسع عشر، وما علاقة ذلك بالمد الاستعماري الغربي في ذلك القرن فمن الصعب تحليل الأسباب بعيدا عن العلاقة بين

الاستعمار الغربي وهجرة هؤلاء اليهود من بغداد والمناطق الأخرى التي تقع تحت سيطرة الاستعمار الغربي إلى شبه القارة الهندية التي كانت هي أيضا محتلة من قبل الاستعمار نفسه.

هؤلاء اليهود التجار البغداديون الذين جاءوا مبكراً - وهم أقدم اليهود التجار من العراق وشبه الجزيرة ومصر، لم يجعلوا من سرات مقرهم الدائم بل كانوا يمكثون لمدة قصيرة أو طويلة في المدن البحرية قرب بومبي ويعودون الى بلدانهم في النهاية. كانوا يتكلمون العربية والفارسية والانجليزية في الغالب، ولكن ما كان أحد منهم يتكلم الهندية كلغة وطنية كما فعلت الجماعات اليهودية الأولى مثل يهود بني اسرائيل والكوشين.

وقد قدر عدد اليهود التجار البغداديين في عام ١٩٥١ بحوالي خمسة آلاف لكن عددهم الآن لا يتجاوز مائتين وخمسين شخصا يسكنون أساسا في بومباي وكلكتا[٣] ويختلف هؤلاء عن بني اسرائيل والكوشين في مسألة الهجرة الى فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨ فمعظم المهاجرين من هذه الجماعة قد هاجروا الى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا (Benjamin, 1984:6-8).

إن هجرة اليهود البغداديين الى شبه القارة الهندية حديثة، ولكن ألا يتبادر الى الذهن احتمال أن لتلك الهجرة جذورا تاريخية تذهب بعيدا في التاريخ الوسيط والقديم؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تقتضي سؤالا آخر مؤداه: هل لهذه الهجرة علاقة بخروج اليهود من بلاد الرافدين بعد السبي البابلي في العصر القديم، أو خلال العصر العباسي ابان ازدهار الدولة الاسلامية ونمو نشاطها الاقتصادي حيث كانوا يخرجون للتجارة مع المسلمين الى الهند؟ ذلك احتمال لا نستطيع القطع به، ولكن المؤكد أن اليهود قد شاركوا المسلمين النشاط التجاري في البحار الشرقية، غير أن الفترة الزمنية بين هذه العصور شاسعة، وأن هجرة الجماعة اليهودية البغدادية حديثة وليس هناك ما يشير الى ارتباطها بيهود هاجروا من بغداد الى الهند ومكثوا فيها سواء بعد السبي البابلي، أو في العصر العباسي وتعددت أسماؤهم إلى أن استقروا على التسمية «البغدادية» عندما وفد أقرانهم في القرن التاسع عشر.

وبالرجوع الى تاريخ يهود البلاد العربية عبر العصور، والذي أرخ له الدكتور أحمد سوسه في كتابه «العرب واليهود في التاريخ» يقول «وقد ساعد موقع مناطق الآراميين على توسيع نطاق تجارتهم فاحتكروا التجارة، كما احتكروا طرق المواصلات المؤدية الى أشور شرقا والى المدن الفنيقية غربا والى آسيا الصغرى شمالا» (سوسة، ١٩٧٢ : ٥٦).

وقد تدلنا عبارة «احتكروا طرق المواصلات المؤدية الى أشور شرقا» على انتشار اليهود ومعرفتهم بالهند، ومن ثم هجرة بعضهم إليها بعد السبي البابلي أو في عصور لاحقة لأسباب اقتصادية أو سياسية. ولكن حتى إن اتفقنا على تسمية هذه الجماعة اليهودية بالبغداديين فإن ذلك لا ينفي أن تكون قد حملت إسما آخر في عصور سابقة أو أنها كانت جزءا من الجماعات اليهودية الأخرى التي هاجرت واستوطنت شبه القارة الهندية في العصور القديمة أو الوسطى، ولكن الأرجح أن هذه الجماعة قد هاجرت إلى الهند حديثا لأسباب اقتصادية.

الأوضاع الاجتماعية ليهود الهند وعلاقتهم بالاستعمار الغربي

بالقاء نظرة على الوجود اليهودي في الهند في وقتنا الحاضر نجد أن الجماعة اليهودية الأساسية في الهند هي (بني اسرائيل) وبالأصح ما تبقى منهم بعد هجرة أغلبهم الى فلسطين المحتلة. إن كل جماعة من هذه الجماعات الثلاث (بني اسرائيل، الكوشين، والبغداديين) لها شخصيتها الخاصة المميزة رغم امتزاجها بغيرها، وهناك تباين طبقي واجتماعي بين هذه الجماعات خاصة البغداديين واليهود البيض من الكوشين. ان هذه الجماعات اليهودية في الهند قد أصبحت هندية بدرجة متفاوتة، فيهود بني اسرائيل هنود أكثر من غيرهم، فهم يتحدثون اللغة الهندية ويعيشون حياة الهنود، أاما الكوشين فأقل منهم درجة في هذا السلوك، بينما البغداديون أقل الجميع اندماجا في المجتمع الهندي (Benjamin, 1984:8).

يوضح الجدول التالي عدد اليهود في الهند في الفترة ما بين ١٨٩١/١٩٦١

السنة	العدد في مدينة بومباي	العدد في المدن الأخرى
١٨٩١	٥,٠٢١	٣,٣٢٠
١٩٠١	٥٣٥٧	٣,٣١٣
١٩١١	٦,٥٩٧	٢,٩٣٢
١٩٥١	١٦,٠٨٥	١,٨٥٢
١٩٦١	١٢,٣٦٦	١,٨٥٢

Source (Benjamin, 1984: 80-81.).

وباستعراض أصحاب الديانات المختلفة في الهند تتضح لنا نسبة اليهود في الجماعات الأخرى في منطقة واحدة في عقد من الزمان.

الجماعات الدينية	١٩٦٠	١٩٧١
الهندوس	٨٨,٩٦	٨٨,٢٥
المسلمون	٥,٩٦	٦,٥٣
البوذيون	٤,٣٦	٤,٤١
المسيحيون	٠,١٤	٠,١٩
اليهود	٠,٢١	٠,٠٧

Source: (Benjamin, 1984: 101)

وقد شهدت الفترة الاستعمارية لشبه القارة الهندية مشاركة اليهود في القوات المسلحة فبعض اليهود الهنود من بني اسرائيل كانوا في الجيش الهندي تحت القيادة البريطانية، واشتركوا في الحرب العالمية الأولى. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بدأ بنو إسرائيل في الهند تجديد اتصالهم بالقوات المسلحة الهندية البريطانية، وحصل بعضهم على رتب عالية، فقد اشتركوا في الجيش لمدة قرن من الزمان تحت قيادات دول أخرى قبل إقامة دولة «إسرائيل» وكانوا مميزين بين يهود العالم (Benjamin, 1984: 18-19) .

وبتحليل الجدولين السابقين تتضح الأمور التالية :

أولا : أن الاحصائيات عن عدد اليهود في الهند ونسبتهم الى أصحاب الديانات الأخرى تغطي فترة هامة من تاريخ اليهود الحديث، فهذه الفترة قد شهدت أحداثا أهمها نشأة وتطور الحركة الصهيونية، والهجرة اليهودية الى فلسطين ثم إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين ودعمه عسكريا وسياسيا.

ثانيا : يتضح من الجدول الأول تركز اليهود في مدينة بومباي، ربما لأنها مدينة ساحلية تجارية هامة.

ثالثا : ان نسبة اليهود إلى أصحاب الديانات الأخرى هي للفترة التي حددت في الجدول رقم ٢ وأن تفوق عدد المسيحين في منطقة دون غيرها قد لا تعطي مؤشرا على أن هذه النسبة يمكن تعميمها على المناطق الأخرى.

الهجرة اليهودية الى فلسطين ـ نظرة عامة :

لقد حدد إعلان قيام دولة «اسرائيل» الصادر في ١٥ مايو عام ١٩٤٨ المفهوم

الصهيوني للهجرة اليهودية الى فلسطين وهو «عودة مشروعة للشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل لاستعادة حقوقه السياسية . ولما له فيها من حقوق طبيعية وتاريخية وتقليدية (فهمي وليم، ١٩٧٤ : ٩).

إن التجمع السكاني الاستيطاني اليهودي في فلسطين المحتلة، هو في الأساس تجمع مهاجرين. لقد ظلت الهجرة اليهودية أهم ركائز المشروع الصهيوني، ففي مرحلة ما قبل إقامة الكيان الصهيوني كانت مهمة الهجرة الصهيونية تأمين الأساس البشري لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وأصبحت بعد إقامة هذا الكيان تجديداً للطاقة البشرية اللازمة لهذا الكيان وزيادتها ليظل قادرا على إداء دوره في خدمة مصالح الامبريالية العالمية ومخططاتها وقد دأبت المصادر الصهيونية على تسمية موجات الهجرة «عالياه» أي الصعود إلى جبل صهيون لذلك تحتل مسألة الهجرة مكانا مركزيا في تفكير الهيئات الصهيونية ونشاطها. (الموسوعة الفلسطينية، جـ ٤، ١٩٨٤ : ٥١٦).

وقبل استعراض مراحل الهجرة اليهودية الى فلسطين لابد من بحث أسباب ودوافع هذه الهجرة باختصار. ونجملها فيما يلي :

١ ـ العامل الديني : تذكر المادة الثانية من (قانون العودة)[٤] الاسرائيلي لفظ «عليا» بمعنى حج وصعود الى (أرض الميعاد)، وبهذا يكون القانون قد جعل العامل الديني هو الأساس الأول في الهجرة الى «إسرائيل». وفكرة العودة الدينية الى أرض الميعاد تستمد جذورها من الأفكار الدينية التي سيطرت على اليهود طوال فترة الشتات، وارتبطت بفكرة (الشعب المختار) وبموجبها يدعي اليهود أن الله قد وعد الشعب اليهودي بأن تكون فلسطين ملكا له، والعودة الى «صهيون» هي الرجوع إلى المكان المقدس لليهود.

لقد ارتبطت فكرة العودة الدينية كذلك بمجيء المسيح المنتظر الذي يجمع الأسباط الاثنى عشر، ويعيد هيكل اليهود وبناءه، ويرد الى إسرائيل مجدها القديم (فهمي وليم ١٩٧٤ : ٦٩-٧٠) ولابد أن تتضافر كل العوامل لاقامة الدولة إذ ليس بالامكان تحقيق ذلك الهدف بعامل واحد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العامل الروحي أساسي في جذب اليهود الى فلسطين على وجه التحديد.

٢ ـ العامل السياسي (الاستعمار الغربي والحركة الصهيونية) : هناك حدثان لهما أهميتهما شكّلا العامل السياسي للهجرة اليهودية الى فلسطين، الأول قيام الحركة الصهيونية على

أساس سياسي وتحديد هدفها بإقامة وطن قومي لليهود، والثاني دور الاستعمار الغربي في دعم الحركة الصهيونية وبخاصة بريطانيا التي حددت موقفها العملي الذي حققته خلال انتدابها لفلسطين، ويظهر ذلك من قرار لجنة الاستعمار التي زارت منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٠٥ حيث قررت ضرورة إقامة حاجز بشري غريب يفصل الجزء الآسيوي عن الأفريقي للبلاد العربية، ويكون عونا للاستعمار والمصالح الغربية في هذه المنطقة. (الخليلي، ١٩٧٩ : ١١٠) وقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة دعم الكيان الصهيوني بعد إقامته منذ عام ١٩٤٨ الى الآن.

٣ - الاضطهاد والعزلة التي عاشها يهود العالم: لقد تعرض اليهود للاضطهاد في بعض الدول الأوروبية بسبب الدور الذي كانوا يلعبونه اقتصاديا وسياسيا، ففي روسيا تعرضوا للاضطهاد بعد اغتيال القيصر عام ١٨٨١م، واشتراك بعضهم في ذلك (أبو عرفة ١٩٨١ : ٤٤-٤٥). وفي ألمانيا تعرضوا للاضطهاد بسبب سياسة الحزب النازي.، وتعارضهم معها قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية. لقد استخدمت الحركة الصهيونية ذلك الاضطهاد لصالحها بأن نشطت في تهجير اليهود إلى فلسطين تخلصا من اضطهاد الدول الأخرى كما تدعي، ولكنها عندما أقامت دولة اسرائيل مارست الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني، وليس صحيحا أن اليهود كانوا يعاملون معاملة من الدرجة الثانية في الدول الأخرى فقد كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية..

٤ - تخلف وتجزئة الوطن العربي: من الأسباب الأساسية التي مكنت الاستعمار الغربي، والحركة الصهيونية من إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين تخلف وتجزئة الوطن العربي التي تمت على يد الاستعمار التقليدي بعد أن نخر في جسد هذه الأمة وعقلها زمنا طويلا. لقد جاءت تجزئة الوطن العربي جغرافيا أثناء الحرب العالمية الأولى، ولقد كانت التجزئة الجغرافية ولا تزال أساس ضعف وتخلف الامة العربية، وهي الثغرة الأساسية التي دخلت عن طريقها الحركة الصهيونية لاقامة دولة في فلسطين العربية بمساعدة الاستعمار الغربي.

مرّت الهجرة اليهودية الى فلسطين بعدة مراحل، فالمرحلة الأولى قبل عام ١٨٨٢، حيث كان عدد اليهود في فلسطين في أوائل القرن السادس عشر أي في بداية العصر الحديث حسب التقديرات الصهيونية خمسة آلاف، جاءوا إلى فلسطين بدوافع دينية، معظمهم قدموا من أسبانيا بعد طرد اليهود والعرب منها في أواخر القرن الخامس عشر. وكانت القوى

الاستعمارية وبخاصة بريطانيا تخطط منذ وقت مبكر لاقامة كيان بشري غريب في قلب المنطقة العربية، وقد كشفت نشاطاتها الرامية الى تهجير اليهود الى فلسطين في المرحلة التي اعقبت إخراج جيش محمد علي من سوريا وفلسطين عام ١٨٤٠ إلا أن هذه المحاولات لم تنجح بسبب معارضة يهود أوروبا لهذه الفكرة آنذاك.

وبدأت المرحلة الثانية بعد عام ١٨٨٢، وكان طابعها يختلف عن طابع المراحل السابقة فقد قامت الهجرة على أساس سياسي عندما ظهرت فكرة إقامة الوطن القومي لليهود التي تبنتها الحركة الصهيونية بعد قيامها ومنذ مؤتمرها الأول في نهاية القرن التاسع عشر. وتعتبر هذه الفترة قمة الاستعمار الغربي التقليدي في العالم مع مواكبة منجزات الثورة الصناعية وتطورها، وما كانت الحركة الصهيونية تتبنى فكرة الوطن القومي لولا دعم وتشجيع الاستعمار الغربي لها لتحقيق أحلامها وأفكارها (الموسوعة الفلسطينية جـ٤، ١٩٨٤ : ٥١٦). ولابد عند تحديد دور الاستعمار في خلق الوطن القومي لليهود في الأرض العربية من أن نحمل بريطانيا المسؤولية الأولى في هذه المسألة.

أما موضوع المستوطنات الصهيونية الزراعية في فلسطين فقد أسهم أثرياء اليهود في انشاء هذه المستوطنات في بدايتها في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر بمساعدة الجمعية اليهودية للاستيطان التي أسسها في لندن اليهودي البارون موريس دي هرشي، حيث وصل الى فلسطين في تلك الفترة أكثر من ٤٥٠ يهودياً، من اليمن، نظمت السلطات البريطانية عملية تهجيرهم عن طريق عدن ـ البحر الاحمر واستقروا في يافا، وفي نهاية هذه الفترة كان قد جرى شراء نحو ٣٥٠ الف دونم من الأرض الزراعية ثم جرى توطين عشرة آلاف يهودي في عدد من المستعمرات الزراعية في فلسطين.

وبعد قيام الحركة الصهيونية اتخذت الهجرة طابعا جديدا حيث دخل العامل السياسي في أهداف الهجرة وتولت الوكالة اليهودية التمويل والاشراف على الهجرة وبلغ عدد المهجرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ٤٠ ألف مهاجر، كما وصل ١٥٠٠ يهودي من اليمن (الموسوعة الفلسطينية جـ ٤، ١٩٨٤ : ٥١٧).

والمرحلة الهامة في تاريخ الهجرة اليهودية الى فلسطين كانت في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، وقد بلغ عدد اليهود فيها مع بداية الحرب العالمية الأولى حوالي ٨٥ الفا، ووصلت

المصدر : مجلة العلوم الاجتماعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٨٧

مساحة الأراضي التي يملكونها الى ٤١٨ ألف دونم، وأصبح لديهم أربع وأربعون مستعمرة زراعية، أما في فترة الانتداب فقد اتفق وعد بلفور مع صك الانتداب البريطاني على فلسطين في المادة السادسة منه على أن الادارة البريطانية سوف تلتزم بتسهيل الهجرة اليهودية بشروط مناسبة، وسوف تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية استيطان اليهود في الأرض بما في ذلك الأراضي الحكومية والأراضي الخالية، غير اللازمة للاستعمال العام، ويتبع ذلك تقنين الهجرة اليهودية بالنظام الذي أصدرته عام ١٩٢٠ لتسهيل هجرة اليهود، خاصة عودة أولئك الذين خرجوا منها أثناء الحرب. والدليل على دور بريطانيا في خدمة الحركة الصهيونية هو حجم الهجرة في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين فقد هاجر في هذه الفترة ٤٦٠ ألف يهودي من دول أوروبية غربية وشرقية وأقطار عربية (الموسوعة الفلسطينية جـ٤، ١٩٨٤: ٥١٨-٥٢٠).

إن هذه المعلومات تدل على أن مسألة الهجرة كانت قضية مركزية بالنسبة للحركة الصهيونية كما تدل على الدور الذي لعبته بريطانيا في مساعدة الصهيونية في مسألة الهجرة، وكأن الانتداب البريطاني على فلسطين لم يخلق إلا لتحقيق هذه المهمة، لأن الشغل الشاغل للسلطة البريطانية في فلسطين طوال انتدابها هو دعم وتسهيل هجرة اليهود من جهة، وقمع الانتفاضات الفلسطينية الرافضة للتهويد والهجرة[٤] من جهة أخرى.

ويوضح الجدولان التاليان حجم الهجرة في مرحلتين هامتين الأولى خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، والثانية بعد إقامة الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٧٧.

هجرة يهود الهند الى فلسطين

بعد صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧، ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠، واطمئنان الحركة الصهيونية الى تعاون بريطانيا معها في مسألة تهجير اليهود الى فلسطين من مختلف مناطق العالم وخاصة من المناطق التي تقع تحت السيطرة البريطانية بدأت الهجرة اليهودية تدخل مرحلة هامة من تاريخها، وكان أن فتحت بريطانيا المجال لهجرة يهود الهند الى فلسطين، أو هجرة يهود المناطق الأخرى مرورا بالهند.[٦]

ولنتأمل رسالة وكيل الخارجية البريطانية في حكومة الهند ووزير الخارجية، المؤرخة ٩ فبراير ١٩٢١، حول هجرة اليهود من بومبي الى فلسطين، حيث تقول الرسالة: «تعقيبا على رسالة وزارة البحرية (البريطانية) المؤرخة ٣ فبراير ١٩٢١ حول مرور اليهود المهاجرين من

جدول رقم (١)

المجرة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني

السنة	مهاجرون	مهاجرون غير شرعيين	المجموع
١٩١٩	١,٨٠٦	—	١,٨٠٦
١٩٢٠	٨,٢٢٣	—	٨,٢٢٣
١٩٢١	٨,٢٩٤	—	٨,٢٩٤
١٩٢٢	٨,٦٨٥	—	٨,٦٨٥
١٩٢٣	٨,٠٩٣	—	٨,٠٩٣
١٩٢٤	١٢,٨٥٦	—	١٢,٨٥٦
١٩٢٥	٣٣,٨٠١	—	٣٣,٨٠١
١٩٢٦	١٣,٠٨١	—	١٣,٠٨١
١٩٢٧	٢,٧١٣	—	٢,٧١٣
١٩٢٨	٢,١٧٨	—	٢,١٧٨
١٩٢٩	٥,٢٤٩	—	٥,٢٤٩
١٩٣٠	٤٠٩٤٤	—	٤٠,٩٤٤
١٩٣١	٤,٠٧٥	—	٤,٠٧٥
١٩٣٢	٩,٥٥٣	—	٩,٥٥٣
١٩٣٣	٢٧,٦٨٢	٢,٤٦٥	٣٠,١٤٤٧
١٩٣٤	٣٨,٢٤٤	٤,١١٥	٤٢,٣٥٩
١٩٣٥	٥٨,٠٥٠	٣,٨٠٤	٦١,٨٥٤
١٩٣٦	٢٧,٩١٠	١,٨٠٧	٢٩,٧١٧
١٩٣٧	٩,٨٨٥	٦٨١	١٠,٥٣٦
١٩٣٨	١١,٤٤١	١,٤٢٧	١٢,٨٦٨
١٩٣٩	١٦,٤٠٥	١١,١٥٦	٢٧,٥٦١
١٩٤٠	٤,٥٤٧	٣,٨٥١	٨,٣٩٨
١٩٤١	٣,٦٤٧	٢,٢٣٩	٥,٨٨٦
١٩٤٢	٢,١٩٤	١,٥٣٩	٣,٧٣٣
١٩٤٣	٨,٥٠٧	—	٨,٥٠٧
١٩٤٤	١٤و٤٦٤	—	١٤,٤٦٤
١٩٤٥	١٢,٧٥١	٣٧٠	١٣,١٢١
١٩٤٦	٧,٨٥٠	٩,٩١٠	١٧,٧٦٠
١٩٤٧	٧,٢٩٠	١٤,٢٥٢	٢١,٥٤٢
حتى آيار ١٩٤٨	٢,١٠٩	١٥,٠٦٥	١٧,١٧٤

المصدر: (الموسوعة الفلسطينية، جـ٤، ١٩٨٤: ص٥٢٢)

جدول رقم (٢)

المجرة الصهيونية

بعد فترة الانتداب البريطاني

السنة	عدد المهاجرين
١٩٤٨	١٠١,٨١٩
١٩٤٩	٢٣٩,٥٧٦
١٩٥٠	١٧٠,٢١٥
١٩٥١	١٧٥,١٢٩
١٩٥٢	٢٤,٣٦٩
١٩٥٣	١١,٣٢٦
١٩٥٤	١٨,٧٣٠
١٩٥٥	٣٧,٤٧٨
١٩٥٦	٥٦,٢٣٤
١٩٥٧	٧١,٢٢٤
١٩٥٨	٢٧,٠٨٢
١٩٥٩	٢٣,٨٩٥
١٩٦٠	٢٤,٥١٠
١٩٦١	٤٧,٦٣٨
١٩٦٢	٦١,٣٢٨
١٩٦٣	٦٤,٣٦٤
١٩٦٤	٥٤,٧١٦
١٩٦٥	٣٠,٧٣٦
١٩٦٦	١٥,٧٣٠
١٩٦٧	١٤,٣٢٧
١٩٦٨	٢٠و٥٤٤
١٩٦٩	٢٤,٦١٨
١٩٧٠	٢١,٢٤٠
١٩٧١	٢٦,١٣٨
١٩٧٢	٤٣,٣٧٢
١٩٧٣	٤٤,٩٥٤
١٩٧٤	٢٤,٢٢٣
١٩٧٥	١٣,٣٤٤
١٩٧٦	١٢,٠١٦
١٩٧٧	١٢,٥٠٣

المصدر: (الموسوعة الفلسطينية، جـ٤، ١٩٨٤: ص٥٢٢)

بومبي في طريقهم الى فلسطين، يرجى تسهيل عبورهم من قناة السويس، وعددهم ١٢٧ مهاجرا يهوديا، وقد اختير هؤلاء بمعرفة السيد شيليم Shelleim رئيس الجماعة الصهيونية في بومبي» وفي رسالة أخرى مؤرخة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ وموقعة من A.Alcorn أرسلت الى وكيل وزارة الخارجية البريطانية قبل تلك الرسالة بشهر ونصف تقريبا تقول: «ان هؤلاء اليهود المهاجرين (الى فلسطين) يمكن السماح لهم بالهجرة دون أجر، ونطلب الاذن بمرورهم، كما أن اللورد كيرزون يرغب في تهيئة الجو الملائم لهم عند وصولهم مصر، ولا اعتراضهم عند نزولهم السويس لترتيب الأوضاع لهم حتى لا يمكثوا طويلا في مصر ويواصلوا رحلتهم الى فلسطين. (IOR Secret Annual Files (L/P+S/11/205,1919-1930)

ويتضح من هذه الرسالة أن السلطات البريطانية كانت تساعد على هجرة اليهود الى فلسطين، وأكثر من ذلك كانت هي صاحبة الشأن في هذه المسألة، كما يتضح مدى التعاون بين المنظمة الصهيونية في الهند والسلطات البريطانية ليس فقط أثناء انتقالهم من الهند، ولكن متابعة رحلتهم عبر المناطق التي تسيطر عليها بريطانيا لتأمين سلامة وصولهم الى فلسطين.

وحول تسهيل هجرة يهود المناطق الأخرى، عن طريق الهند يوضح التقرير التالي مدى اهتمام السلطات البريطانية بهذه المسألة، والدور الذي لعبته في المساعدة المباشرة للهجرة اليهودية الى فلسطين. هذا التقرير صادر عن وكيل الحكومة البريطانية في بلوشتان بتاريخ ١٨/٣/١٩٢٢ حيث يقول:

«وصل الى هنا ميخائيل كالاندروف من يهود بخارى مع ابنه بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٢ في طريقهما الى فلسطين مرورا بكراتش وبومبي والاسكندرية في مصر، وهما يرغبان في البقاء بالاسكندرية لبعض الوقت لوجود أخ لميخائيل يعمل في تجارة السجاد والملابس. لقد تركا عائلتهما في بخارى، وهو تاجر يملك الكثير لكن سلب البلاشفة أمواله وبضائعه كما يدعي، ولديه تصريح من القنصلية في القدس مؤرخ ١٩ سبتمبر ١٩٢١، أرسل له بواسطة أخيه في الاسكندرية ويدعى جبرائيل، والتصريح موقع من قبل القنصل البريطاني في برجاند، ولميكائيل هذا خمسة مرافقين بقوافي دوزداب للعمل، وسيهاجرون الى فلسطين ولكنه لا يعرف متى سيكون ذلك، ولا يرغب في انتظارهم، أما وضع هذا المهاجر اليهودي المالي فهو يعتبر من الأثرياء حيث يملك بالعملة الهندية والقطع الذهبية التركية:

عملة بخارية	١٠٠٠ روبية
لؤلؤ	٣٠٠٠ روبية
ساعتين ذهب	٢٠٠٠ روبية
حاجات أخرى	١٥٠٠ روبية
المجموع	٧,٦٥٠ روبية

وربما يقوم ببيع هذه المقتنيات هنا أو في كراتش، أو في بومبي، وهو يطلب الاتصال مع أخيه بالاسكندرية ليرسل إليه الأموال، وإذا حصل على رد من الاسكندرية قد لا يبيع حاجياته. (IOR L/P+S/11/214,1922) ويضيف التقرير أن مرور يهود بخارى خلال بلوشتان إلى فلسطين يعتبر مغامرة جديدة، إذ لم يأت أحد منهم بهذه الطريقة من قبل، وإذا سمح لهم بالمرور من خلال هذا الطريق فإن أعدادا كبيرة منهم ستأتي في المستقبل - إنه من الصعب تصديق أقوال هذا اليهودي، أو يهود بخارى الآخرين، فبخارى في يد البلاشفة، ومن الصعب على اليهود سلوك هذا الطريق الخطر لوجود المخابرات الروسية هناك.

والأغرب من ذلك هو استطاعة هذا اليهودي الارتحال ومعه هذه الحاجيات الثمينة، وهو يحاول اقناعنا بأنه قد سلبت ممتلكاته، وأن زملاءه الذين سيلتحقون به معهم سجاد ثمين، وبعض الجلود من كراتش، والسؤال الذي يلح علينا هو كيف ولماذا سمح له السوفييت بهذه الأموال للتجارة؟ أضف الى ذلك أن له أصدقاء من اليهود في بومبي، يرغبون بزيارتهم يجب أن نضع في الحسبان أنه احتمال أن يكون بعض هؤلاء أو أحدهم من المخابرات الروسية الذين أرسلوا الى مصر أو فلسطين وعلينا أن نحذر من ذلك (IOR L/P+S/11/214,1922)

وفي رسالة أخرى مؤرخة ٢٥ مارس ١٩٢٢، من رئيس شرطة كويتا الى الوكيل البريطاني لدى حكومة بلوشستان، يوضح فيها أن اليهود الذين كانوا سيرافقون المهاجر اليهودي ميخائيل قد حصلوا على تصريح بالسفر بنفس الأسلوب وسيسلكون نفس الطريق الى فلسطين مرورا بروزداب وبومبي ولقد وصلوا الى ميشد في اكتوبر ١٩٢١. ومنذ وصولهم الى هناك وهم يشترون السجاد والجلود الفاخرة وتبلغ قيمة مشترواتهم ١٢٩,٣٥٨ روبية هندية ويعتزمون نقل مشترياتهم عن طريق القطار الى كراتشي، وهذه الأموال قد قاموا بجمعها قبل الثورة الروسية وسيطرة البلاشفة على السلطة، ولكن من الصعب تصديق

إمكان أن يملك هؤلاء هذه الثروة وينتقلون بها في ظل حكم البلاشفة IOR) L/P+S/11/214,1922) . وتستمر عملية فكرة متابعة اليهود والاهتمام بهم من قبل السلطات البريطانية في شبه القارة الهندية كما ورد في رسالة القائم بأعمال مدير المخابرات في بريطانيا الى القنصلية البريطانية في كراتشي بتاريخ ٤ مايو ١٩٢٢ وقد جاء فيها:

«نرجو السماح لليهود الروس الذين غادروا الى بومبي بالهجرة الى فلسطين، لكن يجب ابقاءهم تحت المراقبة الى أن يغادروا الأراضي الهندية، كما يجب ارسال تاريخ مغادرتهم واسم الباخرة التي تقلهم الى هذا المكتب» (IOR L/P+S/11/214,1922)

يستخلص من المتابعة البريطانية لهذه الهجرة اليهودية ما يلي:
أولاً: التعاون البريطاني الصهيوني في الهجرة اليهودية الى فلسطين، وثانياً: أن هذه الهجرة اليهودية، وغيرها قد حدثت بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، وثالثها أن قلق بريطانيا من أن صفوف هؤلاء المهاجرين اليهود قد تضم بعض عناصر المخابرات السوفيتية لم يمنع أو يعرقل مساعدة السلطات البريطانية والحركة الصهيونية، والى اطمئنانها إليهم رغم شكوك بعض المسئولين البريطانيين في ميدان الاستعمار سواء أكانوا في شبه القارة الهندية أم غيرها.

إن تلك الوثائق مجرد أمثلة على الهجرة اليهودية من شبه القارة الهندية منذ وقت مبكر ومن منطقة لم تكن متوقعة مصدراً لهؤلاء المهاجرين أو طريقاً لمرورهم وإذا كانت هذه صورة الهجرة اليهودية في فترة الانتداب البريطاني فماذا عن هجرة يهود الهند بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين واقامة دولة اسرائيل؟

الهجرة اليهودية بعد عام ١٩٤٨

إذا كان الاستعمار البريطاني قد انتهى من الهند عام ١٩٤٧ بتقسيم شبه القارة الهندية، وحصول الهند وباكستان على الاستقلال، فإن الانتداب البريطاني على فلسطين قد انتهى كذلك بإقامة «دولة إسرائيل» ولكن التعاون بين بريطانيا والحركة الصهيونية لم يتوقف رغم التحول الهام للحركة الصهيونية من الاعتماد على بريطانيا قبل إقامة الكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين الى الاعتماد الأساسي على الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية. إن هجرة يهود الهند الى فلسطين استمرت وبكثافة عالية منذ إقامة دولة

اسرائيل فوصلت إلى ثمانية آلاف هندي من جماعة بني اسرائيل التي سبق ذكرها. أما العدد الكلي ليهود الهند الذين هاجروا الى فلسطين منذ ذلك التاريخ فهو عشرون ألفا (Benjamin 1984:88)

والمعروف أن في الهند منظمة صهيونية كانت تشرف على عملية الهجرة كما كان هناك المجلس المركزي لليهود في بومبي The Central Jewish Board of Bombay (IOR, 1912-1916) مما يدل على أن عملية الهجرة كانت منظمة ومخططاً لها سلفا من جهات تدعمها، وأنها لم تكن نتيجة وقد تمكنت الحركة الصهيونية بواسطة الدور الذي لعبته الوكالة اليهودية من تهجير اليهود الى فلسطين.

أما لماذا هاجر يهود الهند منها الى فلسطين عام ١٩٤٨، فيعتقد البغداديون من يهود الهند أنهم جاءوا حديثا الى الهند مع الاستعمار البريطاني، ولذلك لم تكن لديهم تجربة العيش تحت الحكم الهندي كغيرهم من أقرانهم اليهود وهم متأثرون كثيرا بالغرب ولهم علاقة تجارية قوية مع بريطانيا والشرق الاقصى، وأخيرا فقد أصبح لهم نشاط سياسي ملحوظ مع الحركة الصهيونية أكثر من بني اسرائيل والكوشين.

ولقد كان تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين عامل جذب قوي لهجرة يهود الهند الذين لا يرغبون بالهجرة الى دول الكومنولث أو الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تأثر يهود الهند من الكوشين بالنشاط السياسي للحركة الصهيونية كذلك، وهاجروا بأعداد كبيرة الى اسرائيل، أما يهود الهند من بني اسرائيل فقد طرأ تحول على موقفهم بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل ذلك في تعاطفهم مع يهود أوروبا، خصوصا بعد موقف هتلر منهم، وكذلك اتخذوا موقفا مضادا لبريطانيا في فلسطين انسجاما مع الحركة الصهيونية وسعيها لاقامة الكيان الصهيوني، كما أن اقامة دولة اسرائيل بهذه الصورة الدرامية عام ١٩٤٨ بعد استقلال الهند أو (بعد تقسيم شبه القارة الهندية بسنة واحدة) خلق موجة من التعاطف اليهودي مع دولة اسرائيل الجديدة، مما أدى الى هجرة أعداد كبيرة من اليهود الى اسرائيل بمساعدة الوكالة اليهودية في الأغلب، لقد هاجر البعض على نفقته الخاصة. (Benjamin, 1984: 49-51)

الخلاصة

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من دراستنا لموضوع «يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين»؟

أولا: لم يتمكن اليهود من تحقيق أحلامهم في اقامة الوطن القومي والهجرة اليه الا بوجود تنظيم هو الحركة الصهيونية. هذا التنظيم كان يقوم على أسس متينة واستراتيجية واضحة كما اعتمد على التخطيط الدقيق الذي يستفيد الى اقصى درجة من الظروف المتاحة على جميع المستويات لتحقيق الأهداف التي وضعها التنظيم نفسه.

وليس هذا العامل هو العامل الوحيد الذي حقق لليهود حلمهم، ولكنه بدون شك كان عاملا أساسيا ولذلك لا يمكن للعرب أن يحرروا فلسطين ويحققوا أهدافهم القومية بدون التنظيم والاستراتيجية الواضحة.

ثانيا: لقد لعب الاستعمار الغربي وبخاصة بريطانيا دورا فعالاً في دعم وتشجيع الهجرة اليهودية، ومساعدة الحركة الصهيونية على إقامة دولة اسرائيل وما كان يتحقق ذلك لولا سيطرة الغرب على الاقطار العربية وتخلفها من جهة، والتعاون الوثيق بين الحركة الصهيونية وبريطانيا من جهة أخرى. وذلك درس لابد من الاستفادة منه لندرك أن الخطوات العملية والأساسية لابد أن ترتبط بتحرر أقطارنا العربية من الاستعمار الجديد، ومواجهة التخلف والتجزئة المفروضة على هذه الأمة.

ثالثا: يتضح كذلك من دراستنا لهذا الموضوع أن دوافع هجرة يهود الهند الى فلسطين متنوعة، فالبعض قد هاجر اليها بدافع ديني، والبعض بدافع سياسي، والبعض الآخر لدوافع اجتماعية اقتصادية، ولكن هذه الهجرة عموما ليست هجرة عفوية أو طبيعية بل هي هجرة مدفوعة يخرجها تخطيط عام.

رابعا: ان الجماعات اليهودية التي عاشت في الهند قرونا عديدة قد فككتها الحركة الصهيونية وذلك بتحريضها على الهجرة الى فلسطين اضافة الى العوامل الأخرى التي دفعتهم الى الهجرة الى خارج شبه القارة الهندية، كما أن نمط الحياة التي عاشها يهود الهند في اسرائيل قد تعرض لضغوط التميز العنصري والتفرقة الاجتماعية. ولا يجب المبالغة في تصور التناقض العنصري والاجتماعي داخل الكيان الاسرائيلي، أو المراهنة عليه في هدم هذا الكيان بعيدا عن النظر الى دور العوامل والظروف الأخرى التي من شأنها خلخلة هذا الكيان ومن ثم القضاء عليه وإعادة الأرض الى أصحابها.

الهوامش

١) المعروف ان الامبراطورية الفارسية قد امتدت حتى بلوشستان التي كانت تعتبر جغرافيا جزءا من شبه القارة الهندية، والتي هي الآن ما بين باكستان وايران.

٢) يذكر كمال الصليبي، رأيا بشأن الكوشين، فيقول المعروف تاريخيا أنهم من الحبشة، وعرفوا بكونهم حبشيين لأن النصوص التوراتية كثيرا ما تربط بين كوش ومصريم، التي تؤخذ على أنها مصر، وأن الحبشة جارتنا الجنوبية، ولكنه لا يقر بذلك ويتساءل هل هم الحبشيون المصريون في عهد الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية ٧١٦-٦٥٦ قبل الميلاد؟ ويعتقد أن موقع كوش هو في الجزيرة العربية، ولكن ليس لدينا ما يثبت الرأي الذي طرحه كمال الصليبي.

انظر: كمال الصليبي، التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، بيروت، ص٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٣، ٩٧.

٣) يلاحظ أن الاحصائيات المذكورة لعدد اليهود في العالم في سنوات معينة خاصة سنة ١٩٥١ ويبدو أن لذلك علاقة باقامة دولة اسرائيل وسياستها في جلب المهاجرين من دول العالم المختلفة.

٤) صدر قانون العودة من قبل الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٥ يوليو عام ١٩٥٠.

٥) يعتقد بعض الصهيونيين بعد اقامة دولة اسرائيل أن اليهود بحاجة الى أرض أكبر من التي حصلوا عليها، وهي اسرائيل بحدودها ١٩٤٨ ذلك ليس لاستيعاب المهاجرين من يهود الهند، ولكن أيضا لجلب اليهود من مختلف بقاع العالم.

٦) أغلب المصادر العربية التي تبحث في موضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين لم تذكر وتحدد المهاجرين اليهود من شبه القارة الهندية، فهي تذكر عبارة «اليهود المهاجرون من آسيا» وهذا يعني أن هذه الهجرة تشمل هجرة اليهود العرب من أقطار المشرق العربي وغيرهم، انظر وليم فهمي، الهجرة اليهودية الى فلسطين، ١٩٧٤، ص١٠٦و١٦٨ وانظر أيضا: عبدالرحمن أبو عرفة ١٩٨١، ص٥٧ على سبيل المثال.

المصادر العربية:

أبو عرفة، ع.
١٩٨١ الاستيطان التطبيقي العملي للصهيونية. عمان، دار الجليل للنشر.

الخليلي، ح.
١٩٨١ الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ، العراق: وزارة الاعلام.

المصدر : مجلة العلوم الاجتماعية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : شتاء ١٩٨٧

الصليبي، ك.
١٩٨٥ التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

الموسوعة الفلسطينية
١٩٨٤ الجزء الرابع، القسم العام. دمشق/بيروت: مؤسسة الموسوعة الفلسطينية.

سوسة، أ.
١٩٧٢ العرب واليهود في التاريخ. بغداد: وزارة الاعلام.

فهمي، و.
١٩٧٤ الهجرة اليهودية الى فلسطين. القاهرة. الهيئة العامة المصرية للكتاب.

المصادر الأجنبية

Ahmed, M.
1969 The Indu-Arab Relations. New Delhi: Indian Council for Cultural Relation.

Benjamin, J.
1984 The Bene Israel of India. Bombay: Orient Longman.

HUton, H. J.
1963 Caste in India. Bombay: Oxford University Press (Printed in India 4th ed.).

India Office Records (I.O.R.)
1919-1930[a] Political and Secret Annual Files. L/P+S/11/205, File (1919-1930). London (Unpublished Documents).
1919-1930[b] Political and Secret Annual Files. L/P+S/11/205, File (1919-1930). London (Unpublished Documents).

The Economist (Magazine)
1985 A Lost Tribe Too Many. U.K. (Sept. 28).

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٨٧

مقترحات مصرية في إطار المؤتمر الدولي

وقف بناء المستوطنات والعمليات الفدائية !

كتب محمود بكرى :

■ علمت « روز اليوسف » أن مصر تقدمت مؤخراً إلى كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي وإسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، باقتراحات جديدة بشأن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .. وقد تضمنت المقترحات :

١ ـ أن تتعهد إسرائيل بوقف بناء مستوطنات جديدة أو دعم المستوطنات القائمة ، والتخلي النهائي عن السياسة المتبعة في الضفة والقطاع ووقف الإجراءات التعسفية ضد السكان الفلسطينيين داخل الأراضي العربية المحتلة .

٢ ـ الاتفاق على فترة زمنية انتقالية تلعب فيها القوتان العظميان الدور الأكبر بعد الاتصال بالأطراف المعنية بالنزاع ، وذلك لبحث الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي للسلام .

٣ ـ تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بوقف عملياتها العسكرية في الأراضي المحتلة خلال تلك الفترة .

وقد بعثت منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً برسالة إلى الحكومة المصرية تضمنت عدداً من العناصر .. أبرزها :

١ ـ إن المنظمة على استعداد للاعتراف بالقرار ٢٤٢ بشرط مشاركة المنظمة بوفد مستقل يمثل المنظمة في المحادثات .

٢ ـ كما أبلغت المنظمة مصر أن المنظمة لا تمانع في صيغة الوفد العربي الموحد في المؤتمر الدولي .

٣ ـ إن المنظمة على استعداد لإعادة التنسيق السياسي مع الأردن على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد بعثت برسائل إلى كل من الرئيس حسني مبارك والعاهل الأردني الملك حسين ، طرحت فيها أن يتم تحديد وضع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين في إطار المفاوضات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي بيد أن الطلب الإسرائيلي قوبل بالرفض من كل من مصر والأردن .

ومن جانب آخر .. تعهد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في اتصالات أجراها في الآونة الأخيرة مع عدد من المسئولين الإسرائيليين في واشنطن ، بأن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل بشأن المؤتمر الدولي للسلام ، وأكد أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بمبدأ المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية في صراع



الملك حسين



جورج شولتز

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٨٧

الشرق الأوسط ، وذلك خلال الزيارة التى سيقوم بها إلى تلك الدول فى نطاق جولته هذا الشهر

وفى المناقشات التى تمت بين شولتز والزعماء الإسرائيليين عبر المسئولون الإسرائيليون لشولتز عن قلقهم إزاء التقارب الأمريكى - السوفيتى وآثاره بشأن التأثير على الموقف الأمريكى من فكرة المؤتمر الدولى وقد أكد شولتز .. أن هذا التقارب لن يؤثر على العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وأن المباحثات القادمة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى سوف تؤكد على ذلك .

وعلى صعيد آخر .. بعث رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير برسالة إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان أطلعه فيها على تعاون مصرى - عراقى بشكل مكثف ، وأن الاتصالات بين مصر والعراق مستمرة منذ بداية الحرب ، ولكن إسرائيل تعلن قلقها هذه المرة للرئيس الأمريكى عن اتصالات عسكرية مؤخرة بين مصر والعراق لتطوير صواريخ بعيدة المدى ، لها القدرة على ضرب تل أبيب .

العنف الاستيطاني وآثاره النفسية والاجتماعية والثقافية فى الأراضى العربية المحتلة

د . يوسف أبو سمره
استاذ مساعد
دائرة التربية وعلم النفس
جامعة بيرزيت
الضفة الغربية

ورقتنا هذه تحاول القاء الضوء على جانب هام من الحركة الاستيطانية الصهيونية والتى بدأت فى فلسطين قبل حوالى قرن ، وبدأت تمتد الى سائر الوطن العربى (الجولان ، سيناء) مع بداية القرن الثانى من عمرها ، هذا الجانب هو التعريف بالمرتكزات والاثار النفسية والاجتماعية والثقافية لهذه الحركة .

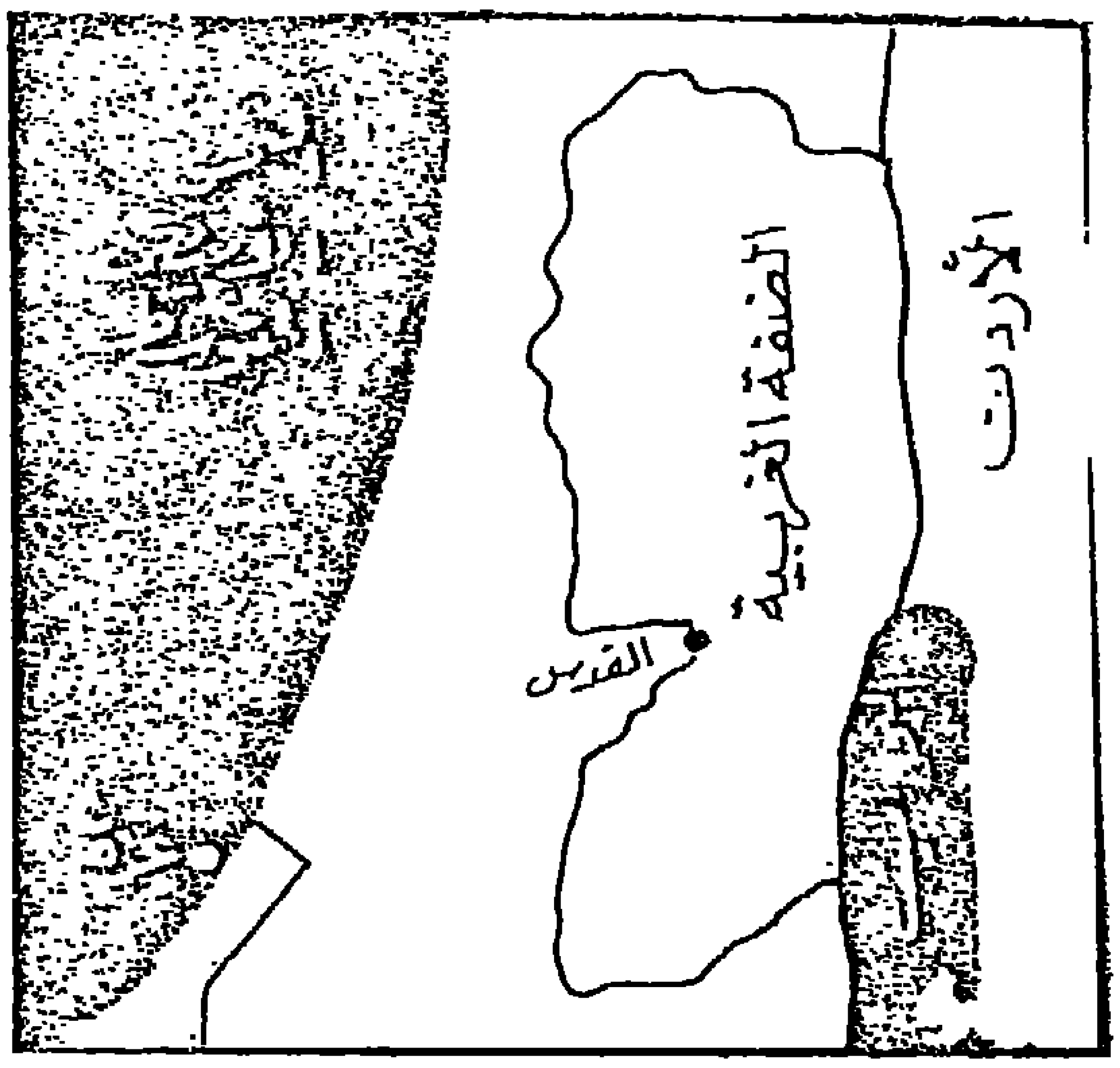
ان الكتابة عن هذا الجانب من الحركة الاستيطانية يأخذ اهميته من موضعين :

١ ـ اعتماد الحركة نفسها على مثل هذه الاليات النفسية والاجتماعية من اجل تنفيذ مخططاتها التى تعتمد على الانسان وتعمل ضد الانسان .

٢ ـ قلة البحوث والكتابات عن مثل هذه الجوانب حيث تركز معظم الكتابات على الجوانب التاريخية والسياسية والدينية للحركة .

فى القسم الاول من هذه الورقة سنتكلم عن العنف الاستيطانى فى الخمس سنوات الأخيرة فى الاراضى العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) . وفى القسم الثانى سنحاول التعرف على نفسية المستوطن من خلال استعراض للمرتكزات الثقافية والاجتماعية التى تقوم عليها الحركة الصهيونية للاستيطان . ثم ننتقل الى القسم الثالث الذى نتناول فيه بالبحث آثار الاستيطان كحركة استعمارية عنصرية تعتمد العنف كأسلوب عمل فى كل مايتعلق بحياة السكان الاصليين .

وفى القسم الأخير نشير الى ردود فعل السكان الاصليين وكيفية تعاملهم مع حركة الاستيطان ومؤسساتها الهادفة الى اعاقة نموهم وتطورهم الاجتماعى والاقتصادى والشخصى ، ومحاولاتهم بناء مؤسسات للتنشئة الاجتماعية الوطنية والذاتية وللتعبير



عن هويتهم الاصلية ورفض كل انتماء جديد .

العنف الاستيطانى وآثاره النفسية والاجتماعية والثقافية

ارتبطت الحركة الصهيونية منذ نشأتها بالاستعمار الحديث فبينما كان هدف الحركات الاستعمارية فى نهاية القرن التاسع عشر يتراوح بين الاستغلال الاقتصادى والبشرى ، للمستعمرات الكبيرة الغنية بهذين الموردين ، وبين الاستيطان والضم والالحاق للمستعمرات الصغيرة ، والتى تشكل فى غالبها جزرا قليلة السكان ، وذات اهمية اقتصادية او استراتيجية او الاثنين معا ، كان هدف الحركة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين هو الاستيطان وسياسة الضم والالحاق التدريجى منذ ثمانينات القرن التاسع عشر .

لقد استعمل الاستعمار فى حالة « الاقامة المؤقتة » او فى حالة « الاقامة الدائمة » سياسة العنف من اجل تحقيق اهدافهما الرامية الى تشكيك الشعوب المستعمرة بهويتها الوطنية عن طريق اعتقال وابعاد او اعدام العناصر الوطنية القيادية ، ومحاولة قلب نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة من أجل توجيه سلوك الافراد والجماعات ، ومن ثم التحكم فى نفسية المواطنين وتوجهاتهم الشخصية والجماعية . نستعرض فيما يلى أهم حوادث العنف فى الخمس سنوات الأخيرة فى الاراضى العربية المحتلة والتى هى جزء من البرنامج الاستيطانى الصهيونى قبل الحديث عن مرتكزات هذا البرنامج وآثاره .

١ ـ العنف الاستيطانى فى الخمس سنوات الأخيرة :

من اقوال زئيف جابوتنسكى احد منظرى الحركة الصهيونية عام ١٩٢٣ ، ... « الصهيونية هى استيطان ، ولذا فهى تحيا وتموت مع قضية القوة

المسلحة ، شهادة جابوتنسكي هذه تؤكد ارتباط الحركة الصهيونية منذ نشأتها بمبدأ العنف الذى يشكل بدوره اهم ركائز الحركة الاستعمارية العالمية.

يشير الجدول التالى الى ملخص لاعمال العنف التى قام بها المستوطنون من ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤ والتى تصل فى مجموعها الى ١٩١٩ منها ٧٣٥ حادثة اعتداء ضد الاشخاص و١١٨٤ اعتداء ضد الممتلكات كان اهمها : ــ

٣٨٤	حوادث صغيرة
٢٣	حادثة قتل
٣٨	حادثة خطف
١٩٢	عدد الجرحى
٧١	اعتداء على الارض
٣٠	اعتداء على المدارس
٤١	اعتداء على الاماكن المقدسة
٩٩	حادثة ازعاج ومضايقات
٧١	حادثة ذات صلة بالارض
٨٣	حادثة تتعلق بالمس بالثروة الحيوانية
١٢٠	حادثة اعتداء موجهة للمساكن والمحلات التجارية
٧٢٥	حادثة تخريب ضد السيارات
٢٤	حادثة اعتداء على الاماكن العامة
٣٠	حادثة اعتداء ضد المدارس والكليات ومدارس الاطفال
٤١	حادثة اعتداء وتخريب ضد الاماكن المقدسة

كما يشير الجدول التالى الى اعمال العنف التى قام بها الجيش الاسرائيلى منفردا او متعاونا مع المستوطنين والتى بلغت ٢٢٦ حادثة خلال العام ١٩٨٥ ، كما وردت فى النشرة الصادرة عن مؤسسة القانون من أجل الانسان : ــ

٢٦	ابعاد
١٢٠	اعتقال ادارى
٢٢	هدم بيوت
٢٩	اغلاق بيوت
٣٠	اقامة جبرية
٩	قتلى (٤ بواسطة الجيش و٥ بواسطة المستوطنين)
٢٠	جرحى (١٥ بواسطة الجيش و٥ بواسطة المستوطنين وروابط القرى)

من هذين الجدولين نرى أن معظم حوادث العنف الاستيطانى فى الخمس سنوات الاخيرة كانت موجهة كسابقتها من حوادث القتل وتدمير ومصادرة الممتلكات والاراضى العامة والخاصة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزه عام ١٩٦٧ ضد ثلاثة محاور : ــ

أ ــ الانسان الفلسطينى

ب ــ الارض الفلسطينية

جـ ــ المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى الأرض المحتلة .

وتشكل هذه المحاور الثلاثة المرتكزات الاساسية للانتماء الفلسطينى . وبناء عليه فلا غرابة ان تضع الحركة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية فى مقدمة أهدافها القضاء على هذه المرتكزات . نورد فيما يلى بعض الأمثلة المختارة من الجدولين السابقين ، والتى توضح استخدام المستوطنين للعنف كوسيلة وحيدة من أجل القضاء على تطلعات سكان الاراضى المحتلة واحتوائهم عن طريق الالغاء التدريجى لمرتكزات ارتباطهم ببلدهم : ــ

أ ــ على صعيد محور الانسان : هناك مثلا ٢٢ حادثة قتل و٢٨ حادثة اختطاف كان من بين المخطوفين حوالى ١٩ طفلا ، اعمارهم تتراوح بين التاسعة والخامسة عشرة .

ب ــ على صعيد محور الارض : تشير معظم الدراسات والاحصائيات الصادرة حول الموضوع الى ان نصف مساحة أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة قد صودرت من أجل اقامة المستوطنات التى تبلغ عددها اكثر من (١٢٠) مستوطنة (عبدالرحمن ابو عرفة ، ١٩٨١)[1]

بالاضافة الى وجود خطط لبناء خمسين مستوطنة اخرى بجانب المستوطنات المقامة او على مقربة منها بهدف توسيعها عن طريق ربطها ببعضها بحيث تشكل حزاما خانقا حول القرى والمدن العربية ، تماما كما تم تطويق مدينة القدس وعزلها عن باقى انحاء الضفة الغربية . وتهدف هذه الخطة الى اسكان حوالى مليون مستوطن فى الضفة الغربية بحلول عام ٢٠١٠ اى مع بداية القرن الحادى والعشرين .

ان الاستيطان الصهيونى فى فلسطين بدأ فى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، كما وضعت الخطط مسبقا لاستكماله فى بداية القرن العشرين . وها نحن بعد مضى قرن كامل نعيش المخطط الاستيطانى الثانى لفلسطين مع ثمانينات القرن العشرين ، وفى نفس الوقت هناك خطط حكومية جاهزة ومعدة للتنفيذ سنويا كما ان هناك خططا اخرى معدة للتنفيذ مع بداية القرن الحادى والعشرين .

ج ــ على صعيد المحور الثالث : لم تسلم المؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من هجمات قوات الاحتلال والمستوطنين . فقد قام افراد او جماعات من المستوطنين بالاعتداء على الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية فى معظم انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، منذ عام ١٩٦٧ هناك اكثر من عشرين حادثة اعتداء

1- BENVENISITI, The West Bank Data Project, American Enterprise Institute, Washington, London, 1984.

ومحاولة اعتداء على الحرم القدسى الشريف والصخرة المشرفة كان اهمها محاولة احراق المسجد الاقصى/الحرم عام ١٩٦٨ ومحاولة نسف قبة الصخرة عام ١٩٨٠ . وكان آخر هذه الاعتداءات تلك التى شارك فيها اعضاء من الحكومة والبرلمان الاسرائيلى (كانون الثانى ١٩٨٦) . كما شارك المستوطنون الجيش اكثر من مرة فى وضع الحواجز واغلاق الطرق المؤدية الى المدارس والجامعات وفى حالات كثيرة تم اقتحامها والاعتداء على الطلبة والعاملين فى داخل مثل هذه المؤسسات . ويشير الجدول الاول المشار اليه الى ان هناك ثلاثين حادثة اعتداء ضد المدارس منها واحدة ضد روضة الأطفال . وغالبا ماتقوم السلطات (ومع المستوطنين احيانا) باغلاق هذه المؤسسات التعليمية لفترات قصيرة ، فجامعة النجاح تغلق بمعدل (٢ ـ ٤) ايام شهريا - او لفترات طويلة كما سبق ان اقفلت جامعة بيرزيت مدة سبعة شهور خلال عام ١٩٨٢ . اما عن المدارس فقد حول المستوطنون مدرسة اسامة بن المنقذ فى الخليل ومنازل عربية اخرى الى اماكن سكن لهم ، كما حولت السلطات العسكرية مدرسة الامير حسن الثانوية فى بيرزيت الى مدرسة ابتدائية حيث اجبر الطلاب على متابعة دراستهم بعيدا عن قريتهم . كما يقوم المستوطنون بعمل حواجز زراعية يقومون خلالها باتلاف المحاصيل الزراعية اثناء شحنها او وهى فى ارضها . ويقوم المستوطنون عادة بعمل حواجز (امنية) بهدف قطع الطرق وتعطيل اعمال المواطنين وتفتيشهم بطرق مهينة . وكان اهم هذه الحوادث يوم ٣/٢/١٩٨٥ ، حيث شارك حوالى (٢٠٠٠) مستوطن معظمهم من الشباب صغار السن ١٥ ـ ١٧ سنة حيث قاموا بقطع حوالى ٢٨ طريق رئيسية فى منطقة القدس ، اى كل الطرق المؤدية من القدس واليها والتى تربطها ببقية مدن الضفة الغربية .

وبما ان المؤسسات البلدية فى الضفة الغربية وقطاع غزه من اهم مظاهر التعبير عن الهوية الفلسطينية والانتماء الفلسطينى ، حتى غدا رؤساء البلديات مع مطلع الثمانينات رموزا قيادية للحركة الوطنية الفلسطينية . ولكى تتخلص السلطة العسكرية المحتلة من هذه الرموز شجعت اعتداءات المستوطنين بطرق مباشرة وغير مباشرة ، وذلك بالتغاضى عن نشاطاتهم التخريبية ضد الانسان والارض والمؤسسات الفلسطينية . حيث قامت احدى العصابات التخريبية للمستوطنين بمحاولة قتل رؤساء اكبر ثلاث مدن فى الضفة (١٩٨٠) وتكفلت السلطة بابعاد أخرين . حيث اكملت الخطة باقالة من لم ينجح المستوطنون فى قتلهم وعينت ضباطا اسرائيليين كرؤساء للبلديات فى اكبر اربع مدن فى الضفة الغربية / نابلس ، الخليل ، رام الله ، البيرة وكذلك فى مدينة غزة . كما قامت شبكة تخريبية اخرى عمادها من المستوطنين بمحاولة تفخيخ ستة باصات عربية فى القدس الشرقية (تموز ١٩٨٤) وقد تم القاء القبض على معظم عناصر هذه الشبكة ، واعترفوا بكل ما قاموا به من حوادث قتل وخطف ونسف ، وثبت بما لايدع مجالا للشك للمواطنين العرب والاسرائيليين مسئولية هذه الشبكة عن معظم حوادث العنف الاستيطانى المنظم فى الاراضى المحتلة . كما ثبت لهم ايضا تواطؤ السلطة المحتلة وعساكرها مع المستوطنين نتيجة الاحكام المخفضة التى فرضت عليهم داخل « سجن مفتوح » حيث قضوا نصف مدة الحكم او اقل ثم افرج عنهم . ان هذه العلاقة الوثيقة بين السلطة المحتلة وجماعات المستوطنين تعبر عن نفسها فى اكثر من موقف وقد تبين لنا ذلك نتيجة خبرتنا ومعايشتنا عن كثب للكثير من الاحداث التى ثبت فيها بما لايدع مجالا للشك انه بات فى عرف الصهيونية ، وهذا امر متعارف عليه فى اسرائيل ـ ان كل جندى هو مستوطن وان كل مستوطن هو جندى .

سننتقل الان الى تحليل هذه العلاقة واثرها على تكوين نفسية المستوطن .

٢ ـ سيكولوجية او نفسية المستوطن من خلال المرتكزات الثقافية ـ الاجتماعية والسياسية لحركة الاستيطان الصهيونى :

يعطى علماء النفس وخاصة علماء نفس الطفل والشخصية اهمية قصوى للعلاقة الثلاثية بين الطفل ووالديه ولطبيعة الجو العائلى السائد فى البيت . لكن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا يعطون الاهمية للعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدورها فى تكوين وتحديد طبيعة هذه العلاقة الثلاثية داخل الأسرة .

دعونا نحاول الآن ان نفصل ماهية هذه العلاقة بين النظام الثقافى والفرد قبل ان ننتقل الى تحليل شخصيته .

إن صفات النظام الثقافى ـ الاجتماعى الذى نشأ وترعرع فيه المستوطن الصهيونى ساعد فى افراز وتكوين معالم شخصيته المتميزة بالسلوك العدوانى تجاه كل ما لايتوافق مع افكاره ومبادئه وآرائه .

فالمستوطن الصهيونى فى الضفة الغربية وقطاع غزة اليوم : ـ

ـ اما انه وفد اليها من الدول الغربية (اوروبا وامريكا)

ـ او جاء اليها من اسرائيل .

وفى كلا الحالتين : ـ

ـ فالفرد المستوطن يكون قد نما وتطور فى بيئة اجتماعية يخيم عليها العنف وعدم الاستقرار وفقدان الامن الاجتماعى والتكيف الشخصى .

ـ ولتعويض ذلك تقوم اقسام الاستيطان فى المنظمة الصهيونية العالمية وفى مختلف الوزارات كما ان هناك وزارة خاصة (استيعاب المهاجرين) بتقديم خدمات وتسهيلات مالية ضخمة للمستوطنين .

أ ـ فالمستوطن القادم من الدول الغربية عايش نوعا من العنف الاجتماعى والذاتى فسلوك الفرد العدوانى هنا يكون غالبا موجها نحو بيئته الداخلية والخارجية (مجتمعه وذاته) ويتجلى هذا العنف فى ارتفاع نسبة الجرائم بشكل عام ، والجرائم الاخلاقية بشكل خاص : السرقة ، الجنس ، التدمير ، المخدرات الخ .. وفى مثل هذا الجو الاجتماعى ـ الثقافى السائد بالاضافة الى المشاكل الاقتصادية ومشاكل البطالة واثارها النفسية والاجتماعية على حياة الفرد كان العنف وسلوك الشبيبة العدوانى تعبيرا وتنفيسا عما عندهم من طاقات حيوية ومن مشاعر واحاسيس . لكن كل ماسمح به المجتمع الديموقراطى فى الغرب لم يكن كافيا لبعض تجمعات الشبان للتنفيس عن طاقاتها وانفعالاتها فلجأت الى الالتحاق بجمعيات دينية غامضة وخطرة او الى الانتساب الى الاحزاب اليمينية المتطرفة والمنظمات العنصرية . هذه الفئات لم تتوصل الى حالة من التوافق النفسى والاجتماعى على المستوى الداخلى ـ الذاتى اى انها لم تحقق التكامل الذاتى او القناعة الذاتية .

وذلك بالتعبير عن عواطفها وانفعالاتها فيما يسمح به او يتغاضى عنه هذا النظام الديموقراطى اجتماعيا وسياسيا . فلجأت الى بث افكار العنف المسلح والتنظير له ثم التجنيد له وذلك كصمام امن تستغل من خلاله قدرات الانسان والانتاجية وطاقاته الحسية . لكن التعبير عن مثل هذه الامور وبهذه الطريقة ممنوع ، ويعتبر فى حكم الانظمة الديموقراطية نوعا من الارهاب والتخريب خاصة اذا مورس على اراضى هذه الدول .

وهكذا تكون هذه الفئة من الناس جماعات المرتزقة والمستوطنين الذين لا يجدون مكانا فى العالم يعبرون فيه عن نظرياتهم العنصرية وافكارهم العدوانية ومشاعرهم المحبطة الا فى اللجوء الى احدى دولتين وهما ـ اسرائيل او جنوب افريقيا . حيث يمثل حمل السلاح ضد كل من لايوافق على النمط الحياتى الثقافى والفكرى السائد فى هاتين الدولتين اسلوبهم فى ذلك .

ان جموع المرتزقة والمستوطنين القادمين من الدول الغربية امثال الارهابيين (كاهانا وليفنجر) وصلوا البلاد ليستوطنوها وليحلوا مشاكل سوء تكيفهم النفسى والاجتماعى وكان فى رأسهم ومازال الكثير من التعميمات العامة والمقولبة stereotypes عن شعوب العالم الثالث ومنها الشعب العربى الفلسطينى . وقد عمقت هذه التعليمات وصدرت للعالم الثالث والعربى منه بخاصة حتى غدت تبدو لنا وكأنها جزء من شخصيتنا وذلك بتلاعب فكرى مدروس وبدراسات متحيزة من قبل : بعض المستشرقين ، وبعض علماء الانتروبولوجيا الثقافية . وقد استغلت هذه الدراسات التى وقع بعض اصحابها فى اخطاء موضوعية والبعض الاخر قام بها عن قصد وعمد ، من قبل الحركة الاستعمارية ولاسيما الحركة الصهيونية ، فقد قامت هذه التنظيمات الاستعمارية بتفسير سلوك الشعوب المستعمرة ودراسة عاداتها وتقاليدها بناء على هذه الدراسات غير العلمية من اجل استعمالها وتطبيقها وتعميم نتائجها على مثل هذه الشعوب بهدف تشويه تاريخها وثقافتها . وكان هناك تركيز على تشويه الحضارة الاسلامية واللغة العربية . حيث يربط المستشرق اليهودى رفائيل باتاى بين صفة الانهزامية والشعوب الشرقية كما يشير مستشرق آخر برنارد لويس الى ان اصل كلمة «ثورة» عند العرب مرتبطة بقيام الجمل وليس لها اى علاقة بمفهوم هذه الكلمة نفسها عند الشعوب الاوروبية المعاصرة . ان هذين المستشرقين يكمل كل منهما الاخر حيث يصلان الى نتيجة مفادها ان العرب يقبلون الحكم الاجنبى وينقادون بسهولة ولايعرفون الثورة والتغيير[٢]

ولا يسعنا هنا الا ان نذكر بأن اول استعمال لكلمة الثورة بالمعنى المعاصر اى التغير المفاجىء والتحولات فى الاوضاع الاجتماعية والثقافية فى الدول الاوروبية يعود الى عام ١٥٥٩ ، حيث كانت الكلمة من اصل لاتينى reovlutio تعنى اول ما استعملت عام ١١٩٠ تلك الحركة الدائرية المستمرة بين كوكب ما ومداره[٣] .

ب ـ اما عن المستوطن القادم من اسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان الخلفية الاجتماعية والثقافية تحدد الى درجة ما ملامح شخصية وانماط سلوكه ايضا . وهى تتشابه الى حد ما مع الظروف الحياتية التى عاشها المستوطن الاوروبى اليهودى ، من حيث توفر عامل العنف الاجتماعى والصراع العنصرى والتمييز الثقافى بين اليهود وغيرهم فى الخارج وبين اليهود الشرقيين والغربيين داخل اسرائيل .

اضافة الى ذلك فإن جو العنف المسلح (العسكرى) وجو الهستريا الدينية السائدان فى المجتمع الاسرائيلى يشكلان مع ماسبق الاطار العام الذى تستمد منه الاسرة الاسرائيلية اساليب تربيتها وانماط تنشئتها الاجتماعية للأطفال . كما تستمد المدرسة توجيهاتها من هذا الاطار العام ونظرة سريعة الى عدد المدارس الدينية فى اسرائيل بالنسبة لعدد المدارس الحكومية مقارنة بعدد المدارس الدينية بالنسبة لعدد المدارس الحكومية فى اى دولة فى العالم ترينا اهمية الدور الذى تلعبه التربية فى تعليم التلاميذ الاسرائيليين ، وتلقينهم مبادىء العنف.. والكراهية ضد العرب ، وافكار التعصب الدينى والقومى ، ضد كل من يختلف معهم فى الدين والقومية . كما ان دراسة الادب العبرى تبين وجود هذه الافكار والمبادىء التى تتفاعل معا لتكون الشخصية الاسرائيلية والتى ..

2- SAID.E., L'orientalisme, Sevil, Paris, 1980.

3- ROBERT, P., Le Petit Robert, Dictionnaire, Paris, 1973.

تبالغ مختلف الكتب المدرسية والادبية بوصفها بسمات التضحية والشرف والتفوق اليهودى والسمو والذكاء . وفى المقابل يرسم الادباء والكتاب الاسرائيليون صورا قاتمة مستقاه فى غالبها من بحوث المستشرقين والانتروبولوجيين المتميزة عن الشخصية العربية : حيث يصفون العربى بأنه منحط وقذر وعلى ادنى درجات سلم الحضارة ، وهو جبان رعديد وغدار ، يتمسك بالقشور دون اللباب . حتى سيطرت هذه الافكار الى درجة كبيرة ودفعت الاسرائيلى الى الاستخفاف بالعرب وقدراتهم والاستهانة بهم والمغالاة فى قتالهم ، لانه يقاتل اناسا لايجوز ان يصنفوا فى عداد البشر ، (غانم مزعل ، ١٩٨٥)

ان خير مثال على التعصب الدينى والقومى تجاه كل من هو غير يهودى الـ goy بشكل عام العرب بشكل خاص هو ان نترك مستوطنى الضفة الغربية وقطاع غزة يتكلمون بحرية ويعبرون عن مشاعرهم واحاسيسهم وهواجسهم واهتماماتهم ، ذلك ان اللغة هى خير مفتاح لفهم شخصية الفرد ودوافع سلوكه . ففى مقابلة قام بها الكاتب الصحفى الاسرائيلى «اموس اوز» (١٩٨٢)(٤) مع احد المستوطنين ويسميه السيد T يقول هذا الاخير « ... ان ماعملناه فى صيدا وصور وتدمير عين الحلوة» ياللخسارة. اننا لم نمح هذا المخيم عش الافاعى - لقد كانت. هناك غارات عنيفة فوق بيروت ولكنهم يتكلمون عن تلك المذبحة الصغيرة فى صبرا وشاتيلا» ٥٠٠ عربى فقط قتلوا ويسمون ذلك مجزرة ، ياللاسف لاننا لم نقم بهذا العمل وقامت به الكتائب .. ويضيف المستوطن قائلا « لو أن اباءنا المحترمين جاءوا الى هنا منذ زمن بعيد .. لو انهم قتلوا ستة ملايين عربى او مليونا من العرب ، ماذا سيحصل ؟ كنا كتبنا عنهم صفحتين او ثلاث فى كتب التاريخ ووصفناهم بعدد من الصفات ليس الا ، ونحن هنا كنا اصبحنا اليوم ٢٠ او ٢٥ مليونا الكل يحترمنا» « ... اننى اليوم اكثر من اى وقت مضى مستعد لان اعمل المستحيل فى سبيل خدمة قضية الشعب اليهودى فانا مستعد مثلا لان اقوم بالمهمة القذرة : قتل العرب ، طردهم ، حرقهم حسب الحاجة وحسب المزاج كما اننى مستعد لحرق الارض تحت كل يهود اوروبا حتى يجبروا جميعا على القدوم الى هنا ولو اضطرنى ذلك لحرق اماكن العبادة اليهودية» . وفى حديث مع مستوطن اخر يقول « .. اننى لا اكره العرب ولا اطالب او اقوم بطردهم اذا وافقوا على قوانيننا وقبلوا بأن يعملوا كخدم عندنا» .

هذا. ومن الملاحظ ان معظم المستوطنين فى الاراضى العربية المحتلة هم من اصل اوروبى او امريكى او روسى كما ان طريقة بناء المستوطنات واختيار المناطق المرتفعة والمحيطة بالقرى العربية لها فى رأينا دلالة نفسية ذات علاقة وثيقة بالسيطرة واشعار الاخرين بأن هناك دائما من ينظر لهم من فوق من موقع السيد والمراقب . حتى اليهود الشرقيون المنتمون غالبا للطبقات المتواضعة ينظرون مثل هذه النظرة الى العرب مع ان تصنيفهم بالنسبة لليهود الغربيين ليس احسن بكثير من العرب يقول احد المغاربة اليهود من سكان بيت شميس : انه لن يتخلى عن الاراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة لان السكان العرب يقومون اليوم بكل الاعمال القذرة التى كنا نقوم بها ، لقد كنا عرب اسرائيل ، واليوم مع الليكود اصبحنا اسيادا واصحاب اعمال ولم نعد خدما للاشكناز اى اليهود الغربيين .

نستنتج مما ذكره هؤلاء المستوطنون ان التعصب الدينى والقومى والطائفى كظواهر نفسية اجتماعية اصبحت تزداد حدة فى اسرائيل منذ بداية السبعينات . فى الوقت الذى نلاحظ فيه انخفاضا لمثل هذه الظواهر وتزايدا فى التسامح الاجتماعى نحو الاقليات فى دول العالم المختلفة . وقد تاكد هذا التطرف الدينى القومى والطائفى فى الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة عام (١٩٧٧ و ١٩٨٤) . يقول البروفيسور افرايم عاير وهو عالم نفسانى اجتماعى ومدير معهد البحوث الاجتماعية فى جامعة تل ابيب : تعبر نتائج الانتخابات الاخيرة تعبيرا واضحا عن تحولات متطرفة استمرت حوالى خمسة عشر عاما . فمنذ بداية الستينات حدثت تحولات يمينية على التوجهات السياسية فى اسرائيل ، ولايدور الحديث هنا عن تحولات من اليسار الى اليمين ، فمن الناحية النوعية اصبح اليسار الاسرائيلى اقل يسارية ، واقتربت مواقفه من الوسط ، واصبح الوسط اكثر يمينية ، كما اصبح اليمين اكثر تطرفا . ويزداد بشكل مطرد حجم الفئات التى تعتبر نفسها يمينية ، او التى تتعاطف مع التوجهات السياسية اليمينية . (غانم مزعل ١٩٨٥) . وفى تقديراتنا فان اكثر من ٨٠ ٪ من المستوطنين يصوتون للاحزاب اليمينية المتطرفة . كما ونشير الى ظاهرة «التصويت الطائفى» والتى بدت واضحة فى انتخابات ١٩٨٤ .

نستنتج من هذا التحليل للظروف الحياتية والخبرات التى عايشها المستوطن والتنشئة الاجتماعية التى تعرض لها فى مرحلتى الطفولة والنضج سواء كان قادما من باريس او من نيويورك من حيفا او من تل ابيب ان صفاته الشخصية - انماط سلوكه ودوافعه واتجاهاته - اقرب ماتكون الى الشخصية المتعصبة ، والتى تنطبق فى رأينا الى حد كبير على شخصية المستوطن وسلوكه المتطرف .

ومن صفات الشخصية المتعصبة : الانتماء للاحزاب الدينية والقومية المتطرفة ، كراهية من يختلف معها فى الفكر والدين والجنس واللون والحقد عليه ، المعاناة من

4- OZ, AMOS., Les Voix D'Israël, Calmann-Lévy. Paris, 1983.

عقدة التفوق ، تصنيفها للناس ضمن قوالب معينة تعتمد على التعميمات العامة والتى من السهولة توزيعها على من تريد من الناس حسب حالتها المزاجية ودون ادنى تحليل او تفكير ، وهى باختصار شخصية متسلطة تتميز بجمودية الفكر (عبدالحميد زهران ١٩٧٨)(٥)

هذا وفى تفسيرهم للسلوك التعصبى يعطى علماء النفس الاجتماعى اهمية للعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . حيث تعطى نظرية التعلم الاجتماعى اهمية لدور الاسرة والوالدين خاصة وذلك عن طريق استعمالهم للثواب والعقاب كمنظمين لعمليات التربية والتفاعل الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية . حيث يعزز سلوك الفرد باثابته فى حالة قيامه بسلوك يتماشى مع مايطلبه والداه ومع مايكافئه مجتمعه .

اما نظرية التحليل النفسى فترى ان الشخصية المتعصبة يعانى صاحبها من الاحباط والحرمان العاطفى والانفعالى ويقوم بالتعبير عن سلوكه العدوانى هذا عن طريق استعمال وسائل الدفاع اللاشعورية . كالازاحة والابدال وصب جام غضبه وعدوانه على الاقليات العنصرية وهى هنا المواطنون العرب ، حيث يتجاهل المستوطن شعوريا او لاشعوريا مصادر احباطه وفشله ويبحث عن «كبش فداء» بين المواطنين الذين يختلفون عنه للتنفيس عن احباطه بالعدوان . تماما كالطفل الصغير الذى لايستطيع مواجهة والديه او رفاقه كمصادر لاحباطه فيتجه نحو رفاقه او اخوته الاصغر سنا للتعبير عن مشاعره المحبطة بالعدوان عليهم . (عبداللطيف عقل ، ١٩٨٥)(٦)

ومع ذلك فان الطفل يستمر فى التقليد والتماهى dentification مع والديه حيث يمثل والداه مصدرى : الحب والاكراه وذلك عن طريق منعه من مخالفة القوانين . الا ان هذه العلاقة المتناقضة لا تمنع الطفل من التماهى والتماثل مع من يمثل العدوان والمثالية فى نفس الوقت بالنسبة له وهما والداه(٧) ، وهذا مانسميه بعلم النفس «بالتماهى مع العدو» وهنا نرى ان احدى تفسيرات السلوك المتعصب والعدوانى لدى المستوطن اليهودى لايعدو كونه تماهيا وتماثلا مع سلوك المعتدى عليهم . من هنا نلاحظ العلاقة والتشابه بين المركزات الثقافية والاجتماعية العدوانية والعنصرية بين الحركتين : النازية والصهيونية .

ولقد عمل خبراء الحركة الصهيونية من اخصائى علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسى على مدى المائة السنة الاخيرة على تجميع كل ماكتب من ابحاث ودراسات حول مواضيع مثل :-

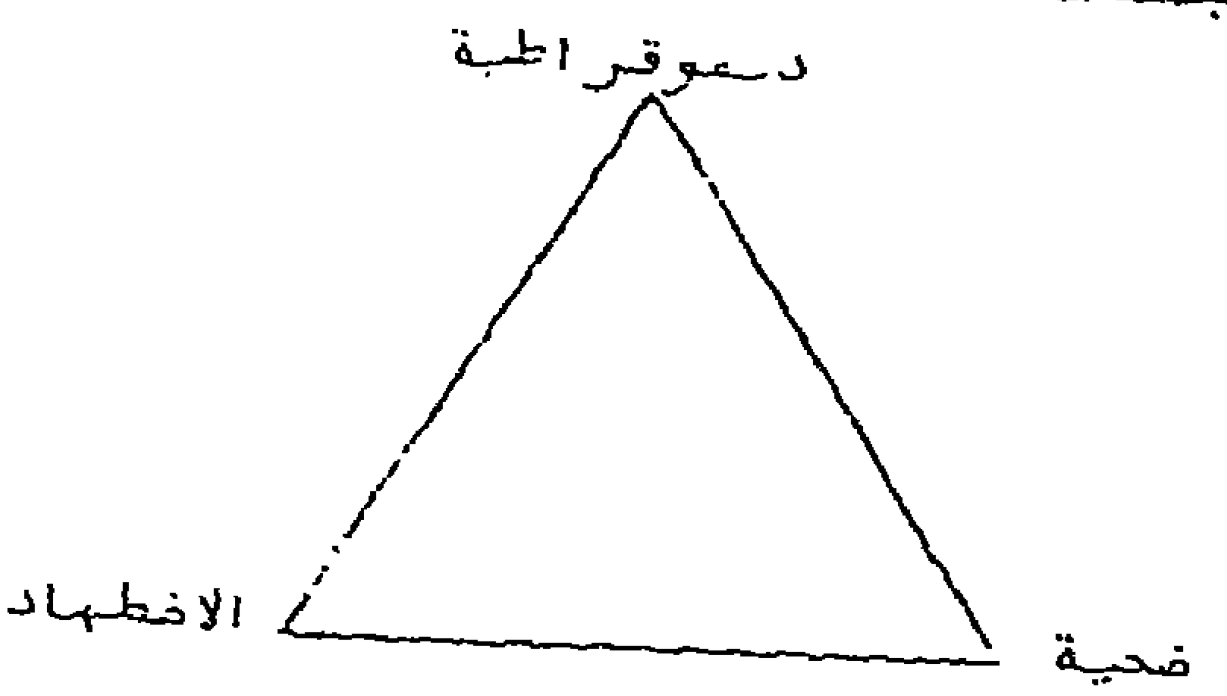
الحركات الاستعمارية وحركات التحرر الوطنى فى العالم . وقاموا بتحليل هذه المعلومات كما شاركوا هم انفسهم فى الكثير من الدراسات والابحاث على المستويين النظرى والعلمى . حيث شارك عدد لابأس به من مخططيهم وقياداتهم فى حروب استعمارية (ديان فى فيتنام وغيرها) والكثير من الضباط وعناصر المخابرات والجواسيس فى حركات الثورة المضادة وحتى نجحوا فى الوصول الى العمل مع بعض حركات التحرر الوطنى فى افريقيا وجنوب امريكا اللاتينية قبل ان تكتشف سياستهم هذه ذات الوجهين .

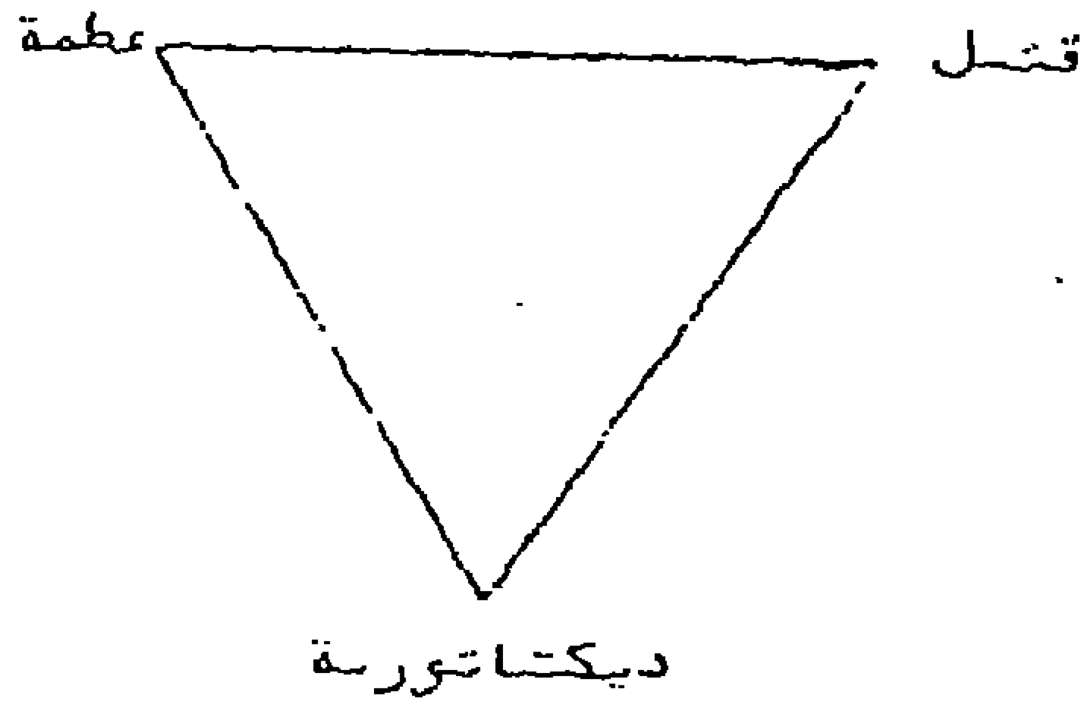
وبالفعل فقد نجحت الحركة الصهيونية فى استعمال السياسة ذات الوجهين نتيجة كل ماتراكم لديها من خبرات نظرية وعملية وقامت بربط تطبيقاتها هذه بأحدث النظريات فى علم النفس الاعلامى وعلم نفس الشخصية فهى مثلا تطبق القوانين العثمانية والانجليزية فى تبرير مصادرة الاراضى الفلسطينية والقوانين العنصرية فى التعامل مع الفلسطينيين وفى نفس الوقت تتعامل مع مواطنيها بتطبيق قوانين الدول الديموقراطية الغربية وتنقل الى هذه الدول مايتم من نقاش ديموقراطية فى البرلمان دون التطرق الى الحديث عن واقع الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكرى . وفى نفس الوقت مازالت تركز الدعاية الاسرائيلية على اضطهاد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ودول اوروبا الشرقية والدول العربية وتصويرهم كضحية . بينما تقدم اليهود وتتعامل من خلالهم مع الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة والدول العربية على اساس انهم الاعلى ، والاقوى ، والاذكى . كما تحرص الدعاية الصهيونية على تقديم اليهود دائما كضحية حيثما حلوا . وحيثما كانوا فهم الضحية ومازالوا كذلك فى روسيا ، والمانيا واسبانيا وفرنسا .. الخ وخاصة فى الوطن العربى حيث يحاصر ١٥٠ مليون عربى ، ثلاثة ملايين اسرائيلى : ومن هذا الموقف يدافع منظرو الحركة الصهيونية عن كل الغارات التى تشنها اسرائيل داخل حدودها وخارجها بواسطة الجيش والمستوطنين فهى هنا تعطى تصريحا لنفسها بالقيام بدور القاتل فى منطقتنا مقابل دور الضحية فى اوروبا وامريكا . وبامكاننا ان نوضح هذه الجهود السيكولوجية القائمة على دراسة طريقة السلوك الانسانى وردود الفعل لدى الافراد بحيث يعطى كل مواطن فى كل بلد كل حسب ظروفه مايبحث عنه وما ينقصه من معلومات معتمدة فى ذلك على جهل الاوروبيين وشعورهم بالذنب تجاه الطائفة اليهودية . وهكذا تلعب الحركة الصهيونية بالنسبة

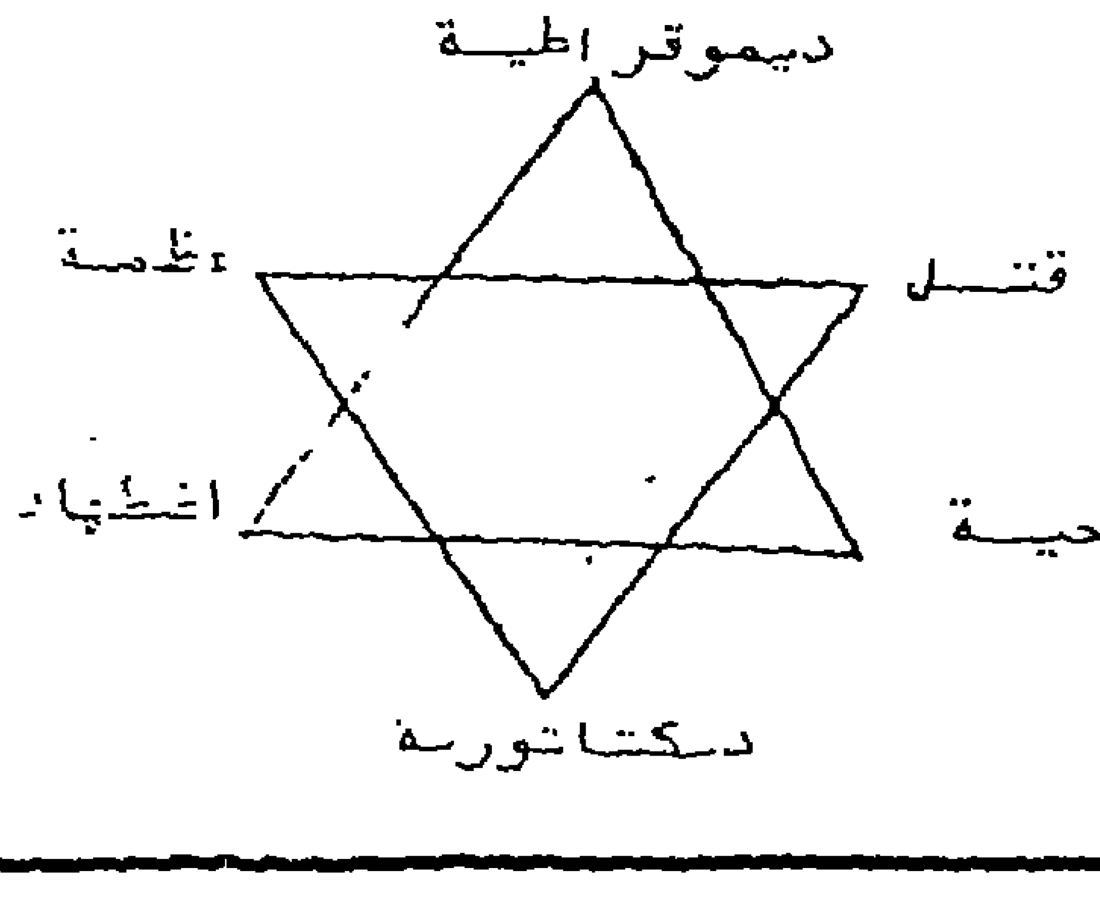
5- SECORD, P.F. and BACKMAN, C.W., Social Psychology, MacGraw-Hill, 1974.
6- FREEDMAN, J.L., and SEARS, D.O., Social Psychology, Prentice-Hall, London, 1981.
7- KLEIN, M., «Processus de Socialisation», In, LEVY.A., Psychologie Sociale, Dunod, Paris, 1965.

العقلية والنفسية الاوروبية دورا تعويضيا عن كل مافقدته من مجد وعظمة منذ فقدانها للامبراطورية الاستعمارية الاوروبية . وتقدم نفسها للغرب كاستمرار لوجوده القديم فى المنطقة ومن هنا يأتى اعجاب الكثير من الغربيين بدور اسرائيل الطليعى فى الاستيطان . لقد نجحت هذه السياسة ذات الوجهين (لاعتبارات خاصة) بفضل الدعم المالى والعقائدى والفكرى لجهود المختصين فى الحركة الصهيونية ، الذين تمكنوا بدورهم عن طريق تمكنهم من النظرية والعلم من ممارسة لعبة الذكاء والغموض بدقة ومهارة ومن قلب الحقائق لدى البشرية واخذ موافقتها على ذلك .

والآن نوضح ماسبق انه ذكرناه بهذا الرسم المبسط :-







الوجه الاول للصهيونية للتعامل مع الغرب
- اسرائيل دولة ديموقراطية
- اليهود مضطهدون
- اليهودى ضحية

الوجه الثانى للصهيونية للتعامل مع العرب :
- اسرائيل دولة ديكتاتورية
- اليهود هم الاعظم
- اليهودى يقتل

وحتى نحصل على الوجه الحقيقى والكامل وتكون رؤيتنا واضحة للصهيونية نقوم بتجميع المثلثين .

هذه كانت المرتكزات الاجتماعية الثقافية والسياسية لحركة الاستيطان الصهيونية والتى تعرفنا من خلالها على شخصية المستوطن بدراسة وتحليل دوافعه السلوكية وحاجاته النفسية .

ننتقل الان لدراسة اثار كل ذلك على السكان المحليين

٣ ـ الاثارة النفسية والاجتماعية والثقافية للاستيطان :

حتى تكون الصورة كاملة عن المد الاستيطانى واثاره على الوضع السكانى فى الاراضى المحتلة نشير الى اهداف الحركة الاستيطانية ، ونوجزها فيما يلى : استثمار اقتصاديات البلاد ومصادر ثروتها (الارض ، الماء ، المعادن ، الحجارة .. الخ) ، عزل قرى ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة عن بعضها البعض بهدف القضاء على المقاومة العربية للاحتلال الاستيطانى ، تفريغ الارض من سكانها ومحاولة انهاء وجود المخيمات الفلسطينية كما حدث فى غزة (شريف كناعنه ورشاد المدنى ١٩٨٥) ، حيث عملت السلطة على تشجيع هجرة سكان الاراضى المحتلة عن طريق الضغوطات النفسية والاجتماعية المتمثلة فى العقوبات الجماعية ، الاستجوابات والتحقيقات المستمرة ، حواجز التفتيش والاهانات الشخصية والجماعية التى يتعرض لها كل فرد تقريبا على يد الجيش والمستوطنين . كما يهدف الاستيطان بالمقابل الى اسكان اليهود فى المناطق العربية وتشجيع ودعم الاستيطان الزراعى والصناعى الاسرائيلى واعاقة النشاط الزراعى والصناعى العربى .

وهذا يؤكد ماذكرناه فى البداية من أن حركة الاستعمار الاستيطانى الصهيونى انطلقت كغيرها من الحركات الاستعمارية من طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين المستعمر والمستعمر . هذه العلاقة التى تميزت منذ بدايتها بتفوق المستعمر على المستعمر وجعل موقع هذا الاخير فى هذه العلاقة موقع التابع . ان هذه الاعتمادية او التبعية تتجاوز المجالات الاقتصادية والسياسية وتصل حتى الى اعماق الفرد الاجتماعية والنفسية .

١ ـ على المستوى الثقافى ، يمكننا ان نعرف المجتمع المستعمر بأنه ذلك المجتمع الذى يتميز بنمو اقتصادى متقدم قليلا ، اى ان نموه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى خاضع لمجموعة من العلاقات ذات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أكتوبر ١٩٨٧

الضفة التبعية والتى يجد نفسه مجبرا من خلالها على التعايش مع مجتمع او مجتمعات متقدمة اقتصادية(٨)

ينطبق هذا التعريف على المجتمع الفلسطينى فى علاقته مع المجتمع الاسرائيلي والتى تتميز بتقدم هذا الأخير اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا - وقد أفرزت هذه الصفات كما أسلفنا تفوقا لدى المواطن الاسرائيلي بعامة والمستوطنين بخاصة على المستوى : العرقى والثقافى مما كان له أكبر الأثر فى تكوين الشخصية المتعصبة للمستوطن .

فمن الناحية الاقتصادية والسياسية والتعليمية تعمل السلطات المحتلة على تطور جزئى ومحدود فى هذه المجالات فى القطاع الفلسطينى كاعطاء التصاريح فقط (دون أى مساعدة مالية) باقامة بعض الصناعات الثانوية والجامعات الصغيرة والجمعيات الزراعية ذات الصلة بالسلطات .... الخ لكنها تمنع أى نمو اقتصادى وثقافى عام وتوقف كل محاولة مستقلة فى هذا المجال .

إن الحركة الاستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تلعب دورين متناقضين : -

- عامل فى التغير الثقافى : عن طريق كسرها لنمط الحياة التقليدى البسيط والمسالم السائد فى المجتمع الفلسطينى وذلك بانشائها لمدن وقرى إستيطانية وفتح شوارع عريضة ، وانشاء مطارات فوق أراضى السكان الأصليين أو على مقربة منها بهدف تشويه وكسر جغرافية المنطقة وصياغة تاريخ جديد لها .

- عامل مضاد للتغير الثقافى : فعن طريق مثل هذه المشاريع تقام فى وسط البيئة العربية لكن ليس لها الا تأثير هامشى على نمو وتطور حياة السكان الأصليين حيث تمنحهم على المدى القصير مهن جديدة وهامشية وتدفعهم لشراء سلع الكماليات جديدة من الدولة المستوطنة كما تعمل على المدى البعيد على خلخلة اقتصادهم الزراعى واضفاء مزيد من الضبابية على وعيهم الثقافى والسياسى .

هذا وتحاول السلطة المستوطنة فرض علاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية عن طريق حرمان القرى العربية من الماء والكهرباء والخدمات الصحية والبريدية بهدف اجبار السكان على التوجه الى المستوطنات القريبة لطلب ما ينقصهم من أجل تطبيق سياسة الضم والالحاق والتبعية ، لقد قال الحاكم العسكرى لمنطقة رام الله لأهالى (طيبة المصيص) خلال اجتماعه مع وجهاء القرية فى شهر شباط ١٩٨٦ ، أن مستوطنات عوفرا وريمونيم وافرايم القريبة من قريتهم والمقاومة على أراضيهم ! ! اقيمت هنا من أجل خدمتهم ففى حالة مرض أحدهم ما عليهم الا الاتصال باحدى هذه المستوطنات وسيارة الاسعاف مع الطبيب ستكون عندهم بعد خمس دقائق .... وهكذا يكون التعايش السلمى بيننا أضاف الحاكم العسكرى . فقال له الحاضرون ....

إن هناك أكثر من عشرة أطباء من أبناء الطيبة يعملون فى الخارج فلماذا لا تسمح لهم السلطات بالعمل فى بلدهم ؟ ؟ ؟ هذا ومن ناحية الاتصال اللغوى نلاحظ أنه باستثناء العمال العرب فى إسرائيل وفى بعض المستوطنات وبعض التجار الذين لهم علاقات عمل وتجار مع الاسرائيليين وبعض الموظفين فان نسبة من يتكلم اللغة العبرية من سكان الأراضى المحتلة تكاد لا تذكر .

ويعود ذلك كما أسلفنا الى تلك الحواجز النفسية والاجتماعية وطبيعة العلاقة (سيد - عبد) التى هى فى صميم العقلية المستوطنة ، والتى فرضتها السلطات ودوائر الحكم العسكرى عبر ممارساتها واتصالاتها مع السكان .

ب - على المستوى الاجتماعى : تتميز العلاقة اذن على المستوى الاجتماعى والثقافى بين المستوطنين وسكان البلاد الأصليين . بنظرة التفوق والنقاء والسيادة لدى المستوطنين بالنسبة للسكان الأصليين هذا وان حدث وكان هناك لقاء فى مجال العمل أو التجارة أو الوظيفة فان تصرفات التعامل تكون محكومة بهذه المعادلة غير المكتوبة .

وتعمل السلطة المستوطنة دائما على أن لا تكون هذه العلاقة علاقة الند للند وتحاول أن تكون العلاقة بين مختلف فئات السكان الأصليين قائمة على نفس هذا المبدأ . حيث تعمل على تفتيت هذه الفئات وتفسيخ إرتباطاتها ، بدءا باقامة المستوطنات بين مختلف المناطق والالوية ثم بين كل قرية وقرية ، وحول كل مدينة فى داخل نفس المنطقة ، بهدف الفصل وقطع الاتصالات بين مختلف قطاعات السكان : قروى ، لاجىء ، مدنى والعمل على إثارة الحساسيات الطائفية والطبقية والسياسية بين مسلم ومسيحى ، فقير وغنى ، لاجىء ومقيم . وتذكى هذه الحساسيات الاجتماعية عن طريق اعطاء بعض الامتيازات الهامشية للجمعيات والمؤسسات التى تحاول زرعها بين السكان الأصليين .

إن محاولات التفتت والتفسيخ الاجتماعى كالتركيز على الفصل بين الولاء للعائلة والولاء للوطن قد أدى احيانا إلى تقسيم المجتمع الفلسطينى الى عدة تجمعات صغيرة عدائية تجاه بعضها البعض وهذا من شأنه أن يعيق حركة النمو والتطور الذاتى والطبيعى لدى مختلف هذه الفئات الاجتماعية . كما أن هذا من شأنه أن يؤكد للمستوطنين ودولتهم تعميماتهم العنصرية وأفكارهم المسبقة والجاهزة عن أن الشعب الفلسطينى عاجز ولا يستطيع أن يقود نفسه بنفسه دون طلب المساعدة منهم من أجل الخروج من الفوضى وحالة الحرب .

ج - على المستوى النفسى : ... لقد أسقطت أوروبا صعابها ومشاكلها النفسية والعقلية على الشعوب التى ما

8- ROCHER, G., Le Changement Social, HMH, Paris, 1968.

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : أكتوبر ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زالت غرائزها سليمة وبريئة(٩) هذا الكلام لعالم النفس الشهير C. JUNG والذى يضيف قائلا فى كتابه « الانا واللاشعور » ... إن الصورة التى نكونها عن هذه الشعوب ما هى إلا إنعكاس لمشاكلنا الداخلية ولصراعاتنا النفسية الخاصة . بحضارتنا الأوروبية واتجاهاتنا العنصرية نحو الشعوب الأخرى »

فى الواقع وكما ذكرنا فان المستوطنين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى غالبيتهم من اصل أوروبى . وان علاقتهم وأسلوب تعاملهم مع السكان الأصليين تقوم على اساس من التبريرات الثقافية والاجتماعية التى نلخصها فيما يلى : –

- إن هؤلاء السكان أدنى من المستوطنين عرقا ، فهم بالتالى ادنى ثقافة وذكاء وأخلاقا .
- إنهم لا يستطيعون إدارة أمورهم بأنفسهم .
- إنه من غير الضرورى رفع مستواهم الاقتصادى والتعليمى والصحى لأنهم مسرفون فى الانفاق ، ولا يملكون الذكاء اللازم للاستفادة من الخدمات التعليمية وإستيعاب الوعى الصحى . فليس ما يدعو إذن إثارة تطلعاتهم لأشياء جديدة هم فى غنى عنها ولم يطالبوا بها ولن يعود ذلك عليهم إلا بخيبة الأمل والاحباط .

هذه التبريرات العامة والمقولة تعمل على قيام علاقات مباشرة وغير مباشرة غامضة بين المستوطن وابن البلد . فالأول ينظر الى الثانى نظرة فيها خليط من الاستعلاء والخوف والاحتقار ، وفى نفس الوقت فهو فى داخله يشعر بالخوف والقلق من الناس الذين يسيطر عليهم ويحتقرهم . كذلك فان ابن البلد يرى المستوطن من زاويتين متناقضتين فهو يتقبل الى حد ما فكرة هذا المستوطن عنه اى إن وجود هذا الأخير يجعله يعانى من الشعور بالنقص تجاه الامكانيات والقدرات التى يتمتع بها المستوطن وعجزه عن اللحاق به مع رغبته الداخلية فى تحقيق ذلك . ومع فشل ابن البلد ورغبته فى نفس الوقت فى تقليد النموذج الأقوى والتماهى معه . إلا أن الاعجاب بهذا النموذج ينتهى غالبا برفضه والعداء له .

يقول جاك بيراك أن حالة التناقض النفسى والعقلى هذه حيث لا يستطيع الفرد أن يتماهى مع الأخر أى مع الشخص الذى يريد كما لا يستطيع أن يبتعد عن نفسه ليكون هو نفسه وفى نفس الوقت يختلف عن الأخرين هذا يؤدى بالفرد الى حالة من الضياع على المستوى النفسى والى فقدان شخصيته(١٠) .

٤ – مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها فى الحد من آثار الحركة الاستيطانية :

عملت حركة الاستعمار الاستيطانية فى الأراضى المحتلة عن طريق علاقاتها التجارية والادارية والسياسية مع السكان الأصليين على تكوين جسر بينها وبينهم وذلك بخلق مؤسسات وجمعيات للتعارف وللعمل معا فى سبيل احتواء هؤلاء السكان . هذه الروابط وهذه المؤسسات تعمل على الحد من النمو الطبيعى على المستوى الاجتماعى والثقافى والنفسى للفرد والجماعة . اى أن مثل هذه المؤسسات تهدف الى desocialization اى عدم تنشئة الفرد والجماعة تنشئة إجتماعية طبيعية أو تنشئتهم ضمن ظروف التبعية وشروط الاعتمادية . وهذا يفقد الفرد هويته ويشوه انتماءاته ويتركه لفترة طويلة أو قصيرة – وهذا يعتمد على شخصيته وإستعداداته وميوله – فى موقف صراع وارتباك متناقض بين العودة لتاريخه الذى أصابه شرخ نتيجة غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الوطنية أو اللحاق بتاريخ جديد صنعه الأخرون وليس له صلة من قريب أو بعيد بحاضره أو ماضيه وهذا يؤدى الى فقدانه لهويته على المستوى الشخصى ولضياع الهوية الجماعية للسكان الأصليين .

ردا على مؤسسات التنشئة الاجتماعية المضادة هذه قام سكان الأراضى المحتلة بانشاء مؤسساتهم الخاصة من أجل إستمرار عملية النمو والتطور الطبيعى لدى الأفراد والجماعات . وتهدف هذه المؤسسات الى تعميق الروابط الاجتماعية والثقافية بين سكان الأراضى المحتلة عن طريق تحريرهم من عقدة النقص على المستوى الشخصى ومن ظاهرة الكبت النفسى والاجتماعى كجماعة . ومن مظاهر التنشئة الاجتماعية التى ركزت عليها هذه المؤسسات العناية بأطفال وبنساء عائلات الشهداء والمساجين ، الدفاع عن الأراضى المصادرة وزراعة الأراضى التى قطع المستوطنون أشجارها وخربوها القيام بأعمال تطوعية فى القرى والمخيمات ذات صبغة عامة تزيد من التحام الناس وتعاونهم وتمسكهم ببلدهم ، بناء المدارس والمستشفيات والجمعيات من أجل أن يتواجد السكان من مختلف المناطق فى الأراضى المحتلة رغم المستوطنات والحواجز ، القيام بجمع التراث والفولكلور الفلسطينى حتى يتعرف الناس على ماضيهم ولكى يقدروا حاضرهم وهكذا يستمر التعبير عن الهوية الثقافية . كما أن إقبال الفلسطينيين الشديد على التعلم لهو تعبير عن هويتهم الوطنية وبمثابة « تعويض » عن رمز هذه الهوية الذى فقدوه ألا وهو الأرض . كما اننا نرى فى اتجاه الشباب نحو الدين تعبيرا عن جزء أخر من هويتهم الشخصية وهو الهوية الدينية . أن مجموع هذه الانتماءات يكون تلك الهوية الشخصية للفرد ، والتى تعتبر حجر الأساس فى تكوين هوية الجماعة من أجل استمرارية وجودها من أجل نمو الفرد وتطوره السليم .

نستخلص من كل ما تقدم أن آثار الاستيطان النفسية والاجتماعية والثقافية على سكان الأراضى المحتلة اطفالا وشبانا وشيوخا من الصعب فصلها عن بعضها البعض ذلك انها تتفاعل معا فى تعاملها مع الفرد ككل ومع

9- MANNONI, O., Psychologie de la Colonisation, Editions Universitaires, Paris, 1984.

(١٠) انظر المرجع السابق رقم (٨)

الجماعة كتنظيم اجتماعي ، وهي باختصار : ـ

ـ آثار سلبية : وذلك كنتيجة للعنف الاستيطاني ولمؤسسات الاعاقة الاجتماعية مثل : هجرة الطبقة المثقفة والعمال الفنيين والمهرة ، تردى الأوضاع الصحية على المستوى الطبي والنفسي المتمثل في زيادة نسبة استعمال المهدئات نتيجة لحالات الاحباط والقلق واليأس التي يعيشها الناس ونتيجة لعدم توفر الاستقرار والأمن ولغموض المستقبل .

ـ آثار إيجابية : وذلك بفضل المجهودات التي تبذلها الجمعيات والمؤسسات الثقافية والخيرية وما تقدمه من رعاية واهتمام للمواطنين والتي أسهمت الى حد ما في رفع معنويات السكان واعطاء معان جديدة للصمود والأمل والتفاؤل بقى أن نشير هنا أنه في الوقت الذى يلجأ فيه المستوطنون واجهزتهم الحكومية الى إستعمال العنف والارهاب كأسلوب عمل مثل : إقفال المدارس ، مصادرة الأراضي وهدم البيوت . فان الفلسطينيين يلجأون لوسائل لا عنفية متمثلة في الدراسة والزراعة والبناء .

خاتمة :

وهكذا نرى أن انتساب الأفراد والجماعات لمثل هذه المؤسسات والجمعيات التي باتت رمزا للانتماء العربي وتعبيرا عن الهوية الفلسطينية ، يعود هؤلاء الناس على تحمل المسئولية ، واخذ المبادرة ويخلق في نفوسهم الرغبة في العمل والتعاون . وهكذا يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن حوافزهم ودوافعهم في الانتاج والابتكار .

أما فيما يتعلق بتطوير مثل هذه المؤسسات وتطعيمها بعناصر شابة كي تصل خدماتها الى كافة قطاعات الشعب : العمالية ، الزراعية ، التعليمية والتجارية فنرى أن خططا لا تقل تنظيميا عن الخطط الصهيونية تمكننا من :

١ ـ الاستفادة من العقول الفلسطينية من سكان الأراضي المحتلة وذلك بتنظيم عودتهم الى البلاد ضمن خطة مدروسة .

٢ ـ الاستفادة من عنصر الشباب المثقف وخريجى الكليات وجامعات الوطن المحتل والحد من هجرتهم وذلك بتوفير المسكن والوظيفة لهم .

٣ ـ الاستفادة من هذه الفئات المثقفة في تنظيم وتطوير الرعاية بالاطفال والمراهقين ضمن اطر جديدة تحميهم من الأفات الصحية والاجتماعية للاحتلال الاستيطاني .

٤ ـ الاستفادة من مثل هذه الخطط والاطر الجديدة لتشمل جوانب الاقتصاد الزراعي المختلفة مثل استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية ودعم النشاطات الزراعية وتشجيع عمل المواطن في أرضه على العمل في المصنع الاسرائيلي .

٥ ـ العمل على إلغاء العمل الفلسطيني في المستوطنات الاسرائيلية وتنظيم وتحسين ظروف العمل في المصانع المحلية بعيدا عن الاستغلال ومن أجل إستيعاب مثل هؤلاء العمال .

إن إستمرار وتطوير وتجديد طرق الدعم للمواطنين يعمل على رفع ثقتهم بأنفسهم وذلك بالتعبير عن مشاعرهم وطاقاتهم في صياغة بنية تحتية لمجتمعهم أى لهم ولابنائهم وللاجيال القادمة وذلك يساعدهم في تحقيق تكيفهم الشخصي والاجتماعي بالتخلص من الاحباطات والخوف والقلق ويحل الأمل مكان اليأس ويبشر بنهاية كل الوضع الشاذ المواكب للاحتلال الاستيطاني كما يقوى ويغذى صمود أهالي الاراضي المحتلة ويساعد في تحقيق الحل الأمثل وهو زوال الاحتلال وتحقيق الاستقلال والسيادة .

المراجع العربية :

١ ـ ابو عرفه ، عبدالرحمن . الاستيطان : التطبيق العملي للصهيونية وكالة ابو عرفه ، القدس ، ١٩٨١ .

٢ ـ زهران ، حامد عبدالسلام . علم النفس الاجتماعي
عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٧

٣ ـ عقل ، عبداللطيف . علم النفس الاجتماعي .
مطبعة النصر ، نابلس ، ١٩٨٥ .

٤ ـ كناعنه ، شريف ورشاد المدني . الاستيطان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة ٦٧ ـ ١٩٨٤ . جامعة بيرزيت ، ١٩٨٥ .

٥ ـ مزعل ، غانم . الشخصية العربية في الادب العربي الحديث منشورات الاسوار ، عكا ، ١٩٨٥ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الاوسط عامة وعلى الصراع العربي والاسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :

— التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣

رئيس المركز . دكتور بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين